2015 | 33

SEYASAT

سياسات

محور

حال القدس: استراتيجيات الاقتلاع وتقنيات البقاء

دراسات

- القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية
- تحويل القدس إلى أورشليم
- مخالفات إسرائيل في القدس من منظور القانون الدولي

مقالات

- «فتح» والمؤتمر العام السابع
- فيصل الحسيني: تجربة مقدسية مختلفة
- الصراع على القدس

الندوة

- القدس: وقائع التهويد وممكنات المواجهة

سياسات عامة

- تأثير المكون الحزبي في تحديد منطلقات السياسات العامة وتوجهاتها- قراءة في واقع التجربة الفرنسية

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات 33 2015

سياسات

SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute of Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٣٣) تشرين الأول ٢٠١٥

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية / نظمي الجعبة ٩
- تحويل القدس إلى أورشليم عن سياسات التهويد، المحو، والإحلال والمقاومة / هنيدة غانم ٣٠
- مخالفات إسرائيل الجسيمة في القدس وآليات محاسبتها / عبدالله أبو عيد ٤٦
- الحراك الفلسطيني عبر الحدود: تشبيك وتواصل / رائد بدر ٧٩
- حركة «فتح» والإسلام، والعلمانية! / بكر أبو بكر ٩٧
- «فتح» والمؤتمر العام السابع / عاطف أبو سيف ١٢٦
- فيصل الحسيني: تجربة مقدسية مختلفة عنوانها «بيت الشرق» / المحامي أحمد الرويضي ١٣٥
- الصراع المفتوح على القدس / مهند عبد الحميد ١٤١
- القدس: وقائع التهويد وممكنات المواجهة / عبد الرؤوف ارناؤوط ١٤٨
- تأثير المكون الحزبي في تحديد منطلقات السياسات العامة وتوجهاتها / نعيم شلغوم ١٦٠
- الكتاب: القدس المقطّعة: الحداثة والتحولات الكولونيالية منذ العام ١٩١٧ حتى الآن..... ١٧٤
- المكتبة ١٨٧

تُهيمن الاضطرابات الإقليمية والأزمات المستمرة الناتجة عن الربيع العربي على المشهد الإقليمي واهتمامات القوى الكبرى فيه، في الوقت الذي تبدو مهمة الرئيس محمود عباس صعبةً في محاولة فرض أولوية القضية الفلسطينية على المجتمع الدولي، ولفت انتباهه إلى أن القضية الفلسطينية هي أم القضايا في المنطقة، وأن السلم والاستقرار في الإقليم لا يتحققان دون إيجاد حل عادل لها.

ومع التطرف في المجتمع الإسرائيلي وإمعان حكومة نتنياهو في رفض المطالب الدولية كلها بوقف الاستيطان والانصياع للإرادة الدولية، ومع عجز إدارة أوباما عن الضغط على إسرائيل، ورغبة أوباما في عدم مواجهة نتنياهو، فإن الراعي الذي احتكر عملية السلام طوال عشرين عاماً يبدو منشغلاً بأي شيء إلا رعاية عملية السلام.

في المقابل، فإن أزمة اللاجئين السوريين ووصولهم إلى قلب العواصم الأوروبية وتدفقهم بعشرات الآلاف إلى حدود الدول الأوروبية؛ هرباً من آلة القتل والدمار التي يواجهها الشعب السوري الشقيق منذ أربع سنوات، كل ذلك جلب الأزمة السورية إلى أروقة صنع القرار الأوروبية. ضمن أشياء كثيرة، فإن هذا عنى أيضاً انشغال أوروبا بأزمتها الداخلية التي خلقها وصول المهاجرين السوريين.

وفيما تواصل إسرائيل سياساتها في مصادرة الأراضي وتهويد القدس ومحاصرة غزة والتضييق والتنكيل بالفلسطينيين بشكل عام، فإن المجتمع الدولي مشغول بقضايا أخرى. تقع على الفلسطينيين مهمة صعبة لإعادة قضيتهم إلى مركزية الاهتمام الدولي.

أيضاً في مساهمة من سياسات في تسليط الضوء على الواقع الفلسطيني بقسوته، خاصة في المدينة المقدسة التي تتعرض لحملة بشعة من المصادرة والاعتقالات والاستفزازات، فإن سياسات تخصص معظم مواد عددها هذا لمناقشة الوضع في القدس.

تبدأ سياسات ملفها عن القدس بدراسة للدكتور نظمي الجعبة من جامعة بيرزيت بعنوان «القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية»، يفكك فيها ما تقوم به إسرائيل في المدينة المقدسة. وتكتب الدكتورة هنيدة غانم مديرة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» دراسة بعنوان «تحويل القدس إلى أورشليم: عن سياسات التهويد، المحو، والإحلال والمقاومة». ويكتب الدكتور عبد الله أبو عيد عن «مخالفات إسرائيل الجسيمة في القدس وآليات محاسبتها».

كما يكتب كل من الدكتور رائد بدر، بادية ياسين ووسام محفوظ دراسةً حول «الحراك الفلسطيني عبر الحدود: تشبيك وتواصل». وفي مجال آخر، يقدم عضو المجلس الثوري لحركة فتح وأحد كتابها دراسةً مطولةً حول علاقة «فتح» بالدين والعلمانية، محاولاً إماطة اللثام عن هذا الالتباس بين أكبر حركة وطنية فلسطينية وبين التدين.

وفي زاوية المقالات، تواصل سياسات البحث أكثر في مستقبل عقد المؤتمر العام السابع لـ«فتح»، فيكتب الدكتور عاطف أبو سيف، رئيس التحرير، مقالاً عن المطلوب من «فتح» خلال هذه المرحلة. ويكتب الصحافي مهند عبد الحميد مقالاً بعنوان الصراع على القدس، فيما يستعيد المحامي أحمد الرويضي خصوصية تجربة فيصل الحسيني «أمير القدس» عبر الإضاءة على دور «بيت الشرق».

وفي زاوية سياسات عامة، يقدم الدكتور نعيم شلغوم من الجزائر دراسةً بعنوان تأثير المكون الحزبي في تحديد منطلقات السياسات العامة وتوجهاتها – قراءة في واقع التجربة الفرنسية.

تخصص سياسات ندوة هذا العدد لمتابعة قضية القدس، ويدير الصحافي عبد الرؤوف أرناؤوط ندوة سياسات بعنوان «القدس: وقائع التهويد وممكنات المواجهة»، يتحدث فيها رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ عكرمة صبري، ومدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية والخبير في شؤون الاستيطان خليل التفكجي، ومدير المركز الكاثوليكي لحقوق الإنسان «مؤسسة سانت إيف» المحامي رفول روفا.

ومواصلة لملف القدس، تقدم سياسات قراءةً في الكتاب الذي تحرره الدكتورة لينا الجيوسي الصادر بالإنجليزية والمرشح لجائزة كتاب فلسطين بلندن حول القدس، حيث يكتب فيه أكثر من عشرين باحثاً وباحثة عن المدينة المقدسة خلال مائة عام والتحولات التي شهدتها وفرضت عليها.

وإلى جانب ذلك تقدم سياسات مجموعة من الكتب الصادرة حديثاً بالعربية والإنجليزية المتعلقة موضوعاتها بفلسطين، كدأبها.

يمكن ملاحظة أن الحديث عن المصالحة اختفى، ولم يعد على الطاولة. وباستثناء دعوة الرئيس محمود عباس لعقد جلسة عادية أو استثنائية للمجلس الوطني من أجل تجديد دماء اللجنة التنفيذية والتي تم التراجع عنها لإعطاء مهلة أخرى للحديث مع الفصائل، فإن الحالة الوطنية لم تشهد أي تغير. يقولون إن الشتاء فصل التغير. ربما!!

محور
حال القدس: استراتيجيات الاقتلاع وتقنيات البقاء

القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية

د. نظمي الجعبة*

مقدمة

لا بد من مراجعة الاستراتيجية الإسرائيلية على مشارف مرور نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي للشطر الشرقي من القدس، ليس من باب فهمها – وهي مسألة في غاية الأهمية – بل لمحاولة تطوير خطط وطنية تتعلق بالحقوق الفلسطينية في المدينة.

قد يكون الموقف الإسرائيلي اتجاه القدس من أوائل المواقف الأكثر وضوحاً للقيادة الإسرائيلية، حيث بدئ بتنفيذه مباشرةً في حزيران عام ١٩٦٧، وقد تكون بعض معالم هذه الاستراتيجية قد وضعت مسبقاً.[١]

ومن الجدير بالذكر أن القيادة اليهودية قد تحفظت على وضع القدس تحت إدارة دولية في قرار التقسيم عام ١٩٤٧، على الرغم من سعادتها بكون القرار قد أبقى قضية القدس مفتوحةً على مصراعيها للمستقبل. وكتعبير عن هذا الموقف، أعلنت دولة إسرائيل في إعلان استقلالها القدس – التي وقعت تحت سيطرتها عام ١٩٤٨ – عاصمةً لإسرائيل، وبصرف النظر عن الاعتراف الدولي من عدمه، فإن إسرائيل تمسكت بهذا «الحق»، ولم تحدد حدود «القدس الغربية» شرقاً، وبقيت عينها مفتوحة على الشطر الشرقي وخاصةً البلدة القديمة طوال فترة الحكم الأردني (١٩٤٨–١٩٦٧)، حتى أنها تعاملت مع مجمع النبي داود الذي يقع على بعد عدة أمتار من الأسوار الجنوبية للمدينة كنقطة رمزية

* جامعة بيرزيت.

تربــط «القدس الغربية» بالبلدة القديمة، جوهرة الرموز، وخصصت غرفة في هذا المجمع للرئيس الإسرائيلي الأول والذي كان يقيم فيها ليلة واحدة على أقل تقدير في السنة لينظر إلى أسوار البلدة القديمة، محاولاً الوصــول في نظره إلى حائط البراق مروراً بحارة اليهود المهجورة.

كما نقلت الرموز السيادية إلى الشطر الغربي، مثل: الكنيســت، بيت رئيس الدولة، مقر رئيس الــوزراء ... على الرغم من أن غالبية النشــاط السياسي، علاوةً على الثقافي والاقتصادي، كان متركزاً في تل أبيب، وهي مسألة عملت إسرائيل على تخطيها بشــكل تدريجــي، بحيث أصبحت الوزارات والإدارات المختلفة كلها متمركزةً الآن فــي القدس، فــلا تعقد أي اجتماعات رســمية ورمزية إلا في القدس، ولا يستقبل أي سياسي عالمي إلا في القدس... .

ســنحاول في هذه المراجعة تتبــع العناصر الأساسية التي شكلت الاستراتيجية الإسرائيلية اتجــاه القدس،[٢] تلك الاســتراتيجية التي تهدف بشكل أساس إلى الادعاء بأن القدس «الموحدة» هي «العاصمة الأبدية لإســرائيل» وتحقيق ذلك على أرض الواقع، ومحاولة الحصول على اعتراف دولي تدريجي بهذا الأمر الواقع، مثل المحاولات المتكررة لنقل الســفارة الأميركيــة إلى القدس بضغط مــن اللوبي اليهودي في أميركا، ورفض التعامل مع بعثة «اليونيســكو» لتقصي الحقائق؛ علــى اعتبار أنها تريد العمل في منطقة خاضعة للسيادة الإسرائيلية، ويمكن سوق عشرات الأمثلة الدالة على فرض السيادة الإسرائيلية على القدس والتعامــل معها على هذا النحو على المســتوى الدولــي. وبالتالي نحن بصدد معرفة ما آلت إليه الأمور في المدينة بمقياس الخطط الإســرائيلية، وسنحاول بناءً عليها وضع ملامح خطة فلسطينية بعد مراجعة سريعة لمثل هذه الخطط.

لا يمكــن، بالتأكيــد، مراجعــة كل مكونات الاســتراتيجية الإسرائيلية داخل القدس ضمن مقالــة قصيرة نســبياً، لذلك ســنركز هنا على عناصرها الرئيسة.

في العزل

كان لقرار تطبيق القانون الإسرائيلي المدني على الشطر الشرقي من القدس في حزيران عام ١٩٦٧ وما تبعه من حل لأمانة القدس (البلدية) وضم بلدية القدس العربية إلى البلدية الإسرائيلية بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩[٣] أبعاد اســتراتيجية في غايــة الخطــورة، فقد حقق الاحتــلال من وراء ذلك ليس فقط فرض «ســيادته» على هذا الجزء من المدينة، بل أعلن رســمياً ضمها، حتى لو لم يستعمل مصطلح «ضم»، حيث استعمل مصطلح تطبيق «الولاية القانونية»، وهو في حقيقة الأمر لا يعني ســوى الضم بكل ما للمصطلح من معنى، وبذلك تم ســلخ القدس عن باقي الضفة الغربية بقرار واحد.[٤]

والأخطــر من هذا، أنه تم التفريق بين ســكان القدس وباقي الأراضــي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) حيث فرض فيهما حكم عسكري، في

حين منح سكان القدس «حق الإقامة المشروط في دولة إسرائيل»، والذي اصطلح على تسميته «الهوية الزرقاء»، وهو في حقيقة الأمر لا يتعدى إقامة دائمة مشروطة،[٥] وبالتأكيد زيادة في الضم، وبالتالي في عزل سكان القدس عن باقي سكان الأراضي المحتلة، وسمح لسكان القدس من الفلسطينيين بـ«حق طلب الجنسية الإسرائيلية»، وهي مسألة تمت ممارستها على نطاق ضيق من الفلسطينيين، بحيث لم تصل نسبة من تقدموا لهذه الجنسية وحصلوا عليها خلال العقود الأربعة الأخيرة سوى ٥٪ من مجموع السكان الفلسطينيين في القدس (حسب التعريف الإسرائيلي للقدس).[٦]

ويجب النظر إلى كثير من الحقوق الاجتماعية التي يحصل عليها فلسطينيو القدس ضمن مفهوم «العزل»، وليس من منطلق الحقوق وتحقيق رغد العيش ومحو الفوارق بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ظل «قدس موحدة»، كما يتبادر للذهن. فكما هو معروف، فقد تم ضم سكان القدس إلى نظامي الضمان الاجتماعي والصحي، وأصبحت مشاركتهم في هذه الأنظمة غير خاضعة للرغبة الشخصية، بل فرضت بموجب القانون، وتشددت إسرائيل في تطبيق ذلك بعد اتفاقيات أوسلو ووضع القدس ضمن قائمة موضوعات مفاوضات الوضع النهائي، ما يدلل على علاقة تطبيق هذه القوانين بتقرير مصير المدينة.

تشمل هذه «الحقوق» ضمانات اجتماعية مثل الشيخوخة والبطالة وفقدان المعيل ودعم الأطفال، كما تتضمن التأمين الصحي. وفي الحقيقة فإن هذه «الحقوق» تمول بشكل أساس من دافع الضرائب الفلسطيني في المدينة، فالتأمينات الاجتماعية هي استثمارات للعاملين ومشغليهم لدى شركات تأمين إسرائيلية، كانت قبل ذلك مؤسسات حكومية وأصبحت الآن شركات ربحية، يستردها العامل حين استحقاقها، وقد تقوم الصناديق الرسمية بدعم حكومي لها إلا أنها بالأساس استثمارات وحقوق للعاملين والمؤمنين. وهذا ينطبق على التأمينات الصحية، حيث يساهم كل سكان القدس بتمويلها، وقد تقوم الحكومة الإسرائيلية بدعمها، لكن مساهمة العاملين فيها أكثر من ٥٪ من دخل كل عامل.

اعتاد سكان القدس على هذه الخدمات وأصبحوا مرتبطين بها، خاصة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المدينة،[٧] ما زاد من ربطهم بالعجلة الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية، وهذا يزيد من تغريبهم عن باقي مجتمع الضفة الغربية، طبعاً دون المبالغة في الأمر، لكن الإشكالية الأساس تنبع من فهم هذه «الحقوق» من سكان القدس، خاصة من بسطاء العاملين، الذي لا يدركون أنهم يستثمرون في هذه الحقوق ولا تقدم لهم مِنّة من إسرائيل، فما يدفعونه من مساهمات في الصناديق الاجتماعية والصحية يفهمونه على أنه ضرائب.

على أي حال، كان من أهداف هذه السياسة الإسرائيلية ليس فقط تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين سكان القدس وأهلهم في باقي الضفة الغربية، بل أيضاً الإمعان في الفصل بينهم

ومحاولة حسم انتماء سكان القدس المستقبلي، خاصة بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، ففي حال التفاوض على مستقبل المدينة، تأمل إسرائيل أن يختار فلسطينيو القدس البقاء تحت السلطة الإسرائيلية، على اعتبار أن السلطة الفلسطينية لن تستطيع منحهم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية نفسها.[٨] كما يمكن القول إن المراهنة الإسرائيلية قد اعتمدت أيضاً على استمرار فتح سوق العمل أمام المقدسيين وإغلاقه بشكل مبدأي، منذ العام ١٩٩٣، أمام عمال الضفة الغربية وقطاع غزة، ما رفع نسب البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى نسب غير مسبوقة خاصة بعد العام ٢٠٠٠ وانطلاق انتفاضة الأقصى، وهذا بدوره من المفترض أن يقنع المقادسة أن مصلحتهم تكمن في الاستمرار تحت الحكم الإسرائيلي.

يجب ألا يستهان في تأثيرات مثل هذه الأمور على المستوى الاستراتيجي، فخضوع سكان القدس على مدار ما يقارب الخمسة عقود للقوانين الإسرائيلية وارتباطهم بمنظومة خدمات اجتماعية واقتصادية متطورة نسبياً، علاوة على ارتباطهم الكلي بالاقتصاد الإسرائيلي،[٩] حيث عمل غالبيتهم لدى أصحاب عمل من الإسرائيليين في الشطر الغربي من المدينة أو داخل إسرائيل، سيترك آثاراً لا يمكن تجاهلها.[١٠]

تم العزل الفيزيائي بين القدس والضفة الغربية على مراحل وعبر الحلقات الاستيطانية المختلفة، وتم تتويج ذلك بجدار الفصل العنصري، كما سيرد أدناه.

في الاستيلاء على الأرض والاستيطان

تمكنت الحركة الصهيونية من خلال الخبرة الاستيطانية الطويلة التي اكتسبتها منذ نهاية القرن التاسع عشر من التخطيط الاستراتيجي للسيطرة على الأرض واستيطانها، خاصة بعد دراسة معمقة لشكل الملكيات والقوانين ذات العلاقة.[١١] وقد تكون معالم بعض هذه الخطة قد وضعت مسبقاً قبل الاحتلال عام ١٩٦٧، وذلك لضرورات استراتيجية.

ارتبط الشطر الغربي للقدس بتل أبيب عبر ممر ضيق (طريق باب الواد) وكان هذا الطريق الاستراتيجي معرضاً لكثير من المخاطر (١٩٤٨-١٩٦٧) ابتداء من إصبع اللطرون غرباً، وانتهاء بقرية بيت إكسا، على المدخل الغربي للقدس، كما أن خط سكة الحديد الذي كان يربط القدس بتل أبيب قد مر على مشارف قرية بتير وقرى جنوب غربي بيت لحم، لذلك جاء توسيع حدود بلدية القدس منذ البداية لتوسيع نقاط ارتباط القدس بالمنطقة الغربية، بحيث تمتد من جنوب مدينتي رام الله والبيرة وصولاً إلى غرب بيت لحم بخط طوله أكثر من ٢٥ كم بعد أن كان لا يتجاوز ٥ كم. وضم هذا الخط أيضاً مطار القدس (قلنديا)، كما شمل تدمير قرى اللطرون الثلاث.

لقد تم تعزيز هذا الخط بسلسلة من المستوطنات والشوارع، منها كتلة مستوطنات الجيب (جبعون) في الشمال الغربي للقدس، وكتلة مستوطنات بيتار (بتير) بما فيها مستوطنة

جيلو في الجنوب الغربي وبما فيها امتداداتها في كتلة كفار عتصيون جنوب بيت لحم، علاوة على الطريق السريع الذي يربط شمال غربي القدس بتل أبيب (طريق بيت عور)، وطريق بتير الذي يربط الجنوب الغربي بالسهل الساحلي، ومن ثم تم إنشاء طريق حلقي سريع يحد القدس من الغرب (طريق بيغن)، والذي يربط المكونات السابقة ببعضها، ويتم الآن تتويج ذلك بخط سكة حديد إضافي.

جاء توسيع حدود بلدية القدس لتحقيق عدة أهداف أيضاً، علاوة على ما ذكر أعلاه، فقد تم ضم أوسع منطقة ممكنة يسكنها أقل عدد ممكن من الفلسطينيين. وبهذا فقد وصلت مساحة ما ضم من أراضي الضفة الغربية إلى أكثر من ٦٥ كيلومتراً مربعاً، بالإضافة إلى ما كانت عليه حدود البلدة في الفترة الأردنية (حوالى ٦,٥ كيلومتر مربع)، وبهذا تحقق ضم ما مساحته حوالى ٧٢ كيلومتراً مربعاً من الضفة الغربية إلى إسرائيل. وما عدا البلدة القديمة ومحيطها، حيث تركز غالبية السكان، كانت غالبية المناطق المضمومة (عام ١٩٦٧) شبه فارغة أو قليلة السكان.

بلغ عدد السكان الفلسطينيين، عام ١٩٦٧، ضمن حدود بلدية القدس كما حددتها إسرائيل، أي بعد الضم والتوسع ٦٨,٦٠٠ نسمة فقط، أكثر من ٥٠,٠٠٠ منهم في البلدة القديمة ومحيطها القريب، والباقي يتوزع على كل المنطقة ابتداء من «سميراميس» في الشمال وانتهاء بصور باهر وأم طوبا في الجنوب الشرقي، مروراً بكل من الشطر الغربي لقلنديا والجهة الغربية من الرام وبيت حنينا وشعفاط (بما فيها مخيم شعفاط) والعيسوية وسلوان وبيت صفافا والطور وجبل المكبر والسواحرة الغربية. لقد كان في كل تجمع من هذه التجمعات السكانية بضع مئات من السكان فقط، ولم تكن هذه التجمعات إلا أحياء جديدة مرتبطة بالقدس أو قرى صغيرة محيطة بالقدس، أما القرى القريبة جداً من هذه المناطق والتي كان لها وزن سكاني فقد أخرجت خارج حدود البلدية، مثل كل قرى شمال غربي القدس، والرام، وبيت حنينا (القرية التاريخية)، ومخماس، وجبع، وعناتا، وأبو ديس، والعيزرية، والسواحرة الشرقية وتجمعات سكانية صغيرة أخرى، وهي قرى ارتبطت إدارياً واقتصادياً واجتماعياً بالقدس، وبعضها لا يبعد أكثر من ٢ كم هوائي عن القدس مثل أبو ديس والعيزرية، في حين أن كفر عقب (الأجزاء التي أدخلت داخل حدود البلدية) تبعد أكثر من ١٢ كم عن البلدة القديمة، ما يفسر تماماً الاستراتيجية الإسرائيلية اتجاه الأرض والسكان.

فتت تحديد حدود البلدية بهذه الطريقة (أوسع أرض بأقل عدد من السكان) نسيجاً اجتماعياً واقتصادياً وإدارياً مقدسياً يعود إلى قرون طويلة، صحيح أن آثار ذلك لم تظهر في البدايات حيث كانت الحدود مفتوحة دون نقاط تفتيش وجدران فصل عنصري، وكان حق الوصول إلى القدس غير مشروط. أصبحت تأثيرات هذا التفتيت الآن عميقة، وتشكل مشكلة مستعصية لأكثر من نصف

سـكان المدينة من الفلسطينيين، حيث تحطم في كثير من الأحيان النسيج الاجتماعي، علاوة على التشـويهات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد المقدسـي،[١٢] والتي لا يمكـن علاجها إلا في ظل سلطة وطنية، فالتحطيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمـع المقدسـي، كان هدفـاً اسـتراتيجياً إسـرائيلياً وذلك لتسهيل السـيطرة على المدينة وسكانها، علاوة على تحقيق الضم.

ويكفي القول إن الأرض تشـكل رأسمال وطنياً ضرورياً لأي عملية تنمية، فبعد السيطرة على حوالى ٨٧٪ من الأرض فـي مدينة، أصبح علاج التبعات الاقتصادية والاجتماعية – خاصة الإسكان وتوفير أماكن للتنمية الاقتصادي – عقبة كأداء.

تبعت السيطرة على الأرض باستخدام مختلف السـبل – مثل أراضـي دولة (أميريـة)، أراض خضراء، مصـادرة تحت حجـج مختلفة، أملاك غائبين، شراء، تزوير أوراق ثبوتية، أملاك يهود قبل العام ١٩٤٨ – عملية اسـتيطان مكثفة وممنهجة، لكنها هدفت بالأساس إلى تحقيق ما يلي:

أ. عزل القدس فيزيائياً عن امتدادها الجغرافي فـي الضفة الغربيـة، وتعميق هذا الفصل بشـكل تدريجي بحيث يشـمل ليس فقط الأرض بل السكان أيضاً.

ب. نقل مسـتوطنين يهود إلى الشطر الشرقي لتشـكيل أغلبيـة يهوديـة فيهـا، وتحويل المستوطنات في القدس إلى «أحياء» كبيرة، وربطها بشـبكة طرق ومواصلات بالقدس الغربيـة، لطمس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ بشكل لا يمكن فكفكته في المستقبل.

ت. عزل الأحياء الفلسطينية عن بعضها وتفتيت نسـيجها الحضري، وذلـك لتحويلها إلى معازل منفصلة، ما يعني إصابتها بتشوهات حضريـة تمنعها مـن التفكيـر والانتظام والتحرك ككتلة واحـدة، بحيث يتم تعميق فكرة «الأحياء المسـتقلة»، خاصة أن لكثير منها خلفيات ريفيـة ذات تركيبة اجتماعية قبلية تتمتع بوحدة اجتماعية متماسكة.[١٣]

ث. تضييق أماكن السـكن على الفلسطينيين لدفعهـم إلى النزوح عـن المدينة، واحتواء السكن الفلسطيني في أماكن محددة يمكن السيطرة عليها وعلى نموها المُقنن باستخدام قوانـين التنظيم والبنـاء (المخطط الهيكلي كأداة سيطرة)، وبهذا تصبح المستوطنات عامل طرد، مزدوج المهمة، أي يتم عبرها نقل مستوطنين يهود إلى الشطر الشرقي، وفي الوقت نفسه تساهم ليس فقط في زيادة عدد اليهود، بل أيضاً في طرد الفلسطينيين.[١٤]

ج. تغييـر مظهـر المدينـة وإبرازهـا كمدينة إسرائيلية/يهودية، وذلك عبر زيادة الرموز الإسـرائيلية ـــ اليهودية، وإخفاء الأحياء الفلسـطينية عبر تهميش ربطها الحضري بكل مكونات القدس الأخرى.

ح. وبالتأكيد تقرير المستقبل السيادي للمدينة.

يمكننـا اليوم تقييم النجاحـات التي حققها الاسـتيطان، فقـد اسـتطاع فعلاً السـيطرة علـى الأرض وبنجـاح مذهل (٨٧٪) وحشـر

الفلسطينيين في ١٣٪ فقط من مساحة ما يسمى «القدس الشـرقية»،[١٥] أي في مسـاحة لا تصل إلى ١٠ كيلو مترات مربعة من مسـاحة «القدس الشرقية» البالغة حوالى ٧٢ كيلومتراً مربعاً.

قاربت سلسلة المستوطنات التي تفصل القدس عن الضفة الغربية علـى الانتهاء، ففي الجنوب تم إقرار بناء مستوطنة جفعات همتوس،[١٦] التي تقع على أراضـي بيت صفافا، وهي تغلق آخر نقطة في الجدار الجنوبي المشكّل من مستوطنة جيلو ومسـتوطنة هار حوماه (جبل أبو غنيم)، وسـتقوم مسـتوطنة جفعات هامتوس الواقعة بـين المسـتوطنتين الأخيرتين بعمـل التواصل الفيزيائي بينهما، بحيث تشكلان معاً سداً يمنع التواصل الجغرافي الفلسـطيني بـكل أبعاده بـين القدس وبيت لحم. ويمكـن تصور الأبعاد الدينية (المسـيرات الدينية المسيحية) والثقافية والاقتصادية (السياحة مثلاً) لفصل القدس عن بيت لحم.

أما في الشـمال، فقد اكتملت العملية تماماً، ومـا يجري الآن في الشـمال الغربي للقدس ما هو إلا تعزيز لهذا الفصل، وهناك خطر داهم في شمال القدس، في منطقة مطار قلنديا، حيث هناك آلاف الدونمات التي توفرها أرض المطار والمناطق المحيطة بها، وهي منطقة مرشحة للاستيطان،[١٧] خاصة بعد توقف استعمال المطار منذ الانتفاضة الثانية، فإن تمت فسيبقى حاجز قلنديا عبارةً عن عنق الزجاجة الذي يربط شمال القدس برام الله، أما باقي المنافذ فقد سدت بالمستوطنات.

وبقيـت البوابة الشـرقية، حيث إنها لم تغلق بعد، نقصد بذلك المنطقة التي تقع إلى الشـرق من جبل الزيتـون، والتي اصطلح على تعريفها بـ(E1)،[١٨] وهي منطقة تفصل كبرى مستوطنات الضفة الغربية (معاليه أدوميم) بالقدس، وقد تم وصلها بنفق يمر تحت جبـل الزيتون لتحويلها تدريجيـاً إلى «حي» مـن أحياء القدس، خاصة أن جدار الضم العنصري يجعلها بالأمر الواقع جزءاً من المدينة. لقد نجح النضال الفلسـطيني (مثل باب الشـمس[١٩] وحركات احتجاج أخرى) علاوة على الاعتراض الدولي على هذا المخطط، فبقيت المخططات التي تضم آلافاً من الوحدات السكنية والفنادق والأماكن السياحية معلقة إلى حين توافر الظروف الملائمة لتنفيذها وإغلاق آخر فجوة في الجدار الاستيطاني الشرقي.

ولن يتسـع المجال هنا للحديـث عن الجدار الاسـتيطاني الثانـي (الحلقـة الاسـتيطانية الخارجيـة)، والذي يضم في الجنوب كتلة غوش عتصيون وكتلة بيتار في كل من الجنوب والجنوب الغربي لمنطقة بيت لحم، وكتلة معاليه أدوميم في الشرق وكتلة الجيب (جبعون) في الشمال الغربي، وكتلة بنيامين في الشمال الشرقي، وما بينها من شـوارع التفافية رابطة كل هذه الكتل ببعضها، بالإضافة إلى مـا تم ضمه منها ومن الأراضي بالأمر الواقع عبر جدار الفصل العنصري.[٢٠]

أما المستوطنات الواقعة بين الأحياء الفلسطينية في القدس، فقد اكتملت السيطرة على الأراضي الضروريـة لتنميتها وتسـمينها، ويجري فيها

اســتيطان هادئ، على اعتبار أنــه لا تتم فيها مصــادرة أراض جديدة، فقد تمــت المصادرة قبل عقود وهي «أحياء إســرائيلية» تنمو بشكل «طبيعي»، كمــا أن الاحتجاج الدولي لا يتطرق في كثير من الأحيان إلى الاستيطان داخل حدود البلدية، وكأن هناك تســليماً بالأمر الواقع لهذه المســتوطنات، وحتى بعض دول العالم تستعمل المصطلح الإسرائيلي، الذي يصف مستوطنات القدس بـ «أحياء سكنية».

يذكر أن عمليات البناء في هذه المســتوطنات تتم بشكل يومي، بناية بعد بناية وضمن ترخيص غير معلن في كثير من الأحيان.

والأمر ينطبــق على المســتوطنات التي تقع داخل الأحياء الفلســطينية مثل مستوطنة رأس العامود، وجبل الزيتون، والشيخ جراح، وسلوان، وجبل المكبر، والثوري، حيث تتم تنميتها بشكل دائم بإضافة مبنى هنا وآخر هناك، والســيطرة التدريجية على العقارات الفلســطينية في وادي حلوة (ســلوان) والشيخ جراح، أو بزرع مجمع اســتيطاني جديد مثل فندق شــبرد في الشيخ جراح (دار المفتي الحاج أمين الحسيني).

انتهت إســرائيل من ربط مستوطنات القدس كلها بطرق ســريعة، تربطها بالشــطر الغربي مــن القدس، مســتعملة بذلك طبعــاً الأراضي الفلسطينية المصادرة، وقد حفرت لهذا الغرض الأنفاق (نفق جبل الزيتون، نفق التلة الفرنسية، أنفاق بيت جالا) وشــيدت الكثير من الجســور والتفــت حول الأحيــاء الفلســطينية أو تحتها أو فوقهــا وكأنها غير موجــودة. كما تقوم هذه الشــبكة بخدمة المســتوطنات التي تقع خارج حدود بلديــة القدس الإســرائيلية. ويمكننا أن نتطــرق إلى بعض هذه الطــرق، وذلك لتوضيح الصورة. فقد شــق طريق يأتي من حاجز حزما متجهاً غرباً قاطعاً حي بيت حنينا إلى قطعتين، ويتجه غرباً للاتصــال بالطريق الحلقي الغربي (ما يســمى طريق بيغن) ومنــه يمكن الاتصال بغرب المدينة وبالشارعين السريعين الرابطين بين القدس والسهل الساحلي، باب الواد في الجنوب وبيت عور في الشــمال. يقوم هذا الطريق بربط كل المســتوطنات التي تقع شمال شرقي القدس (ما يسمى كتلة بنيامين) بيسر وسرعة بالقدس الغربية وتل أبيب. شــكل هــذا الطريق حاجزاً مهماً أمام تطور بيت حنينا وأســفر عن تفتيت نســيجها العمراني والاجتماعي وجعل المشهد فيها مشوهاً، علاوة على إعاقته حركة السير في الحي، حيث إن الإشــارات الضوئية تفتح دائماً لتســهيل حركة سير المستوطنين، بالإضافة إلى ذلك الضجيج الذي ينتجه هذا الشــارع السريع في وسط الحي، بكل تأثيراته الصحية والنفسية.

والنمــوذج الآخر للطرق الاســتيطانية التي تقتحم الأحياء الفلسطينية، الطريق السريع الذي انتهي من شقه وسط بيت صفافا، والذي يهدف إلى ربط مستوطنات منطقة بيت لحم وهار حوماه وجيلو والمستوطنة الجديدة التي بدئ بتشييدها على أراضــي بيت صفافا (جفعــات همتوس) بالقــدس الغربية وطريق تل أبيب الســريع، إن

هذا الطريق لا يعزز الجدار الاستيطاني ويساهم في عزل القدس عن بيت لحم فقط، بل يمزق بيت صفافا بشكل مرعب.

وفي داخل القدس، وكما هو معلوم، تم ربط مستوطنة نفي يعقوف وبيسجات زئيف بشارع يافا وسط غرب المدينة وصولاً إلى تخوم قرية لفتا بقطار (ترام)، وهذا بدوره فتتت النسيج الحضري في حي شعفاط والتهم الطرق الداخلية في الحي وهمشها، ويجري الآن التخطيط لمد سكك الحديد جنوباً وصولاً إلى مستوطنة جيلو، وبهذا يصبح القطار هذا أداة إضافية لربط المستوطنات بمركز القدس، علاوة على ربطه بحركة المواصلات التي تتجه باتجاه السهل الساحلي مثل محطة الباصات المركزية ومحطة القطارات.

لم تكتف إسرائيل بالسيطرة الفعلية على ٨٧٪ من أراضي القدس، بل أعلنت نيتها تطبيق قانون أملاك الغائبين، وإذا طبق هذا الأمر على نطاق واسع يفوق ما طبق في الماضي فسيؤدي إلى مصادرة واسعة للأراضي والعقارات، حيث إنه بموجب هذا القانون، يعتبر كل فلسطيني يسكن في الضفة الغربية أو قطاع غزة (يحمل الهوية الفلسطينية) ويملك عقاراً، أو حصة في عقار في القدس غائباً، يحق لإسرائيل مصادرة أملاكه في المدينة. نحن لا نملك إحصاءات حول حجم هذه الملكيات ومواقعها، لكنها بكل التقديرات تشمل أراضي فارغة وبنايات كاملةً وحصصاً في بنايات قائمة، تتوزع على مختلف أنحاء المدينة.[٢١]

لخص الحاخام العنصري شلومو أفنيري سياسة الاستيطان الإسرائيلية في مقال نشرته صحيفة «ماكور ريشون» بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦ بقوله: «عبر كل الأجيال أقسمنا: إذا نسيتك يا قدس فلتنسني يميني، وليلتصق لساني بحلقي إذا لم أذكرك. لقد حان وقت الأفعال. لقد عدنا إلى القدس بفضل الله، وعلينا أن نعود إليها كلها، أن نستوطن المدينة الواقعة بين الأسوار العتيقة ونسكن اليهود هناك. بالطبع دون أن ننفصل عن كل أرض إسرائيل لا سمح الله، وكأن الإجماع هو حول القدس فقط. الإجماع هو حول كل أرض إسرائيل، ولكن القدس هي الأكثر قدسية». وأضاف: «محاولات تحرير القدس خلال حرب الاستقلال لم تنجح. وأخيراً نجحنا بتحريرها في حرب الأيام الستة. لكن هذا لا يكفي. لا يعقل أن يسكن الأغيار في مدينتنا المقدسة. علينا أن نعزز الاستيطان اليهودي في المدينة الواقعة بين الأسوار. لم ننتصر بعد». وقال: «القدس تابعة لإسرائيل. واليهود في كل مكان ومن كل الأحزاب شركاء في بناء قلب العالم، فالقدس هي قلب أرض إسرائيل».[٢٢]

في السكان

لم يعد سراً أن السيطرة على الأرض، ونجاح ذلك، كان يتطلب السيطرة على السكان، وهي مهمة أصعب بكثير من مهمة السيطرة على الأرض، على أساس أن التحكم بالسكان وحركتهم وردة فعلهم مسائل في غاية التعقيد. رسمت إسرائيل لنفسها في البداية خطةً غير

معلنة، لكنها تدريجياً اضطرت للإفصاح عنها. تقضي الخطة بضغط الوجود الفلسطيني في «القدس الموحدة» إلى نسبة ما دون ٢٠٪، حتى تصل في التقديرات المتفائلة إلى حوالى ١٢٪، وذلك بموجب المخطط الهيكلي المعروف «٢٠٢٠».[٢٣]

اتبعت إسرائيل في سبيل تطبيق مخططها هذا مسألتين مركزيتين، الأولى تمثلت بنقل أكبر عدد ممكن من المستوطنين إلى القدس العربية وتعزيز القدس الغربية بالمزيد من اليهود، خاصة المهاجرين الجدد، ويتبع ذلك تنمية اقتصادية جاذبة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والسياحة والاستثمار بالبنى التحتية وطرق المواصلات وتعزيز ربط القدس بتل أبيب، وذلك لوقف النزيف السكاني اليهودي في القدس. أما المسألة الثانية، فقد اعتمدت على اعتماد السبل كافة لتشكيل عوامل الطرد المختلفة للسكان الفلسطينيين،[٢٤] وبهذا ترتفع أعداد اليهود وتنخفض أعداد الفلسطينيين.[٢٥]

واجهت هذه الخطة إشكالية كبيرة، فقد استمر الوجود الديموغرافي الفلسطيني في المدينة بالنمو بمعدلات تزيد على معدلات النمو اليهودي، بما يشمل ذلك نقل سكان يهود من إسرائيل إلى القدس، حيث إن القدس بشكل عام كانت طاردةً لليهود العلمانيين والشباب الذين فضلوا الحياة المنفتحة والعصرية التي تقدمها مدن السهل الساحلي، خاصة تل أبيب الكبرى، أو حتى المدن الجديدة مثل موديعين، وذلك بعيداً عن التزمت الديني اليهودي السائد نسبياً في القدس، وبعيداً عن الصراع اليومي الظاهر أو غير الظاهر مع فلسطينيي القدس. لقد نمت نسبة الفلسطينيين في المدينة بحيث باتت تقارب ٤٠٪ من مجموع سكان «القدس الموحدة»؛ ما خلق أزمةً جديةً أمام المخطط الإسرائيلي، حيث إنه على الرغم من كل سياسات الطرد والتهجير التي اتبعت على مدار ما يقارب خمسة عقود، فإن الميزان الديموغرافي واضح المعالم، وفي أقل من ١٠ سنوات، إذا استمرت الظروف نفسها في المدينة، ستصبح هناك أكثرية فلسطينية في «العاصمة الأبدية لإسرائيل»، وهي بالتأكيد مسألة تؤرق مضاجع المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، فلا يعقل أن يكون سكان «عاصمة» وفي الوقت نفسه معادين للدولة. لذلك من الطبيعي أن يتم تشكيل أشكال الضغط كافة على السكان وعلى الأرض.

جاءت الفرصة الكبيرة للتخلص من عدد كبير من السكان الفلسطينيين بتحديد مسار جدار الفصل العنصري،[٢٦] حيث أُخرجت خارج القدس مساحات قليلة من أراضي المدينة تقطن فيها أعداد كبيرة من السكان، وقد أصاب الجدار أهل القدس بتشوهات اجتماعية واقتصادية عميقة.[٢٧]

يقدر عدد الفلسطينيين من حملة الهوية الزرقاء القاطنين خلف جدار الفصل العنصري اليوم ما بين ٨٠,٠٠٠–١٢٠,٠٠٠ نسمة،[٢٨] ويتركز غالبيتهم العظمى في قلنديا وكفر عقب في الشمال، وفي مخيم شعفاط ومحيطه (راس خميس وضاحية السلام) في الشرق، علاوةً على توزّع البعض بين رام الله وبيت لحم وأريحا والرام والعيزرية وأبو ديس. لقد أصبح هؤلاء بحكم الأمر الواقع

(الجدار والحواجــز) خارج القدس، لكنهم بحكم القانون مازالوا يتمتعون بحق الإقامة في القدس،[٢٩] حيث إن غالبيتهم تقطن ضمن حدود البلدية التي تقــع خارج الجدار. صحيح أن الخدمات في هذه المناطق لا تقارن من حيث السوء بأي منطقة أخرى في فلســطين، إلا أنها قد تكون أكثر المناطق في فلسطين نمواً من حيث البنايات الجديدة، بصرف النظر عن صلاحيتها للسكن.[٣٠]

ترتبط مســألة اســتمرار علاقتهــم بالقدس بالأســاس بقرار إسرائيلي، فلو افترضنا جدلاً أن قراراً إسرائيلياً قد صدر باعتبار الجدار هو حدود البلديــة،[٣١] بمعنى آخر إجراء تعديل على حدود البلدية، فســيكون أمام هذا العدد الهائل من الســكان خياران، إما فقــدان حقوقهم في القدس بما فيها حق الإقامة وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والخدماتيــة وقد يؤدي أيضاً إلى فقــدان أملاكهم، أو الانتقال إلى داخل الجدار، مع العلم أن هناك أزمة ســكانية خانقة تعصف بالقدس الشــرقية منذ أكثر من ثلاثة عقود، وأن الحصول على مســكن لــكل هؤلاء أو حتى جزء يســير منهم مسألة مســتحيلة في ظل الظروف السائدة في الشطر الشرقي من القدس.[٣٢]

تزداد في الأيام الأخيرة حركة الفلســطينيين باتجاهات مختلفة؛ بحثاً عن السكن المفقود في القدس، وبات الوضع الإســكاني لا يطاق، فمن جهة لم تعد هناك أراض كافية لإنشــاء مشاريع إسكانية كبيرة، بعد أن تمت مصادرة غالبيتها، ولــم يعد بالإمكان الاســتمرار فــي البناء غير المرخــص، حيث إن جرافات الاحتلال بالمرصاد تهدم حتى إضافــة صغيرة إلى مبنى قائم. أما البناء المرخص فلا يلبي أكثر من ٥٪ من الحاجة السنوية المتزايدة، وفي حال توافره عبر بناية هنا وأخرى هناك، فإن السعر مرتفع جداً، لا يستطيع تحمله سوى عدد يسير من سكان المدينة.[٣٣]

أما التوجهات الجديدة لفلســطينيي القدس في مســاهم لإيجاد ســكن، فيمكــن رصدها بالاتجاهــات التالية: الضفة الغربية خاصة رام اللــه وأريحا وبيت لحــم بالإضافة إلى الأماكن التقليدية القريبة والتي توسعت أصلاً عبر سكان القــدس قبل بناء جــدار الفصل العنصري مثل الــرام وضاحية البريد وبير نبالا والعيزرية وأبو ديس، أما الأماكن الجديدة التي بدأت تستحوذ على المقدسيين فتقع غرب الخط الأخضر مثل أبو غوش وعين رافا وبيت نقوبا (خارج القدس، على طريق تل أبيب) وحتى أن البعض قد وصل إلى اللد والرملة وحتى حيفــا مروراً ببلدات المثلث، صحيــح أننا نتحــدث عن مئات فــي كل موقع مذكور، لكنهــا ظاهرة مســتمرة بالنمو، حيث تتوافر في هذه المدن والبلدات شــروط ســكن أفضل، والمســاكن أرخص بكثيــر من مثيلاتها في القــدس، علاوةً على أن حقوقهم في الإقامة والحقوق الاجتماعية غير مهددة.

أما الاتجاه الأخير والذي يجب أن يُذكر فهو باتجاه المستوطنات الإسرائيلية في القدس، حيث يمكن رصد نمو مطرد في أعداد المقادســة في مستوطنات النبي يعقوف وبيسجات زئيف والتلة

الفرنسية ومستوطنة المندوب السامي (أرمون هنتسيف على جبل المكبر)، وهو أمر في تنام مستمر، حيث بات هناك من يعلن عن بيع البيوت في هذه المستوطنات في الصحافة الفلسطينية.[٣٤]

لا نملك حتى الآن معلومات إحصائية حول أعداد المقادسة الذين انتقلوا للسكن في هذه المستوطنات، لكن سكان القدس يدركون هذه الظاهرة جيداً، وبات الحديث حولها ليس محرماً. يدعي البعض أن هناك بعض الشوارع وبعض البنايات التي أصبحت تقتصر على الفلسطينيين، وحال سكن فلسطينيون في منطقة ما يبدأ المستوطنون اليهود بتركها.[٣٥] فعلى سبيل المثال يذكر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أنه كان هناك حوالى ٣٣٧٨ فلسطينياً يسكنون «الأحياء اليهودية» (المقصود المستوطنات) عام ٢٠١٠، وهذا العدد يزيد على عدد المستوطنين اليهود الذين يسكنون داخل الأحياء الفلسطينية (البلدة القديمة وسلوان مثلاً) حيث بلغ عددهم في العام نفسه ٢٥٣٧ يهودياً.[٣٦] وبالطبع ازداد عدد الفلسطينيين الذين انتقلوا في السنوات الخمس التالية للعيش داخل المستوطنات المذكورة، وباعتقادي الشخصي تضاعف العدد على أقل تقدير، لكنني لا أملك إحصاء حول ذلك.

ودون الدخول في إشكالية انتقال الفلسطينيين إلى السكن في المستوطنات الإسرائيلية، وهي مسألة شائكة[٣٧] وليس المقام هنا لنقاشها، فإن فكرة تفتيت المجتمع الفلسطيني وتذويبه تتمثل في هذا المظهر بشكل مثالي، حيث يعيشون داخل هذه المستوطنات كأقلية غريبة مهمشة، تحاول جاهدة الانخراط في البيئة الجديدة، متنازلةً على الأغلب عن هويتها الوطنية والحضارية.

يجب النظر إلى انتقال المقادسة للسكن في التجمعات الفلسطينية خلف الخط الأخضر (الأرض المحتلة عام ١٩٤٨)، بالضرورة، على أنه عملية طرد للسكان من القدس، وكتفتيت ممنهج للمجتمع الفلسطيني في القدس، وهي مسألة لها بالتأكيد مفاعيلها الاستراتيجية على المدينة.

من جهة أخرى، سحبت وزارة الداخلية الإسرائيلية حق الإقامة (الهوية الزرقاء) من ١٠٦ فلسطينيين خلال العام ٢٠١٣، ليصل العدد التقريبي منذ العام ١٩٦٧ إلى حوالى ١٤ ألف مقدسي، وذلك بحجة مركز الحياة، وبموجب هذا القانون، على المقدسي أن يثبت أن مركز حياته في القدس، ومن لا يستطيع إثبات ذلك بالأوراق الرسمية لأنه أقام خارج «حدود إسرائيل» مدة سبع سنوات، فإنه يفقد حق الإقامة في القدس.[٣٨] والجدير بالذكر أن هذا القانون لا يطبق على المستوطنين اليهود الذين يسكنون المستوطنات ولا على الإسرائيليين الذين يعيشون في مختلف أصقاع الأرض.

والمسألة الأخرى والتي يجب الإشارة إليها في معرض نقاش قضية السكان والتي لن ندخل في صلبها هنا، تتعلق بمسألة الهوية الوطنية والحضارية لسكان القدس، والتعرف إلى الاستراتيجية الإسرائيلية بهذا الشأن. يجب نقاش المسألة هذه ليس بخلفية إثبات «عدم

فلسطينية» سكان القدس بالمفهوم الوطني، فهي مسألة محسومة وثبتت هويتهم بكل الشواهد خاصة منذ النصف الثاني من العام الماضي (٢٠١٤)، كما ثبت فشل السياسة الإسرائيلية القاضية بتطويع المقادسة، لكن يجب نقاشها من منطلق ما هو المطلوب من أجل زيادة لحمة المقادسة بمجتمعهم الفلسطيني الشامل، خروجاً من العزلة التي تحاول إسرائيل فرضها عليهم، لكن أيضاً دون تجاهل الفوارق التي نتجت خلال السنوات الطويلة للعزل واختلاف شروط الحياة.

وضمن السياق نفسه، يجب نقاش التعليم وما يتبعه من مناهج، حيث ازدادت القبضة الإسرائيلية على عملية التعليم خلال السنوات الماضية بشكل لم يسبق له مثيل، مثل تردي أوضاع التعليم، التدخل بالمناهج التعليمية وشطب أجزاء من المنهاج الفلسطيني، ومحاولات فرض المنهاج الإسرائيلي، وفتح بعض المدارس التي تؤدي الدراسة فيها إلى الحصول على البجروت (التوجيهي الإسرائيلي). إن تأثير التعليم على الهوية والانتماء مسألة في غاية الأهمية، خاصة إذا علمنا أن حوالى ثلثي طلاب القدس يدرسون الآن في المدارس التي تديرها إسرائيل بشكل مباشر.[٣٩]

في الرواية والمشهد الحضاري

لكل مدينة هوية حضارية تعبر عن تاريخها وحاضرها. فإذا اعتبرنا أن قلب القدس هو البلدة القديمة، فإن هويتها ومشهدها الحضاري واضحان للعيان ولا يمكن أن تخطئ بذلك حتى العين غير المجربة. فمآذن الجوامع وأجراس الكنائس والقباب التي تسيطر على مشهد المدينة علاوة على أسوارها والحرم القدسي الشريف وكنيسة القيامة تصرخ بهوية المكان، وهو أمر طالما أزعج المؤسسة الإسرائيلية، والتي عملت جاهدةً على قلب المشهد الحضاري ليناسب الرواية الصهيونية لتاريخ القدس.

بعد أكثر من ١٥٠ عاماً من الأبحاث المكثفة في التاريخ والآثار والجغرافية التاريخية، (الآثار التوراتية)، تكشفت رواية ضحلة للتاريخ اليهودي في القدس، فلم يقترب أحد من «العلماء» من عظمة الملك سليمان ولا عجائب الملك داود، فلا قصر عظيماً ولا هيكل لا يضاهى يمكن إثباته في خرائب المدينة، وبالعكس تماماً، فقد أثبتت الأبحاث، والتي تبناها الكثير من علماء الآثار حتى في إسرائيل، أن القدس في زمن الملكين العظيمين المذكورين أعلاه لم تكن سوى قرية صغيرة، مثلها مثل مئات القرى في فلسطين، ولم يكن بالإمكان إثبات وجود مملكة سليمان ولا مملكة داود ولا النيل ولا الفرات ولا المناطق التي تقع بينهما.

شكلت الرواية التوراتية أساساً في المشروع الصهيوني وشرعيةً لإقامة دولة إسرائيل، فالتاريخ والآثار شكلا مصدر شرعية طالما استنزف استخدامه، حتى تحول إلى أكبر المصانع في إسرائيل.

تدخلت الآلة السياسية الإسرائيلية بعنف في هذه المسائل بعد أن شاعت الكتابات حول

التاريخ المتخيل والذي هزته الاكتشافات العلمية، وتم استثمار أموال طائلة لمعادلة الأمر والإصرار على استخدام الرواية التقليدية التي تربت عليها أجيال من الإسـرائيليين، حتى تحولت إلى رواية عالمية. استثمرت الحكومة الإسرائيلية كل الجهود فـي الحفريات الكبيرة فـي كل موقع ممكن في المدينة، وبالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لتقديم رواية بالصوت والضوء، وحفرت أنفاقاً حول البلدة القديمة وتحتها لاستكمال الرواية والتحكم بالزائر دون أن يتشوش بصره بحقيقة المدينة، وإعادة بناء ثلاثة كنس في البلدة القديمة (كنيس الخربا، كنيس تيفيرت إسرائيل، كنيس أوهل يتسحاق) للتظاهر معمارياً في سماء المدينة العتيقة)، وإجبار طلاب المـدارس على زيارة القـدس القديمة ومحيطها بشكل دوري ورصد الميزانيات لذلك، ونقل إدارة المواقع الأثرية الرئيسـة في القـدس إلى أيدي المستوطنين لإدارتها وتقديم روايتهم حول تاريخ المدينة، والقيام بنشـاطات ثقافية يهودية واسعة في المدينة، مثل عيد ومعارض الأنوار على أسوار البلدة القديمة، وحفلات موسيقية في أزقة البلدة القديمة، وتنظيم مسيرات جماعية ضخمة تجتاح المدينـة، وترتيب زيارات ميدانيـة مع أدلاء دون مقابل، وتجنيد بعض الحركات المسـيحية المؤيدة لإسـرائيل (مثل السفارة المسـيحية) للمساهمة في هذه الحملات، ورفع الأعلام الإسـرائيلية في كل البلدة القديمة وحولها في النقاط الاستيطانية (مثلاً على قمة جبل الزيتون والقلعة) لخطف بصر الزائر والإعلان عن هوية المدينة.

وفي خدمة هـذه القضايا تتعرض سـلوان وباب الخليل إلى ضغوط هائلة خدمة للمشـهد المنوي صناعته والرواية التي تقدم. تبدأ سلوان بالسـور الجنوبي للمسجد الأقصى حيث جرى تحويـل بقايـا دار الإمارة الأمويـة إلى موقع يروي قصة الهيكل باسـتخدام تقنيات الصوت والضوء، أي موقع للتاريخ المتخيل،[٤٠] وعند الزاوية الجنوبية الشـرقية للحرم الشريف تبدأ خرائب القدس اليبوسـية، والذي تديره جمعية «إلعاد» الاستيطانية عبر مركز متطور للزوار، وقد أطلق على هذه الخرائب اسـم «مدينة داود» وسـخر الموقـع كلياً لرواية التاريخ اليهودي، وفي وادي حلوة (جنوب البلدة القديمة) جرت السيطرة على عشرات العقارات، وتحولت كل نقطة استيطانية إلى برج حراسـة وحراس يجوبون المكان وعلم ضخـم مرفـوع وكاميرات حراسـة وأسـلاك شائكة، شوهت المنظر وشكلت أداة طرد للمزيد من السـكان الفلسطينيين. أما نفق عين سلوان التاريخي وبركة سلوان وبئر أيوب (حي البستان) فقـد تحولت جميعها إلى هدف اسـتيطاني من جهـة، ومراكز لتقديم الروايـة الصهيونية حول تاريـخ المدينة من جهة أخرى. وتم ربط كل هذه المواقع بنفق يبدأ ببركة سلوان ويمر تحت وادي حلوة ليفتح بالقرب من ساحة البراق، وقبل نهاية هذا النفق، هناك أرض واسعة (موقف سيارات وادي حلوة) على بعد أقل من ٢٠ متراً من سور المدينة الجنوبي (بالقرب من باب المغاربة)، حيث أجريت فيه حفريات كشـفت عن جزء من تاريخ

القدس من الفترة الرومانيــة مروراً بالبيزنطية والأموية والعباســية، ويجري الآن تشييد مبنى ضخم من عدة طوابق لإنشاء مركز دعاوي للزوار ومعارض ومواقف سيارات لزوار حائط البراق بالإضافة إلى قاعات احتفالات.[٤١]

وفي ساحة البراق، هناك عدة مشاريع تهدف إلى إضافة مبان وقاعات وربط هذه الساحة بعدة أنفاق تمر تحت البلدة القديمة.

أما موجة تغيير المشهد الثانية فتقع على الجهة الغربية، حيث تبدأ في مقبرة ماميلا والتي تبعد حوالــى كيلومتر واحد غــرب باب الخليل، حيث تمت مصادرة غالبية المقبرة وجرى تشييد متنزه على جزء منها، وإنشاء سلسلة من المباني أهمها ما يسمى متحف «التسامح»، وخلال شهر تموز الجاري (٢٠١٥) جرت المصادقة على بناء وحدات سكنية وفندقية على أراضي المقبرة.[٤٢] وفي الجهة المقابلــة للمقبــرة (الجهة الجنوبيــة) تم تحويل المبنى الضخــم والجميل الذي بناه الحاج أمين الحسيني كاستثمار للأوقاف الإسلامية إلى فندق بعــد أن تم تدمير كل مكوناته الداخلية والحفاظ علــى واجهته فقط، وبني بــدلاً منه فندق جديد (Waldorf Astoria)،[٤٣] أما في باقي المسافة بين الفندق وباب الخليل فقد بني سوق تجاري مغلق لليهود، وقبل الدخول إلى باب الخليل يرفرف علم إســرائيلي ضخم على أعلى أبراج قلعة القدس، وداخل القلعة هناك متحف «تاريخ القدس» والذي يقدم رواية إســرائيلية حول تاريخ المدينة، وفي الجهة المقابلة للقلعة داخل أسوار المدينة، تجري السيطرة على أكبر مبنيين تاريخيين يقعان على الطرف الشمالي لميدان عمر بن الخطاب، وهما فندق الإمبريال وفندق البتــراء،[٤٤] وكلاهما من أمــلاك البطريركية الأرثوذكســية، وفي حال تم الأمــر فســتتحول كل منطقة بــاب الخليل إلى مســتوطنة ليس فقط بالمفهوم الاســتيطاني بل أيضاً بمفهوم المشــهد الحضاري. ومن منطقة باب الخليل يقود شارع الأرمن إلى حارة اليهود الموســعة، والتي انفصلت حضاريــاً وعمرانياً وســكانياً عن البلدة القديمة، وتحولت إلى مركز دعائي للرواية الصهيونية.

تشــير هــذه المراجعــة إلى الاســتراتيجية الإســرائيلية التي تحول جاهدة الســيطرة على المشــهد الحضاري للقدس طامســة ومهمشــة هويتها العربية، ويتضح الأمر بشكل جلي إذا تم ربط ذلك بتقديم رواية (Narrative) لتاريخ المدينة.

في المقدسات

يمكن تنــاول هذا الموضوع ضمن المشــهد الحضــاري والرواية، لأنه مــن المظاهر المهمة لهويــة المدينة، خاصــة البلدة القديمــة، والتي أصبحت في الوعي البشري تعرف بقبة الصخرة. والحرم الشــريف بكل مكوناته يعتبر من المعاقل الفلســطينية الأخيرة في القــدس، وفيه أيضاً تتجسد الكثير من الرموز الدينية والوطنية.

اتخذت السياسة الإســرائيلية اتجاه الحرم الشــريف نفســاً طويلاً مراكمة المكاســب عبر الســيطرة التدريجية على الحرم على حســاب

دائرة الأوقاف الإسلامية. لقد أصبحت الشرطة الإسـرائيلية تتحكم تماماً بمن يسمح له بدخول الحرم الشريف، وإلى حد بعيد متى تتم الزيارات.

لم تشكل زيارة الحرم الشريف في الماضي أي مشكلة، على الرغم من الاعتداءات المتكررة عليه في العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي، فقد كانت تتم في إطار فردي، مثل حرق المسجد الأقصـى عام ١٩٦٩، أو الاعتـداءات على قبة الصخرة واكتشاف متفجرات في أماكن متعدد من الحرم. لكن بدأت المشكلة تطفو على السطح بشـكل كبير بعد أن تشـكلت حركات صهيونية متخصصة رفعت شـعارات هدم الأقصى وبناء الهيـكل مكانـه، وهذه أيضاً لم تشـكل تهديداً مباشراً للحرم الشريف، حيث لم تغلق الأوقاف الإسلامية الحرم أمام الزوار الإسرائيليين، لكن المشكلة بدأت بالتصاعد التدريجي لهذه الحركات وتأثيرها السياسي وبدعم من المؤسسة الحاكمة، وقد كان هذا الأمر جلياً في زيارة شارون للحرم عام ٢٠٠٠، حيث وضعت السياسـة الرسـمية الحرم في مركز الصراع، علاوة على تحولها إلى قضية تجاذب في السياسة الداخلية الإسرائيلية. كما أن الاستمرار بالحفريات والأنفاق المحيطة بالحرم الشريف، وتكليف جهات استيطانية إدارة المواقع المحيطة بالحرم، كلها عوامل ساعدت على وضع الحرم الشريف تحت طائلة الخطر، وهذه المرة الخطر المحدق حقيقة، وليس مجرد شـعار يتم تسخيره في الصراع.

أصبحت «زيارة» اليهود إلى الحرم، منذ ثلاثة أعوام، لا تحمل طابعاً سـياحياً، بل تعدته إلى استفزاز مشاعر المسـلمين في الموقع ومحاولة إقامة الصلوات في جنباته، مع إطلاق تصريحات معاديـة لوجـود الحـرم، ومما زاد الطين بلة الزيارات المتكررة لوزراء في الحكومة الإسرائيلية وأعضاء كنيست مطلقين أيضاً تصريحات نارية حول مسـتقبل الحرم الشريف وحق اليهود في العودة إلى «جبل الهيكل»، ورافق ذلك كله فتاوى من العديد مـن الحاخامات الذين يجيزون هذه النشاطات وتلك التطلعات.

أصبحت هناك مجموعات متخصصة، ليست بعيدةً عـن الحكومة الإسـرائيلية وائتلافها بل تمثلها، تنظم «الزيارات» المدعومة بشكل منتظم، بل إن بعض المجموعات يقوم بزيارة الحرم أكثر من مرة في اليوم الواحد، من أجل خلق انطباع بحضور يهودي دائم ومتواصل فيه،[٤٥] وكل هذا تحت حراسة مشددة من الشرطة وحرس الحدود المدججـين بالسـلاح والذين لا ينفكـون أيضاً عن اسـتفزاز المصلين وطلبـة العلم في باحات الحرم الشريف. الجديد في الأمر، أنه أصبحت هنـاك أجندة واضحة المعالـم تدعمها الحكومة الإسرائيلية بشكل رسـمي ومكشوف، تتحدث عن تقسـيم زماني ومكاني للحرم الشريف على شاكلة ما حدث للحرم الإبراهيمي في الخليل.

أعلنت إسرائيل منذ العام ٢٠٠١ أنها ستعامل باحات الحرم الشريف مثل «الحدائق القومية»، أي أنهـا مفتوحة للزيـارة للجميع وأن الأوقاف الإسـلامية ليسـت لها سـلطة على الساحات،

وتقتصر سلطة الأوقاف على المغطيات فقط، أي المباني التي لها سقف، وذلك في تعارض كامل مع الوضع المتعارف عليه تاريخياً وهو أن الحرم الشريف (المسجد الأقصى) يتشكل من ١٤٤ دونماً تضم جدرانه الخارجية وبواباته والمباني الموجودة داخله وتحت أرضه، وساحاته وحدائقه، والمباني المطلة عليه من الجهتين الغربية والشمالية، لأنها جميعاً وقف إسلامي، وقد أعلنت الأوقاف الإسلامية هذا الموقف مراراً وتكراراً عبر البيانات المختلفة، كما كان الأمر واضحاً في قوانين الانتداب البريطاني.[٤٦]

سادت، في المقابل، منذ سنوات قبضة إسرائيلية شديدة على الحرم الشريف، وسيطرة كاملة على كل ما يدور داخله، بتحديد من المسموح له بالدخول ومتى ومن أي باب، وأعمار المصلين، ونفي مجموعات كبيرة عن الحرم وعدم السماح لها بالصلاة داخله فترات متفاوتة، والتضييق على الحراس الفلسطينيين، وعدم السماح للأوقاف الإسلامية بإدخال أي شيء إلى الحرم حتى لو كان كتاباً أو جهاز حاسوب أو كيس أسمنت دون إذن من الشرطة الإسرائيلية، والتي تعاملت مع الموقع وكأنها سيدته المطلقة، هذا علاوةً على استمرار الوجود المكثف للشرطة وحرس الحدود المدججين بالأسلحة على بوابات الحرم وفي ساحاته. كما جرى اقتحام المسجد الأقصى (المسجد الجنوبي/المغطى) يوم الأربعاء ٢٠١٤/١١/٥ وإطلاق قنابل الدخان والقنابل المسيلة للدموع والصوت داخله،[٤٧] الأمر الذي لم يحدث بهذا الشكل من قبل، ما زاد من استفزاز المشاعر.

أساءت إسرائيل تقدير الموقف في الحرم الشريف، ولم تستطع فهم تأثير ذلك على الفلسطينيين والعرب بشكل عام، لذلك استهانت بالمشاعر. وبالتأكيد، هناك علاقة وطيدة بين الحراك الشعبي المتواصل منذ النصف الثاني من العام ٢٠١٤ في القدس وبين ما يجري في الحرم الشريف، وسيبقى الحرم الشريف الموقع الذي سيزودنا في المستقبل بالمزيد من المواجهات ما دامت إسرائيل مصرةً على سياستها الحالية. صحيح أن هناك أصواتاً إسرائيليةً بدأت في الارتفاع مطالبةً بكبح جماح حركات «جبل الهيكل» ومنع أعضاء الكنيست والوزراء من استخدام هذا الموقع لأغراض سياسية، وجاءت هذه الأصوات رداً على محاولة اغتيال غليك[٤٨] بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩ [٤٩] والهجوم على الكنيس في مستوطنة «هارنوف» بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨. [٥٠] ومن الأصوات التي طالبت بتهدئة الوضع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي تعرض لضغط من الاتحاد الأوروبي – ويمكن القول إن ردة الفعل الأوروبية هذه قد تجاوزت ردة الفعل التقليدية التي اعتدنا عليها في السابق –[٥١] والولايات المتحدة الأميركية. وكان الأردن قد قام بسحب سفيره من تل أبيب احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية اتجاه الحرم الشريف خاصةً بعد الاقتحام المذكور أعلاه، وقدم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي.[٥٢]

لم يكن الحرم الشريف المكان الوحيد الذي تسعى إسرائيل للسيطرة عليه في القدس، فقد

جرت السيطرة على مقام النبي صموئيل[٥٣] الواقع شمال غربي القدس، وعلى مقام النبي داود الذي لا يبعد أكثر من ١٠٠ متر إلى الجنوب من باب النبي داود،[٥٤] وحولتهما إلى كنس، كما قامت بتدمير بعض المقامات والمدارس التاريخية في حارة المغاربة وحارة اليهود. من المهم إدراك أن السيطرة على المشهد المقدس تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإسرائيلية في القدس.

ختاماً

أشرنا أعلاه إلى أهم معالم الاستراتيجية الإسرائيلية اتجاه القدس، وهي مسائل طالما أشير إليها وتم بحثها ونشرت بأشكال مختلفة، وهي استراتيجية تواجه أيضاً تحديات كبيرة وفيها الكثير من الخلل الذي يمكن التسلل من خلاله، والسؤال الجوهري المطروح هو بالتأكيد ما العمل؟

لقد تم تشخيص إشكاليات العمل في القدس، فقد جرى تدمير الكثير من المؤسسات في المدينة، ولم يتم تدميرها فقط بفعل الاحتلال، وإن كان هو الفاعل الأهم، إلا أن الأسباب الذاتية في تدمير وتراجع عمل المؤسسات، لا يقل أهمية عن عامل الاحتلال، فإن كنا لا نستطيع وقف كل ما يقوم به الاحتلال على الرغم من المقاومة، فإننا نستطيع تقويم العامل الذاتي. فتقوية المؤسسات القائمة وتحويلها إلى عناوين بديلة في المدينة مسألة في غاية الأهمية. وهناك قطاعات واسعة يمكن للعمل الوطني الفلسطيني أن يستثمر فيها للحفاظ على هوية المدينة.

وحتى لا تبدو قضية القدس خاسرة، كما يحلو للبعض عرضها، للتأكيد من أن هناك الكثير من الإنجازات التي بحاجة إلى تعزيز ودعم، فما زالت البلدة القديمة، مركز الصراع، عربيةً يشكل الفلسطينيون أكثر من ٩٠٪ من مجموع سكانها، وما زالت نسب الفلسطينيين في المدينة في تزايد مستمر، وهي مصادر قوة، كما يدافع الفلسطينيون بشراسة عن مقدساتهم، ما اضطر الساسة في إسرائيل إلى تجميد خطواتهم، كما أن أعمال ترميم الأماكن المقدسة والمباني التاريخية في البلدة القديمة قد قطعت شوطاً كبيراً، وهي مفخرة بكل ما للكلمة من معنى. وما زال أكثر من ثلث جهاز التعليم في أيد فلسطينية.

لكننا في المقابل، خسرنا الكثير من المؤسسات، ومازلنا نتخبط في مسألة المرجعيات، كما أن غالبية مؤسسات المدينة تعاني من إشكاليات جوهرية، ومسألة الهوية لا تلاقي الاهتمام الكافي، تماماً مثل قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وُضعت العديد من الخطط الاستراتيجية الفلسطينية للقدس، ومن ضمنها دراسات القطاعات المتتالية، لكن كانت الإشكالية تكمن دائماً ليس في التمويل كما يحلوا للبعض أن يدعي، بل في آليات التنفيذ والمصداقية ووضوح المرجعية. إن حل هذه الإشكالات، أي العامل الذاتي، هي الخطوة الأولى نحو استراتيجية فلسطينية في القدس تقود إلى الحفاظ على الحقوق الوطنية ومن ضمنها التاريخية والدينية.

هوامش

1 http://www.rcja.org.jo/page

٢ حول ذلك ينظر كمال الأسطل، **مستقبل القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي في المدينة بعد العام ١٩٧٦**، وذلك على الرابط http://www.wafainfo.ps/pdf/future_of_Jerusalem.pdf

٣ ينظر أسامة حلبي، بلدية القدس العربية، باسيا، القدس، ٢٠٠٠.

٤ ينظر دائرة المفاوضات على الرابط http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=36؛ في العام ١٩٨٠، أقرّت الكنيست الإسرائيلية القانون الأساسي المعنون: القدس عاصمة إسرائيل، وأعلنت أن «القدس، كاملة وموحدة عاصمة لإسرائيل»، حول النص الحرفي للقرار، ينظر http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic10_eng.htm

٥ ينظر قانون دخول إسرائيل للعام ١٩٥٢، وخاصة البند ١١/ج.

٦ ليئا تسيمل وآخرون، **المصيدة الإسرائيلية على شفا الإطباق على فلسطينيي القدس العربية: سياسة إسرائيل الديموغرافية في القدس الشرقية**، القدس، ١٩٩٦، ويمكن الوصول إلى هذه الدراسة على الرابط file:///C:/Users/1996-palestinianjerusalemites.pdf-ar-memo1؛ كما يمكن مراجعة التقرير المتعلق بتزايد الطلب على الجنسية الإسرائيلية على الرابط http://felesteen.ps/details/news/80442/html

٧ تفيد تقارير مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية أن حوالى ٨٠٪ من سكان القدس الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، ينظر Israeli National Insurance Institute (NII), **Poverty and Social Gaps,** Annual Report, 2011-17, pp.10.

٨ على الرغم من أهمية هذا العامل، والذي على الطرف الفلسطيني عدم تجاهله في أي خطط مستقبلية، بما فيها المفاوضات، فإنه لا يمكن أن يؤثر على مستقبل المدينة، وما الهبات الجماهرية المتتالية في القدس، إلا دليل على فشل المراهنات الإسرائيلية في هذا الخصوص، وأن الوطن ليس مجرد خدمات اجتماعية وصحية، لكن يجب الحذر من تجاهل هذا الأمر، ويجب التفكير ملياً في البدائل المستقبلية التي يمكن أن تطرح لسكان القدس، وتضمن حصولهم على حقوقهم المتراكمة.

٩ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكيك**، ٢٠١٣.

١٠ لنا أن نقيس، بوعي كامل بالفوارق، أن حياة سكان ألمانيا الشرقية تحت نظام اشتراكي، بصرف النظر الآن عن التقييم الأيديولوجي والسياسي، لمدة طالت حوالى ٤٥ سنة (تقارب الفترة التي قضاها فلسطينيو القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي)، وعلى الرغم من الآلة المالية الهائلة التي تتمتع بها ألمانيا (الغربية)، فإن عملية دمج سكان ألمانيا الشرقية بألمانيا الاتحادية مازالت تواجه صعوبات هائلة، على الرغم من مرور أكثر من ٢٥ عاماً على «الوحدة الألمانية»، وعلى الرغم من أن المستشارة الألمانية (ميركل) هي من ألمانيا الشرقية، فما زالت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية كبيرة، هذا علاوة على الفوارق الثقافية، كما ظهرت في الانتخابات البرلمانية، حيث ينتخب غالبية الألمان الشرقيين أحزاب اليسار، بما فيها الحزب الذي ورث الحزب الاشتراكي الألماني الذي كان يحكم حتى العام ١٩٩٠ ألمانيا الشرقية.

١١ صحيح جداً أن الاحتلال الإسرائيلي لم يكن يبالي كثيراً بالقوانين، لكنه استغلها إلى أقصى حدود، وفي حال أن القوانين لا تخدم توجهاته، فالأوامر العسكرية كانت تقوم بالمهمة. وفي المقابل، فإن ضعف التجربة والممارسة القانونية لدى الفلسطينيين، خاصةً في البدايات، وعدم معرفة اللغة العبرية، وتوقع انتهاء الاحتلال قريباً، سهلت جميعها الكثير من المصادرات سواء في القدس أو الضفة الغربية وقطاع غزة.

١٢ عزام أبو السعود، **أثر العزل على اقتصاد القدس، الغرفة التجارية**، القدس ٢٠١٠؛ عبد القادر إبراهيم عطية حماد، **تأثير النشاط الاستيطاني على القطاع السياحي في مدينة القدس**، على الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3615؛ سمير عبد الله، **تأثير الاستيطان على الاقتصاد في القدس الشرقية**، ورقة مقدمة إلى ندوة الأوضاع الاقتصادية في القدس نظمتها دائرة شؤون القدس بتاريخ ٢٠١٤/١/١٩. الورقة منشورة على الرابط http://alqudsgateway.ps/wp/?p=1132

١٣ الآن تحولت غالبية هذه القرى إلى أحياء يسكنها مقادسة من مختلف الأطياف، فلم تعد على سبيل المثال العيسوية تسكن فقط من سكان القرية «الأصليين»، بل أصبح حوالى نصف سكانها (أقل أو أكثر) تعود أصولهم إلى المدينة بأحيائها المختلفة. تعيش غالبية هذه القرى (الأحياء) وضعاً اجتماعياً معقداً، علاوةً على الاكتظاظ الهائل فيها، وتعاني من أمراض تحول القرى إلى أحياء مدنية، وهي مسألة في غاية الصعوبة لدخولها طور التفتيت الاجتماعي (القبلي) وصعوبة التحول الاجتماعي.

١٤ حول مشاكل السكن والإسكان في القدس، ينظر راسم خمايسة، **صراع على المسكن: قطاع الإسكان في القدس**، القدس، ٢٠٠٦؛ نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، رام الله ٢٠٠٩.

١٥ ينظر الحوار مع خليل التفكجي على الرابط http://drah.ps/ar/index.php?act=post&id=3923

16 http://alaqsagate.org/vb/showthread.php?t=33651

١٧ ينظر مقابلة خليل التفكجي مع صحيفة «الأيام» بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١.

١٨ حول مصادقة الإدارة المدنية الإسرائيلية على مشاريع البناء في هذه المنطقة، ينظر http://www.timesofisrael.com/civil-administration-officially-approves-e1-building-plan/؛ وحول خارطة الموقع، ينظر http://www.passia.org/palestine_facts/MAPS/images/jer_maps/E1developmentplan.pdf

19 http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/11/

٢٠ ينظر نظمي الجعبة، «الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس: قراءة في أبعاد وأشكال السيطرة على الأرض»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ٩١، ٢٠١٢، ص ٥٩–٨٣.

٢١ وافقت محكمة العدل العليا الإسرائيلية على تطبيق قانون أملاك الغائبين وذلك بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٥، حول ذلك ينظر البيان الذي أصدره الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق المقدسيين على الرابط .http://pls48 net/?mod=articles&ID=1196677#.Vat4ufmqqko

22 http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5296

٢٣ جمال جمعة «جدار الفصل العنصري والاستيطان السياحي في المخططات المستقبلية الصهيونية لتهويد القدس»، **حوليات القدس**، العدد ٩، ص ١١–١٧.

٢٤ حول سحب حق الإقامة من فلسطينيي القدس، ينظر هنادي الزغير، **التهجير الصامت: إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس**، القدس ٢٠٠٧.

٢٥ حول التطهير العرقي واستخدام القوانين المختلفة لتقييد حق المقدسيين في الإقامة في مدينتهم، ينظر نزار أيوب، «التطهير العرقي في القدس»، حوليات القدس، العدد الثالث عشر، صيف ٢٠١٢، ص ٦–١٤؛ أما حول الإجراءات الإسرائيلية في القدس من مختلف النواحي، فيمكن العودة إلى الدراسة الموسعة: Amir Cheshen, Bill Hutman and Avi Melamed, **Separate and not Equal: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem,** Harvard 1999.

٢٦ ينظر الأمم المتحدة، **الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية: القدس الشرقية**، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا)، القدس، حزيران ٢٠٠٧.

٢٧ تنظر الندوة التي نظمتها **مجلة شؤون فلسطينية** بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ تحت عنوان «آثار الجدار العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القدس» ونشرتها في عددها ٢٥٦ ويمكن الوصول للندوة على الرابط http://www.shuun.ps/page-370-ar.html؛ حول أثر جدار الفصل العنصري على التجارة في القدس، ينظر نائلة جويلس وعزام أبو السعود، **أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس العربية**، الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس ٢٠١٠، ص ٦–٩.

28 http://www.jerusalemb2b.org/articles.

٢٩ حول ذلك، ينظر أحمد الرويضي ونور دكيدك، **الإجراءات المفروضة بخصوص حق الإقامة في القدس**، القدس ٢٠٠٧؛ http://www.btselem.org/family_separation/ Ir Amim, Permanent Residency:؛#east_jerusalem A Temporary Status Set in Stone, Jerusalem (no date) ؛ كذلك ينظر الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، القدس الشرقية: مخاوف رئيسة إزاء الأوضاع الإنسانية، تقرير خاص، آذار ٢٠١١، ص ١٢ وما بعدها. وللاطلاع على الجدول الكامل لسلب حق الإقامة يمكن العود إلى الجدول المنشور من قبل بيتسيلم على الرابط http://www.btselem.org/jerusalem/revocation_statistics

٣٠ عن أوضاع كفر عقب، على سبيل المثال، ينظر مقال ربى عنبتاوي في مجلة آفاق بتاريخ ٢٠١٢/٣/٣٠ ويمكن مراجعته على الرابط .http://kfaraqab.blogspot #blog-post.html/04/co.il/2012

٣١ من المفيد القول إن تحديد حدود بالبلدية سيتطلب قراراً من الكنيست الإسرائيلية، مما يصعب اتخاذ مثل هذا القرار، خاصة في ظل أغلبية يمينية في الكنيست تدعو إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وليس التخلي عنها، لكن هذا السيف سيبقى مشرعاً على رقاب حملة الهوية الزرقاء.

٣٢ حول الأزمة السكنية في القدس ينظر

٣٣ يبلغ معدل سعر شقة مساحتها حوالى ١٠٠ متر مربع (مرخصة) حوالى ٥٠٠,٠٠٠ دولار، وتدفع بالعادة نقداً، حيث لا تتوافر قروض سكن للفلسطينيين في القدس لا من البنوك الإسرائيلية ولا من البنوك الفلسطينية، وذلك بسبب التعقيدات القانونية. وبالتأكيد يمكن الحصول على مساكن بأسعار أقل من ذلك، لكن هذه المساكن غير مرخصة ويتهددها خطر الهدم، علاوة على وقوع غالبيتها في أحياء مكتظة تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات البلدية.

٣٤ ينظر على سبيل المثال الإعلان في **صحيفة القدس** يوم الإثنين ٢٠١٥/٧/١٣، صفحة ٤ تحت عنوان «**شقة للبيع منطقة بزجات زئيف، شارع جيورا يوسف تال**».

٣٥ هذه ظاهرة جديرة بالمراقبة والدراسة وجمع المعلومات حولها.

٣٦ تنظر مقالة نداف شرغاي، «تفنيد «الأوهام» حول إمكانية تقسيم القدس»، المترجمة في **صحيفة «الأيام»** بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣٠، ويمكن الوصول إليها على الرابط http:// www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=f542a9fy2571 74175Yf542a9f

٣٧ هناك نقاش مشابه، ولو بظروف مغايرة، خاضه لأهلنا في الناصرة، حين انتقل بعض أهل الناصرة للسكن في المستوطنة التي بنيت على أرض الناصرة وهي «نتسيرت عليت» (أي الناصرة العليا)، حيث أصبح هناك جزء معتبر من سكان هذه المستوطنة من الفلسطينيين.

38 http://ww.honaalquds.net/ar/article/2868/#.VZ0EF_mqqko

٣٩ استراتيجية إسرائيل تجاه التعليم موضوع مستقل يجب إجراء المزيد من الأبحاث المتخصصة حوله، ولكن يمكن أن ينظر التقرير السنوي الذي تعده «عير عميم» على الرابط http://www.acri.org.il/ar/wp-content/ uploads/2013/09/EJeducation2013ar.pdf؛ سمير جبريل، تعدد مرجعيات التعليم في القدس: **واقع وتحديات، القدس** (دون تاريخ)؛ ديمة السمان، **تقرير عن التعليم في القدس: التعليم في القدس تحد وصمود**، الرابط http://

www.pncecs.org/ar/reports/ReportoneducationJer pdf.2012-usalem2011؛ مؤسسة القدس الدولية، **التعليم في القدس،** ٢٠١٠، على الرابط .http://lllp.iugaza.edu ps/Files_Uploads/634766599370004731.pdf؛ مقالة مجلة السبيل، **تهويد للمنهاج ومحاولات لشطب التاريخ،** على الرابط http://www.assabeel.net

٤٠ حول هذا المعرض الدائم، ينظر يوسف النتشة، جبل الهيكل المتخيل، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥٩، ٢٠٠٤، ص ٨٩–٩٤.

٤١ لمزيد من التفاصيل حول ما يجري في سلوان ودور المستوطنين في ذلك، ينظر Y. Misrachi, **From Silwan to The Temple Mount: Archaeological Excavations as a Means of Control in the Village of Silwan and in Jerusalem's Old City – Developments in 2012 ,** .Jerusalem, 2013

42 http://www.raya.ps/ar/news/909654.html

43 http://www.maannews.net/Content.aspx?id=686895

44 http://elaph.com/Web/Reports/2005/5/60088.htm

٤٥ حول الحركات الفاعلة في تنظيم الزيارات إلى الحرم الشريف وعلاقتها بالحكومة والأحزاب الإسرائيلية والتي يبلغ عددها ٢٢ حركة مسجلة رسمياً عند مسجل الجمعيات وبالتالي تحمل مباركة الحكومة الإسرائيلية وبعضها يتلقى دعماً مالياً حكومياً بشكل مباشر وبعضها يتلقاها بشكل غير مباشر، بالإضافة إلى ١٠ منظمات غير مسجلة رسمياً، كذلك هناك قائمة بأسماء الحاخامات الذين أصدروا فتاوى بإباحة وضرورة إقامة الشعائر الدينية اليهودية في الحرم، ونملك مضمون هذه الفتاوى، كما أن هذه الحركات قد تغلغلت في النظام التعليمي، علاوة على علاقة هذه الحركات بعدد ليس بقليل من أعضاء الكنيست، ينظر

Ir Amim, **Dangerous Liaison: The Dynamics of Rise of the Temple Movements and Their Implications,** .Jerusalem 2013, pp. 17ff

٤٦ حول السياسة الإسرائيلية اتجاه الحرم الشريف منذ العام ١٩٦٧، ينظر نظمي الجعبة «Bab al–Magharibah: Joha's Nail in the Haram al-Sharif», in **Jerusalem Quarterly File,** vol. 16. pp. 17 -25.

47 http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=737648

٤٨ يهودا غليك هو حاخام إسرائيلي متطرف سياسياً، وعضو في حزب الليكود. يشغل غليك منصب رئيساً في منظمة هليبا، وهي ائتلاف من مجموعة من الحركات التي تهدف إلى بناء الهيكل الثالث على أنقاض الحرم الشريف. يطالب غليك مرحلياً بممارسة «حق اليهود بالصلاة في جبل الهيكل»، لذلك كان يصطحب المجموعات اليهودية المختلفة يومياً إلى ساحات الحرم الشريف، كما كان ينظم مثل هذه «الزيارات» للوزراء وأعضاء الكنيست وشخصيات مهمة من المجتمع الإسرائيلي وذلك لإقناعهم بوجهة نظره. حول غليك ينظر

http://www.aljazeera.net/news/30/10/reportsandinterviews/2014

49 http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=736251

50 http://arabic.rt.com/news/765131

٥١ لأول مرة يجري تسريب وثيقة أوروبية عبر الصحافة الإسرائيلية تتضمن وضع خطوطاً حمراء لإسرائيل ومن ضمنها المستوطنات في القدس ومحيطها، حول ذلك ينظر http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=735041 ويبدو أن العمل على هذه الوثيقة قد بدأ بعد إعلان إسرائيل مصادرة ٤٠٠٠ دونم من الأراضي التي تقع إلى الغرب من بيت لحم، وذلك لتوسيع الكتلة الاستيطانية «غوش عتصيون»، ما يعني خنق مجموعة من القرى الفلسطينية الواقعة إلى الغرب من بيت لحم وقطع التواصل الجغرافي بين منطقة بيت لحم والخليل، وتشكيل كتلة استيطانية ضخمة في النهاية، كما تضمنت الوثيقة عدم المساس بمكانة الحرم الشريف.

52 http://raya.com/news/pages/88554489-af91-4498-b2fb-421cdce98661

53 http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/1

٥٤ حول قصة المقام، ينظر أمل الدجاني كاتبة، **مسجد ومقام النبي داود عليه السلام،** رام الله (الشروق)، ٢٠١٤

محور
حال القدس: استراتيجيات الاقتلاع وتقنيات البقاء

تحويل القدس إلى أورشليم
عن سياسات التهويد، المحو، والإحلال والمقاومة

د. هنيدة غانم*

لم تمر أيام كثيرة على إعلان إسرائيل ضمها القدس الشرقية، بعد احتلالها وباقي الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، إلا وتلقّت سلطة البثّ الإسرائيليّة الرسمية، أمراً بإطلاق تسمية «أورشليم» على المدينة. هذه التسمية أثارت كثيراً من السخرية والغضب بين المقدسيين. وبعد عدة نقاشات ومداولات إسرائيلية داخلية، تمت تسمية المدينة بالعربيّة «أورشليم–القدس» (عميراف ٢٠٠٧، ٥٥).

وعلى الرغم من أن تسمية أورشليم تعد اسماً تاريخيّاً واحداً من بين أسماء كثيرة [١] أُطلقت على هذه المدينة عبر فترات تاريخيّة مختلفة، فإن تسمية القدس «أورشليم» كانت تهدف بالطبع إلى محو طابعها العربي وإعادة بنائها كمدينة يهودية. المفارقة أن الاسم العربي للمدينةّ، القدس، أو بيت المقدس ليس غريباً عن التاريخ اليهودي المتخيل للمكان، إذ يرى البعض أنّ بيت المقدس ليس إلّا ترجمة للاسم العبريّ «بيت مكداش» (بيت الهيكل)، لكن كما يبدو فإن هذه الإزاحة مجدولة بالمبدأ الناظم للاستعمار الاستيطاني الذي يعمل من خلال مبدأ مزدوج ومتزامن من المحو والإنشاء، حيث يسعى بشكل مثابر إلى محو المشهد الأصلاني وثقافته (حتى لو كانت تحوي دلالات يعدها جزءاً من موروثه) من أجل إنشاء مشروعه السيادي الاستيطاني مكانه.

في هذا السياق لم تجر فقط إعادة تسمية المدينة، بل جرت عبرنة أسماء الشوارع والأماكن

* باحثة وأكاديمية، مديرة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».

وبوّابات المدينة العتيقة وتغييرها، لتحظى بأسماء جديدة تعكس في الغالب التاريخ المتخيّل أحاديّ الأبعاد للمكان، وتجرده من موتيفات غير يهوديّة، بحيث إنّ هذه العمليّة شـملت أحياناً، ومن أجل المفارقة، تغيير أسماء ذات صبغة يهوديّة للمكان، وكانت جزءاً من المشهد الفلسطيني قبل الاحتلال، ومن ضمن ذلك مثلاً تغيير اسم باب النبي داود إلى «شاعر تسيون»، وبوابة الزاهرة (التي سُمّيت أيضاً بوابة السامرة) إلى بوابة هيرودوس، إلى جانب تغيير الأسماء ذات الطابع المسيحيّ، مثل تغيير اسم «باب ستنا مريم» إلى «شاعر هأريوت» (باب الأسُود)، ليشمل هذا التغيير محو أسماء حياديّة، مثل تغيير اسـم سـاحة الأمم المتحدة إلى «كيكار تسيون» (ساحة صهيون) (زيناتي، محمـود أنـور، ٢٠١٠: ٩٠-٩١). في ما جرى تغيير جزء من شـارع السـلطان سليمان إلى شارع «هتسـنحنيم» (المظليّين)، وساحة أللنبي (التي سُـمّيت على اسـم إدموند أللنبي الذي احتـلّ فلسـطين من أيدي الأتـراك في الحرب العالميّة الثانية) إلى سـاحة «تساهل» (الجيش الإسرائيليّ).

تشكل عملية محو الأسماء واستبدالها جزءاً من مشروع عام لتهويد القدس الشرقية وإعادة إنتاجها كمدينة يهودية/صهيونية سيادية متناغمة مـع جزئهـا الغربي الـذي محي منـه الوجود الفلسـطيني تماماً خلال نكبة ١٩٤٨. وقد عرّف الجغرافيّ أورن يفتحئيل عمليّة التهويد بما يلي: «عمليّة تفرض سيطرة هُويّة يهوديّة على بلد كان في الماضي القريب عربيّاً/فلسطينيّاً في غالبيته (يفتحئيـل، ٢٠١٢، ٢٠١٣). في هذا السـياق فإن التهويد الكامل هو ما حدث عام ١٩٤٨ في الشطر الغربي من القدس، حيث تم إحلال الطابع اليهودي التام عليه، أما ما يحدث اليوم في شرقي القدس، فهو مسـاع لتهويد المدينة، لكن النتيجة ما زالت مفتوحة.

تتـم عملية التهويد من خلال الدمج بين آليات وممارسـات رمزيّة وقانونيّة وجيو-ديموغرافيّة وأمنيّة متكاملة (للمزيد انظر غانم ٢٠١٢). وعلى الرغـم من أنّ الحكومات الإسـرائيلية المتعاقبة «نجحت» في تغيير الواقع الديموغرافي للمدينة عبر زرع مستعمرات يهوديّة في القدس وحولها، فإنها لم تنجح في «السيطرة» على وتيرة تنامي السكّان الفلسطينيّين ولا على السيطرة الكاملة على أنمـاط وجودهم، ولا على هويتهم القومية. بـل إنّ سياسـات التهويد التـي تبنتها وعلى رأسـها البيروقراطيّة المنهكة والتعامل العدائيّ مع السكان المقدسيين ومطالبتهم بإثبات حقهم في الوجود في المكان عبر توفير إثباتات ووثائق لا نهاية لها، خلقت ردّاً مضادّاً ونتائج عكسـية: السكان الذين باتوا يخشون فقدان حق «إقامتهم» قامـوا بمراكمة الوثائق التي تثبت أحقيّتهم، في ما عاد المقدسيّون الذين سكنوا في أنحاء الضفة إلى السكن ضمن نطاق المدينة المعروف.

في هذا السياق، تشير معطيات مركز القدس للمسـاعدة القانونية وحقوق الإنسان (JLAC) إلى عدم وجود عائلة واحدة في القدس لم تشعر

فـــي مرحلة معيّنة من حياتهـــا بأنّها مهدّدة من طرف ممارســـات النظام الإسرائيليّ، في حين يقـــول مركز حماية الفـــرد (هموكيد): إنّه جرى في القدس منذ ١٩٦٧ ســـحب مكانة الإقامة من أكثر من ١٦,٠٠٠ فلسطينيّ. ولكن، وفي مقابل هذه المعطيات، ارتفع عدد السكان الفلسطينيّين من ٦٧ ألفاً إلى أكثر من ٢٥١ ألف مقدسيّ في نهاية العام ٢٠١٣ (دائرة الإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤)، فـــي ما اضطـــرّت الدولة أكثر من مرّة لتحديث برامجها إزاء نسبة العرب المرغوبة في المدينة.

أنتجـــت جدليـــة الصـــراع بـــين المســـتعمر والأصلاني وبين مساعي التهويد والمقاومة واقعاً مركبـــاً في القدس، إذ تحوّلت المدينة إلى نموذج لمدينة هجينة، رمادية، متناقضة... تعكس بنيتها المكانية والســـكانية ورطة المستعمر مع الساكن الأصلانـــي الـــذي لم يتمكن من محـــوه (رمزياً وفعليـــاً): إذ هو لا يريد قبوله كجزء عضوي من خارطته السياسية لأنه ببساطة يريد مدينة ذات طابع يهودي، ولا هو قادر على التخلص منه من خلال الترانسفير الجماعي كما حدث مع إخوته عام ١٩٤٨، كما أنه فشل في إخضاعه لمنظومته وفرض سيادته، إذ يستمر المقدسيون في إظهار معاداتهم للســـيادة الإســـرائيلية كما تدل على ذلك أرقام المعتقلين والمظاهرات والاشـــتباكات، وفي الوقت نفسه يستخدمون الأدوات القانونية التي وضعتها الدولة لإخضاعهم والسيطرة على وجودهم من أجل البقاء ضمن حدود القدس.

للوقوف على جدليـــة البقاء والتهويد، يرصد هذا البحث بعض الممارسات الكولونياليّة، التي تتركز أولاً في ترســـيم حـــدود المكان وفق مبدأ أرض أكثـــر عـــرب أقل، وفي مشـــاريع تحويل البنية الســـكانية للمكان، ثم ينتقل إلى الخوض في آليات تحويل المقدسيين من سكان أصلانيين إلـــى عابرين مهدديـــن وملاحقين في بلدهم من خلال المنظومـــة القانونية، ثم يتوقف عند آليات حصر علاقة الفلســـطينيين مع المـــكان بالبعد الديني مقابل صياغة علاقة اليهودي مع المكان كعلاقة سياسية بالأســـاس. في النهاية يحاول من خلال الاستعانة بتجربتي الخاصة بالسكن في القدس فحص كيفية تحوّل حاجة الأصلانيّ العاديّـــة واليوميّـــة للبقاء في المـــكان الذي وُلد ويعيـــش فيه، إلى فعل سياســـيّ فعّال – رغماً عنه – يقوم بتقويض مخطّطات تهويد كبيرة في المكان وإقصاء الأصلانيّ وتحدّيها.

من المهم التشديد هنا على أنّ قدرة الأصلانيّ على تقويض هذه العمليّات الكُبرى، بالغة الأهميّة مـــن الناحية النظريّة والعمليّة، وهي تشـــكّك في المقولات الحاسمة التي يطلقها مُنظّرون في مجال دراســـات الكولونياليّة الاســـتيطانيّة، على غرار مقولة باتريك وولف: «إنّ الكولونياليّة الاستيطانيّة ليســـت حدثاً بل هي مبنى حتميّ يســـعى لمحو الأصلانيّ» (Wolfe 2008). إنّ فهم حالة القدس وفـــق مصطلحـــات الكولونياليّة الاســـتيطانيّة المتشـــكّلة، أي تلك التي ما زالت في طور العمل، يشـــير إلى أنّ الكولونياليّة الاستيطانيّة المتشكّلة

كالتـــي تحدث الآن في القدس – بعكس عمليات اســـتعمارية ناجزة كالتي حدثت في أســـتراليا أو أميركا الشـــمالية وكنـــدا ونيوزلندا وأفضت إلى إبادة الســـكان الأصلانيـــين أو إخضاعهم – هـــي عمليّة ديناميكيّة ومتناقضة وحمّالة أوجه وخيارات، بل إن الســـاكن الأصلاني قادر على قلب نتائجها.

خصوصيـة المشـروع الاسـتيطاني الاسـتعماري الصهيونـي عامـة وفي القدس خاصة

يمكننـــا أن نوجـــز الفارق بـــين الكولونياليّة الاســـتيطانيّة في القدس والمشروع الكولونياليّ الصهيونيّ من جهة، وبين الكولونياليّة الاستيطانيّة في أماكن أخرى في العالم ومن ضمنها المشروع الاســـتيطانيّ في الضفة الغربيّة، في ثلاث نقاط أساسيّة:

١. قياســـاً إلى مشـــاريع أخرى في العالم، يشـــكّل الصراع الكولونياليّ في القدس (كميكروكوزمـــوس للوضعيّة الكولونياليّة في فلسطين التاريخيّة) مشروعاً كولونياليّاً قيد التشـــكّل لمّا ينتهِ بعد. وقد أدّت حرب ١٩٦٧ ونتائجها التي شملت ضمّ القدس الشـــرقيّة والمخطّطات التي جرى تبنّيها من أجل توطين اليهود، إلى جانب تسرّب المشـــروع الكولونياليّ الاســـتيطانيّ إلى الضفـــة الغربيّة، إلى إبعاد خيار «إغلاق» المشـــروع الكولونياليّ الاستيطانيّ الذي حقق نجاحاً – ظاهريّاً – عام ١٩٤٨ عبر تأسيس دولة إســـرائيل السياديّة وحسم الصراع مقابـــل الأصلانيّين عبر هزمهم والتخفيف من وجودهم في الحيّز. وكانت إســـرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، في هذا الســـياق، أشـــبه بالدول الكولونياليّة التي أخضعت الأصلانيّين عبر تهميشهم، على غرار أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحـــدة وكندا. وعلى الرغـــم من حقيقة أنّ نســـبة الفلســـطينيّين كانـــت لا تزال عالية نســـبيّاً، فإنّ حرب ١٩٦٧ أدّت إلى عـــودة الوضع إلى ما كان عليه قبل العام ١٩٤٨، أي إلى وضعيّة تقوم على نزاع بين الأصلانيّين وبين المهاجرين على مستقبلهم في المكان، في حين يحاول الطرف المهيمن تأســـيس ســـيادته في المكان، ويســـعى الأصلانيّ إلى تقويضها.

٢. علـــى خـــلاف المشـــروع الكولونياليّ في سائر المستوطنات في الضفة، يجري هذا المشـــروع في القدس داخل مدينة مأهولة مدفوعاً بغاية سياسيّة رسميّة معلنة مفادها «تعزيز طابعها اليهوديّ»، وهي ليست إلّا شيفرة لـ«تهويد المدينة»، خلاصتها تثبيت طابع جديد يهوديّ للمدينة، وتغيير طابعها الفلســـطينيّ، في ما شُـــيّدت مستوطنات أخرى – خارج الخليل – في مناطق غير مأهولة، ومن دون الإعلان رسميّاً عن أنّ النيّة تكمن في إحداث تغيير استراتيجيّ

لمبنى المدن العامّ. وتتمثل الغاية المعلنة للحكومات المختلفة في تعزيز الطابع اليهوديّ للمدينة، ما يُسمّى في القاموس الفلسطينيّ والدوليّ «تهويد المدينة»، وغايتها إجراء تحويل للمدينة من مدينة فلسطينيّة إلى مدينة ذات طابع يهوديّ، ما سأسمّيه الانتقال من القدس إلى أورشليم. ويجري تجذير الطابع اليهوديّ بوساطة عمليّة كولونياليّة متعدّدة المنظومات، تحاول تبديل الحيّز وتغييره تغييراً تامّاً.

٣. المشروع الكولونياليّ بعد ١٩٦٧ هو مشروع دولة وليس مشروع حركة قوميّة كما كان الأمر عام ١٩٤٨، ما يجعل منه مشابهاً للكولونياليّة الكلاسيكيّة التي سادت في الجزائر. زدْ على ذلك أنّنا نتحدّث عن مشروع يحمل علامات مسيحانيّة كانت غائبة في المشروع الكولونياليّ العلمانيّ الصهيونيّ قبل العام ١٩٤٨. وما يميّز الاستيطان في القدس الشرقيّة هو الاندماج الحاصل بين مُركّبيْن: المُركّب المسيحانيّ الدينيّ من جهة، و«العلمانيّ» الكولونياليّ الذي تدفعه الدولة قدماً على الطراز الذي ساد قبل ١٩٤٨ من جهة أخرى، في حين أنّ التكافليّة القائمة بين هذيْن المُركّبيْن تسمح باستخدام تشكيلة من الممارسات العمليّة اللازمة لتحويل القدس إلى أورشليم.

أرض أكثر – عرب أقل

تشكّل الأرض في سياق الاستعمار الاستيطاني الممتلَكَ الأكثر أهميّةً والذي لا يمكن تقليصه أو تبديله، ولا يمكن من دونه تحقيق المشروع الاستعماري الاستيطانيّ. (يُنظر: Wolfe 2001, 1999 ، عايد ١٩٨٦، سعيد ٢٠٠٨). وفي حال كون الأرض مسكونةً يتحول السكان إلى عقبة لا بد من إزالتها أو إخضاعها من أجل تحقيق المشاريع الاستعمارية. في هذا السياق واجهت الحكومة الإسرائيلية بعد احتلال باقي أراضي فلسطين عام ١٩٦٧ معضلةَ التعامل مع السكان. وتشير القصص المنشورة عن المداولات التي جرت في أيلول ١٩٦٧ في صفوف حزب «مباي» حول مستقبل مناطق الضفة الغربيّة إلى أن ليفي إشكول قال في النقاش لغولدا مئير: إنّه يدرك «أنّها تحبّ المهر، لكنّها لا تحبّ العروس». ووافقت مئير: «هل سمعتم عن شخص يتلقّى مهراً من دون عروس؟... أنا أتوق للحصول على مهر، وليحصل شخص آخر على العروس...».[٢]

شكّلت القدس، فعلياً، الأنموذج لمعضلة الأرض/السكان أو بتوليفتها الصهيونية المهر/العروس، إذ رغبت إسرائيل بشدة في الحصول على الأرض من غير السكان، لكنها لم تكن في وضع دولي يسمح لها بالتخلص منهم كما حدث في العام ١٩٤٨. للتعامل مع هذه المعضلة رسمت إسرائيل حدود المدينة على أساس مبدأ الحصول على أكبر قدر

من الأرض مع أقل عدد من السكان.

في هذا السياق قامت إسرائيل بضم القدس الشـــرقية، إلّا أنّ حدود القدس الشـــرقيّة التي ضمّتها لا تشـــبه حدودها قبل الاحتلال، فإبان الحكـــم الأردنـــيّ امتدّت القدس الشـــرقيّة على مساحة ٦,٤ كيلومتر مربّع (كلاين ١٩٩٩، ١١)، وعند الضمّ وسّعت إسرائيل مساحتها إلى نحو ٧٠ كيلومتراً، ما يعني ٩١٪ من الأراضي التي شكّلت مساحة القدس.

ضاعفت هذه الخطوة مســـاحة القدس ثلاثة أضعاف عن مســـاحتها الســـابقة قبل الاحتلال وجعلـــت منهـــا ثالث أكبـــر مدينة إســـرائيليّة. وشـــملت المنطقة الجديدة أراضـــيَ تابعة لـ ٢٩ قرية فلسطينيّة (Ma'an 2010,) لا يُعتبر سكانها مقيمين، وبعضها من قرى القدس التي اُعتبرت في ما بعد جزءاً من الضفة الغربيّة، مثل مناطق نفـــوذ بيت جالا وبيت لحـــم. صودرت الأراضي لكـــون أصحابها «غائبين» وعلى أســـاس قانون أملاك الغائبين من العام ١٩٥١. ووفقاً لتقديرات الإحصاء السكّاني الإسرائيليّ الأوّل الذي أجري بعد الاحتلال، فقد كان عدد السكان العرب ضمن المناطـــق التي ضُمّت للقدس يقترب من ٦٧ ألف نسمة (يُنظر معاريف ١٩٦٧/١٠/٢، ص٣).

وكما يتّضـــح من المـــداولات التي جرت في الجلســـة الوزاريّة يـــوم ٢٦ حزيـــران ١٩٦٧، فقد خضعت عمليّة ترســـيم الحـــدود لاعتبارات كولونياليّة استيطانيّة أساســـاً، تعلّقت بـ«طرق اســـتخدام الأراضـــي لغايات قوميّـــة»، وطرق «شرعنة» نقلها لصالح المستوطنين الجدد (شراء أو مصـــادرة). وفي ما يلـــي مقطع من المداولة التي جرت:

ليفي إشـــكول، رئيـــس الحكومـــة آنذاك: «لنفتـــرض أنّ هنـــاك هجـــرة ونحن نرغب بتوطين يهـــود في منطقـــة القدس وخارج الحـــيّ اليهوديّ في البلـــدة القديمة. أنا لا أعتقد أنّ بوســـعنا توطين عشرات الآلاف هنـــاك، ولكـــن هنا، توجـــد أراض خاصة بملكيّـــة عربيّة، يجب أن نشـــتريها منهم لو رغبنا بتوطين اليهود هناك». وزير الزراعة حاييـــم جفتي: «من الجائـــز وجود أراض حكوميّـــة هنـــاك». ليفي إشـــكول: «يمكن للكيـــرن كييمت أن تقوم بالكثير من الأمور لو منحتها الحكومة النقود. يجب أن نسارع لشراء هذه الأراضي قبل أن تستيقظ الحركة هناك. السؤال هو ما إذا كان العرب يرغبون بالبيع.» (مقتبس لدى شرجائي، ٢٠٠٣).

عملت لجنة عســـكريّة خاصّة برئاسة رحبعام زئيفي الذي كان رئيس قسم العمليّات في قيادة الأركان – قبل اتخاذ القرارات بخصوص حجم الأراضي المُعدّة للضمّ للقدس الجديدة ونوعها – على بلورة توصيات تتعلّق بمسار الحدود وطولها. وتشير المداولات في اللجنة التي أقيمت لتجهيز توصيات لجنة ترسيم الحدود، إلى وجود إجماع مطلق حول مبدأ حتميّة الضمّ.

وأوصـــى رحبعام زئيفي الذي مثّل الجيش في اللجنة بضمّ مناطق أكبر إلى منطقة النفوذ البلديّة،

فـــي إطار اقتراحه ضمّ نحو ثلث أراضي الضفة الغربيّة إلى إســـرائيل، إلا أن موشيه ديان رفض هذا الاقتراح لمعارضته ضمّ مناطق معيّنة بسبب نسبة العرب العالية فيها (شرجائي ٢٠٠٣).

مـــن جانبه، تخبّط يجآل ألون وطلب مهلةً كي يفحص الموضوع. وقدّر وجود إمكانية أن تتحوّل حدود القدس مستقبلاً إلى حدود دولة إسرائيل، واقترح هو الآخر توســيعها إلى ما وراء المسار الذي قُبل في نهاية المطاف (المصدر الســابق، السابق).

بعد اســتكمال عمليّة ترســيم حدود المدينة وحصرها وزيادة مساحتها ثلاثة أضعاف، عملت في العام ١٩٦٨ مجموعة من المهنيّين من مجالات مختلفة على تجهيز خطة هيكليّة نموذجيّة للمدينة «الموحّدة»، وشدّد المخطّطون على أنّ المبدأ الموجّه في المخطط هــو الحفاظ على وحدتها، ما يعني طبعــاً فرض الأمور على الأرض التي تؤدّي إلى سيادة إســرائيليّة فقط. وكانت سبل العمل من أجل تطبيق هذا المبدأ كما كُتب: جرى حتى الآن تفسير مبدأ وحدة المدينة عبر سُبل العمل الآتية:

- أولاً: تطبيــب الجــرح الذي حلّ بالنســيج المدينيّ مع تقســيم المدينة إلى قسميْن في حرب الاستقلال ولحم المنظومة المبتورة.
- ثانياً: بنــاء المدينة بما يمنــع بلورة ثنائية الأقطــاب لمجموعتــيْن قوميّتــيْن، من أجل الحيلولة دون إعادة تقسيم المدينة عند الخط الفاصــل بين المجموعتيْن. نحن نتحدّث عن المنظومات الآتية: شــبكة الطرق ومنظومة البنــى التحتيّة ومنظومــة الحدائق العامّة ومنظومة المراكز التجاريّة (جرينتســفايج ميخال وبيلج، روت، ١٩٩٢، ٢٦٩).

وســعياً لتحقيــق هذه الأهداف، أسّســت حكومة إشكول «لجنة توطين القدس»[٣] وترأسّها ليفي إشــكول، الذي أعلن أنّه سيســتثمر جُلّ جهــوده من أجل «توطين اليهــود في القدس الشــرقيّة». وأعلن يجآل ألون، الذي كان نائب رئيــس الحكومة، يوم ١٠ كانون الأول ١٩٦٩، من على منبر الكنيست، أنّ الحكومة ستسعى مــن أجل زيادة عدد اليهود حتى نهاية ١٩٧٣ ليصل إلى ٤٢ ألف نســمة. وفي الوقت نفسه، زاد عــدد اليهود المســتوطنين علــى ٣,٠٠٠ شخص. وأكّد ألون أنّ الحكومة ستساعد كلّ يهوديّ يرغب بذلك على شــراء أو اســتئجار الأراضي في أرجاء المدينة. وأوضح أنّ «القدس الموحّدة ستظلّ عاصمة إسرائيل للأبد».

وعلى أرض الواقع، وبعد ذلك بعدّة شــهور، نشرت وزارة الإسكان ومديريّة أراضي إسرائيل مخطّطاً لتشجيع الاستيطان في القدس (يُنظر كوهِــن ١٩٦٨). وأعلنت هــذه المخططات عن القدس الشــرقيّة منطقة تطوير ومنطقة أفضليّة (معاريف ١٩٦٧/٩/١٩). وكان هذا الأمر يعني منح هبات ومستردّات تبلغ قيمتها ثلث المنظومة الاستثماريّة، ومنح قروض بفائدة منخفضة تصل حتــى ثمانين بالمائة من قيمة الاســتثمار. وفي العام ١٩٧٣ أقامت مديريّة أراضي إســرائيل وحدة باسم «أيجوم» غايتها «تفتيت نواة الوجود

العربيّ–الإسلاميّ في المدينة القديمة، عبر شراء أملاك ستتحوّل إلى مؤسّسات جماهيريّة يهوديّة» (كلاين، ١٩٩٩: ١٧).

صادرت إسرائيل، سعياً لإقامة منظومة استيطانيّة واسعة، نحو ٣٥٪ من الأراضي الفلسطينيّة، تحت مسوغ مفاده بشكل عام «المصادرة لأجل احتياجات الجمهور»، في ما جرى في المقابل تقييد استخدام الفلسطينيّين للأراضي لأغراض البناء بنسبة ١٣٪ فقط (OCHA 2012). زدْ على ذلك أنّ أصحاب الأراضي المُعدّة للتطوير، أو التي «جُمّد» تطويرها، لم يكن باستطاعتهم الحصول على تراخيص بناء (بنبنستي ١٩٨٦، ٩٥).

وعلى الرغم من أنّ ترسيم الحدود جرى من خلال مراعاة البُعد الديموغرافيّ، وضمّ مناطق تابعة لثمان وعشرين قرية من دون سكّانها، فإنّ عدد السكّان الفلسطينيين زاد من ٦٧ ألفاً عام ١٩٦٧ إلى نحو ٢٥١ ألفاً عام ٢٠١٣.

إنتاج الأصلاني كغريب

يشكل القانون الإسرائيلي إحدى ركائز التهويد المهمة منذ العام ١٩٦٧، حيث تم نظم وجود المقدسيين في المدينة عبر مرجعيّة قانون تنظيم دخول الغرباء من العام ١٩٥٢،[٤] وإعطاؤهم مكانة «مقيم دائم»، واستناداً إلى المادة ٢,١,٤ من القانون، منح وزير الداخليّة عام ١٩٦٧ تصاريح إقامة دائمة في القدس لسكّان القدس، وهو ما سمح لهم بالتمتّع بعدّة حقوق تُمنح للمواطنين أيضاً. من ضمن ذلك إمكانيّة التنقّل بحريّة داخل حدود إسرائيل، وحقوق في التأمين الوطنيّ والصحيّ. ومع ذلك فقد مُنعوا من المشاركة في الانتخابات السياسيّة للكنيست، وقد حصل قرابة ٦٧ ألف شخص على هذه المكانة، في ما اُستثني من هذه العملية كلّ سكّان القدس الذين لم يكونوا موجودين فيها أثناء إجراء التعداد السكانيّ، من دون علاقة بأسباب غيابهم، وتحول هؤلاء إلى نازحين أو لاجئين ممنوعين من العودة إلى مدينتهم. ويمنح القانون صلاحيات واسعة لوزير الداخليّة في إعطاء أو سحب تصاريح الإقامة، كما يتم اشتراط الإقامة بجملة من الشروط التي على المقدسي استيفاؤها للبقاء في مدينته، وهو ما حول موضوع الإقامة إلى أداة للتحكم بالمقدسيين.

يسمح القانون الإسرائيليّ بسحب الإقامة من المقدسي في حال غيابه أكثر من سبع سنوات عن المدينة، أو إذا ما اتضح أنّه حصل على جنسيّة أو إقامة في دولة أخرى،[٥] أو في حال لم ينجح في إثبات أن مركز حياته ضمن حدود إسرائيل غير المعرفة والرمادية أصلاً، حيث تشكل رماديتها بحد ذاتها إحدى أدوات المنظومة الاستعمارية لهندسة المكان وضبطه إثنو–سياسياً، والتي يتم من خلالها، أيضاً، العمل على تشكيل المقدسي كغريب في وطنه.

في هذا السياق، تسحب الإقامة الدائمة من المقدسي إذا انتقل للسكن في الضفة الغربية، حيث تتعامل الوزارات والمؤسسات الرسمية الإسرائيلية كوزارة الداخليّة، أو

التأمين الوطنيّ، فعلياً مع الأراضي المصنفة كمناطق (ABC) كأراضَ تقع خارج البلاد فقط إذا كان سكّانها فلسطينيّين (من دون علاقة بتصنيفه كساكن أو مواطن). وفي المقابل تُعامل هذه الأراضي كمناطق «سياديّة إسرائيليّة» في حال كان سكّانها من اليهود الإسرائيليين. وفي هذا السياق، فإنّ انتقال الأصلانيّ إلى خارج حدود «السيادة» التي يضع شروطها المستعمر يمكن أن يجري باتّجاه واحد، وهو إقصاؤه عن الإقامة وموضعته في دائرة معدومي المكانة (Stateless). وفي مقابل ذلك، فإنّ حركة المستوطن بالاتجاه نفسه ستفضي إلى نتيجة معاكسة: الاحتواء الكامل للسكّان والأراضي التي يسكنون فوقها معاً. وعليه، فإنّ كلّ بؤرة استيطانيّة ومستوطنة – أو أيّ شكل سكنيّ يعيش فيه اليهود في الأراضي المحتلّة – يعتبر منطقة إسرائيليّة على أرض الواقع، وكلّ مكان ينتقل إليه الفلسطينيّ سيتحوّل في واقع الأمر إلى منطقة خارج السيادة. ويسمح تنظيم الحدود إثنياً بفتح مساحات لتزحيف المشروع الكولونياليّ إلى أماكن جديدة، ويسمح في الوقت نفسه بسحب «المكان–الأرض» من الفلسطينيّين، عبر إبعادهم عنه والسعي إلى تهويده.

عبر مَفْهَمة الأصلانيّ بوساطة نُظم مُعدّة لتنظيم مكانة الغرباء، يتم تأسيس موقعه عند الحدّ، قبل لحظة من الإقصاء. وتكمن خصوصيّة هذه المكانة في كونها مكانة متنقّلة وغير ثابتة. وزدْ على ذلك أنّ موقع المقيم الدائم عند حدود السيادة مشروط بالبيّنات التي يبرزها، وقرارات السيّد الذي يستعين بـ«واجب» الإثبات كأداة مركزيّة لدفعه بشكل متواصل إلى خارج دائرة السيادة، في حين يعيش المقيم الدائم في حركة مستمرّة لإثبات «استحقاقه» للمكوث في داخل دائرة السيادة. إنّ تحرّكيّة المكانة الكامنة في مكانة المقيم الدائم هي التي تميّزه عن المواطن المنبوذ الذي يتعامل معه السيّد من منطلق الرفض، كما هو الحال مع الفلسطينيّين في إسرائيل. فهذا المواطن المنبوذ يظلّ – رغم نبذه وإقصائه المجتمعيّ – صاحب مكانة مستقرّة نسبيّاً في دائرة السيادة. إلى جانب ذلك، لا يكتسب النبذ مدلولاً ما، إلّا إذا كان المنبوذ عضواً في المجموعة، على شاكلة طبقة المنبوذين في الهند، أو كما كان وضع اليهود في أوروبا (الذين اُستثنوْا في ما بعد من «المعسكر»).

وعلى الرغم من أنّ الفلسطينيّين في إسرائيل غير مرغوب بهم في الدولة، وتعتبرهم أجزاء من المؤسّسة «طابوراً خامساً»، فإنّهم يُعتبرون مواطنين (رسميّاً على الأقلّ) وهكذا يجري التعامل معهم. وعلى الرغم من أنّهم يعانون الممارسات العنصريّة ووسائل السيطرة القمعيّة، فإنّهم لا يقبعون عند الحدود بل في داخلها، ولكن عند الأطراف. عبر وضعهم تحت فئة مقيم دائم وتعريفهم القَبْليّ كمفتقرين لـ«حقّهم الطبيعيّ» كسكان أصلانيين، بل إنّهم

يحظون بمكانة أدنى من اليهود الذين يحملون «تأشيرة هجرة».

وهكذا يتحوّل الأصلانيّ إلى غريب وأجنبيّ في وطنه، في ما يتحوّل المستوطن بحُكم موقعه إلى «أصلانيّ»، ويتحوّل حقه بالوجود في المكان إلى المرجعيّة التي تُبنى وفقاً لها سائر الممارسات السياديّة. ويفصل القانون بين الأوضاع الكثيرة التي يمكن لوزير الداخلية فيها أن يصادر أو يلغي تصريح الإقامة الدائمة من أصحابه. وفي الوقت ذاته، فإنّه لا يوضح ماهيّة الشروط التي يمكن من خلالها تحقيق مواطنة دائمة. وحين يقوم الوزير بمنح التصريح أو مصادرته، فإنّه ينشط في منطقة رماديّة خاضعة لأمزجة أيديولوجيّة أو بيروقراطيّة.

تشكل صفة «المقيم الدائم» الإطار القانوني لعملية إعادة إنتاج المقدسيين من أصلانيين إلى غرباء، إذ إنها فعلياً تموقعهم على الحد الفاصل المتحرك بين الإقصاء من المدينة وبين البقاء فيها.

أفرز هذا الواقع محصّلات متضادّة ومتناقضة. إذ إن الفلسطينيين المقدسيين يسعون إلى أن يكونوا ضمن السيادة الإسرائيلية التي يرفضونها، إذ إن هذه هي إمكانية بقائهم الوحيدة في بيوتهم، في ما تسعى السيادة الإسرائيلية إلى إخراجهم من حيز سيادتها من خلال أدواتها السيادية القانونية التي شكلتها وفق مشروعها السياسي للدولة اليهودية لأن وجودهم يعيق تهويد المكان.

سياسات التسمية، القدس الإسلامية وأورشليم القومية

عكست الأسماء التي بقيت في الثقافة المحليّة بالقدس، عموماً، التاريخ متعدّد الطبقات والمتنوّع للمكان، ولم تكن محصورة يوماً في المستوى الثقافي الإسلاميّ أو العربيّ، وقد شملت أيضاً أسماء عبريّة يهوديّة موجودة على مرّ تاريخ المكان.

قامت إسرائيل بعد احتلال القدس وضمها بتغيير أسماء عدد كبير من معالم المدينة وشوارعها. زدْ على ذلك أنّ قرار تغيير الأسماء الذي لم يتغاضَ عن الأسماء العبريّة- اليهوديّة واستبدالها بأسماء جديدة «صهيونيّة- يهوديّة»، لم يؤدِّ فقط إلى محو التاريخ متعدّد الطبقات في المكان كما حُفظ في الطوبوغرافيا المحليّة، بل ولعظم المفارقة أدّى إلى مصادرة الموتيفات اليهوديّة في المكان، وهي موتيفات مرّت عبر عمليّة نزع الأصلانية عند بترها عن سياقها المحليّ، وأعيد فهمها عبر الوساطة الكولونياليّة. وفي هذا السياق، حين يُستبدل اسم بوابة داود، وهو الاسم العربيّ للملك داود، باسم بوابة «تسيون»، فإنّ المحو لا يطال الثقافة المحليّة فحسب، بل تجري مصادرة الموتيف اليهوديّ الأصلانيّ للمكان، وتشكّل تسمية «تسيون» الجديدة التي حلّت محلّه تسمية كولونياليّة انبنت على أساس تاريخ متخيّل أُنتج في الغرف المغلقة التي التأمت فيها اللجان المهنيّة. وتشمل مصادرة أسماء المكان، بما فيها الأسماء «اليهوديّة» العضويّة،

وإعـادة هَيْكلتها كجزء من منظومة «صهيونيّة»، تجريد الأصلانيّ من تعقيدات ومركّبات وجوده التاريخيّة في المكان، واختزاله في وجود أحاديّ الأبعاد. ويمكننا في الحالة الفلسطينيّة أن نتبيّن حصر الوجود الفلسطينيّ في المكان ضمن وجود دينيّ فقط، بدءاً مع «الاحتلال الإسلاميّ للمكان». إنّ التأسيس الرمزيّ للمكان عبر وساطة الأسماء، كمكان يهوديّ حصريّ، مصحوب بمنظومة تصاوير كولونياليّة/استشراقيّة للمكان والأصلانيّ، والمعروض على أنّه خالٍ أو مُنحلّ وغير عقلانيّ وخصوصاً باعتباره لا سياسيّاً وأحاديّ الأبعاد، في حين يجري في المقابل عرض المستوطن كذات سياسيّة متعدّدة الأبعاد، وكحامل للتقدّم. هذا ما يظهر، مثلاً، في الخارطة الهيكليّة الكبرى للقدس والتي نُشرت عام ١٩٦٨، المجلديْن (أ . ب)؛ «فالأمر طبيعيّ أنّ:

> علاقة اليهود مع أورشليم كانت تختلف جوهريّاً عن علاقة المسلمين معها... فالمسلمون، وفي الأجيال الأخيرة على الأقلّ، تركوا المدينة لتنحلّ... أمّا بالنسبة للشعب اليهوديّ، فإنّ أورشليم هي ملك له، يحقّ له أن يصوّرها وفقاً لاحتياجات السكن فيها ووفقاً لمدلولاتها الخاصّة تجاهه...» (مقتبس لدى جبارين، ي، ٢٠١٥).

يمرّ الأصلانيّون بعمليّة إنقاص من مجموعة قوميّة إلى مجموعات دينيّة، في ما تمرّ علاقاتهم إنقاصاً موازياً، بحيث تُختزل من علاقات عضويّة سياقيّة ومتعدّدة الأبعاد (تاريخيّة وقوميّة واقتصاديّة وثقافيّة متنوّعة) مع البيت والسوق والحيّز والمكان، إلى علاقات دينيّة وروحانيّة مركّزة، ومن هنا تمرّ بعمليّة تقليص حيّزيّ أخرى، فتصبح علاقات عينيّة مع حيّز «المسجد الأقصى». وإلى جانب ذلك تجري موضعة هذه العلاقة أحاديّة الأبعاد كعلاقة أدنى من الناحية الدينيّة قياساً إلى الأهميّة الدينيّة لليهود، ومن بعدهم المسيحيون. وفي المقابل، يجري في الخطاب القوميّ الإسرائيليّ تمجيد العلاقات التاريخيّة والدينيّة والقوميّة التي تربط بين اليهود والمكان وتفخيمها.[٦]

وعلى خلاف الأماكن الأخرى التي سيطر فيها المستوطنون على أراضٍ جديدة كتجسيد رمزيّ لفكرة دينيّة كما حدث في جنوب إفريقيا أو أميركا (بريور ١٩٩٧)، فإنّ القدس عُرضت كتجسيد حقيقيّ – مع أنّه علمانيّ – لفكرة دينيّة روحانيّة، وقد شكّلت هذه الأهميّة الدينيّة مصدراً لتأميم القصّة الدينيّة وعلمنتها، في مقابل إقصاء العلاقة القوميّة لدى الأصلانيّين مع المكان وإنقاصها وتقليصها إلى علاقة دينيّة خالصة.

قال رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو[٧] يوم ٢٠١٤/٥/٢٨ في خطابه للذكرى الـ ٤٧ لاحتلال القدس:

> «ثمة أورشليم العليا وأورشليم السفلى، نحن منشغلون أكثر بالقدس السفلى، الماديّة، ونحن نحفر الجبال ونشقّ الشوارع كي يكون بمقدور كلّ من يرغب في القدوم إلى القدس أن يفعل ذلك عبر الطريق الرئيسة».

إنّ الربط بين الأعلى والأسفل، بين الدينيّ والسياسيّ والأيديولوجيّ، يجري وفق نتنياهو بوساطة ممارسات فعليّة مفادها الحفر وشقّ الشوارع التي تزيل من الأرض الحقيقيّة مميّزاتها الفلسطينيّة الأصلانيّة. ووفقاً لنتنياهو، فإنّ إنشاء أورشليم الصهيونيّة يجري فوق الأرض الحقيقيّة للقدس، بدلاً من المشهد الطبيعيّ الذي كان سائداً بعد مصادرتها وإعلانها أرضَ دولة. على هذه الأرض الحقيقيّة شُقّ الشارع الذي يُوصل المستوطنين إلى أورشليم الدينيّة. ويقوم هذا الربط، عملياً، بفَهْمَنة المكانة اليهوديّة المتخيّلة ذات الأبعاد المتعدّدة للمدينة (دينيّ وتاريخيّ وسياسيّ وقوميّ)، في مقابل إنقاص العلاقات بين الأصلانيّ والمدينة كعلاقة دينيّة فقط.

في يوم ١٩٦٧/٦/٢٨، وفي اليوم نفسه الذي تقرّر فيه ضمّ القدس المحتلّة إلى السيادة الإسرائيليّة، سُنّ قانون «حماية الأماكن المقدّسة، ١٩٦٧».[٨] وتنصّ المادة «أ» من القانون على: تكون الأماكن المقدّسة محميّة من أيّ تدنيس وأيّ مسّ آخر، ومن أيّ أمر يمكن أن ينتهك حريّة وصول أبناء الديانات إلى أماكنهم المقدّسة، أو مشاعرهم تجاه هذه الأماكن». قبل هذا اليوم بثلاثة أسابيع، في ١٩٦٧/٦/١٠، هُدم حيّ المغاربة الذي شيّده ابن صلاح الدّين عام ١١٩٣، وذلك بغية توسيع ساحة حائط البراق، والسماح بوصول عشرات آلاف المُصلّين اليهود إليه، وبذلك أضحى سكّان الحيّ المهدوم نازحين في مدينتهم.

تتشابه النظرة إلى الأصلانيّين في القدس عبر الوساطة الدينيّة، تلك النظرة الصهيونيّة الكلاسيكيّة التي لم تنكر أبداً وجود أناس في فلسطين كما درجنا على الاعتقاد، بل هي تنفي وجودهم كذوات سياسيّة يمكنهم توسيع وجودهم ليتجاوز الوجود الدينيّ أو البيولوجيّ الأوليّ (بخصوص صورة الفلسطينيّين يُنظر إلى يعقوبي ٢٠١١: ٢٣٢-٢٣٦ وإلى الجعبة ٢٠١٠).[٩]

تلخيص: مقاومة من دون سابق إصرار

قرّرت، في مطلع العام الدراسيّ ٢٠١٤، الانتقال إلى شقّة قريبة من المدرسة التي يدرس فيها أولادي الثلاثة في حيّ بيت حنينا، وهو أمر عاديّ ظاهريّاً، إلّا أنّه يتحوّل في القدس إلى مسيرة طويلة تجسّد ما يعنيه العيش بين تلابيب العبث.

تقع مدرسة الأولاد «جيروزالم سكول» في الطرف الشماليّ من بيت حنينا، وإلى يمينها جدار الفصل الذي يفصل بشكل اعتباطيّ بينها وبين حيّ ضاحية البريد، وفي الجهة الشماليّة للمدرسة معسكر إسرائيليّ كبير مسيّج يكتنفه الغموض.

تجوّلتُ بين البيوت وعثرت على عدّة شقق جميلة بالقرب من المدرسة، لكنّني لم أغامر باستئجارها! كانت هذه الشقق تعتبر جزءاً من منطقة (C) قبل تشييد الجدار، لكنّها بعد ذلك ضُمّت إلى داخل الجدار. في يوم ٢٠٠٩/١/٥ أعلن الجيش الإسرائيليّ أن هذه المناطق التي انحصرت بين مسار الجدار

وبين حدود «القدس الرسميّة» «منطقة عسكريّة مغلقة». حصل السكان الفلسطينيّون الذين يحملون بطاقات هوية تابعة للسلطة الفلسطينيّة ويسكنون في تلك الأماكن على تصاريح خاصّة (صدر نحو ١١٠ تصاريح من أصل ١٤٠ طلباً قُدّمت)، كي يكون بوسعهم مواصلة السكن في بيوتهم بعد تشييد الجدار. وقد عُزل هؤلاء الناس طبعاً عن بيئتهم بشكل عنيف، ولا يحقّ لهم اليوم التجوّل إلّا داخل المنطقة التي يقطنونها، ولا يحقّ لهم استضافة الناس الذين لا يحملون تصاريح أو بطاقات هويّة زرقاء، وهم يضطرّون يوميّاً لعبور حاجز قلنديا من أجل الوصول إلى أماكن عملهم في الضفة[١٠] (2009/2/17-OCHA, 11).

وعليه، وبناءً على أحكام مؤسّسة التأمين الوطنيّ ووزارة الداخليّة وسلطات الدولة الأخرى، فإنّني سأُعتبر مقيمة خارج البلاد في حال سكنتُ في أحد البيوت المجاورة للمدرسة، وستواجه إقامتي ثانية خطر السّحب. ومن المهم بمكان أنّ كون هذه المنطقة منطقة عسكريّة، فإنّها غير متاحة للفلسطينيّين، ويشكل وجود فلسطينيّين غير مزوّدين بالتصاريح المطلوبة داخل هذه المنطقة مخالفة جنائيّة يُعتبر مرتكبها «مقيماً غير قانونيّ».

لم أتردّد، وسرعان ما تخلّيتُ عن فكرة السكن إلى جانب المدرسة، وعلى غرار عشرات آلاف الفلسطينيّين من سكان المدينة الدائمين، فكّرت أكثر من مرّة قبل أن «أخاطر» بمكانتي، والتصقتُ داخل المنطقة الرسميّة التابعة لبلديّة القدس، لا من منطلق المقاومة الأيديولوجيّة بل وببساطة بسبب رغبتي بالبقاء في المكان.

وهكذا استأجرتُ شقة في قلب بيت حنينا بجانب الشارع الجديد (شارع ٢٠) الذي شُقّ من أجل الربط بين «بسجات زئيف» وشارع ٤٤٣، الشارع الجديد الذي يجسّد في واقع الأمر الربط الذي تحدّث عنه نتنياهو بين القدس العليا والقدس السفلى، والمبدل الذي يربط هذا الشارع بشارع ٥٠ سُمّي على اسم والد رئيس الحكومة، الإسرائيلية بنتسيون نتنياهو!.

كان حيّ بيت حنينا يوماً حيّاً فلسطينيّاً راقياً سكنه بالأساس أبناء الطبقتيْن الوسطى والأعيان، لكنّه أضحى حيّاً مكتظّاً مليئاً بـ«المقيمين غير القانونيّين المحتملين» الخائفين على مستقبلهم. وقد شُقّ بين بيوت الحيّ شارع رئيس من المفترض أن «يربط» بين طرفيّ الخط الأخضر، وأن يُسهّل العبور على المستوطنين الذين يسافرون يوميّاً من الضفة وشمال المدينة إلى داخل مناطق الخطّ الأخضر. وقد حوّلت نقطة الربط هذا الشارعَ إلى أنموذج مصغّر للمحصّلات المتناقضة لعمليّة التهويد؛ فالشارع الذي من المفترض به أن «يربط» يتحوّل أوتوماتيكيّاً في الأيام المتوتّرة التي تعيشها المدينة إلى عنصر جذب للمظاهرات وإلى هدف للتعبير عن المقاومة الأصلانيّة للسياسات الكولونياليّة في المدينة، التي أثبتت من دون أيّ شكّ أنّ المدينة لم تتحوّل إلى أورشليم.

المراجع

أولاً - باللغة العربية

-جبارين، يوسف، ٢٠١٥، الحق في المدينة، إصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله.

- الجعبة، عبد المعطي، ٢٠١٠. الصورة تقودها الأسطورة: دراسة استكشافية لبواكير الأفلام الصهيونية، إصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله.
- زناتي، محمود أنور، ٢٠١٠، تهويد القدس: محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعيد، إدوارد، ٢٠٠٦. الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد عناني، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.
- عايد، خالد، ١٩٨٦. الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.
- دائرة الإحصاء الفلسطينية، ٢٠١٤، كتاب القدس الإحصائي السنوي ٢٠١٣، رام الله، فلسطين.
- غانم، هنيدة، ٢٠١٢ «السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين»، قضايا إسرائيلية، عدد، ٤٧ ص ٩٤-١٠٩.
- يفتحئيل، أورن، ٢٠١٢، الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين، إصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله.

ثانياً - باللغة العبريّة:

- بنبنستي، ميرون، ١٩٨٦، «مدينة وفي قلبها جدار»، منشور لدى أيلي شيلر، أريئيل: مجلة لمعرفة أرض إسرائيل: القدس: كمدينة وُحدت، ٤٤-٤٥، ص ٩٢.

-جرينتسفايج ميخال وبيلج، روت، ١٩٩٢، هذه يروشلايم، من الفترة الصليبية وحتى يومنا، إصدار وزارة التربية والتعليم، تل أبيب.

- دائرة الإحصاء المركزيّة، الحوليّة الإحصائيّة ٢٠٠٩، القدس: دائرة الإحصاء المركزية، ص ٨٥ وص ١٠٣.
- يفتحئيل، أورن، ٢٠١٣. «تهويد وليس يهوديّة»، ملحق هآرتس، ٢٠١٣/١٢/٥. http://goo.gl/9YZBw7

-كوهن، يسرائيل، ١٩٦٨. «شيّد بيتك في القدس»، دفار، ٨ آذار ١٩٦٨.

- معاريف ١٩٦٧/١٠/٢، ص ٣.
- معاريف ١٩٦٧/٩/١٩.

-عميراف، موشيه، ٢٠٠٧. سيندروم القدس، ١٩٦٧-٢٠٠٧، القدس: كرمل.

- كلاين، مناحم، ١٩٩٩، حمام في سماء القدس: العمليّة السلميّة والمدينة ١٩٧٧-١٩٩٩، معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة: القدس.
- كمحي، يسرائيل، ١٩٩٣. «ملامح لتطوّر القدس في العقد الأخير»، أريئيل، رقم ٩١، ص ٢٩-٤٣.

- شـــرجائي، نـــداف، ٢٠٠٣. هآرتـــس، ٢/١١/٢٠٠٣: http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=356562
- شـــرجائي، نـــداف، ٢٠١٠. تخطيـــط وديموغرافيا وجيوسياســـيّة في القدس – في أعقاب المـــداولات حول خارطة القدس الهيكليّة، المركز المقدســـيّ لشؤون الجمهور والدولة وصندوق ليجاسيهيريتدج، ٢٠١٠.

ثالثاً - باللغة الإنجليزيّة

- El-Awisi, Khalid, 2011," From Aelia to Al-Quds: The Names of Islamic Jerusalem in the Early Muslim Period",Mukaddime, ,Sayı 4, 2011(https://goo.gl/DJfXcN)

  (Last accses 14.7.2015)
- Elkin, Caroline & Pedersen, Suzan, (eds.) 2005. Settler Colonialism in Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies, Routledge, Taylor and Francis group: London and New York.
- Ma'an, 2010,Means of Displacement: Charting Israeli's Colonization of East Jerusalem, funded by the Representative Office of Norway. February.:http://www.maan-ctr.org/pdfs/JerusalemReport4Web.pdf)last seen 12014/11/)
- OCHA, (UNITED NATIONS Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory, EAST JERUSALEM:0, 2012 KEY UMANITARIAN CONCERNS UPDATE DECEMBER 2012: http://tinyurl.com/pko8re4 (last seen 31.10.2014)
- Rifkin, Mark, 2009. 'Indigenizing Agamben: Rethinking Sovereignty in Light of The "Peculiar" Status of Native Peoples', Cultural Critique 73 , pp. 88-124;
- Scott, L. Morgense, 2011. "The Biopolitics of settler Colonialism: Right Here, Right Now, Settler Colonial Studies, 1,Vol. 30, No. 4, pp. 3858-.
- Wolfe, Patrick , 1999. Settler Colonialism (Writing Past Imperialism), Bloomsbury Academic.
- Wolfe, Patrick , 2001. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native", Journal of Genocide Research 8, 4. p. 388409-.
- Wolfe, Patrick, 2008. "'Structure and Event: Settler Colonialism and the Question of Genocide" , in A. Dirk Moses (ed.), Empire, Colony, Genocide: Conquest, Occupation,and Subaltern Resistance in World History (Oxford: Berghahn Books, 2008), pp. 102132-.

الهوامش

١ للتوسع في مسألة أسماء المدينة، يُنظر إلى «مدينة»، في موقع وكالة وفا الفلسطينيّة: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3564 (الزيارة الأخيرة للموقع يوم ٢٠١٥/٧/١٤)

٢ مقتبس لدى ليف جرينبيرج (٢٠٠٥) «احتواء غير مرغوب»، **نظريّة ونقد**، ٢٧: ١٨٧–١٩٦.

٣ أقيمت عدّة لجان سعياً للعمل على عمليّة «توحيد القدس»، ومن بينها نشير إلى «اللجنة الوزاريّة العليا لشؤون القدس»، التي أقامتها الحكومة يوم ١٩٦٧/١٠/١ برئاسة رئيس الحكومة، وشملت من ضمن أعضائها وزراء المالية والداخلية والقضاء والسياحة والإسكان، إلى جانب الوزير وقتها مناحم بيجن.

٤ قانون الدخول إلى إسرائيل، ١٩٥٢، ص ٣٥٤.

٥ للتوسع في مسألة مكانة المقيم الدائم وتأثيرها على حياة المقدسيّين، يرجى مراجعة موقع سانت أيف لحقوق الإنسان: http://www.saintyves.org/?MenuId=0&Lang=1&TemplateId=projects&catId=1

٦ قال رئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو يوم ٢٠١٠/٥/١٠، في خطاب ألقاه لتخليد يوم «تحرير أورشليم»، أي احتلال الجزء الشرقيّ من القدس: «إنّ ارتباط شعب إسرائيل بأورشليم متين جداً، ومتميّز، وهو يزيد عن أيّ ارتباط لأيّ شعب آخر بعاصمته. وقد استمرّ ذلك آلاف السنين، واجتاز كلّ الاختبارات وهو أقوى من أيّ فترة سابقة». وعلى غرار لهجة رئيس الحكومة التفخيميّة والشاعريّة، يوجز أيلي هيرتس (هيرتس ٢٠١١) العضو في «أيبك» وأحد كُتاب المستوطنين في كتيّب «القدس: عاصمة إسرائيل الأزليّة»، في الفهرس، تدريج العلاقات: الصلة اليهوديّة بأورشليم: التاريخيّة والدينيّة والسياسيّة، ومن بعد ذلك فوراً «صلة الإسلام المهلهلة بالقدس».

٧ خطاب رئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو في الكنيست على شرف «يوم أورشليم»، من صهيون خرجت التوراة وخرج مضمونها أيضاً: https://www.youtube.com/watch?v=7nwzhyAoNTw (الزيارة الأخيرة للموقع يوم ٢٠١٤/١٠/٣٠)

٨ نُشر في ١٩٦٧/٦/٢٨، رقم ٤٩٩، ص ٧٥، رقم ٧٣١ ص ٥٦ (لمراجعة مضمون القانون يُرجى النظر إلى: http://www.nevo.co.il/law_html/Law01/P224K1_001.htm#Seif0) (الزيارة الأخيرة للموقع يوم ٢٠١٤/١٠/٢٥)

٩ قال بنيامين نتنياهو في خطابه يوم ٢٠١٠/٥/١٢: «القدس كانت مدينة ضواح، خاملة، مدينة أطراف» (أقوال رئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو في «يوم القدس» في جفعات هتحموشت: http://goo.gl/eud59W)

محور
حال القدس: استراتيجيات الاقتلاع وتقنيات البقاء

مخالفات إسرائيل الجسيمة في القدس وآليات محاسبتها

د. عبد الله أبو عيد*

مقدمة

احتلت إسرائيل الجزء الأكبر من القدس في العام ١٩٤٨ وهو ما يعرف بالقدس الغربية، وطردت وهجّرت الغالبية العظمى من سكانها بعد ارتكابها مجازر جماعية واتباعها أساليب الحرب النفسية، واستولت على ممتلكات الفلسطينيين فيها تحت ذريعة أنها أملاك غائبين، بالإضافة إلى ذرائع أخرى، مستخدمة وسائل التحايل القانوني لتنفيذ أهدافها بـ«تنظيف» المدينة من سكانها العرب. وهي بذلك ارتكبت مخالفات جسيمة للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني وضربت بقرارات منظمة الأمم المتحدة كافة عرض الحائط وعلى رأسها قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ المتعلق بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام هي: دولة عربية ودولة يهودية ووضع خاص للقدس بكامل أجزائها بحيث تعتبر كياناً خاصاً (Cropus Seperatum) يوضع تحت إدارة الأمم المتحدة ويرتبط مع الدولتين المشار إليهما باتحاد اقتصادي.[١]

استطاعت المنظمات الصهيونية في النصف الأول من العام ١٩٤٨ الاستيلاء على الجزء الغربي من القدس وعدد من القرى العربية المحيطة بها وضمتها فيما بعد إلى القدس، مستغلةً في ذلك قوتها العسكرية ونفوذها الدولي ورفض غالبية الدول العربية والقيادة الفلسطينية قرار التقسيم.

* أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية سابقاً بجامعتي النجاح وبيرزيت.

أما القدس الشـــرقية، التي تكونت من الجزء الشـــرقي المتبقـــي من القدس فقـــد ضمت، مع الضفة الغربية، إلى المملكة الأردنية الهاشـــمية بعد أن كان آلاف السكان المدنيين الفلسطينيين قد لجؤوا إليها.[٢]

احتلت إسرائيل في حزيران ١٩٦٧، في حرب خاطفة، الجزء الشرقي من القدس وضمته إليها على دفعتين: (الأولى) عن طريق تطبيق القانون الإســـرائيلي عليها وذلك في ٢٧ حزيران ١٩٦٧ (والثانية) حينما قررت الكنيست الإسرائيلية ضم القدس الشـــرقية إلى دولة إسرائيل واعتبارها عاصمة للدولة في الثلاثين من تموز ١٩٨٠.[٣]

بـــادرت الحكومة الإســـرائيلية بعد احتلالها القدس الشرقية إلى الاســـتيلاء على مساحات واســـعة من أراضـــي القرى المجـــاورة للقدس الشرقية وضمها إلى القدس ضمن برنامج أطلقت عليه اســـم (القدس الكبرى). وابتدعت إسرائيل عدداً من القوانين ـ ومعظمها كان جاهزاً ومعدّاً مسبقاً بهدف الاستيلاء على أراضي تلك القرى وبناء المستوطنات عليها.[٤]

شـــرعت إســـرائيل في مصـــادرة الأراضي تحـــت ذرائـــع متعددة، مباشـــرة بعـــد احتلال القدس والضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧، وبناء المســـتعمرات اليهودية علـــى أجود أنواع الأراضي بشـــكل منظـــم ومخطط بحيث تفصل التجمعات والمدن الفلسطينية عن بعضها، الأمر الذي يشير إلى أنها منذ ذلك الوقت كانت تنوي ضـــم هذه الأراضـــي وعدم الانســـحاب منها، وهذا ما اســـتنتجه البروفسور الأميركي البارز ماليسون المختص في القانون الدولي في كتابه عن فلســـطين. ويشير ماليسون في هذا الصدد إلـــى أن الحركة الصهيونية العالمية وضعت منذ العـــام ١٩٧٩ ما أطلق عليـــه (المخطط الرئيس لتطوير المستوطنات في يهودا والسامرة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ "Master Plan for the Development of Settlements in Judea and Samaria" المعروفة أيضاً باسم (خطة دروبلس ـ Drobles Plan)[٥]

لذلـــك فإن ضم القدس إدارياً في ١٩٦٧ كان مقدمة لضم أراض أخرى مباشـــرة ضماً فعلياً (de jure annexation) وفـــي بعـــض الحـــالات ضماً واقعياً (de facto annexation) عن طريق الاســـتيلاء على الأرض وبناء المستوطنات عليها وخلق حقائق جديدة بالقوة (fait accompli).

عملـــت الحكومـــات الإســـرائيلية المتعاقبـــة (بالإضافة إلى الاستيلاء على الأرض واستعمارها وملئها بالمستعمرات اليهودية) بمساعدة الحركة الصهيونية العالمية على السيطرة على الاقتصاد الفلســـطيني وربطه بإســـرائيل والسيطرة على الثـــروات الطبيعيـــة كالأرض والميـــاه؛ بهـــدف إضعاف السكان المحليين ودفعهم إلى الهجرة إلى خارج البلاد. واســـتغلت إسرائيل عيوب اتفاقية أوســـلو وملحقاتها لفرض هيمنتها السياســـية والاقتصادية على الأرض والســـكان وإضعاف أي عناصر قوة لديهم.[٦]

وأخيراً، يجدر القول إن السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية، وما ضم إليها من أراضي

القرى المحيطة بها مثل: صور باهر وبيت صفافا وشـــرفات وبيت جالا (غيلو) وبيت لحم والولجة وحزما وبيت إكســـا وغيرها، لا يمكن فصله عن الإجراءات التـــي تمت في باقي أراضي الضفة الغربية المحتلة، إذ إن أهداف إسرائيل متكاملة فـــي المنطقتين، وبالتالي فمـــن الصعب الفصل بين المخالفات الجسيمة التي ارتكبتها إسرائيل في كل منهما. إلاّ أننا ســـوف نركّز في دراستنا هذه على المخالفات الخطيرة المرتكبة في القدس الشرقية تجاه المواطنين الفلسطينيين المقدسيين وأملاكهـــم، خاصـــة أن بعض هـــذه المخالفات الخطيرة ترتكب بغطاء من القوانين الإسرائيلية الداخلية والقضاء الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى المبدأ القانونـــي الدولي المهم الذي ينص على أنه «لا يمكن لدولة اكتســـاب حقوق عن طريق العدوان وانتهـــاك قواعد القانـــون الدولي» (ex injuria non oritur) . كما يذكر البروفســـور ماليسون في كتابه المشار إليه أعلاه.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن غالبية المخالفات الجســـيمة التي ترتكبها إســـرائيل في القدس ترتكـــب أيضاً فـــي باقي المناطق الفلســـطينية المحتلة، إلاّ أن هناك بعض المخالفات التي تختص بالقدس وسكانها مثل: تهويد المدينة المقدسة، منع المصلـــين من الوصول إليهـــا لأداء صلواتهم ما يشكل خرقاً لحقوقهم الدينية، هدم البيوت بكثافة بهدف الضغط على الســـكان للهجرة من المدينة المقدسة، فرض الضرائب المتعددة والمرتفعة على سكان القدس بقصد تكثيف الضغوط الاقتصادية وإجبار بعض المواطنين المقدســـيين على مغادرة المدينة، بناء جدار الفصل العنصري.

كما تجدر الإشـــارة أيضـــاً إلى أن عدداً من هذه المخالفات الجســـيمة يعتبر جرائم حرب أو جرائم ضد الإنســـانية وفقـــاً لنصوص وقواعد عدد من المواثيق الدولية، وفق ما سنشـــير إليه فيما بعد. وبعضها أيضاً يعتبر جرائم مستمرة كالاســـتيطان وهدم المنازل وبناء جدار الفصل العنصري والتعذيب.

لذلـــك فإننا ســـنناقش فـــي هذه الدراســـة المواضيع الآتية:

- أولاً: الوضـــع القانوني للقدس الشـــرقية والقدس بكامل أجزائها.
- ثانيـــاً: المخالفـــات الجســـيمة المرتكبة من إسرائيل في القدس الشرقية والمناطق التي ضمتها إليها وأصبحـــت جزءاً من القدس الكبرى.
- ثالثاً: آليات وطرق مساءلة إسرائيل عن تلك المخالفات الجسيمة.
- رابعاً: الخلاصة والتوصيات.

I. الوضع القانوني للقدس

لمعرفـــة نوع القواعد القانونية واجبة التطبيق علـــى حالتنا التي نحن بصددها، وهي إجراءات إســـرائيل المخالفة لقواعد القانـــون الدولي في القـــدس الشـــرقية والمناطق المحيطـــة بها التي ضمتها إليها وأصبحت جميعها تشكل ما أطلق

عليه اسم «القدس الكبرى»، لا بد من إلقاء الضوء على المركز القانوني للقدس، أي القدس الغربية والقدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧.

أولاً: المركز القانوني للقدس:

تتسم القدس بسمات خاصة قلما توافرت لمدينة غيرها. فهي مدينة مقدسة للأديان السماوية الثلاثة، كما أنها تشكل وحدة جغرافية خاصة بموجب قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، حيث أطلق عليها تعبير (كيان مستقل) - (Corpus Seperatum) يخضع لنظام دولي خاص، وذلك ضمن الحل الذي أقره القرار (١٨١) المشار إليه أعلاه والمتعلق بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء: دولة يهودية، ودولة عربية، والقدس ومحيطها من القرى المجاورة بالإضافة إلى مدينة بيت لحم، اعتبرت كياناً مستقلاً خاصاً (Special Regime) للمدينة المقدسة وما حولها من القرى والمدن.[٧] كما نص القرار المذكور أيضاً على أن تتم إدارة المدينة المقدسة من مجلس الوصاية الدولية التابع للمنظمة الدولية نيابة عن منظمة الأمم المتحدة.[٨]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرار (١٨١) المشار إليه أعلاه، يعتبر من القرارات المطولة الصادرة عن الجمعية العامة ويشتمل على الكثير من التفاصيل، ونشير هنا إلى أهمها، وهو ربط هذه المدينة المقدسة الخاضعة لإدارة دولية باتحاد اقتصادي يربطها بالدولتين اللتين اقترحهما قرار التقسيم المذكور. وكذلك نص القرار على أن يبدأ مفعوله من ١ تشرين الأول ١٩٤٨ ويمتد إلى عشر سنوات، إلاّ إذا قرر مجلس الوصاية إعادة النظر في محتويات القرار قبل مرور هذه المدة. كما نص القرار على أنه بانتهاء مدة السنوات العشر المذكورة يُعطى الحق لسكان المدينة بإبداء رغبتهم في إمكانية إجراء تعديلات على النظام الخاص بالمدينة عن طريق استفتاء (referendum).[٩]

وأوصى القرار (١٨١) بتدخل مجلس الأمن، إذا رأى أن الوضع في فلسطين خلال الفترة الانتقالية يهدد السلم، من أجل فرض تقسيم فلسطين وفقاً لنصوص قرار التقسيم.[١٠]

يجب الإشارة هنا، أيضاً، إلى أن غالبية دول العالم ما زالت لا تعترف بالقدس عاصمةً لإسرائيل بما فيها الولايات المتحدة الأميركية.[١١] ونشير هنا إلى أنه بمجرد ضم إسرائيل القدس الشرقية رسمياً عام ١٩٨٠ قامت ١٢ دولة بإغلاق سفاراتها في القدس ونقلها إلى تل أبيب.[١٢] وما يهمنا في هذه الدراسة، بالإضافة إلى المركز القانوني المميز للقدس، أن الغالبية العظمى من الدول، وكذلك العديد من المؤسسات القانونية الدولية والمنظمات الدولية تعتبر أن القدس الشرقية مدينة محتلة، مثل باقي المناطق التي احتلتها إسرائيل في حزيران ١٩٦٧.[١٣]

قررت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المتعلق بجدار الفصل العنصري أن القدس والأراضي الفلسطينية الأخرى التي احتلت سنة ١٩٦٧ تعتبر أرضاً محتلة لغايات قواعد القانون الدولي الإنساني الاتفاقية والعرفية، وأن معاهدة جنيف الرابعة واجبة

التطبيق من إسرائيل على الأراضي المحتلة كافة بما فيها القدس الشرقية.[١٤]

كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت أصدرت عدة بيانات تؤكد فيها وجوب اعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، أراضي محتلة يجب تطبيق معاهدة جنيف الرابعة عليها.[١٥]

نشير في هذا الخصوص إلى أن عدداً من الدول ما زال يعتبر القدس بشقيها كياناً خاصاً يجب إدارته من مجلس الوصاية الدولي التابع للمنظمة الدولية، على الرغم من أن قناعة هذه الدول مقصورة على الجوانب النظرية، فهي تتصرف بشكل براغماتي - مصلحي يتناقض مع هذه القناعة النظرية.

وخير مثال على هذا الموضوع أن الباحث قام في صيف العام ١٩٨٩ بإجراء بحث ميداني حول مواقف بعض الدول الأوروبية من المركز القانوني للقدس، وذلك بإجراء مقابلات مع قناصل ثلاث دول أوروبية غربية في القدس الشرقية وهي فرنسا وإنجلترا وبلجيكا، وكانت آراء هؤلاء القناصل أن حكوماتهم ما زالت تعتبر أن القدس يجب أن تكون كياناً دولياً له نظام قانوني خاص وفقاً لقرار التقسيم. ولدى سؤال الباحث هؤلاء القناصل عن كون دولهم لا تطبق هذا المبدأ بدليل أنها تتعاطى – وإن كان بشكل عملي وكأمر واقع (de facto) – مع موضوع القدس الغربية بصفتها جزءاً من إسرائيل، حاول اثنان منهما تبرير ذلك بلغة غامضة تتسم باللفّ والدوران.

إلاّ أن أحدهم - أي أحد هؤلاء القناصل - كان صريحاً وجريئاً بقوله «للأسف، معظم حكوماتنا تتصف بمواقف مصلحية تتناقض مع ما تعلنه من آراء ومواقف قانونية بخصوص الوضع القانوني للقدس، وهي محكومة بعدد من الأمور المؤثرة على مواقفها لعلّ أهمّها مصالحها الداخلية والدولية وقوة اللوبيات الصهيونية في داخل هذه الدول. وذلك مؤشر على أن المصالح السياسية والاقتصادية تلعب دوراً بارزاً في مواقف الدول أكثر من إيمانها بالقواعد القانونية التي وضعتها هي نفسها. أي أن الجوانب القانونية إنما توضع من غالبية الدول لخدمة مصالح تلك الدول.

ثانياً: القوانين واجبة التطبيق على وضع القدس المحتلة:

لكي نستطيع أن نقرر الآليات الواجب تطبيقها لمحاسبة إسرائيل كسلطة احتلال على انتهاكاتها حقوق السكان المدنيين في القدس ومن أجل حماية حقوق هؤلاء السكان، يتوجب علينا تحديد النظام القانوني الذي يحكم العلاقة بين سلطة الاحتلال وهؤلاء السكان المدنيين.

أشرنا إلى أن القدس تعتبر مدينة محتلة، وبذلك فإنه يجب تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني عليها وعلى علاقة سكانها المدنيين بسلطة الاحتلال الإسرائيلي، أي أنه يجب تطبيق القواعد الآتية:

١- مجموعة القواعد العرفية الدولية التي مارستها الدول على حالات الاحتلال

الحربي، وتتمثل في القواعد القانونية الواردة في أنظمة لاهاي (The Hague Regulations) عام ١٩٠٧. وهي عبارة عن مجموعة النصوص المتعلقة بالحرب البرية الواردة في الأنظمة الملحقة بالاتفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧، وخاصة ما تعلق منها بالاحتلال الحربي أي المواد ٤٢ ـ ٥٦ من تلك الأنظمة.

كما ينطوي أيضاً تحت هذا النوع من القواعد العرفية، ميثاق نورمبرغ لعام ١٩٤٥ الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦. وبذلك اعتبر قواعد عرفية تطبق على حالات الاحتلال الحربي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية أقرت في كثير من قراراتها أنه يتوجب على إسرائيل تطبيق أنظمة لاهاي للعام ١٩٠٧ باعتبارها تمثل قواعد عرفية دولية ملزمة للدول كافة.[١٦]

٢ ـ معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩:

تكاد آراء معظم فقهاء القانون الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالحرب وحقوق الإنسان وعلى رأسها محكمة العدل الدولية والهيئة الدولية للصليب الأحمر، وكذلك قرارات منظمة الأمم المتحدة، تجمع على وجوب تطبيق إسرائيل معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ باعتبار إسرائيل عضواً في هذه المعاهدة.[١٧]

على الرغم من ذلك فإن إسرائيل تراجعت عن تطبيق المعاهدة الرابعة من معاهدات جنيف بعد أن كانت قد أقرت وجوب تطبيقها على الأراضي المحتلة في المادة (٣٥) من الأمر العسكري رقم (٣) الصادر عن الحاكم العسكري للضفة الغربية في ١٩٦٧/٦/٧. [١٨]

أصرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في العديد من قراراتها على رفضها تطبيق معاهدة جنيف الرابعة خاصة في القدس المحتلة، مدعية أن تلك المعاهدة إنما تعتبر معاهدة سياسية ملزمة لحكومة إسرائيل وليس لها كمحكمة، حيث إنها – أي المحكمة – لا تلتزم إلاّ بالقوانين الصادرة عن المشرع الإسرائيلي، أي الكنيست. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البروفسور أمنون روبنشتاين، أستاذ القانون البارز وعضو الكنيست السابق، حاول تقديم اقتراح للكنيست لإصدار المعاهدة المذكورة كقانون وطني إسرائيلي واجب التطبيق، إلاّ أن الكنيست رفضت هذا الطلب.[١٩]

وللمفارقة أخذ القضاء الإسرائيلي بمعاهدة جنيف الرابعة وطبق نصوصها في قضية محاكمة ايخمان عام ١٩٦١. [٢٠]

بخصوص تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة ما يتعلق بالقواعد العرفية المشار إليها أعلاه، فإنه من الضروري الإشارة إلى أنه لكون هذه القواعد وضعت قبل أكثر من مائة عام كي تحكم احتلالاً عادياً، أي قصير الأمد، بينما نرى أن الاحتلال الإسرائيلي قد

مرّ عليه أكثر من ٤٨ عاماً، وبالتالي فإن تطبيق هــذه القواعد يقتضي حســب رأي بعض أبرز فقهاء وشُرّاح القانون الدولي الإنساني، اللجوء إلى التفســير الديناميكــي المتطور (Dynamic Evolutive Interpretation) لهذه القواعد بحيث تتناســب مــع التطــور الكبير الــذي حدث في العلاقات الدولية والأوضاع الاقتصادية، خاصة في مجال حماية المدنيين في الإقليم المحتل ومنع سلطة الاحتلال من استغلال اقتصاد ذلك الإقليم الطبيعية وثرواته.[٢١]

تطبيق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان:

هناك شــبه إجماع بين فقهاء القانون الدولي على وجوب تطبيق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان على الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، ومن ضمنها القدس الشــرقية طبعاً، خاصة في مجال الاحتلال طويل الأمد.[٢٢] وحجة هؤلاء تتمثل في أن قواعد القانون الدولي الإنساني، العرفية والاتفاقية، وضعت في الأســاس كي تطبق على احتلال عادي، أي قصير الأمد. وحيث إن احتلال إســرائيل للأراضي الفلســطينية عــام ١٩٦٧ قد مضى عليه ٤٨ ســنة تغيــرت خلالها الكثير من الأمــور وخاصة في المجــالات الاقتصادية والاجتماعية، بحيــث إن قواعد القانون الدولي الإنساني لم توضع في الأصل لمثل هذا الاحتلال فهي تنــص على عدم حق الســلطة المحتلة في تغيير القوانين وإلغائها إلاّ في حالات الضرورة القصــوى، بينما هناك أمور كثيرة تغيرت خلال مدة الاحتــلال الطويلة وأصبحــت تحتاج إلى بعض التغيير لصالح السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال بشكل خاص ورفاهيتهم.

ومن المعروف أن منظمة الأمم المتحدة اهتمت بتطوير قوانين حقوق الإنسان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بسبب الانتهاكات النازية الجسيمة لحقوق الإنسان في كل من ألمانيا والمناطق التي احتلها النظام النازي.[٢٣]

بنــاء على ذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحــدة عدداً من القــرارات التي أكدت وجوب انطباق قواعد حقوق الإنسان في القانون الدولي على الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة بما فيها القدس الشرقية.[٢٤]

وفي هذا الصدد، نص «إعلان فينا» الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنســان المنعقد في فينا بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٩٣ بمشــاركة ١٧١ دولة على تثبيت مبدأ الاعتراف بالطبيعة العالمية لقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة، وعلى ضرورة أن تطبق الدول المشــاركة في النزاعات المسلحة قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني وقواعد حقوق الإنســان الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية.[٢٥]

ونشــير في هذا المجال إلى ما قررته اللجنة الأوروبية لحقوق الإنســان فيما يتعلق باحتلال تركيا لشمال قبرص عام ١٩٧٤ من أنه يتوجب على الســلطات التركية، بصفتها سلطة احتلال حربــي، أن تحترم وتطبــق القواعد التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســان، فقد

نصت تلك الاتفاقية على أنه تقع على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقية مسؤولية حماية الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص الموجودين تحت سلطتها الفعلية في الأراضي الخاضعة لسيادتها وخارجها».[٢٦]

أي أن المبدأ الوارد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أوجب على الدول الأعضاء فيها أن تطبق نصوصها ليس فقط على إقليمها بل أيضاً على السكان المقيمين في إقليم يقع تحت سلطتها الفعلية وهو في هذه الحالة إقليم محتل.

ويتفق هذا النص مع ما نصت عليه المادة الأولى من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان اللذين أقرّتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ وهما: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[٢٧]

لكل هذه الأسباب، فإن سلطة الاحتلال الإسرائيلي تعتبر ملزمة بتطبيق نوعين من القواعد القانونية الدولية هما: قواعد القانون الدولي الإنساني، كونها سلطة محتلة للقدس الشرقية والمناطق الفلسطينية الأخرى، وكذلك قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان للأسباب الواردة أعلاه، أي لكون الغالبية العظمى من دول العالم أخذت بهذا المبدأ؛ ما جعله يتحول إلى عرف دولي ملزم للدول كافة وأعضاء الجماعة الدولية. (International Community).

وتأكيداً على ذلك، نشير هنا إلى أن مبدأ مارتنز (Martens Clause) – وهو يشكل قاعدة عرفية دولية – ينص على أن سكان الإقليم المحتل يظلون خاضعين للقواعد العامة في القانون الدولي، خاصة في حالة عدم وجود قواعد محددة في القانون الدولي الإنساني تحكم علاقاتهم بسلطة الاحتلال. وقد تكرس هذا المبدأ في المادة الأولى من البروتوكول الأول المضاف إلى معاهدات جنيف الأربع الصادر عام ١٩٧٧.

II. المخالفات الجسيمة المرتكبة من إسرائيل في القدس الشرقية

أشرنا سابقاً إلى أن القدس الشرقية والقرى والمناطق المحيطة بها التي ضمتها إسرائيل إلى القدس وملأتها بالمستوطنات تعتبر جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كذلك ذكر أعلاه أن معظم ما ينطبق على الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من قواعد قانونية إنما ينطبق على القدس وما ضم إليها من أراض. أي أنه يجب تطبيق قواعد كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على إجراءات إسرائيل ومخالفاتها الجسيمة في القدس الشرقية والمناطق العربية التي احتلت وضمت إليها.

ولغايات بيان آليات محاسبة إسرائيل على مخالفاتها الجسيمة، نورد هنا أهم تلك المخالفات كما نشير، قدر الإمكان، إلى القواعد القانونية الدولية التي تحكم هذه المخالفات. وحيث إن مخالفات إسرائيل متعددة وكثيرة وممتدة طيلة مدة الاحتلال البالغة ٤٨ عاماً، لذلك فإننا سوف

نقصـــر حديثنا علـــى إيراد بعـــض أخطر تلك المخالفات الجسيمة.

قبل البدء في ذكر أهم تلك المخالفات الجسيمة نـــود أن نوضـــح أن الاحتلال الحربـــي للقدس الشـــرقية والمناطـــق المحيطة بهـــا وضمها إلى القـــدس إنما يعتبر بحد ذاته مخالفة جســـيمة، بـــل هـــي أمّ المخالفات الجســـيمة التي تفرعت عنهـــا المخالفـــات القانونية الأخـــرى. كما نود أن نبين أن معظم هـــذه المخالفات تعتبر جرائم مســـتمرة كونها ما زالت قائمة وتزداد خطورة على السكان الفلســـطينيين وحياتهم وأملاكهم ومجرد وجودهم في وطنهم وحقهم القانوني في تقريـــر المصير، إذ إن أهم نتائجها السياســـية والاقتصاديـــة تتمثـــل فـــي محاولات الســـلطة الصهيونية الإسرائيلية – وخاصة خلال العقدين الأخيرين في ظل الحكومـــات الأكثر تطرفاً في تاريخ إســـرائيل – تكثيف الضغوط الاقتصادية والأمنية والنفســـية على المواطنين الفلسطينيين لكـــي يرحلوا عن القدس، أي بهدف تفريغها من سكانها وإحلال مستوطنين يهود مكانهم، وهي تعتبر في رأي الكثير من الخبراء «عمليات ترحيل هادئ» (Silent Transfer).[٢٨] إذ إن أحد الأسس الرئيسة للحركة الصهيونية هو «ترحيل السكان الفلســـطينيين ليحل محلهم سكان يهود قادمون من الخارج» بهدف إنشـــاء دولة يهودية نقية من العرق العربي، وهو ما يجاهر به العديد من زعماء إسرائيل المتطرفين علناً في الوقت الحاضر بعد أن كان مكتوماً في السابق.[٢٩] لقد اعتبر البروفسور الأميركي الشهير ريتشارد فوك(Richard Falk) أمثـــال هـــذه العقوبات الجماعية ضد الشـــعب الفلســـطيني «عقوبات جماعية قاسية جداً ترقى إلى بشاعات جماعية (Collective Atrocities)، وبذلك يمكن تصنيفها كجريمة ضد الإنسانية».[٣٠] كذلك اعتبر عالم الاجتماع الإسرائيلي البروفسور بـــاروخ كميرلنـــغ (Baruch Kemmerling) أن هذه الإجراءات تشكل ما أطلق عليه تعبير إبادة سياسية (Politicide).[٣١]

لذلك نورد أدناه أهم تلك المخالفات الجسيمة، مع الإشـــارة إلى القواعد القانونية الدولية التي تتناقض معها.

١. **الاحتلال الحربي للقدس الشرقية:**

علـــى الرغـــم مـــن أن احتـــلال المنظمات الصهيونيـــة للقدس الغربيـــة عام ١٩٤٨ يعتبر مخالفـــاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعيـــة العامة رقم (١٨١) المشـــار إليه أعـــلاه، فإن هذه الدراســـة تتعلق بما تم بعـــد العام ١٩٦٧ من مخالفات جســـيمة في القدس الشـــرقية. لذلك يعتبر احتلال القـــدس الشـــرقية وباقي أجـــزاء الضفة الغربية وقطاع غزة عملاً عدوانياً يتناقض مـــع ميثاق منظمـــة الأمم المتحدة.[٣٢] ومع عدد من قرارات هذه المنظمة. كما أن ضم أراض واسعة تابعة للقرى والمدن المجاورة إلى القدس، إنمـــا يعتبر مخالفة صريحة لقواعد قانـــون الاحتلال الحربي والقانون الدولي الإنساني.[٣٣]

ونشير هنا إلى أن عمليات احتلال أراضي دول أخرى وضمها اعتبرت جرائم ضد السلام بموجب ميثاق نورمبرغ لعام ١٩٥٤.[٣٤] كما اعتبر النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية جريمة العدوان ضمن أشدّ الجرائم خطورة.[٣٥]

٢. **الاستيطان في القدس الشرقية:**

يعتبر الاستيطان ضماً واقعياً للأرض المحتلة، أو كما يقول ميرون بنفنستي: «السيطرة المستمرة الدائمة» على الأرض، إنما يعتبر ضماً لهذه الأرض تحت قناع قانوني يحمل عنوان «الإدارة لها» ولا شك في أن الهدف النهائي هو ضمها النهائي إلى إسرائيل.[٣٦]

اعتبر الاستيطان في الأرض المحتلة أو أي جزء منها بمثابة (جريمة حرب) في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.[٣٧] كما اعتبر البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ الصادر عام ١٩٧٧ الاستيطان في الأراضي المحتلة ضمن «المخالفات الجسيمة».[٣٨]

٣. **مصادرة أراضي الإقليم المحتل:**

دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء احتلالها على السيطرة على العديد من أراضي المناطق المحتلة، وخاصة تلك الأراضي والعقارات الواقعة في القدس الشرقية وضواحيها والقرى والمدن المحيطة بها من جميع الجهات. ولهذه الغاية أصدرت سلطات الاحتلال عدة أوامر عسكرية عدلت بموجبها عدداً من القوانين المتعلقة بملكية الأراضي التي كانت سارية المفعول في الأراضي المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية، كما أصدرت ترسانة من القوانين التي كانت قد طبقتها على أراضي الفلسطينيين الذي ظلوا تحت سلطتها بعد عام ١٩٤٨.

أي أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي كان لديها عدد من القوانين المعدة سلفاً لاستخدامها كأداة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧. ولعل أشهر هذه القوانين قانون أملاك الغائبين الذي وجدت فيه مواد لم توجد نصوص مشابهة لها في أي قانون في العالم، حيث يعتبر الفلسطيني غائباً وتوضع أرضه وعقاره تحت تصرف وإدارة حارس أملاك الغائبين، حتى لو كان حاضراً، إلا أنه مقيم على بعد مسافة قريبة، كأن يكون عقاره في أطراف القدس الشرقية، أو في جبل الصليب من أراضي بيت جالا، الذي ضم إلى القدس، وهو مقيم في بيت جالا على بعد نصف كيلو متر من أرضه، إلا أنه مقيم في الضفة الغربية ولا يحمل هوية القدس، وبالتالي فإن أرضه تصادر وتوضع تحت تصرف حارس أملاك الغائبين، وفي هذه الحالة أطلق على القانون «قانون الحاضر الغائب».

كما اعتبرت سلطة الاحتلال ابتداء من العام ١٩٧٧ معظم الأراضي الفلسطينية خارج القصبات، أي خارج حدود المدن، أراضي دولة (State Land)، وبالتالي وضعت يدها عليها. علماً أن معظم هذه الأراضي كانت مملوكة ملكية خاصة حتى وإن كانت مسجلة رسمياً على أنها من نوع (الميري). فالأراضي الميري كانت منذ أيام الحكم العثماني قد تحولت إلى ملكية خاصة على الرغم من بقائها مسجلة في السجلات الرسمية على أنها «ميري».[٣٩]

وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن أنظمة لاهاي تسمح بإدارة أراضي الدولة والانتفاع بها شريطة أن تكون غلتها لصالح الإنفاق على قوات الاحتلال ولصالح المدنيين سكان الإقليم المحتل ورفاهيتهم، إلا أن هذه القواعد العرفية لا تسمح بتغيير ملكيتها ولا باستهلاكها كلها. وقد اعتبر استغلالها، هي والثروات التي في باطنها، بمثابة نهب اقتصادي للإقليم في أكثر من قضية بعد الحرب العالمية الثانية، وبذلك اعتبر هذا العمل (جريمة حرب).[٤٠]

٤. **هدم البيوت:**

منذ أوائل أيام احتلال القدس الشرقية، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بهدم مكثف لإحياء بكاملها في القدس القديمة، خاصة في الأحياء المجاورة للحرم القدسي وحائط المبكى (البراق) مع إخلاء السكان من تلك البيوت ونقلهم إلى خارج المدينة. وبذلك تم هدم جزء من حارة النصارى وحي الأرمن وحارة المغاربة والأحياء المجاورة. تم هذا الهدم بعد أن وضعت الحرب أوزارها بعدة شهور، وأحياناً بعد سنوات، أي أنه لم تكن هناك أي ضرورات عسكرية أو أمنية لهذا الهدم.

وهذه الأعمال تتنافى مع قانون الاحتلال الحربي حيث حظرت المادة ٥٣ من معاهدة جنيف الرابعة «عمليات الهدم والتدمير للممتلكات الخاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية إلاّ إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير». وقد اعتبرت المعاهدة الرابعة نفسها أن تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق واسع بطريقة غير مشروعة وتعسفية ضمن المخالفات الجسيمة.[٤١]

يضاف إلى ذلك أن أعمال الهدم الواسعة المذكورة أعلاه انطوت على عمليات تهجير لآلاف السكان المحميين وخاصة من الفئات الفقيرة التي كانت تسكن الأحياء الشعبية في القدس القديمة واضطرت إلى الهجرة من المدينة المقدسة.[٤٢]

٥. **الطرد أو النفي من الوطن:**

أشرنا في البند السابق إلى أن معاهدة جنيف الرابعة حظرت أي أعمال تهجير وطرد جماعية أو فردية إلى خارج الإقليم المحتل أو إلى أراضي دولة الاحتلال، وإلى

أن هذه الأعمال اعتبرت «مخالفات جسيمة» بموجب المادة (١٤٧) من المعاهدة الرابعة. بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه من أعمال تهجير من المدينة المقدسة، بسبب هدم ممتلكات هؤلاء المهجّرين، قامت سلطات الاحتلال خلال كامل مدة الاحتلال، خاصة في العقد الأول من الاحتلال، بطرد عشرات المثقفين والنشطاء السياسيين من مدينة القدس ونقلهم قسراً إلى الأردن أو لبنان بهدف كسر شوكة المقاومة ضد الاحتلال وإرهاب القيادات السياسية. ونذكر من بين المبعدين البارزين في الأعوام الأولى من الاحتلال: الشيخ سعد الدين العلمي، والشيخ عبد الحميد السائح ورئيس بلدية القدس روحي الخطيب والقاضي كمال الدجاني والمحامي عبد المحسن أبو ميزر والمحامي إبراهيم بكر وعشرات غيرهم.[٤٣]

ولا شك في أن إسرائيل تهدف أيضاً بهذه الأعمال إلى إفراغ القدس من المثقفين والقياديين، وذلك وفقاً لما دأبت عليه الحركة الصهيونية منذ نشأتها على الدعوة إلى إحداث (ترانسفير) للسكان الفلسطينيين سواء برضاهم أو قسراً من أجل تهويد المدينة المقدسة بشكل خاص.

٦. **منع جمع شمل العائلات:**

دأبت السلطات الإسرائيلية على منع عودة أحد أفراد العائلة أو أكثر إلى مكان سكنه الأصلي في الأراضي المحتلة كي يجتمع شمله بزوجته وأطفاله أو أسرته ووالديه. وهذه السلطات تضع عشرات العقبات أمام جمع شمل العائلات المشتتة خاصة في القدس الشرقية، إذ إن هناك مئات الأزواج ممن يعيش أحدهم في القدس والآخر في إحدى مناطق الضفة الغربية المحتلة أو في عمان أو في بلدان أخرى مدة طويلة وتمنع السلطات الإسرائيلية جمع شملهم. كما تنطبق هذه الحالة على الأبناء الذين يرغبون في الالتحاق بوالديهم للعيش معاً في القدس إلاّ أن ذلك يعتبر أمراً صعباً للغاية. وقد سنّت هذه السلطات عدة قوانين صارمة بهدف منع هذه العائلات من العيش معاً في القدس أو إحدى مدن الضفة المحتلة. يعتبر منع جمع شمل العائلات مخالفاً لأبسط المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وقيم العدالة التي نصت عليها الشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما يتناقض مع الكثير من قواعد حقوق الإنسان في كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذه الإجراءات الإسرائيلية فيها خرق واضح لنص المادة (٤٦) من أنظمة لاهاي للعام ١٩٠٧ التي تنص على أنه ينبغي على سلطات الاحتلال «احترام شرف العائلة وحقوقها وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية...».

كما أن ذلك يتناقض مع العديد من النصوص

الــواردة في معاهدة جنيــف الرابعة. فقد نصت المادة (٢٦) من المعاهدة على «وجوب احترام ســلطة الاحتــلال أفــراد العائلة الذين ينفصلون خلال الحرب عن عائلاتهم والسماح لهم بالتواصل مع عائلاتهم»، علماً أن هذه القاعدة وغيرها من قواعد المعاهدة، وضعت كي تحكم احتلالاً قصير الأمد، ولا شــك في أنه في ظل الاحتلال طويل الأمد، فإن مسؤولية سلطات الاحتلال تكون أشد وأكبــر في مجال احتــرام حقوق العائلات والعمل على جمع شملهم.

كذلك وردت في المــادة (٢٧) من المعاهدة الرابعــة عــدة نصــوص واضحــة تتعلق بالأشــخاص المحميــين المقيمين في أرض محتلة.[٤٤] وعلى «وجوب احترام أشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم، ومعاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية...» وتضيف الفقرة الثالثة من هذه المادة (٢٧) «وجوب أن يعامل جميع الأشخاص المحميين بالاعتبار نفسه دون أي تمييز ضار على أســاس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية».

ونصّت المادة (٢٩) من المعاهدة الرابعة على أن «طرف النزاع الذي يكون تحت ســلطته أشــخاص محميون مســؤول عن المعاملة التــي يلقونهــا من وكلائه، دون المســاس بالمســؤوليات الفردية التي يمكن التعرض لها». وهذا كله يؤكد تشدد المجتمع الدولي في حماية الأشــخاص المدنيين الخاضعين للاحتلال مــع احترام شــرفهم وعلاقاتهم الأســرية والمحافظة على حقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وغير ذلك من الأمور.

أمــا فــي مجال القانــون الدولــي لحقوق الإنسان[٤٥] فقد نص كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنســان والعهد الدولــي للحقوق المدنية والسياسية[٤٦] على الحقوق والحريات الأساســية للإنســان وعلى حقوق العائلة ووجوب حمايتها وعدم التمييز ضدها.[٤٧]

٧. **التعدي على الأماكن المقدسة للأديان الأخرى والحريات الدينية:**

دأبت السلطات الإســرائيلية منذ أول أيام الاحتلال على الاعتداء على الحرم القدسي الشــريف وعدد آخر مــن الأماكن الدينية للمسلمين في القدس. وقد ازدادت تعدياتها تصاعدياً مع مرور الزمن إلى أن بلغت حدّ الســماح للمتطرفين اليهــود بالدخول إلى باحات المســجد الأقصى وقبــة الصخرة المشرفة والتعدي الدائم على المصلين خاصة في الأعياد وصلوات الجمعة. زيادة على ذلك منعت هذه السلطات جزءاً كبيراً من السكان من ممارسة طقوسهم الدينية، إذ إنها تمنع الشباب رجالاً ونساءً من الصلاة في المسجد الأقصى خلال الأعياد وفي أوقات الصلوات. ولعلّ أخطر التعديات على هذه المقدسات في القدس الشــريف، هي الحفريات المستمرة التي قامت بها تلك الســلطات منذ أكثر من

عقدين تحت هذه المقدسات لدرجة هدّدت وجودها بالانهيار، الأمر الذي قد يتسبب بكوارث وحروب محلية وإقليمية. زيادة على ذلك، فإن السلطات الإسرائيلية تهمل الاهتمام الأمني بهذه الأماكن المقدسة، بحيث حدثت تعدّيات عديدة عليها كادت تقضي على المسجد الأقصى عام ١٩٦٩.[٤٨] وقد ازدادت تعدّيات المستوطنين والمتطرفين اليهود في السنوات الأخيرة إلى درجة الدخول عنوة إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وكتابة شعارات عنصرية ضد الأنبياء والمشاعر الدينية لكل من المسلمين والمسيحيين.[٤٩]

ساهمت إحدى شركات المياه مؤخراً في هذه الاعتداءات على المقدسات، إذ أقدمت الشركة على أخذ حكم بتجميد أموال الكنيسة الأرثوذكسية في القدس بذريعة تراكم أثمان المياه عليها، علماً أن هناك ستاتيكو (Status quo) عثماني صادر في ١٨٥٢/٨/٢م يحافظ على الأماكن المقدسة في القدس ويعفيها من مثل هذه المستحقات.[٥٠]

٨. **جدار الفصل العنصري:**

قامت إسرائيل ابتداءً من العام ٢٠٠٢ ببناء جدار الفصل العنصري، وشيد معظمه على أراض فلسطينية غالبيتها العظمى أراض خاصة يملكها مزارعون في قرى فلسطينية عديدة.

وقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في قرارها الذي يحتوي رأياً استشارياً أن هذا الجدار بني على أراض فلسطينية محتلة مخالفاً عدداً من قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن آثاره خطيرة وعديدة على حقوق السكان المدنيين وسبل معيشتهم وأنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن بناء الجدار، وهدم ما تم بناؤه.[٥١] كما أوصت المحكمة الدول الأخرى بعدم التعاون مع إسرائيل في بناء الجدار أو أي جزء منه.[٥٢]

ونشير هنا إلى أن العديد من المنظمات الدولية والإسرائيلية ندد ببناء هذا الجدار واعتبره غير مشروع ويكرس الاحتلال ويمنع الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، كونه يمنع إمكانية إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، حيث إنه يعزل التجمعات السكنية الفلسطينية عن بعضها ويقضي على مئات الآلاف من الدونمات الزراعية ويتسبب بأضرار كبيرة للسكان.[٥٣]

٩. **جرائم المستوطنين:**

أشرنا إلى بعض جرائم المستوطنين والمتطرفين اليهود فيما يتعلق بالأماكن المقدسة وانتهاكاتهم المتكررة لها، وعلاوة على ذلك، فإن المستوطنين يعتدون باستمرار على السكان في القدس الشرقية، وعلى العمال العرب في القدس الغربية، وعلى القرويين والفلاحين في الأراضي المجاورة

للقدس وتلك التي ضمت إليها رسمياً، خاصة خلال موسم قطف الزيتون. ويكاد لا يمر يوم دون تصرفات عدوانية من المستوطنين ضد سكان القدس الشرقية وضواحيها. ولعلّ أكثر الأمور خطورة قيام وحدات من الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود بحماية المستوطنين وصرف النظر عن تصرفاتهم واعتداءاتهم المذكورة بل وتشجيعهم على القيام بها أحياناً.

يجب الإشارة هنا إلى مسؤولية السلطات الإسرائيلية ودولة إسرائيل عن أعمال المستوطنين كافة، ضمن مسؤولياتها بموجب قانون الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي العام، في حماية السكان المدنيين، أي الأشخاص المحميين.[٥٤]

١٠. التعذيب والمعاملة الحاطّة بالكرامة:

يعتبر التعذيب والمعاملة المهينة والحاطّة بالكرامة من ضمن المخالفات الجسيمة. وقد دأبت إسرائيل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية – بما فيها القدس الشرقية – على استخدام التعذيب على نطاق واسع. كما أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية أصدرت حكماً يتعلق بالتعذيب أجازت فيه نوعاً من التعذيب في حالات استثنائية.[٥٥] وقد شجع قرار كهذا سلطات الأمن الإسرائيلية، وخاصة جهاز «الشاباك» على الإمعان في التعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة في معظم السجون الإسرائيلية وخاصة سجن المسكوبية (Russian Copound) في القدس.

وفي كتابها عن التعذيب خلال سنوات ٢٠٠١–٢٠٠٣ تورد «اللجنة الإسرائيلية ضد التعذيب» (PCATI) أمثلة عديدة على أنواع التعذيب المختلفة ووسائل أجهزة الأمن الإسرائيلية في التفنن فيها، كما تقدم أرقاماً رسمية لعدد السجناء والموقوفين الإداريين في مختلف السجون الإسرائيلية ومراكز التوقيف مع تفاصيل دقيقة حول هذه الأمور مدعمة بالعديد من الإثباتات والوثائق.[٥٦] ومن المعروف أن التعذيب يعد من المخالفات الجسيمة وفق ما نصت عليه معاهدة جنيف الرابعة،[٥٧] إذ إن هذه المعاهدة منعت أي معاملة سيئة أو إكراه أو تعذيب للأشخاص المحميين.[٥٨]

أما المعاهدة الثالثة من معاهدات جنيف لعام ١٩٤٩ وهي المتعلقة بشأن معاملة أسرى الحرب فقد نصت موادها على منع أي معاملة سيئة تمس شرف الأسرى، ووجوب معاملتهم معاملة إنسانية في جميع الأوقات،[٥٩] كما اعتبرت المادة (١٣) من هذه المعاهدة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت الأسير انتهاكاً جسيماً للاتفاقية. ومنعت المادة نفسها جميع أنواع العنف أو التهديد ضد الأسرى أو الاقتصاص منهم. كما نصت أنظمة لاهاي الملحقة بالمعاهدة الرابعة للعام ١٩٠٧ على وجوب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية.[٦٠] وفيما يتعلق بالسكان المدنيين تحت الاحتلال الحربي نصت الأنظمة المذكورة على وجوب معاملتهم معاملة إنسانية واحترام

شـــرف العائلـــة وحقوقها وحياة الأشـــخاص وأملاكهم وشعائرهم الدينية ومنع السلب بشكل عام.[٦١] هذا في مجال القانون الدولي الإنســـاني، أما في مجال القانون الدولي لحقوق الإنســـان فقـــد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٤ «المعاهدة ضد التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطّة بالكرامة»[٦٢] وقد نصّت هذه المعاهدة على منع أنواع التعذيب كافة وتحت أي ظـــروف.[٦٣] وكانت الجماعـــة الدولية قبل صدور معاهـــدة منع التعذيب قد تبنّـــت عهدين دوليين لحقوق الإنسان[٦٤] وقد نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه «لا يجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاســـية أو غير إنسانية أو مهينة، وعلى وجه الخصوص، فإنه لا يجوز إخضاع أي فرد دون رضاه الحر للتجارب الطبية والعلمية».[٦٥]

وبذلك نرى أن فرعـــي القانون الدولي وردت فيهما نصـــوص مهمة تمنع التعذيـــب وتعتبره من ضمـــن المخالفات الجســـيمة، التي اعتبرت في أحكام بعـــض المحاكم الجنائية الدولية وفي نصـــوص النظام الأساســـي للمحكمة الجنائية الدوليـــة والبروتوكـــول الأول لعام ١٩٧٧ بمثابة جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.[٦٦]

نرى مما سبق سرده وتوثيقه أعلاه أن القانون الدولي بشقيه العام والإنساني قد أورد نصوصاً متعددة في مصادر عرفية واتفاقية مهمة صادقت عليها غالبية دول العالم، بهدف منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنســـان وقت السلم والحرب على السواء. كما قدمنا توثيقاً كافياً للعديد من انتهاكات إســـرائيل ومخالفاتها الجسيمة لتلك القواعد القانونية الدولية ذات الأهداف السامية، وبذلك يســـتحق المســـؤولون عن هذه المخالفات الجسيمة إيقاع الجزاء عليهم وردعهم لمنعهم من الاستمرار في ارتكاب هذه المخالفات الجسيمة، إذ إن العالم يجمع في عصرنا الحاضر على أن تلك المخالفات والانتهاكات الجسيمة من شأنها أن تعرّض الســـلم والأمـــن الدوليين للعديد من الحروب والمخاطر الكبرى.

لهـــذا، فإننا ســـوف نحاول فحـــص أفضل الوســـائل الممكنة لتطبيق قواعد القانون الدولي على مـــن ينتهكها كي تتوقف هـــذه الانتهاكات الجسيمة ويمنع استمرار الظلم وتحقق العدالة.

III. آليات ووسائل محاسبة إسرائيل على الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في القدس:

لعلّ موضـــوع آليات تطبيـــق قواعد القانون الدولي على الدول، خاصة في مجال الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، يعتبر من أكثر المسائل تعقيداً وصعوبة في مجال القانون الدولي، ولعلّ الســـبب الرئيس لذلك هو أن معاقبة الشـــخص المخالـــف للقانون فـــي النظـــام الداخلي للدول أســـهل كثيراً منه في مجـــال العلاقات الدولية، خاصةً أن غالبية الدول لم تكن تقبل التدخل في شـــؤونها الداخلية.[٦٧] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن امتلاك الدول الكبرى والقوية لعناصر

القــوة يجعلها في منأى عن العقوبات في الكثير من الأحيان، إذ يصعب تنفيذ العقوبة عن طريق القوة ضد هذه الــدول حتى لو صدرت قرارات من مجلس الأمن تنص على فرض عقوبات عليها. ولعــلّ أهم الأســباب القانونية لذلــك أن الدول الخمس العظمى دائمة العضوية في مجلس الأمن يصعب أن تتخذ قرارات يوقع فيها المجلس عقوبة عليها أو على دولة صديقة وحليفة لإحداها بسبب امتلاك هذه الدول حق النقض (الفيتو) الأمر الذي يمنع صدور قرار بإدانتها أو فرض عقوبات عليها أو على حليف رئيس لها. وهذا يحدث على الرغم من أن نظام الأمم المتحدة قام على أساس نظام الأمــن الجماعي، (Collective Security) ومنح مجلس الأمن صلاحيات واسعة[٦٨] لإيقاع عقوبات مختلفة على الدول التي تهدد الســلام الدولي أو الإقليمي أو تخلّ به أو ترتكب عدواناً ضد غيرها من الدول.[٦٩] إلاّ أن فرض العقوبات ضد أي دولة ترتكب الأعمال المشــار إليها يحتاج إلى توافق بــين الدول الخمس الدائمة العضوية على إيقاع العقوبــات وتنفيذها والطرق التي تتم بها، لذلك فإنه منذ إنشــاء المنظمة الدوليــة لم يتم إيقاع عقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحــدة إلاّ ضد دولٍ غيــر محمية وليس لديها حلفاء أقوياء أو لا تمتلك عناصر القوة.[٧٠]

بناءً على ما ورد أعلاه، فإننا نرى أنه لم تتخذ أي إجراءات عقابية ضد دولة إسرائيل وقياداتها السياسية والعسكرية، على الرغم من الانتهاكات الجسمية المتكررة التي ارتكبتها على مدار حياتها السياســية، الأمر الذي جعل زعماءها يشعرون بأنهم في أمان من أن تطبق عليهم قواعد القانون الدولــي ذات العلاقة وبأنهم معفيون من العقاب (impunity of punishment).

علــى الرغم من ذلك، فإننا ســنحاول فحص إمكانية مساءلة الدولة الإسرائيلية وقياداتها في المجالــين القضائي وغيــر القضائي، وذلك على النحو الوارد أدناه.

أولاً- المساءلة القضائية:

نســتطيع تقسيم هذا النوع من المساءلة إلى فرعين هما: أمام المحاكم الدولية، وأمام المحاكم الوطنيــة. وكل منهما ينقســم إلــى مجالين من التقاضي، أي القضايا الجنائية والقضايا المدنية، وقبل الدخول في هذا الموضوع نود أن نشير إلى أن مقاضاة إســرائيل جنائياً لا تتم ضد الدولة نفسها، بل إن المسؤولية الجنائية دولياً محصورة بالأفراد الذين يتهمون بارتكاب أعمال تشــكل جريمة في القانون الدولي أو الإهمال والامتناع عن القيام بعمل أو أعمال ملزمة لهم قانونياً.

١. اللجوء إلى القضاء الدولي

(أ) في القضايا الجنائية:

هناك نوعان من المحاكم الجنائية الدولية التي تنظــر في ارتكاب أفراد من إحدى الدول أعمالاً مجرمةً قانونياً وتشكل جرائم دولية، أو ذات طابع دولي، مثل تلك التي سردنا بعضها أعلاه. أي أن هناك «المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي» وهي محكمة دائمة شــكلت بموجب ميثاق روما لعام

١٩٩٨ الذي أصبح يشكل نظامها الأساسي. وقد بدأت عملها رسمياً في ٢٠٠٢/٧/١ وقد انضمت إلى ميثاقها حوالى ١٢٠ دولة.[٧١]

كما أن هناك بعض المحاكم الجنائية الخاصة التي أُنشئت بقرار من مجلس الأمن كي تنظر في جرائم محددة، أي أنها محاكم مؤقتة (ad hoc courts) تنقضي صلاحيتها بانقضاء الغاية التي أنشئت من أجلها، ومن هذه المحاكم: محكمة جرائم الحرب في يوغوسلافيا سابقاً التي أنشئت بقرار من مجلس الأمن عام ١٩٩٣. ومحكمة رواندا التي أنشأها مجلس الأمن عام ١٩٩٤، والمحكمة الخاصة بالنظر في جريمة اغتيال رفيق الحريري في لبنان وقد أُنشأها مجلس الأمن عام ٢٠٠٦.

ما يهمنا في هذه الدراسة هو النظر في مدى إمكانية محاكمة بعض المسؤولين الإسرائيليين عن المخالفات الجسمية التي ارتكبت في القدس الشرقية خلال مدة الاحتلال والتي أشرنا إليها أعلاه.

هل يمكننا اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

إن إمكانية إقامة دعوى أمام هذه المحكمة طلباً لمحاكمة مسؤولين إسرائيليين ممن ارتكبوا بعض المخالفات الجسمية المذكورة أعلاه، يكتنفها عدد من المعوقات والصعوبات للأسباب الآتية:

١. تنص ديباجة النظام الأساسي للمحكمة على أن «المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب هذا النظام الأساسي تعتبر مكملة (Complementary) للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية[٧٢] وذلك يعني أن المحكمة لا تقبل القضايا إلاّ إذا استنفدت وسائل القضاء الوطني للنظر في الجرائم ذات العلاقة، باستثناء ما نص عليه النظام الأساسي من اختصاص مجلس الأمن في إحالة المجلس – بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – إحدى القضايا إلى المحكمة.[٧٣] وبناء على ذلك تستطيع إسرائيل أن تدّعي أنها ستحيل أي متهم أو متهمين إلى التحقيق والمساءلة القانونية لتمنع بذلك المحكمة من النظر في القضية.[٧٤]

٢. ليس للمحكمة اختصاص إلاّ فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ النظام الأساسي.[٧٥] أي بعد ٢٠٠٢/٧/١. بالإضافة إلى ذلك فإن الباحث يرى أنه من الناحية النظرية المحضة يمكننا أن نطلب من مجلس الأمن الدولي أن يُنشئ محكمة جنائية خاصة لمحاكمة المسؤولين عن تلك المخالفات الجسمية، الوارد ذكرها أعلاه. إلاّ أنه من المعروف أن ذلك يعتبر صعباً للغاية، في الوقت الحاضر على الأقل، بسبب الفيتو الأميركي، ومن غير المستبعد أن يكون هناك أكثر من فيتو لدولة أو دولتين أخريين من الدول الدائمة العضوية في المجلس.

٣. نفوذ إسرائيل الدولي ودعم أميركا وعدد من الدول الرئيسة في الغرب لها، ونتيجة لذلك فإن هذه الدول تمارس الكثير من الضغوط على المحكمة وقضاتها وبعض الدول الأعضاء فيها. على الرغم من هذه المعوقات فإن فلسطين

وقــد أصبحت عضواً في النظام الأساســي للمحكمة وقدمت طلباً لمحاكمة بعض القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية منذ أوائل العام ٢٠١٥، أصبحت لديها إمكانية محاكمة هؤلاء المســؤولين، على الرغم من أن النجاح فــي الحصول على قرار صــادر عن المحكمة يدين هؤلاء المســؤولين ســيلاقي العديد من الصعوبات لعــل أهمها الإجــراءات المعقدة والطويلــة للمحاكمة والتدخلات السياســية المتوقعــة من بعض الــدول الكبرى واللوبيات الموالية لإسرائيل.

والواقــع أن بعض الخبــراء يرون أنه يمكننا التقــدم إلى الجمعية العامة لعقد جلســة طارئة للجمعية بموجب مبدأ الاتحاد من أجل الســلام (Uniting for Peace) كي تنظر في أمر تشكيل محكمة جنائية خاصة لهذا الغرض وذلك بموجب صلاحيتها المنصوص عليها في الميثاق.[٧٦]

هل هناك وســائل أخرى للجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

هناك وسيلتان أخريان كلاهما فيها الكثير من المشقة وصعوبة النجاح وهما:

- أولاً: اللجوء إلى مجلس الأمن كي يســتخدم صلاحيته لإحالة بعض المسؤولين الإسرائيليين إلى المحكمــة بموجب الفصل الســابع من الميثــاق، إذ إن المــادة ١٣ (ب) من النظام الأساســي للمحكمة تعطيــه صلاحية ذلك. وخير مثال على ذلك ما حدث مع الســودان، وهو ليس عضواً في ذلك النظام الأساســي، إلاّ أن مجلــس الأمن أحال رئيس جمهوريته واثنــين من كبار المســؤولين إلــى المحكمة بتهمــة ارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية في دارفور، ومن المعروف أن الفيتو ينتظر توجها كهذا في قضيتنا.
- ثانياً: الاســتفادة مــن المحكمة عن طريق دولة صديقة عضو في نظامها الأساسي: تســتطيع منظمة التحرير الفلســطينية، بصفتها تمثل الشعب الفلسطيني، أو أي منظمــة أهلية أن تطلــب من دولة صديقة عضو فــي المحكمة الجنائيــة الدولية أن تتقدم بطلب إلــى المدعي العام طالبةً منه محاكمــة أحــد مواطنيها بإحــدى التهم الواردة في النظام الأساســي[٧٧] إذا كان هذا المواطن يحمل جنســيتها وفي الوقت نفسه يحمل الجنسية الإسرائيلية وشارك في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنســان الفلسطيني في القدس أو باقي الأراضي الفلســطينية المحتلة؛ لذلك تســتطيع هذه الدولــة الصديقة أن تطلــب من المحكمة محاكمــة هذا المواطن ـ حامل الجنســية الإســرائيلية أيضــاً أو الــذي لا يحملها إلاّ أنه اشــترك في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ورفضت إسرائيل تسليمه أو إجراء محاكمته. ويحق لدولته الأصلية أن تطالب بمحاكمته لدى المحكمة الجنائية الدولية اســتناداً إلى المادتين ١٢، ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة.[٧٨]

اللجوء إلى المحاكم الوطنية لبعض الدول الأجنبية

أشـرنا سـابقاً إلى إمكانية اللجوء إلى رفع قضايا جنائية ضد بعض القيادات السياسـية والعسكرية الإسرائيلية أمام المحاكم الوطنية في بعض الدول وخاصة تلك التي تأخذ في نظامها القانونـي بمبـدأ (الولاية الدوليـة ـ universal jurisdiction). وهذا المبدأ تأخذ به بعض الدول المتطورة خاصة فـي أوروبا وبعض دول القارة الأميركية اللاتينية، ويعود ذلك للأسباب الآتية:

١. هناك نصوص في بعض المعاهدات الدولية ذات العلاقـة بالقانون الدولي الإنسـاني، تلزم الدول الأطراف احترام البنود والمبادئ الـواردة فيها بوجوب ضمان احترامها من قبـل الدول الأخرى، وخيـر مثال على ذلك نص المادة الأولى المشـتركة في معاهدات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والتي تنص على أن «تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقيـة وأن تكفل احترامها في جميـع الأحوال». من هذا النص يظهر مدى حرص دول العالم كافة[٧٩] على احترام حقوق الإنسان ووجوب التزام الدول الأخرى بقواعد حقوق الإنسان خاصة في ظل حكم اسـتعماري أو احتـلال أجنبـي أو نظام ديكتاتوري. وفي ذلك تطبيق لمبدأ «مارتنز» العرفي، المشـار إليه أعـلاه، الذي يقضى «بأن يظل السـكان المدنيـون تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي كما استقر عليها العرف ومبادئ الإنسـانية وما يمليه الضمير».[٨٠]

٢. بناء على ذلك، ونظراً للبشاعات (Atrocities) التي اقترفت خلال الحـرب العالمية الثانية نصـت معاهدات جنيـف الأربع، وخاصة المعاهدتين الثالثة، المتعلقة بأسرى الحرب، والرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وفي ظل الاحتـلال، على نصوص واضحة وصريحة ومتشـددة في احترام إنسـانية أسـرى الحرب والأشـخاص المدنيين كما نصت على وجوب قيام الدول الأعضاء فيها بإصدار تشـريعات لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشـخاص الذيـن يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسمية لتلك المعاهدات.[٨١]

٣. منعت المعاهدتان المذكورتان في البند الثاني أعلاه الأشـخاص المحميين من التنازل كلياً أو جزئيـاً عن الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى الاتفاقية، أو بمقتضى أي اتفاقيات أخرى كما نصت عليه المادة (٨) من الاتفاقية الرابعة.

٤. لكل هذه الأسباب فقد تشدد أعضاء الجماعة الدوليـة في حمايـة الأسـرى والجرحى والمدنيين خلال الحـرب والاحتلال ونصوا على عقوبات مشددة لمن يخرق هذه الحماية والحقوق. وقـد اعتبرت الجماعـة الدولية الخـروق الجسـمية لهـذه النصوص أحد أسـباب الحروب والإخلال بالسلم والأمن الدوليـين. لذلك اعتبروا «أن هناك مصلحة

عامـــة للـــدول كافة في رؤية هـــذه القواعد القانونية وتلك الحقوق تحترم وتطبق» وهذا ما يطلق عليه باللاتينية (ErgaOmnes).

لذلك وضعت العديد من دول العالم نصوصاً تشريعية في قوانينها تسمح بمحاكمة أي متهم بارتـــكاب الجرائم الدولية المشـــار إليها أعلاه، مهما كانت جنســـيته، لكون ذلـــك مهماً لحقوق الإنســـان على المســـتوى الدولي وبالتالي لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا ما أطلق عليه تعبير (الولاية الدولية – International Jurisdiction) من المؤســـف أن عدداً من الدول الأوروبية أتاح لمحاكمـــه الوطنية محاكمـــة بعض كبار المتهمين باقتراف جرائم دولية مثل بينوشـــيه في إنجلترا ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في بلجيكا، إلا أن هذه الدول وغيرها أيضاً تهربت من محاكمة متهمين من كبار الضباط والمسؤولين الإســـرائيليين حينما قدمـــت دعاوى ضدهم في بلجيكا وإنجلترا وإسبانيا. فقد عمدت هذا الدول إلى التهرب من تطبيق القوانين نفسها على هؤلاء المسؤولين الإسرائيليين، بل وقامت بإجراء تعديلات على تلك القوانين لمنع محاكمة هؤلاء المسؤولين. إلا أن ذلـــك يجـــب ألا يهبـــط مـــن عزائمنا في محاولات أخرى للاســـتفادة مـــن هذه الفرصة والاستعانة دائماً بعشرات الأصدقاء المتضامنين معنـــا والمنظمات السياســـية والحقوقية المؤيدة لحقوق الشـــعب الفلســـطيني في إقامة دعاوى جديدة في محاكم تلك الدول كلما لاحت الفرصة وســـمحت الظروف بذلك، خاصة أن هذا النوع من الجرائم لا يتقادم بمرور الزمن وأن المسؤولين عنها بعد انتهاء وظائفهم السيادية ليست لديهم أي حصانة، علماً أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائيـــة لا يعطي حصانة لأي من المســـؤولين السياديين خلال توليهم وظائفهم في الدولة.

(ب) في القضايا المدنية:

يحق لـــكل دولة تتضرر من فعـــل أو امتناع عـــن فعل (Omission) صـــادر عن دولة أخرى مقاضاتها أمام (محكمة العدل الدولية) أو اللجوء للتحكيم الدولي، وذلك وفقاً لمبدأ مسؤولية الدولة تجاه الدول الأخرى (State responsibility) إلا أن ذلك يحتاج إلى تحقق عدة شروط أهمها:[٨٢]

١. أن يكون طرفا النزاع دول.[٨٣]
٢. أن تتوافـــر عناصر المســـؤولية، وهي فعل خاطئ من الدولة وحدوث ضرر لدولة أخرى وعلاقة السببية بين الاثنين.
٣. أن يتم الاتفاق بين طرفي النزاع على اللجوء إلى محكمـــة العدل الدوليـــة،[٨٤] أو التحكم الدولي.

لكل ذلك فإن مجال مقاضاة إســـرائيل دولياً أمـــام المحاكم الجنائيـــة أو المحاكم المدنية (أي محكمـــة العدل الدولي) يعتبر صعباً إلا أنه ليس مستحيلاً. ولا شك في أن حصول فلسطين على اعتـــراف من الجمعية العامة فـــي العام ٢٠١٢ بصفـــة دولة مراقب في الجمعية العامة ســـوف يســـاعد علـــى انضمام فلســـطين إلـــى النظام الأساســـي للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، كمـــا انضمت إلى النظام الأساســـي للمحكمة

الجنائيــة الدولية، إلا أن ذلك لا يكفي بحد ذاته بل يتطلب توافر عدة عناصر وشروط أخرى كما أسفلنا أعلاه.

وفي مجال القضايا المدنية فإنه باســتطاعتنا، وإن كان ذلك نظرياً، الاستفادة من المحاكم المدنية في بعض الدول لرفــع دعاوى مدنية يُطالب فيها المدعون إسرائيل بتعويضات جراء انتهاك حقوقهم الشخصية أو الاســتيلاء على أملاكهم أو تدمير بيوتهــم أو غير ذلك من المبررات القانونية، إلا أن ذلك أيضاً يحتاج إلى تنظيم جيد وإعداد حســن للقضايا ومعرفة بقوانين الدول الأخرى، وخاصة تلك الدول الديمقراطية التي توجد لإسرائيل فيها أموال و/أو شركات ومصالح مهمة.[٨٥]

أمــا اللجوء إلى التحكيــم الدولي فهو ممكن شريطة الاتفاق عليه بين الطرفين. ومن المؤسف أن اتفاقية أوســلو لســنة ١٩٩٣ وما تبعها من اتفاقيات، جميعهــا لم تحتوِ أي نصوص تحيل أي منازعات تنشــأ بين الطرفين الإســرائيلي والفلســطيني إلــى التحكيم الدولــي، كما أن إســرائيل ترفــض دائماً أن تقبــل اللجوء إلى التحكيــم الدولي كما فعلت مع مصر في اتفاقية كامب ديفيد وملاحقها خاصة فيما يتعلق بالنزاع حول ملكية منطقة طابا التي كسبت مصر التحكم فيها في أوائل ثمانينيات القرن العشرين.

(ج) اللجوء إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية:

أثبتت التجارب العديدة في الكثير من القضايا التي أقيمت ضد ســلطة الاحتلال أو أي طرف إسرائيلي أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية أن المحكمة – في أغلبية قراراتها –أخذت جانب السلطات الإسرائيلية وخاصة في قضايا الأمن والأراضي والأمــور الاقتصاديــة. لذلك انتقد الكثير من كبار خبراء القانون الدولي والمنظمات الحقوقيــة الدوليــة، وحتــى بعــض القانونيين الإسرائيليين قرارات هذه المحكمة.

ازداد دعم هذه المحكمة مؤخراً للســلطات الإســرائيلية وأصدرت عدة قــرارات مخالفةً فيهــا قواعــد قانونيــة دولية آمــرة، مثل منع التعذيب بأشكاله كافة، ومنع سلطات الاحتلال من اســتغلال الثــروات الطبيعيــة في الإقليم المحتــل لصالح دولة الاحتلال نفســها. وهذا ثابت بشــكل خاص من قرار المحكمة الصادر عــام ١٩٩٩ المتعلق بالســماح ببعض أنواع التعذيــب. وكذلــك قرارها المتعلق بالســماح باســتغلال المحاجر في الأراضي الفلسطينية المحتلــة وخاصة في المنطقــة (ج)، معللة ذلك بــأن الســكان المحليين يســتفيدون من هكذا استغلال للحجارة والثروات في باطن الأرض، كما ســبق وأشــرنا إليه فــي قضية المحاجر (The Quarries Case, Yesh Din v Commander in the West Bank, Issued in 26.12.20111 op.cit.,) لذلك أعتقد أن اللجوء إلى هذه المحكمة فيــه فائدة أكبر للســلطات الإســرائيلية التي تتباهى بأن ديمقراطيتها تســمح للفلسطينيين باستعمال محكمتها العليا، دون أن تشير إلى نوعية القرارات الصادرة عنها. وهذا ما ذكره كل من المحامي مازن قبطي في أحد مقالاته عن

أحكام المحكمة،[٨٦] وخبير القانون الدولي ديفيد كريتسمير (D. Kretzmer)، وهو أستاذ القانون الدولي بالجامعة العبرية، وكذلك البروفسور أنطونيو كسيسه كما مر ذكره.[٨٧]

(٢) الوسائل الأخرى غير القضائية:

هناك وسائل أخرى يمكن اللجوء إليها بعضها يعتبر ذا طبيعة سياسية وبعضها الآخر ذا طبيعة مشتركة مثل لجان التحقيق الدولية، إذ إنها تشكل من قضاة وحقوقيين وسياسيين كي تستخدم توصياتها إما من منظمات دولية، كمجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو لكي تقدم إلى إحدى المحاكم الدولية أو الوطنية. لذلك نشير هنا إلى أهم هذه الوسائل:

١. **اللجوء إلى مجلس الأمن:** ميثاق الأمم المتحدة يسمح للدول الأعضاء بتقديم شكاوى لمجلس الأمن كي يبت فيها ضمن حدود اختصاصه في «حماية السلم والأمن الدوليين ومنع العدوان بل إن هناك نصوصاً في الميثاق تلزم الجمعية العامة و/أو الأمين العام للأمم المتحدة بلفت نظر مجلس الأمن إلى بعض حالات العدوان التي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين.[٨٨]

أي أن مجلس الأمن من واجبه أن ينظر في الأمور كافة التي تهدد السلم والأمن الدوليين دولياً وإقليمياً ومن ضمنها الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في ظل الاحتلال الحربي، إلا أنه ظهر خلال ممارسات مجلس الأمن لمدة طويلة أن إسرائيل لديها من يحميها في المجلس وأنه حتى قرارات المجلس التي أدان فيها تصرفات سلطة الاحتلال الإسرائيلي لم تتعد نصوصها الإدانة اللفظية ولم تتطور إلى مرحلة وضع تلك الإدانة موضع التنفيذ بحيث يتخذ المجلس قرارات تنفيذية وفقاً لنصوص الفصل السابع من إيقاع عقوبات اقتصادية ثم سياسية ودبلوماسية ثم تدرجها وتصعيدها إلى أن تصل إلى استخدام القوة المسلحة، كما تنص المواد ٤٤-٤٧ من الميثاق، بينما نرى أن مجلس الأمن استخدم الوسائل القمعية الواردة في الفصل السابع من حصار وعقوبات اقتصادية وتدخل مسلح كما حدث مع العراق سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠ ومع إيران وكوريا الشمالية السنوات الماضية وصربيا وكوسوفو خلال تسعينيات القرن العشرين. على الرغم من انحياز مجلس الأمن، وخاصة بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) وإساءة استخدامه عشرات المرات لمنع إدانة إسرائيل، وعلى الرغم من أعمالها العدوانية المتكررة منذ عشرات السنين وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني في ظل الاحتلال، فإنه يجب الاستمرار في تقديم طلبات إلى مجلس الأمن لإحراج أميركا والكشف عن نفاقها، هي وبعض الدول الغربية الأخرى، وإنه من المؤسف أننا فوتنا عدة فرص في هذا المجال خاصة ما يتعلق بالاستفادة السياسية والقانونية والإعلامية من تقرير لجنة غولدستون الصادر في تشرين الأول سنة ٢٠٠٩ وتقارير أخرى أصدرها البروفسور ريتشارد فوك، مراقب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والرأي

الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية جدار الفصل العنصري.

٢. **اللجوء إلى الجمعية العامة:** ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن للجمعية العامة الحق في «أن تناقش أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه، كما أن لها أن توصي أعضاء الهيئة العامة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور».[٨٩] بالإضافة إلى ذلك، فإن للجمعية العامة صلاحيات أكثر في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح وتنظيم التسلح وفي مناقشة أي مسألة تكون لها صلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين ولها أن تصدر توصيات ودراسات تتعلق بهذه الأمور.[٩٠] إلا أن الجمعية العامة لا تملك صلاحية ولا آليات تنفيذية لتلك المبادئ التي تعلنها أو ضد التصرفات والأعمال المخالفة لنصوص الميثاق أو قواعد القانون الدولي، فهذه الأمور التنفيذية، وخاصة استخدام القوة المسلحة وفرض عقوبات بأنواعها، إنما تعتبر حكراً على مجلس الأمن. أي أن صياغة الميثاق أعدت بذكاء وحرفية بحيث تحتكر الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة حق السيطرة على المنظمة الدولية وخاصة في المجالات ذات الطابع التنفيذي تحت ذريعة أنها قوى عظمى لديها القدرة على تنفيذ ما يؤخذ من قرارات ضد الدول المتعدية على غيرها والمهددة للسلم والأمن الدوليين. على الرغم من ذلك، فإن لقرارات الجمعية العامة أهمية كبيرة خاصة في مجال الإعلام، كما أن تكرار إدانتها لدولة معتدية كإسرائيل من شأنه أن يشكل رأياً عاماً له أهميته على المدى البعيد، كما قد تتحول قراراتها المتكررة مع مرور الزمن إلى عرف دولي ملزم. أما اجتماع الجمعية العامة في دورة استثنائية لبحث أمور تهدد السلم والأمن الدوليين[٩١] حتى ولو كانت هذه الاجتماعات بعد فشل مجلس الأمن في حماية السلم والأمن، فإنها من الممكن أن تتم تحت مبدأ «الاتحاد من أجل السلام» الذي كانت الجمعية العامة قد اتخذته عام ١٩٥٠ بموجب قرارها رقم ٣٧٧، إلا أن قراراتها الصادرة في هذا الصدد ليس لها القوة التنفيذية لافتقارها إلى النص القانوني وإلى الإمكانيات المادية لتنفيذها.

جدير بالذكر، هنا أن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة تحت القرار (٣٧٧) تعتبر ملزمة أدبياً على الأقل للدول كافة مثل قرارها الخاص بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، وقراراها رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ المتعلق بتحريم أنواع الاستعمار كافة، وقرارها رقم ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠ الذي يعتبر تطويراً وتدعيماً لميثاق الأمم المتحدة والذي يعطي الشعوب المستعمرة والمحتلة أراضيها أو الخاضعة

لنظام حكم دكتاتوري الحق في الدفاع عن نفسها والكفاح والنضال ضد من يقمعها.

٣. **اللجوء إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:** يتشكل هذا المجلس من ٤٧ عضواً وتصدر قراراته بأغلبية مطلقة. وقد صدرت عنه العديد من القرارات المنددة بإسرائيل، خاصة بعد عدوانها عام ٢٠٠٨ على قطاع غزة، وقد قرر هذا المجلس تشكيل لجنة تقصي الحقائق لزيارة الأراضي المحتلة وتقديم تقرير مفصل عن الوضع في قطاع غزة إلى الأمم المتحدة، أي إلى الأمين العام، كي يسلمه إلى الجمعية العامة التي بدورها ترفعه مع توصياتها إلى مجلس الأمن.

كذلك صدر عن المجلس قرار بتشكيل لجنة دولية عام ٢٠٠٢ بعد مجزرة مخيم جنين وكانت اللجنة برئاسة الرئيس الفنلندي السابق السيد احتساري، إلاّ أن اللجنتين لم تستطيعا الاجتماع بالمسؤولين الإسرائيليين[٩٢] وبالتالي جمعت معلوماتها في قطاع غزة أو في عمان.

لهذا، فإنه على الرغم من أن هذا المجلس ليست له أسنان، أي قوة تنفيذية، فإن قراراته مهمة، وتحتاج إلى من يتقن استغلالها إعلامياً وسياسياً وحتى قانونياً كي تأتي أُكُلها، وذلك يتطلب أن يكون لدينا على النطاقين الفلسطيني والعربي لجان متخصصة مدعمة برجال قانون ذوي خبرة وخبراء إعلام وسياسيين مخضرمين مع دعمها سياسياً وجماهيرياً كي تقوم بأعمالها خير قيام ورفدها بالمال اللازم لذلك. كل ذلك لكي تستطيع هذه اللجان أن تستغل قرارات لجان التحقيق وما يصدره المجلس المذكور أعلاه أحسن استغلال، خاصة إذا ما تمكنت من تجنيد رأي عام قوي وفاعل للضغط على عدد من حكومات الدول الرئيسة كي يأخذ مجلس الأمن أو الجمعية العامة بما ورد في التقرير الصادر عن تلك اللجنة وبأن يحول ذلك إلى إجراءات تنفيذية.

٤. **الاستفادة من المنظمات الدولية:** أخذت المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية المعاصرة خصوصاً خلال العقود الأخيرة. إذ إنه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وسيطرة الولايات المتحدة على العلاقات الدولية خلال المرحلة الانتقالية إلى النظام الدولي الجديد، نشأت وتطورت العديد من حركات التضامن الدولية وحركات الشباب المعادي للأنظمة الغربية وتصرفاتها ضد دول العالم الثالث والدول الفقيرة كما أن هناك منظمات دولية حقوقية مهمة نشأت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وتطورت وازداد دورها وأهميتها في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان. بعض هذه المنظمات كان مسيطراً عليها من العناصر الصهيونية إلاّ أنها تحررت قليلاً من تلك السيطرة، وخير مثال على ذلك منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، إذ إنها ازدادت تطوراً ونفوذاً وصدر عنها عدد من البيانات الجيدة التي انتصرت

فيها للشعب الفلسطيني وكشفت خلالها للرأي العام الدولي عن الكثير من انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني، ولعل أهم تلك البيانات التقرير الصادر في تشرين الأول ٢٠٠٩ [٩٣] الذي يكشف عن استغلال إسرائيل للمياه الفلسطينية لصالح المستوطنات وحرمان المزارعين «خاصة في الأغوار» من مياههم وبشكل خاص استخدام المياه كوسيلة للطرد من الوطن.[٩٤] ويعطي التقرير تفاصيل دقيقة عن الانتهاكات التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية والمستوطنات ضد مزارعي القرى النائية في الأغوار وقرى محافظتي الخليل وطوباس وغيرها، ويبين مدى الظلم الواقع على السكان الفلسطينيين فيما يتعلق بحرمانهم من مياههم.[٩٥] وبالإضافة إلى منظمة العفو الدولية هناك عدد لا بأس به من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان التي زادت من اهتمامها بالانتهاكات الإسرائيلية وأخذت تفضحها ومن بينها منظمة هيومان رايتس ووتش (Human Rights Watch) والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في فرنسا، ومنظمة التضامن الدولي.

تقدم هذه المنظمات للشعب الفلسطيني الكثير من الخدمة بإيضاح قضايانا للرأي العام العالمي، والدعوة إلى مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، والامتناع عن الاستثمار في شركاتها وشراء بضائعها (BDS)، وهي بذلك تنور هذا الرأي العام بالظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، إلاّ أنها قليلاً ما تخصص جزءاً من عملها للقدس الشرقية. والأمر يعتمد علينا وعلى نشطاء حقوق الإنسان في فلسطين والعالم العربي، وذلك يجب أن نزيد اهتمامنا بهذه المنظمات للدور الإعلامي الكبير الذي تقوم به في تنوير الرأي العام بما ترتكبه إسرائيل من مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان وبالتالي فهي تلعب دوراً في تأليب الرأي العام في بعض الدول الغربية ضد حكوماتها التي تخضع لمصالحها الضيقة وضغوط اللوبيات الصهيونية. وقد أثمرت نشاطات تلك المنظمات الدولية خلال العقد الأخير عن تحول عدة دول أوروبية من تأييد إسرائيل إلى تأييد حقوق الشعب الفلسطيني.[٩٦]

الخلاصة والتوصيات

خلاصة القول هي أن العالم لا يحترم إلاّ القوي، والقوي ليس فقط من يمتلك عناصر القوة بل من يتقن فن استخدام تلك العناصر وتفعيلها ويملك إرادة العيش بحرية وكرامة في هذا العالم الذي أصبح يشبه الغابة.

هناك العديد من الدول العربية التي تملك عدداً من عناصر القوة: الأموال، والثروات الطبيعية والمواقع الاستراتيجية والسوق المحلية والأيدي العاملة إلاّ أنه ينقصها حسن إدارة هذه العناصر وإرادة التحرر والعيش بكرامة دون خضوع لقوى أجنبية، وامتلاك التنظيم الجيد والوحدة الوطنية القائمة على احترام

المواطنين وحقهم في العيش بكرامة ومساواة في ظل نظام ديمقراطي يسود فيه حكم القانون ويخلو من الظلم والعبودية.

استطاعت الحركة الصهيونية أن تنظم نفسها جيداً وتكـرس طاقاتها لخدمة هدف مشـترك هو إنشـاء دولة صهيونية على حسـاب الشعب الفلسـطيني. ومن أجل ذلك استعدت جيداً عبر عشـرات السـنوات من العمل المنظـم والجاد والسيطرة على مفاصل القوة في الدول الرئيسة في هذا العالم المليء بالظلم وانعدام المساواة.

أتقنت الحركة الصهيونية فن امتلاك عناصر القوة وإدارتها وامتلاك التكنولوجيا واستغلالها بفـن وحرفية لمصلحتها ولم تعتمـد كثيراً على القانـون الدولـي فـي ابتزاز دول مثـل ألمانيا والنمسا وسويسرا بادعائها تمثيل يهود العالم وحصولها على عشرات المليارات من الدولارات من هـذه الـدول كتعويضـات مزعومـة على الخسائر والأضرار التي أصابت اليهود والبنوك والبورصات وغيرها من مراكز القوة والأهم من ذلك حسن استخدامها وإدارتها لهذه العناصر.

لذلـك جدير بنـا أن نتعلم مـن أعدائنا كيفية استثمار عناصر القوة وتفعيلها وكيفية التمكن من التكنولوجيا والعلم وإتقان تنظيم أنفسنا والأهم من ذلك احترام حكامنا مشاعر شعوبهم، إذ لا يمكن لشعوب مستعبدة أن تتقن فن إدارة قوتها المسلوبة والمقهورة، وكذلك توحيد صفوف الشعب، فالوحدة الوطنية والتناغم بين الحاكم والمحكومين من أبناء شعبه يعتبران أهم عنصر من عناصر القوة.

كل ذلك لا يعنـي أبداً إهمال القانون الدولي والعلم بشـكل عام بل يجب المـزج بين امتلاك عناصر القوة وإتقان فن استغلال القانون الدولي واسـتخدامه لخدمة مصالح الشعب الفلسطيني بشـكل علمي متطور وفعال وبعكس ذلك سنظل عقوداً طويلة نسير في زقاق التاريخ!!!

المراجع

أولاً - باللغة العربية:

- أمين، ناصر، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، القاهرة، ٢٠٠٢.
- أيوب، نزار، القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ٢٠٠٣.
- أبو عيد، عبد الله، الطرد والإبعاد الجماعي في القانون الدولي، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، عدد (١٢) (١٩٩٨).
- أبو عيد، عبد الله، قراءة قانونية في تقرير منظمة العفو الدولية عن السيطرة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية، مجلة سياسات، عدد (١١)، ٢٠١٠.
- أبو عيد، عبد الله، الأمر العسكري ١٦٥٠ وسياسة تهجير الفلسطينيين، اللاجئون الفلسطينيون: حقوق وروايات وسياسات، مركز إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠١١.
- أبو عيد، عبد الله، العدوان على غزة على ضوء قواعد القانون الدولي، مجلة سياسات، عدد (٨)، ٢٠٠٩.
- حلبي، أسامة، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٣.
- مؤسسة الحق، صكوك مختارة من القانون الدولي الإنساني، رام الله، ٢٠٠٣.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

- B'tselem, By Hook or Crook; Israeli Settlements Policy in the West Bank, July 2010.
- Benvenisti, Meron, The West Bank Data Base Project; a Survey of Israel's Policies, Washington, D.C., (1984).
- Blum, Yehuda, The Missing Reversioner; Reflections on the Status of Judia and Samaria, 3 Israel L. Rev., (1968).
- Cassese, Antonio, Powers and Duties of an Occupant in Relation to Land and Natural Resources, in : Emma Playfair (ed.), International Law and Administration of Occupied Territories, Al-Haq, Clarendon Press, Oxford, (1992).
- Dugard, John, Enforcement of Human Rights in the West Bank and the Gaza Strip, in: Emma Playfair (ed.), International Law and the Administration of Occupied Territories, Al-Haq, Clarendon Press, Oxford, (1992).
- Gerson, Allan, Israel, the West Bank and International Law, Frank Cass, London, (1978).
- Hilterman, Joost, Israel's Deportation Policy in the Occupied West Bank and Gaza, Al-Haq, Ramallah, (1986).
- Kretzmer, David, The Occupation of Justice The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories, State University of New york Press, 2002.
- Meron, Theodor, West Bank and Gaza: Human Rights and Humanitarian Law

in the Period of Transition, in: Israeli YBook of Human Rights, vol.9 (1979).
- Public Committee Against Torture in Israel (PCATI), Back to a Routine of Torture: Torture and Ill-treatment of Palestinian Detainees during Arrest, Detention, and Interrogation, September 2001 – April 2003, Jerusalem.
- Roberts, Adam, Prolonged Military Occupation: The Israeli Occupatied Territories 19671988-, in: Emma Playfair (ed.), Intenational Law and Administration of Occupied Territories, Al-Haq, Clarendon Press, Oxford, (1992).
- Shaw, Malcom, International Law, 3rd Ed., Grotius Publications, Cambridge University Press, (1995).

صحف:

١. جريدة القدس، عدد ٢٠١٢/١١/٥
٢. جريدة القدس عدد ٢٠١٢/١٠/٣
٣. جريدة القدس عدد ٢٠٠٤/٧/٩
٤. جريدة القدس عدد ٢٠١٢/١١/٩
٥. جريدة القدس عدد ٢٠١٢/١/٦

Websites:

Https://www.daccess-ods.org/TMP/3354845.html

الهوامش

1 See: Henry Cattan, Palestine and International Law, Longman & N. York, 1967,

٢ ضمت القدس والضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية بموجب قرار صادر عن البرلمان الأردني في نيسان ١٩٥٠

3 Basic Law: Jerusalem Capital of Israel, 5740 (1980), See: W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison, The Palestine Problem in International Law and World Order, Longman, England, 1986, P.443.

٤ زاد عدد هذه القوانين على عشرة أبرزها: قانون أملاك الغائبين، وقانون الاستملاك للمنفعة العامة وقانون وضع اليد للأغراض العسكرية وقانون الأراضي المتروكة. كل ذلك مخالف لمعظم قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان وانتهاك صارخ لحقوق المدنيين الفلسطينيين وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

5 Mallison and Mallison, Ibid, P.249

٦ انظر الدراسة القانونية المهمة المتعلقة بهذا الموضوع التي قام بها البروفسور ايان سكوبي وألون مارغليت تعليقاً على قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية الصادر بخصوص استغلال شركات إسرائيلية للمحاجر في المناطق المحتلة وخاصة منطقة (ج)، حيث أيدت المحكمة هذا الاستغلال تحت زعم أن فيه فائدة للسكان المحليين وذلك مشروع، حسب زعمها، بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني.

See: Ian Scobbie and AlonMaralit, The Israeli Military Commander's Powers Under the Law of Occupation in Relation to Quarrying Activity in Area C, SOAS, University of London, (2012).

وهذا الرأي يتفق مع ما أورده البروفسور ماليسون في كتابه المشار إليه أعلاه في الملاحظة رقم (٣) حيث ذكر أن إسرائيل والحركة الصهيونية عملتا دائماً على إضعاف الشعب الفلسطيني ومصادرة أراضيه والسيطرة على اقتصاده ومياهه لإضعافه والضغط عليه للهجرة من وطنه.

See: Mallison and Mallison, op. cit., p. 249

٧ نص هذا النظام الخاص على أن تمتد حدود القدس لتشمل في الشرق أبو ديس وفي الجنوب بيت لحم وفي الغرب عين كارم ومستوطنة موتسه وفي الشمال شعفاط كما هو واضح في الخارطة المرفقة (المرفق ب) لذلك النظام الخاص. انظر تفاصيل ذلك في: هنري كتن، المرجع السابق، صفحة ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

٨ المرجع نفسه، صفحة ٢٧٤.

٩ المرجع نفسه، صفحة ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

10 See: Allan Gerson, Israel, the West Bank and International Law, Frank Cass, London, 1978, Note No. (51) p. 91.

١١ الموقف التقليدي للولايات المتحدة هو عدم الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل إلاّ أن النفوذ الصهيوني في تلك الدولة وخاصة في الكونغرس يجعل مواقف الإدارات الأميركية متذبذبة حيث استعملت هذا الموضوع كوسيلة

للضغط على الفلسطينيين. انظر في هذا الصدد ما ذكره البروفسور الإسرائيلي ناثان فاينبرغ (Nathan Feinberg) من أنه لم تعترف بضم القدس الغربية أي دولة من دول العالم. Cited Mallison and Mallison, op. cit.k p. 256

١٢ وهذه الدول هي هولندا وتركيا وعشر دول من دول أميركا اللاتينية.
See: Mallison and Mallison, op. cit.k p. 237

١٣ وهذا المبدأ ثابت في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بخصوص جدار الفصل العنصري في ٢٠٠٤/٧/٩ حيث قررت المحكمة أن ضم القدس إلى إسرائيل واعتبارها عاصمة إسرائيل الكاملة وموحدة إجراء غير قانوني لكونها مدينة محتلة تنطبق عليها القواعد القانونية للاحتلال الحربي في أنظمة لاهاي ١٩٠٧ ومعاهدة جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩.

انظر الفقرات ٧٥، ٧٨ من الرأي الاستشاري المذكور، وقد أشارت المحكمة في ذلك الرأي الاستشاري أيضاً إلى كون الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧ تعتبر أقاليم محتلة تنطبق عليها القواعد العرفية والاتفاقية للقانون الدولي الإنساني.

كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي أشارا في عدة قرارات صادرة عنهما إلى كون الأراضي الفلسطينية كافة التي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧ تعتبر أراضي محتلة.

انظر بشكل خاص قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، ورقم ٤٦٥ الصادر في ١ آذار ١٩٨٠ والقرار ٢٥٢ الصادر في ١٩٦٨/٥/٢١ وكذلك قرارات الجمعية العامة رقم ٥٣٥ (ب) الصادر في ١٠ كانون الأول ١٩٧٩، وقرار رقم ٣٢٣٦ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤.

١٤ محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري المذكور أعلاه، الفقرتين ٩٥ و٩٦ من قرار المحكمة.

١٥ انظر إعلان اللجنة الدولية للصليب الأحمر المؤرخ في ٥ كانون الأول ٢٠٠١. وقد أشارت إليه محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بالرأي الاستشاري لجدار الفصل العنصري في الفقرة ٩٧ من ذلك القرار.

١٦ من أبرز القضايا التي أقرت فيها محكمة العدل العليا هذا المبدأ قضية ألون موريه رقم ٧٩/٣٩٠، وقضية جمعية إسكان المعلمين المحدودة المسؤولية رقم ٨٢/٣٩٣، وقضية القواسمي وملحم رقم ٨٠/٦٩٨.
See: B'tselem, By Hook and by Crook; Israeli Settlement Policy in the West Bank, July 2010, p. 49; see also Joost R. Hilterman, Israel's Deporation Policy in the Occupied West Bank and Gaza, Al-Haq, Ramallah, 1986, p. 102.

١٧ انضمت إسرائيل إلى معاهدات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ في عام ١٩٥١.

١٨ إسرائيل ادعت فيما بعد أن معاهدة جنيف الرابعة لا تنطبق على حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة لكون الأردن لم تكن صاحبة السيادة على الضفة الغربية والقدس الشرقية، كما أن مصر لم تكن صاحبة السيادة على قطاع غزة وبذلك فإنها لا يمكن أن تعتبر في وضع سلطة احتلال لهذه الأراضي. وقد اتخذت إسرائيل هذا الموقف بعد أخذها بنظرية البروفسور يهودا بلوم (Y. Blum) صاحب نظرية «فراغ السيادة» في مقاله الشهير:
The Missing Reversioner: Reflections on the Status of Judia and Samaria, 3 Israel L. Rev. 279 (1968); Cited in Allan Gerson, op. cit. p. 106.

١٩ انظر في ذلك، عبد الله أبو عيد، الأمر العسكري رقم (١٦٥٠) وسياسة تهجير الفلسطينيين، في: «اللاجئون الفلسطينيون: حقوق وروايات وسياسات»، مركز أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠١١، صفحة ٢٦.

٢٠ المرجع نفسه، صفحة ٢٦؛ انظر أيضاً بهذا الخصوص أسامة حلبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧، صفحة ٣٠.

21 See in this regard: Antonio Cassese, Powers and Duties of an Occupant in Relation to Land and Natural Resources, in: Emma Playfair (ed.), International Law and the Administration of Occupied Territories, Al-Haq, Clarendon Press, Oxford, 1992, p. 420.

22 See: Adam Roberts, Prolonged Military Occupaition: The Israeli Occupied Territories 1967 – 1988, in: International Law and the Administration of Occupied Rerritories, op. cit, pp. 53-54.

23 See: Theodor Meron, West Bank and Gaza: Human Rights and Humanitarian Law in the Period of Transition, in: Israeli Yearbook of Human Rights (IYHR), Vol. 9, 1979, pp. 112-113.

٢٤ انظر على سبيل المثال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التالية: قرار رقم ٢٤٤٣ الصادر في ١٩ كانون الأول ١٩٦٨، وقرار رقم ٢٥٤٦ الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٦٩، وقرار رقم ٢٧٢٧ الصادر في ١٢ كانون الأول ١٩٧٠.

٢٥ انظر: نزار أيوب، القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، رام الله، ٢٠٠٣، صفحة (٥١).

٢٦ المادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة سنة ١٩٥١.

٢٧ نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى المشتركة في العهدين «على جميع الدول والأطراف في العهد الحالي، بما فيها المسؤولة عن إدارة الأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها أو الموضوعة تحت الوصاية، أن تعمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم ذلك الحق تمشياً مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة».

٢٨ انظر في هذا الموضوع الدراسة الموسعة عن «الترحيل من الوطن» للباحث عبد الله أبو عيد، الأمر العسكري رقم (١٦٥٠) وسياسة تهجير الفلسطينيين، المرجع السابق، صفحة ١٩ ـ ٢٢.

٢٩ في هذا السياق تأتي شروط رئيس وزراء إسرائيل الحالي نتنياهو التي اشترط فيها على الفلسطينيين هذا العام

الاعتراف بها مرات عدة هذا العام وهي الاعتراف بأن إسرائيل دولة يهودية.

٣٠ انظر رأي البروفسور فوك أستاذ القانون الدولي البارز، وممثل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي منعته إسرائيل من الدخول في صيف ٢٠٠٨، في نشرة بديل الصادرة في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٨ (Badil English Media: mediaenglish@badil.org) 2008.

31 See: Macmahon, Sean, Globalizing Politicide, retrieved from http://www.counterpunch.org/2009/04/13/globalizing-politicide/ Last access 10.11.2012.

٣٢ ذلك يتنافى مع نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تمنع الدول من استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أخرى. والقدس وما حولها من مناطق ضمت إليها كانت جزءاً من السيادة الأردنية بعد موافقة القيادات الفلسطينية عام ١٩٥٠ الانضمام إلى الأردن ومصادقة مجلس النواب الأردني على هذا الضم المؤقت، ريثما يتم حل قضية الشعب الفلسطيني، في نيسان ١٩٥٠. كذلك فإن هذا الاحتلال يتنافى مع عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وكذلك مع قرار الجمعية العامة رقم (٢٦٢٥) لسنة ١٩٧٠، الذي أصبح يعتبر عرفاً دولياً ملزماً.

٣٣ المادة (٤٣) من أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ تمنع السلطة المحتلة من إجراء أي تعديلات على قوانين الإقليم المحتل إلاّ في حالات «الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك». كما أن المادة (٥٥) من تلك الأنظمة تعتبر دولة الاحتلال «مديرة ومنتفعة» من المؤسسات والمباني العامة وممتلكات الدولة ولا يحق لدولة الاحتلال إلاّ إدارتها مؤقتاً وفقاً لقواعد الانتفاع، فلا يحق لها ضم أي جزء منها ولا نقل أي من سكانها إليها خلافاً للمادة (٤٩) من معاهدة جنيف الرابعة ولا تحويل أي من ثروات الإقليم الطبيعية إلى دولة الاحتلال.

See: Roberts, op. cit, pp. 27 – 28; see also: MeronBenvensiti, The West Bank Data Base Project, D.C, 1984, p (38).

٣٤ بموجب المادة السادسة فقرة (أ) من ميثاق نورمبرغ المذكور. انظر صكوك مختارة من القانون الدولي الإنساني، مؤسسة الحق، رام الله ٢٠٠٣، صفحة ١٤٤.

٣٥ بموجب المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة.

٣٦ انظر بنفنستي، المرجع السابق، صفحة (٣٨).

٣٧ بموجب نص المادة الثامنة فقرة (ب) من النظام الأساسي للمحكمة.

٣٨ بموجب المادة (٨٥) فقرة ٤ (أ) من البروتوكول المذكور. ونصت هذه الفقرة على أن تعتبر من الانتهاكات الجسيمة للبروتوكول: «قيام دولة الاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها أو ترحيل أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي أو خارجها مخالفة للمادة (٤٩) من الاتفاقية الرابعة»: أي أن هذه الفقرة اعتبرت مجرد نقل سكان دولة الاحتلال إلى الأرض المحتلة بأنه يشكل «مخالفة جسيمة»، وهذا النقل يتم عن طريق الاستيطان في تلك الأراضي بعد مصادرتها بإحدى الوسائل المتعددة التي أدخلتها دولة الاحتلال على قوانينها، أي نقل السكان إلى ذلك الإقليم المحتل والاستيطان في الإقليم بعد مصادرة أجزاء من أراضيه أو كلها.

٣٩ حدث ذلك بموجب أمر هاميوني (عثماني) صادر عام ١٨٦٨. وقد دأبت محكمة التمييز الأردنية في العديد من قراراتها على اعتبار الأراضي الميري شبيهة بالأراضي الملك باستثناء أن رقبة الأرض تظل باسم الدولة.

40 See: Allan Gerson, op. cit, p, 167 و The US Military Tribunal of Nuremberg, I. G Farben Trial.

٤١ بموجب نص المادة (١٤٧) من معاهدة جنيف الرابعة. علماً أن المخالفات الجسيمة كافة اعتبرت بأنها تشكل جرائم حرب بموجب نصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ونصوص البروتوكول الأول المضاف إلى معاهدات جنيف الأربع.

٤٢ تعتبر هذه الأعمال عمليات نقل جماعية وفردية للأشخاص المحميين أو بمثابة أعمال نفي إلى خارج المدينة المحتلة حتى وإن تم تعويض هؤلاء السكان عن ممتلكاتهم. فالمادة (٤٩) تنص بصراحة على حظر هذه الأعمال مهما كانت الدواعي لها. وهذا الحظر جاء مطلقاً حتى ولو تم برضاء أولئك المدنيين من سكان الأحياء التي هُدِّمت.

٤٣ انظر: عبد الله أبو عيد، الطرد والإبعاد الجماعي في القانون الدولي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) العدد (١٢)، حزيران ١٩٩٨، صفحة ٥٧ ـ ٧١.

٤٤ عرفت المادة الرابعة من معاهدة جنيف الرابعة الأشخاص المحميين بأنهم «هم الذين يجدون أنفسهم في حالة قيام نزاع مسلح أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها». وبهذا التعريف يعتبر السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية أو الضفة الغربية وقطاع غزة كافة مشمولين به، أي أنهم «أشخاص محميون».

٤٥ صدر الإعلان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجماع الآراء في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨ بموجب قرارها رقم ٢١٧٨ لسنة ١٩٤٨ وأصبح يعتبر من أعضاء الجماعة الدولية كافة بأنه يشكل عرفاً دولياً ملزماً للدول كافة.

٤٦ صدر هذا العهد عن الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول ١٩٦٦ بموجب قرارها رقم (٢٢٠٠) لسنة ١٩٦٦، ثم وقعت عليه الدول كمعاهدة دولية جماعية بدأ سريان مفعولها في ٢٣ آذار ١٩٧٦. علماً أن إسرائيل صادقت على هذا العهد في ١٩٩١/١٠/١٥، وبذلك فهي ملزمة بما ورد فيه من نصوص.

٤٧ نصت على هذه الحقوق المواد الآتية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: المادة (١٢) والمادة (١٦). أما في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فقد نصت على ذلك المادة (٢٣) من العهد بالإضافة إلى عدد من النصوص الأخرى العديدة التي توجب المساواة بين الأشخاص واحترام حقوقهم الفردية ومن ضمنها حقهم في العيش بحرية ومساواة مع أفراد عائلاتهم.

٤٨ قام أحد المتطرفين القادمين من أستراليا في عام ١٩٦٩ بإشعال الحريق في المسجد الأقصى ما أدى إلى تدمير

أجزاء تاريخية مهمة منه، أعيد ترميمها فيما بعد. وقد أطلق سراح هذا المجرم تحت زعم أنه مختل عقلياً!!! وهذا مثال فقط على الإهمال الشديد وأحياناً الاشتراك في التآمر من السلطات، بالاعتناء بأمن هذه الأماكن المقدسة. وهي جزء من مسؤوليات تلك السلطات بموجب نصوص القانون الدولي.

٤٩ خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول ٢٠١٢ قام متطرفون بالاعتداء على أماكن مسيحية في القدس وكتبوا شعارات على دير اللطرون والفرنسيسكان ضد السيد المسيح والدين المسيحي. كما قامت مجموعة من المستوطنين باقتحام ساحات الأقصى وإقامة الشعائر الدينية فيها. جريدة القدس عدد ٢٠١٢/١٠/٣، صفحة (١).

٥٠ انظر جريدة القدس، عدد ٢٠١٢/١١/٥، صفحة (٤).

٥١ أصدرت المحكمة هذه الفتوى القانونية (الرأي الاستشاري) استناداً إلى طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٨ وقرارها (ES-١٠/١٤) إعطاء رأي استشاري في موضوع الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة) وذلك بموجب صلاحياتها المنصوص عليها في المادة (٩٦) من ميثاق الأمم المتحدة، وقد صدر هذا القرار في ٢٠٠٤/٧/٩.

٥٢ يعتبر قرار محكمة العدل العليا فتوى قانونية غير ملزمة قانونياً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلاّ أن غالبية الدول الديمقراطية في العالم تعتبره ذا وزن قانوني وقيمة أدبية لها ثقلها، وبالتالي فإن غالبيتها امتنعت عن التعليق عليه أو رفضه. وقد اشتمل القرار المذكور على حيثيات أعمال إسرائيل ومخالفاتها الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى مبادئ قانونية مهمة. وهو أهم وثيقة قانونية صدرت منذ عام ١٩٤٨ عن فرع من فروع الأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية، إلاّ أنه للأسف ذهب هباء ولم يستغل بشكل جيد لفضح إسرائيل دولياً. وما يهمنا في هذه الدراسة أن المحكمة اعتبرت أن القدس تخضع للاحتلال الحربي وبالتالي تطبق عليها قواعد كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن جدار الفصل موضوع القرار يعتبر غير قانوني وكان يجب أن يبنى داخل إسرائيل (الفقرة ٨٣ من القرار)، وأنه يهدد مستقبل ومعيشة الآلاف من السكان الفلسطينيين ويعزل عشرات القرى والمدن عن ضواحيها وعن أراضيها الزراعية والحياة الثقافية والاجتماعية، كما أشار بشكل خاص إلى المستوطنات واعتبرها غير مشروعة ووجودها في أراض محتلة مخالف لقانون الاحتلال الحربي (الفقرة ١٢٠ من القرار).

٥٣ أصدرت منظمة بيتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان بياناً لمناسبة مرور عشر سنوات على بدء بناء الجدار، ذكرت فيه أنه استخدم كوسيلة لربط ٨٥ مستوطنة و٢٠ بؤرة استيطانية وثماني مناطق صناعية وبأنه أطول من الخط الأخضر بضعفين وأن ٨٥٪ منه يقع في الضفة الغربية، كما وصفه البيان بأنه غير قانوني. جريدة القدس، عدد ٢٠١٢/١/٦، صفحة (١).

٥٤ انظر في هذا الصدد تقرير «المقرر الخاص لحقوق الإنسان خلال عمليات قمع الإرهاب» السيد مارتن شاينن(M. Scheinin) الصادر في كانون الأول ٢٠٠٧ والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف وفيه يبين هذا المسؤول أن عدداً كبيراً من إجراءات إسرائيل وقوانينها يجب إلغاؤها لمخالفتها قواعد القانون الدولي الإنساني خاصة ما يتعلق بالحق في الحياة، والتعذيب، وأعمال الاستيطان وممارسات المستوطنين ضد السكان المدنيين.
The Report is available on: http://daccess-ods.un.org/TMP/3354845.html

٥٥ انظر في ذلك ما كتبته «اللجنة الإسرائيلية ضد التعذيب» في الكتاب الصادر عنها والمسمى:
The public Committee Against Torture in Israel – (PACTI), Back to a Routine of Torture: Torture and Iltreatment of Palestinian Detainees during Arrest, Detention and Interrogation, September 2001 – April 2003, Jerusalem, p. 17

٥٦ اللجنة الإسرائيلية ضد التعذيب (PCATI)، المصدر نفسه.

٥٧ ورد ذلك في المادة (١٤٧) من المعاهدة الرابعة.

٥٨ كما ورد النص عليه في المواد ٣١، ٣٢ من المعاهدة الرابعة.

٥٩ انظر ما ورد في المواد ١٢ و١٣ و١٤ من المعاهدة الثالثة.

٦٠ المادة (٤) من الأنظمة المذكورة.

٦١ المواد ٤٥، ٤٦، ٤٧ من الأنظمة المذكورة.

٦٢ بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٤٦/٣٩ الذي صدر في ١٠ كانون الأول ١٩٨٤، ثم تحول هذا القرار إلى معاهدة دولية ضد التعذيب أصبحت سارية المفعول في ٢٦ حزيران ١٩٨٧.

٦٣ كما ورد النص عليه في الفقرة ٢ من المادة الثانية من المعاهدة.

٦٤ أصدرت الجمعية العامة هذين العهدين عام ١٩٦٦ ودخلا حيز التنفيذ عام ١٩٧٦ كما وردت الإشارة إليه أعلاه.

٦٥ المادة (٧) من العهد المذكور.

٦٦ انظر المواد ٥١، ٧٥، ٨٥ من البروتوكول الأول المضاف لمعاهدات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩.

٦٧ خاصة أن ميثاق الأمم المتحدة ينص في المادة الثانية فقرة (٧) على أنه «ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي لدولة ما».

٦٨ بموجب نص المادة الرابعة والعشرين من الميثاق.

٦٩ استناداً إلى نصوص الفصل السابع من الميثاق.

٧٠ وهذا جعل المجلس يوقع عقوبات على دول ضعيفة ويفشل في إيقاع عقوبات على دولة قوية أو لديها من يحميها من أعضاء المجلس أصحاب حق الفيتو، ما أدى إلى فشل المجلس في حماية السلم والأمن الدوليين حماية حقيقية تتسق مع أهداف المنظمة الدولية. انظر في ذلك:
Malcom N. Shaw, International Law, 3rd Ed., Grotius Publications, Cambridge University Press, 1995, p. 751.

٧١ هذا العدد في أواخر عام ٢٠١١ وفقاً لنشرة العدالة

الانتقالية (Transitional Justice Bullitin) الصادرة في كانون الأول ٢٠١١.

٧٢ انظر في نصوص النظام الأساسي للمحكمة: ناصر أمين، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، القاهرة، ٢٠٠٢، صفحة (١٠).

٧٣ وذلك استناداً إلى نص المادة ١٣ (ب) من النظام الأساسي للمحكمة.

٧٤ وهذا ما فعلته إسرائيل عام ٢٠١٠ بعد صدور تقرير القاضي غولدستون في تشرين الثاني ٢٠٠٩ مطالباً إياها بمعاقبة المسؤولين عن ارتكاب مخالفات لقواعد الحرب في العدوان على قطاع غزة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩. حيث تظاهرت بتقديم عدد قليل من صغار الضباط إلى التحقيق الذي انتهى بعقوبات طفيفة جعلت الأمر يبدو تمثيلية.

٧٥ وهذا ما نصت عليه الفقرة (١) من النظام الأساسي، علماً أن بدء نفاذ النظام الأساسي كان في ٢٠٠٢/٧/١.

٧٦ تنص المادة (٢٢) من الميثاق على أن «للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها». والواقع أن مجلس الأمن هو الهيئة المحتكرة لمثل هذه الأمور ذات العلاقة بتهديد السلم والأمن الدوليين ويصعب على الجمعية العامة القيام بمثل هذه المهمة، خاصة أنها تحتاج إلى إرادة ونفوذ وميزانية ودعم سياسي غير متوافر للجمعية العامة. كما أنه من المتوقع، لو أنشئت هكذا محكمة، أن تهدد أميركا وبعض الدول الأخرى الغربية بالانسحاب من المنظمة الدولية أو الامتناع عن تمويلها أو غير ذلك من الإجراءات التي قد تشل عمل المنظمة الدولية.

٧٧ استناداً إلى نص المادة الخامسة للنظام الأساسي للمحكمة التي تحدد الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة وهي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان.

٧٨ لا شك في أن هذا الطريق فيه الكثير من الصعوبات، إذ يتطلب إيجاد دولة صديقة عضو في النظام الأساسي في المحكمة الجنائية الدولية وأن يكون لها مواطن يحمل الجنسية في إسرائيل و/أو يخدم في قواتها الأمنية وشارك في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ورفضت إسرائيل محاكمته، وقبلت الدولة الصديقة أن تقوم بهذه المهمة مدعية أنها لا تستطيع جلبه للمحاكمة. وقد حدث عام ٢٠١١ أن تقدم ستة محامين من أصول إفريقية وآسيوية من مواطني جنوب إفريقيا بطلب إلى حكومتهم لمحاكمة عدة مواطنين إسرائيليين، هاجروا إلى إسرائيل من جنوب إفريقيا وما زالوا يحملون الجنسية الجنوب إفريقية، وادعى هؤلاء المحامون أن لديهم بينات وافرة ضد هؤلاء المتهمين. إلاّ أنه حتى الآن لم يتضح موقف حكومة جنوب إفريقيا من هذه القضية. انظر في ذلك: عبد الله أبو عيد، العدوان على غزة على ضوء قواعد القانون الدولي، مجلة سياسات، عدد (٨)، ٢٠٠٩، صفحة ٦٥ ـ ٦٦.

٧٩ عدد الدول الأعضاء في معاهدات جنيف سنة ١٩٤٩ هو (١٩٣) دولة وهو نفس عدد أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

٨٠ وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من البروتوكول الدولي الأول المضاف لمعاهدات جنيف الأربع الصادرة سنة ١٩٧٧.

٨١ نص المادة (١٢٩) من المعاهدة الثالثة والمادة (١٤٦) من المعاهدة الرابعة.

٨٢ انظر في شروط المسؤولية الدولية للدولة:
M. Shaw, op.cit., pp 480 - 485

٨٣ وهذا ما تنص عليه المادة (٣٤) فقرة (١) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

٨٤ بموجب نص المادة (٣٦) من النظام الأساسي للمحكمة.

٨٥ لعلّ أفضل مثال على ذلك الأسلوب هو ما قام به مواطن يهودي يدعى ماتي جيل يحمل الجنسية الإسرائيلية والأميركية، حيث أقام دعوى مدنية لدى المحكمة الفدرالية في المقاطعة الشرقية لولاية نيويورك يطالب فيها البنك العربي بتعويضات كبيرة بسبب إصابته بجروح زاعماً أن البنك العربي يدعم مالياً حركة حماس التي زعم أنها أصابته بأضرار في جسده. إلاّ أن المحكمة ردت الدعوى.

٨٦ انظر مازن قبطي:

The Application of International Law in the Occupied Territories as Reflected in the judgments of the high court of Justice in Israel, in Emma Playfair, ed.,op.cit.,pp. 87 -124.

87 David Krezmer, Occupation of Justice: The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories, State University of New york Press, 2002.

٨٨ المادة (١١) فقرة ٣ من الميثاق بالنسبة للجمعية العامة والمادة (٩٩) من الميثاق بالنسبة للأمين العام.

٨٩ وفقاً لنص المادة العاشرة من الميثاق.

٩٠ نصوص المواد ١١، ١٣ من الميثاق.

٩١ عقدت الجمعية العامة عدة اجتماعات استثنائية لصالح القضية الفلسطينية، خاصة بعد عدوان ١٩٦٧ وعدوان ١٩٨٢ على لبنان، وأصدرت قرارات منددة بإسرائيل إلاّ أنها ظلت دون تنفيذ.

٩٢ رفضت إسرائيل استقبال معظم اللجان الدولية التي شكلت لتقصي الحقائق، لذلك فإن معظمها كان يحضر إلى عمان ويستقبل الشهود ويجمع البيانات من هناك.

٩٣ تقرير منظمة العفو الدولية صدر بالإنجليزية في ٢٠٠٩/١٠/٢٧ وتضمن ٩٧ صفحة تحت عنوان «المياه المضطربة: حرمان الفلسطينيين من الاستفادة العادلة من المياه» مع عنوان إضافي هو (الماء كحق من حقوق الإنسان).

٩٤ صفحة (٣) من التقرير. كذلك احتوت الصفحات ٣٦ ـ ٥٥ من التقرير، على أمثلة مطولة ومدعمة بالأسماء والبيانات للتدليل على رأي منظمة العفو الدولية بخصوص التهجير من الوطن.

٩٥ لتفاصيل أوسع عن هذا التقرير انظر مقال الباحث: عبدالله أبو عيد، قراءة قانونية في تقرير منظمة العفو الدولية عن السيطرة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية، مجلة سياسات، عدد (١١)، ٢٠١٠، صفحة ٤٩ ـ ٧٤.

٩٦ مثل النرويج والدنمارك وسويسرا وبعض الولايات الألمانية وبلجيكا، وإلى حد ما، فئات من الرأي العام في الولايات المتحدة.

الحراك الفلسطيني عبر الحدود: تشبيك وتواصل

د. رائد بدر*
بادية ياسين ووسام محفوظ**

... وفي المنفى الخارجي أدركتُ كم أنا قريب مــن بعيد معاكس، كم أنَّ هناك كانت هنا... ولا نعرف أيّنا هو المهاجر: نحن، أم الوطن.

(محمود درويش، المنفى المتدرج)

مقدمة

تشتت الفلسطينيون بعد النكبة في تجمعات عابرة للثقافات مبعثرة في فضاءات جغرافية بلا دولة وجوازات ســفر، يواجهون ظروفاً سياسيةً واقتصاديــةً واجتماعيةً متباينةً ومتقلبةً، كان لا بد أن تترك انعكاســاتها وآثارها على حياتهم؛ فكان لهذه الأوضاع – مع ما حملته من مصاعب لــم تتح الكثير من حريــة الحركة والتواصل أو حتى التضامن – أثر في تزايد تباعد المجتمعات الفلسطينية وانفصالها عن بعضها؛ ما ترتب عليه تباين في الأهداف والشــعارات ووسائل العمل كما الفئات المشــاركة، علــى الرغم من جوهرية المبــادئ والمصالح المشــتركة وتوافر الأســس النظرية لأصــول العمل المشــترك. ولكن، ومع المعوقات كلها، يبقى الفلســطينيون في الشتات أحد المكونات الأساســية للشــعب الفلسطيني، ورصيداً اســتراتيجياً لقاعــدة اجتماعية قابلة للتنظيم وعالية الاستعداد للانخراط في البرنامج الوطني وعملية البناء، تحضهم الذاكرة الوطنية على التمســك بهويتهم الفلسطينية. كما عبّر عن

* أستاذ التاريخ في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية (جامعة بيرزيت).

** طالبتان في برنامج ماجستير الدراسات الدولية (جامعة بيرزيت).

ذلك عباس شـــبلاق بقوله «إن مجتمعات الهجرة الفلســـطينية متنوعة وخصائصها المشتركة غير محددة أو متناغمة كلياً، لكنها حركية وتستجيب للظروف. وغالباً مـــا توجد عملية تكوين وإعادة تكوين مستمرة.»[1]

تكمـــن أهمية التواصـــل والعمل المشـــترك في الحالة الفلســـطينية في القـــدرة على تنمية التطلعـــات الفلســـطينية وإبقائهـــا متجهةً نحو الهدف المنشـــود في تحقيق المشـــروع الوطني التحرري، ما يفرض مراجعةً نقديّةً لتشـــخيص الثغرات في تجارب الماضي والبحث عن مكامن القوة التي يمكن استنهاضها وتطويرها لإيجاد أفضل صيغ التواصل وتفعيلها لتعزيز المشاركة وضمان تمثيل التجمعات الفلســـطينية كافة في أطر مؤسساتية تنظيمية تعمل على بلورة موقف متماسك في تقرير المصير لما لذلك من أهمية في صنع المستقبل الفلسطيني.

تتنـــاول هـــذه الورقة البحثيـــة العلاقات بين عناصر المجتمع الفلســـطيني في الشـــتات من جهة، وعلاقاتها بالمركز من جهة ثانية. وتحاول أن تعرض موجزاً تاريخياً لبعض أشكال التواصل فـــي مختلف مراحله كما التحديات التي أعاقت، أو تعيق، توحيد العمل المشـــترك في إطار قادر على استيعاب مجمل العلاقات بين الفلسطينيين في مختلـــف أماكن وجودهم، ومن ثم تســـليط الضوء على بعض أشـــكال التشبيك والتواصل الجديدة وأهدافها واســـتراتيجياتها في العمل محلياً ودولياً.

في ظل منظمة التحرير الفلسطينية

أدت الأوضـــاع الاقتصاديـــة والضرورات السياسية في خمســـينيات وستينيات القرن الماضي إلى توحيد الفلسطينيين قدر الإمكان ضمن أطر مختلفة بهـــدف الصمود والتعبئة خدمةً للقضية الوطنية.«وأخذ العمل الفلسطيني نسقين متوازيين تقاطعا معاً في مراحل كثيرة: تجربـــة العمل في الداخـــل وتجربة العمل في الخـــارج، ولكن بقيت هنـــاك اختلافات ميزت التجربتين، حيث فرضت الظروف الموضوعية الاختـــلاف في أشـــكال التنظيـــم والتواصل والتجانس».[2]

فعلـــى الصعيـــد الداخلي، وكمـــا يوضح جورج جقمان فإنه «في ظل غياب أطر الدولة الوطنية الكابحة للتنظيم المجتمعي وأجهزتها، كما هو الأمر في معظم الدول العربية، كمنت خصوصية المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، كما هو معروف. فقد توســـع العمل المجتمعي المنظم وانتشـــر ضمن أطر مثـــل الجمعيات الخيرية والنقابـــات العمالية والنقابات المهنية واللجان النســـائية والحركات الطلابية ولجان العمل التطوعي والنوادي الشبابية والمنظمات غير الحكومية، في مضمون النضال والصراع من أجل البقاء، ومن أجل مقاومة الاحتلال».[3] فعلى ســـبيل المثال، تجسد العمل الفلسطيني في أحد أشكاله من خلال لجان العمل التطوعي التابعة للتنظيمات والفصائل المنضوية في إطار

منظمة التحرير الفلسطينية، حيث ضمت هذه اللجـــان في صفوفها آلافاً من شـــباب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ولاقت نجاحاً، إلا أن التنافـــس الفصائلي وعدم توحدها في إطار وطني شـــامل أضعفا الفكرة مع الوقت إلـــى أن تلاشـــت وتفككت أثنـــاء الانتفاضة الأولى. مثلت اللجان الطلابية من جهة أخرى – سواء في أوســـاط الطلبة الثانويين، أو في أوســـاط طلبة الجامعـــات والمعاهد – صورةً أخرى للعمل المشـــترك «وتبلـــورت مع مطلع الثمانينيات أربع كتل طلابية رئيسة كانعكاس للتنظيمـــات الفلســـطينية الناشـــطة في هذا الميـــدان. وتباين أداء الحركة الطلابية بين مد وجزر، مع ملاحظة أنها بقيت الحركة الوحيدة التي لم تتفـــكك أطرها، وتميزت باســـتتباب الخيار الديمقراطي فيها من خلال الانتخابات الدورية (مجالس الطلبة)».[٤]

أمـــا على الصعيـــد الخارجـــي، فقد كان لنشوء التنظيمات والفصائل وبشكل أساسي منظمة التحرير الفلســـطينية عام ١٩٦٤ دور حاســـم في تثبيت الهوية على الرغم من طول الزمن والتشـــتت. «ويمكن القول إنه لولا هذه الهوية السياسية التي خلقتها المنظمة لما كان بالإمـــكان الانتقال من المحلـــي إلى الإقليمي وعبر القومي»[٥]. ولكن تثبيت الهوية لا يغني عن وجود شبكات فعالة تربط أعضاءها ببعضهم لإنتـــاج عمل مشـــترك، وهذا ما دفـــع قيادة المنظمة إلى بلورة التواصل والترابط من خلال تأطير التجمعات الفلســـطينية ومأسستها في شبكات عبر قومية؛ فأُنشئت الاتحادات العامة للطلبة الفلسطينيين، وكان الاتحاد العام لطلبة فلسطين في المحيط الإقليمي وأوروبا الشرقية والغربيـــة مـــن أهم المؤسســـات التي جمعت الفلســـطينيين حولها عن طريـــق المهرجانات والنشاطات السياسية، كما اتحادات العمال، المعلمين، الكتاب، المهندســـين، الأطباء، المرأة الفلســـطينية وجمعية الهلال الأحمر وغيرها من المؤسسات التي رأى «براند» أنها خدمت القطاعات الأوسع من الناس وكان لها أعظم التأثير في مجتمعاتها المختلفة، حيث ساهمت بدرجات مختلفة في تخفيف حدة المشكلات التي عانى منها الفلســـطينيون.[٦] فعلى سبيل المثال تم إنشاء المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني عام ١٩٧٦ بمبادرة من الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبعض الاختصاصيين اللبنانيين والفلسطينيين. حيث تمـــت إقامة «بيت أطفال الصمود» كبيت بديل يستقبل الأطفال الذين فقدوا كلا الوالدين إثر مجازر تل الزعتر. ومنذ شباط ١٩٨٣ شملت المؤسسة ضمن رعايتها الأطفال الذين فقدوا معيلهم في مخيمي صبرا وشاتيلا. وسرعان ما توسع المشروع ليشمل الأطفال الأيتام في جميع المخيمات على الأراضي اللبنانية.[٧]

من جهة أخرى، اضطلعت المنظمات الأهلية الفلســـطينية – التـــي بدأ نشـــوؤها يتكرس بعد اتفـــاق (كامب ديفيد)، كسياســـة بديلة

للاعتماد علـــى النفس وتنظيم الذات – بدور وطني على الصعيدين الداخلي والخارجي في إرســـاء البنية التحتية للمقاومة، ولعبت دوراً مهماً في التحضير للانتفاضة الشعبية ودعم اســـتمرارها كما بيّن مصطفـــى البرغوثي.[٨] ثم جاءت الانتفاضة الفلســـطينية الأولى عام ١٩٨٧ على شكل احتجاجات عفوية، سرعان مـــا تحولت إلى مقاومـــة منظمة بفضل توفر البنى التحتية التنظيميـــة لفصائل المنظمة،[٩] لتكون بذلك نقطة تحول نوعي للتشـــبيك من أجل توحيد العمـــل النضالي والتواصل بين الداخل والخارج.

غيـــر أن عدم تمخض نتائج ملموســـة على المـــدى الطويل يدفـــع إلى التســـاؤل: إلى أي مدى كانت ديناميكية تلك اللجان والمؤسســـات والمنظمات مؤثرةً في تأسيس بنية شبكية فعالة ومستدامة على الصعيدين الخارجي والداخلي؟ وما النجاح الذي حققته في بلورة خطوات فعلية لصالح وحدة العمل؟ أو ما الذي يمكن أن تفيده تجارب الماضي كإضافة إلى منهجية التواصل في الحاضر؟

في الماضي، كانت وسائل التواصل محدودة ومقتصرة على الاتصال المباشـــر وجهاً لوجه أو عبر الهاتف والتلغراف، وكان الحراك الجغرافي يشـــكّل الأســـاس في عملية التواصـــل، فكان لعامل البعد – كمـــا الحدود بين الدول المتعددة التي استقر فيها الفلسطينيون، بما تفرضه من قيود علـــى حركتهم – أثر فـــي إعاقة الاتصال والتواصـــل. وهـــذا الأمـــر ينطبق أيضـــاً على فلســـطينيي الأراضي المحتلة عـــام ١٩٤٨، إذ انقطعت علاقاتهم مع الشتات في الدول العربية على الرغم من القـــرب الجغرافي. وإزاء ذلك – وبحكم الظروف – كان التواصل ذا طابع نوعي اقتصر على شريحة ضئيلة من الأفراد والفئات الأقدر مادياً والأكثر نشاطاً وجرأة على مواجهة المخاطر المادية والمعنوية.

عملت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية واتحاداتها في ســـبيل تذليل عوائق التواصل علـــى عقـــد مؤتمرات شـــبه دوريـــة على عدة مستويات في محاولة لخلق مجال عمل مشترك للفلســـطينيين، وإقامة المعســـكرات الشبابية والمخيمات الصيفية لأبناء اللاجئين والجاليات الفلسطينية في الشـــتات بهدف دمج الأجيال الناشئة في صلب القضية الفلسطينية وتعريفها ببعضها على أساس الهوية المشتركة كخطوة توعويـــة بما انبثق عنها مـــن علاقات صداقة وأشـــكال انتماء إلى الجماعة كانت أساســـاً لأعمـــال جماعية وطنية مشـــتركة في ما بعد. كما ســـاهمت المنظمة في تعليم أبناء الشعب الفلسطيني من خلال تقديم المنح والمساعدات المالية للدراسة في مختلف الجامعات الإقليمية والعالمية على الصعيدين المدني والعســـكري. هـــذا بالإضافة إلى تأســـيس مراكز الأبحاث والدراســـات الفلســـطينية التي شكلت عوامل جذب للنخب المثقفة الفلســـطينية والعربية كما العالميـــة في بعض الأحيـــان، من أجل البحث

وتوثيق الحقائق وصناعة التاريخ لكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، مع ما حققته هذه المراكز من نشر للمعرفة في هذا الإطار.

وبشكل أوسع، ولإبراز القضية الفلسطينية بأبعاد مختلفة، وبهدف الحفاظ على الموروث الثقافي والتراثي للشعب الفلسطيني، أقيمت معارض التراث الفلسطيني والحفلات الفلكلورية الشعبية حيث يوجد الفلسطينيون في الداخل والعالم العربي وأوروبا بمشاركة مؤسسات وفرق ومغنين فلسطينيين؛ فكانت وما زالت «فرقة العاشقين» أحد أشكال التواصل الفلسطيني القديمة الحديثة بكل ما تحمله من رمزية لجوهر القضية الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى أهمية الدور الذي لعبه ويلعبه المثقفون الفلسطينيون متخذين من الثقافة وسيلةً للتعبئة والمقاومة وتأكيد الهوية تحت الاحتلال وفي المنافي. فكان درويش – كما غيره من الفلسطينيين المثقفين – إحدى الركائز في الدفاع عن وعي الفلسطيني بذاته وحقوقه بما في ذلك وعيه بالعلاقة التي تربط ثقافة المنفى بثقافة العودة، ممثلاً رافعةً ثقافيةً ساهمت بصقل الوعي والذاكرة الفلسطينية بقدرته على التعبير عن روح الشعب وتجربته ومقاومته وهمومه وآلامه وأحلامه بأرقى شكل ومضمون أدبي، محتلاً بذلك تلك المساحة المرموقة في الوجدان الفلسطيني.[10] وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أهمية الخطاب الثقافي والسياسي في تشكيل وعي الشعب الفلسطيني لذاته كشعار «العائدون» الذي نشأ في خطاب منظمة التحرير وترعرع في المخيمات من خلال تمثيل اللاجئين لأنفسهم كـ«عائدين» بدلاً من لاجئين؛ فأن تكون من العائدين، يقول شبلاق، يعني أن تكون نشيطاً وتعزز لديك الرغبة في الذهاب إلى المكان الذي جئت منه.[11]

لعبت بعثات المنظمة الدبلوماسية – على المستوى الدولي – دوراً في تنظيم الجاليات الفلسطينية في الولايات المتحدة، وأميركا اللاتينية، وكندا وأوروبا. ولعل وضع الفلسطينيين في أميركا اللاتينية من أنجح النماذج لأشكال التواصل التي كبرت ونمت لتصبح فاعلةً ومنخرطةً حتى في سياسة الدول المقيمة فيها، وقد يرجع ذلك إلى قلة العوائق التي فرضتها أنظمة تلك الدول على الفلسطينيين المقيمين.

وعلى أي حال، فإن أهداف التواصل وأشكالها في السابق كانت بشكل عام ذات طابع سياسي، تسيّرها مؤسسات حزبية تعبوية ولأهداف تخدم القضية سياسياً، ولم تلعب دوراً كبيراً في ترسيم علاقات اجتماعية. ولهذا السبب كانت أنظمة الدول المضيفة كما الاحتلال – الذي لا يَكِلّ محاولاً الاستيلاء على الذاكرة والتاريخ والمكان – تتحكم بعملية التواصل وترصدها، تراقبها وتعيقها في أكثر الأحيان. أما اليوم فتعددت الأهداف وتنوعت لإنشاء علاقات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، أكاديمية وغيرها في ظروف

أكثر إيجابيةً وملاءمةً لتحقيق نتائج أكثر واقعية لعملية التواصل والعمل المشترك.

نستنتج من ذلك باختصار ما أوضحه جقمان من «أن منظمة التحرير الفلسطينية ساهمت بإدخال عنصر التعددية السياسية والأيديولوجية، إضافة إلى الانتماء الحزبي في مضمون النضال والتحرر، وتولت تنظيم المجتمع الفلسطيني في الخارج كسلطة لمجتمع غائب عن أرضه، وتحت الاحتلال من خلال امتدادها في الداخل وتأسيس أطر جماهيرية مساندة، وتشجيع تأسيس منظمات غير حكومية في مجالات مختلفة. وقد انعكس هذا في بنيتها وتنظيمها وتعدد أعمالها».[١٢] وهذا ما أكده جميل هلال من أن منظمة التحرير الفلسطينية جسدت وبشكل عملي وحدة الشعب الفلسطيني في إطار جامع لأشكال التواصل والعمل المشترك. ولكنه استطرد مبيّناً أن المشكلة تكمن في تفكك وتشتت أطرها التنظيمية بتنقلها من الأردن إلى لبنان فتونس ومن ثم إلى الأراضي الفلسطينية، وفقدانها التجاور والتماس المباشر للتفاعل اليومي مع التجمعات الفلسطينية الرئيسة، فاختفى البناء الفوقي الذي أمّن التواصل السياسي والتنظيمي والنقابي والثقافي بين هذه التجمعات؛ الأمر الذي دفع إلى تغليب الحراك المحلي مخلفاً عدة مراكز تجسد كل منها الوطنية الفلسطينية من موقعها، والتي على الرغم من أهميتها فإنها لا تعوض عن دور مؤسسات تنظم وترعى حقوق التجمعات والجاليات الفلسطينية ومصالحها.[١٣]

في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

يشير ساري حنفي في كتابه «هنا وهناك» إلى اعتبار فقدان «المسألة اليهودية» أمراً حاسماً في تفكك أواصر الجاليات اليهودية.[١٤] فهل كان الحال كذلك في الحالة الفلسطينية بعد أوسلو، وفقدان «القضية الفلسطينية» بعدها الأعمق كما يراها البعض؟ وإلى أي مدى حافظت منظمة التحرير الفلسطينية على استمرارية التواصل بعد أوسلو؟

تعثرت مؤسسات المنظمة منذ أن أوجدت الحركة الوطنية الفلسطينية موطئ قدم لها على أرض فلسطين. وبطبيعة الحال يختلف المفهوم كما الأدوات والأساليب بين النضال من الخارج عنه من الداخل؛ وهذا ما يبرر به البعض ضعف دور مؤسسات المنظمة وغيابه منذ دخول القيادة الفعلية إلى الأراضي الفلسطينية. فحياة المنفى، بالنسبة إلى إدوارد سعيد، تسير بحسب روزنامة مختلفة، روزنامة أقلّ فصولاً واستقراراً بالقياس إلى الحياة في الوطن. فالمنفى هو حياة تُعَاش خارج النظام المعتاد. حياة مترحّلة، طباقية، بلا مركز.[١٥] لكن ذلك لا ينفي وجوب إعادة هيكلة مؤسسات المنظمة وتحديثها لتواكب التغيرات المطلوبة في استراتيجيات العمل وآلياته للمّ شمل أوسع – قدر الإمكان – من الوفاق والإجماع الشعبي حول المشروع الوطني. ومن زاوية ثانية طرأ تغير جذري على علاقة الشتات مع المركز الجديد، فقد تأثرت إلى حد كبير بالمكان والزمان، وتوطدت وتقلصت

حسب الأشخاص. كما اعتمد موقف الحكومات من الفلسطينيين القاطنين على علاقة هذه الحكومات بالسلطة الوطنية الفلسطينية.[١٦] ومن زاوية ثالثة، فإن الكيان الفلسطيني على الأرض الفلسطينية خاضع للهيمنة الإدارية والعسكرية الإسرائيلية، الأمر الذي يتعذر معه وصول فلسطينيي الشتات إلى المركز، ما ترتب عليه استثناء اللاجئين كما الشتات الفلسطيني من التمثيل في مؤسسات السلطة الوطنية والعملية الانتخابية. ونتيجة لكل ذلك يمكن القول بشكل عام إن العلاقة بين الشتات والدولة الفلسطينية السياسية المحددة جغرافياً قد أصبحت ضعيفة يوماً تلو اليوم.

من الواضح كما يشير إلى ذلك مصطفى البرغوثي «أن اتفاق أوسلو لم يحقق السلام في المنطقة. وما حققه، بصرف النظر عن آرائنا فيه، هو نقطة توازن جديدة بين الفشل الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة حتى الآن، والفشل الإسرائيلي في التخلص من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة».[١٧] إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن منعطف أوسلو شكل نهايةً للإجماع الوطني وشرخاً في النسيج الجماعي؛ فانقسم الفلسطينيون بين مؤيد ومعارض للاتفاقيات، مشكلاً بذلك أزمةً عميقةً تلاها فشل لجميع المبادرات التي تسعى إلى إعادة إنتاج برنامج فلسطيني موحد. أدرك فلسطينيو الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ من واقع السلطة الفلسطينية أنه سيتم استثناؤهم من البرنامج السياسي للقيادة الفلسطينية «ما دفع العديد من النشطاء إلى توجيه جهودهم السياسية نحو النضال من أجل حقوق مواطنة متساوية وفاعلة في إسرائيل.»[١٨] واعتبر بعض اللاجئين الفلسطينيين عملية السلام الصخرة التي تحطم عليها أمل العودة «ما أدى إلى ظهور اللاجئين كتقسيمة سياسية متميزة عن بقية الشعب الفلسطيني غير اللاجئ، والذين يطلقون مبادرات (من قبل اللاجئين ومن أجل اللاجئين) للضغط على السلطة الوطنية ومنظمة التحرير كما إسرائيل للاعتراف بحقهم في العودة.[١٩] يمكن الجزم هنا، أن الوضع المعقد للفلسطينيين في الخارج والداخل لم يقابله إطار موحد يتناسب مع تنوع فئاته ويوفق بين المصالح الحزبية في ظل الانشقاق الكبير في التفكير السياسي الفلسطيني بعد الدخول في عملية السلام. لا بل باتت المؤسسات الفلسطينية مصدراً للتفكك والشرذمة على الرغم مما بذلته المنظمة بمؤسساتها وفصائلها من جهد للحفاظ على علاقات متينة بين عناصر المجتمع الفلسطيني؛ فانعكست الصراعات الداخلية سلباً على أدائها وفاعليتها.

وبالتالي، في غمرة هذا الصراع، ومع تعقد الأمور السياسية وتشرذم مؤسسات المنظمة وتهميشها لصالح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مع تغيير السياق التاريخي من مرحلة الكفاح المسلح إلى مرحلة السلام، وبتصاعد الإحساس بفشل أوسلو واضمحلال أمل قيام دولة فلسطينية بالمعنى الشامل، والنمو

الواسع للحاجات المتعاظمة للفئات المهمشة. نلاحظ تطوراً ملحوظاً على دور المنظمات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية لتقوم بدور سياسي واجتماعي أكبر، كما نشهد على الساحة جهوداً فرديةً حثيثةً خارج الأطر الرسمية تأخذ زمام المبادرة للتشبيك عبر الحدود القومية والتحرك على الصعيدين الداخلي والخارجي لملء الفراغ الحاصل؛ ما أدى إلى تبلور مؤسسات وشبكات تحت وطنية وفوق وطنية تولت زمام القيادة في تأطير هذه القوى وربطها في مجموعات ضغط تمثل مصالحها بالأساس، وحاولت بعضها تقليص الهوة ولملمة المجتمع الفلسطيني وحشده في أطر وحدوية تعزز العلاقات الفلسطينية الفلسطينية على المستويات والأصعدة المهنية، والسياسية، والشبابية، والدينية، والإقليمية وغيرها بمعزل عن المستوى السياسي والرسمي.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ مشكلةً قوة دفع ونقطة تحول من جديد للتشبيك من أجل توحيد العمل النضالي والتواصل بين الداخل والخارج، ولكن بنهج مختلف وتحول نوعي لمقاومة شعبية في أشد صورها عنفاً. ومع ما لعبته وسائل الاتصال الحديثة والمحطات الفضائية في تغطية الحدث، استقطبت الانتفاضة الثانية حملات تضامن عالمية تحولت تدريجياً إلى أطر مؤسسية فاعلة. فعلى سبيل المثال، تأسست في تلك الفترة حملة التضامن الفلسطينية (Palestinian Solidarity Campaign) التي نشطت في المملكة المتحدة وتفرعت إلى دول أخرى. وأُعلن في آب ٢٠٠١ عن تأسيس حملة التضامن الدولية (ISM) لدعم المقاومة الشعبية الفلسطينية وتقويتها عبر إيجاد منبر دولي للشعب الفلسطيني يكون بمنزلة صوت يهيئ لتغلّب المقاومة غير العنفية على قوات الاحتلال العسكرية».[٢٠]

ومن هنا يتبلور مضمون التواصل في الحالة الفلسطينية كحالة تفاعل اجتماعي وإنساني في منتهى العمق تذهب بعيداً في المستقبل لتصوغ رؤيتها على أساس مستقبل علاقتها بالمكان والزمان القادمين، لا يحددها خط فاصل بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي. إذن فهو الصمود والاستمرارية عبر الزمن وإثبات الوجود وبناء الذات الفلسطينية بطموحاتها. هو تثبيت النكبات والحقائق للحفاظ على الذاكرة وإعادة تشكيل الهوية والحفاظ عليها من الذوبان بفعل تأثير الزمان والمكان؛ فالتقادم والاندماج في المجتمعات الأخرى يدفعان إلى تأثر هذه الأجيال وتكيفها لتصطبغ الهوية الفلسطينية تلقائياً بالهويات الأخرى، ما يترتب عليه انقطاع للهوية في لحظة ما. يقول شبلاق: «حقاً إن تشتت مجموعات صغيرة مبعثرة في المجتمعات الجديدة وفشل تلك المجموعات في الاحتفاظ بروابط قوية مع الوطن الأم لأسباب خارجة عن سيطرتها، أدى إلى إضعاف روابط المجتمع والحس بالهوية على المستوى الوطني، خاصة بين الأجيال الجديدة.» وتعتبر هذه النقطة بالذات هي الحلقة

الأضعف في تجربة الشتات الفلسطيني.[٢١] ما يستوجب إحياء العلاقات وتأجيجها باستمرار لإعادة إنتاج تماسك اجتماعي بين عناصر المجتمع وفئاته على الرغم من الاختلاف الفكري والسياسي أو حتى الاختلاف الناتج عن التعددية في الهوية (ثنائية الوطن/ الشتات). وهذا ما يؤكده هلال في إشارة إلى أن ما يعاني منه الحقل السياسي الفلسطيني الراهن من وهن وانقسام تقوده مصالح فقدت وظيفتها الوطنية، وغياب المؤسسات الوطنية الجامعة لا يعني أن الهوية الفلسطينية قد ضعفت أو تأزمت، ولكن على المدى البعيد فإن النتيجة الطبيعية لفقدان الشبكات الاجتماعية المحلية وعبر القومية هي التأثير على موضوع الهوية، وبالتالي الانصهار في المجتمعات. ما يستدعي إعادة بناء التضامنات الرابطة بين التجمعات والجاليات الفلسطينية، كما الحاجة لتوسيع وتكثيف حيز العلاقات على كل مستوياتها بهدف صياغة خطاب وطني جديد لا يختزل الشعب الفلسطيني في إقليمي الضفة الغربية وقطاع غزة.[٢٢] إلا أن فواز تركي ينظر إلى هذه القضية بصورة مختلفة، فمن وجهة نظره يعتقد أن الشتات بالنسبة للفلسطينيين أصبح أساساً جوهرياً في تشكيل هوية وطنية. «بعد خمسة وعشرين عاماً من العيش في الغربة، ومن الترعرع في أجواء التذكير اليومي بهويتي كمنفي؛ يصبح الشتات بالنسبة لي ولجيل كامل من الفلسطينيين بمثابة الوطن». فكلما تقادم الزمن وتأخر تنفيذ حق العودة وبقي تصنيف الفلسطينيين كلاجئين مرتبطاً بمعايير حياة تحملهم على الشعور بالمهانة والانتقاص والقبول بالأمر الواقع؛ ازداد الشعور بالظلم، ما يحفز المرء على الحفاظ على هويته والانخراط بسياسات المقاومة.[٢٣] وفي كل الأحوال، يلاحظ هلال مؤشرات حيوية لتواصل الشعب الفلسطيني وإحباط جهود تفتيت وحدته خارج الأطر السياسية والحزبية أو بالتوازي معها، من خلال الدفق الملحوظ في العقدين الأخيرين للنشاط المستقل لشبكات عديدة ومنظمات مدنية داخل فلسطين وخارجها تنسق في قضايا مختلفة دون انتظار التوجيه من الأطر السياسية الحزبية؛ كنشاطات المراكز والحلقات والأندية الثقافية والفكرية والبحثية على طرفي الخط الأخضر، وما نما في الشتات من لجان وجمعيات تشكلت حول الدفاع عن حق العودة وإبقائه حيّا في الأذهان، والتشبيك بين المخيمات، كما حملات مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وأكاديمياً وثقافياً. بالترافق مع دور مواقع التواصل الاجتماعي المتعددة على الإنترنت بإثراء الوطنية الفلسطينية ومدها بمضمونها.[٢٤] ولكن هل هذا الدفق الملحوظ في الحراك الحيوي والنشاط المستقل يمثل بوادر انطلاقة جديدة لحركة تحرر نوعية أم أنه مجرد فقاعة ستنفجر في لحظة ما؟ ليبقى السؤال القديم الجديد قائماً: إلى أي مستوى بُذلت وتُبذل الجهود من القيادة لتأطير هذه التحركات وتجاوز التحديات لربط الداخل بالخارج كما زيادة عوامل التجاذب؟

الفلسطينيون في ظل العولمة

كان من الطبيعي أن يولّد المنفى الفلسطيني ثقافته ومعاييره النقيضة التي لا تقف حدودها عند حق العودة بالمعنى «الستاتيكي»، ليغدو الوطن حيزاً أو فضاء يمكن بناؤه في الاغتراب. ففي ظل صعوبة العودة في الحالة الفلسطينية، يدفعنا حنفي إلى تخيل إمكانية مساهمة الشتات في بناء الكيان الفلسطيني من خلال الاتصالية بين الشتات والأراضي الفلسطينية وكأنه شكل من أشكال العودة المجازية غير الفيزيائية؛ عودة «سيبرفضائية» (cyberspace). وهي تجربة ربطت أبناء الشتات العراقي بعضهم ببعض بصرف النظر عن انتماءاتهم ودياناتهم. وبقليل من التخيل وما تفرضه خصوصية الحالة الفلسطينية قد تكون الدولة الفلسطينية ذات فضاء جغرافي عابر لحدودها بحيث ترتبط مع شتاتها بعلاقة مواطنة دون أن يعني ذلك إقامتهم فيه.[٢٥] وقد تكون في هذه الجزئية شبيهة بعلاقة الدولة اللبنانية بمواطنيها في الشتات. ففي سياق العولمة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات لم يعد بالضرورة أن تكون المركزية مكاناً محدداً جغرافياً، وهي العائق الذي ميز الحالة الفلسطينية عن غيرها من حالات شتات أخرى لعدم توافر مكان طبيعي يمكن للشتات أن يكون مكاناً يلتقي فيه الداخل بالخارج، بل ما زاد الأمر تعقيداً دخول السلطة الوطنية للأراضي الفلسطينية عام ١٩٩٤ حيث يتعذر الوصول كما سبق وأوضحنا. «لتعمل آفاق العولمة على تسهيل عمل الشبكات عبر القومية في تأثيرها على المجال العام للجاليات».[٢٦] فأصبحت «اللاجغرافيا» أو «اللامكانية» في هذا السياق تلعب دوراً في التواصل والتفاعل بين الأفراد والشبكات والمؤسسات لبناء دولة قومية في الشتات، وسمحت باتصال الأطراف مع المركز كما مع بعضها البعض دون الحاجة حتى إلى المرور بالمركز في كثير من الأحيان، ما فسح مجالاً إضافياً لأشكال تواصل كميّ والذي بدوره فتح مجالاً لإجراء الاستطلاعات والاستفتاءات وتبادل الأفكار والحوار للنقد والتحليل فتقديم المقترحات.

ساعد انتشار تقنية (video conference) على تذليل عوائق الحدود والبعد الجغرافي وهيمنة الاحتلال على المعابر، فزادت القدرة على التواصل للمشاركة في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل من خلال ربطه بالخارج. ويتجلى ذلك بوضوح في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقد بمشاركة باحثين وأطراف فاعلة بصرف النظر عن أماكن وجودهم؛ فعلى سبيل المثال عملت مؤسسة الدراسات الفلسطينية على عقد مؤتمراتها السنوية الأخيرة بمشاركة باحثين من الخارج، والداخل (غزة، الضفة الغربية، فلسطينيو ٤٨) من خلال هذه التقنية. ومن المشاريع المهمة الحيوية التي استغلت إيجابيات العولمة بغية خلق روابط بين فلسطينيي الشتات والمركز، برنامج «نقل المعرفة عبر المغتربين»

(TOKTEN) الذي يهدف إلى استقدام الخبراء الفلسطينيين المهاجرين إلى الدول المتطورة، و«شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات» (PALESTA) التي تعتمد على الإنترنت في إجراء حلقات نقاش بين المشاركين لإشراكهم في تقديم معرفتهم وخبرتهم العلمية في مواضيع تهم تنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، وإبقائهم على اطلاع دائم بأخبار التنمية في فلسطين وبرامجها، إضافة إلى مشروع «عبر الحدود» الذي يهدف إلى التعريف بالمخيمات الفلسطينية، وربطها بعضها ببعض عن طريق الإنترنت؛ حيث تم وصل أطفال لاجئين بمخيم الدهيشة في بيت لحم مع أقربائهم في مخيم شاتيلا في بيروت كتجربة أولى.[٢٧]

تجدر في هذا السياق الإشارة إلى زخم المبادرات التي يقوم بها الشباب الفلسطيني بهدف بناء أطر تنظيمية جامعة تتضمن مشاركة سياسية واجتماعية تعددية للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات تحظى بإجماع وطني وشعبي. كإطلاق «المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات» في سبيل بلورة وسائل تواصل فعالة ومؤثرة لضمان مشاركة سياسية للشباب في التجمعات الفلسطينية المختلفة، وتفعيل حراكهم وتعزيز دورهم وفق رؤية مشتركة للأهداف والشعارات بين المجموعات الشبابية،[٢٨] وما انبثق عنها من نشاطات كالندوة التي نظمتها «مسارات» بالتعاون مع مركز حقوق اللاجئين «عائدون»[٢٩] في بيروت تحت عنوان «التأكيد على أهمية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير والتمسك بالحقوق الفلسطينيّة وحق العودة واللاجئين».[٣٠] كما أطلقت الأخيرة معسكرها الشبابي العاشر على أرض دولة لبنان تحت شعار «الأمن والأمان للمخيمات» والذي احتضن لاجئين من سورية ولبنان وفلسطين في ظل الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة وما يعانيه اللاجئون الفلسطينيون خاصة في سورية ولبنان، من أجل تعزيز العلاقة بين الشباب الفلسطيني الذي يحمل هموم وطنية ومجتمعية مشتركة في الوطن والشتات.[٣١] إضافة إلى تأسيس المراكز التي تعنى بمتابعة القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها في الخارج والداخل، مثل مركز «بديل» المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين؛ مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة تأسست في كانون الثاني عام ١٩٩٨.

ومن الأمثلة أيضاً على الحراك الفلسطيني للمطالبة بحق التمثيل الوطني والمشاركة في المؤسسات الفلسطينية حملة «كامل الصوت الفلسطيني» كدعوة إلى التحرك للضغط من أجل المشاركة وتمثيل الشباب الفلسطيني في انتخابات المجلس الوطني.[٣٢] و«شبكة الشباب الفلسطيني» التي تأسست على يد مجموعة من الشباب الفلسطيني من ٢٩ دولة في الوطن العربي والخارج عام ٢٠٠٥، وعقدت مؤتمرها الأول في برشلونة، في تشرين الثاني ٢٠٠٦، مجسدة مدى احتياج الشباب لجسم يمثل

واقعهم النضالي، وحقهم في المشـــاركة الفاعلة في مستقبل الوطن ومصيره.[٣٣]

حتى أننا نجد أشكالاً جديدةً حيويةً للتواصل والتشـــبيك مـــن خـــلال إطلاق الحمـــلات على الصفحـــات والمواقـــع الإلكترونية دون أن تكون تحت اسم فصيل أو جهة محددة؛ كالتي نشطت مؤخراً لإحياء ذكرى استشـــهاد «أبو عمار» أو ما يتعلق بكشف الحقائق عن أسباب استشهاده الحقيقيـــة، داعيةً إلى توحيد التضامن من خلال توحيد الصورة التـــي ترمز للحدث كالكوفية أو صورة أبو عمار. كما شـــهدنا في العام الماضي حشداً إلكترونياً وإعلامياً كبيراً للتضامن المحلي والدولي مع الأسرى المضربين عن الطعام، شكّلَ ضغطاً سياسياً دفع مؤسسة «الصليب الأحمر» لإيفاد ممثليها بغية التعامل مع الأزمة وما ترتب على ذلك مـــن إتمام صفقات للإفراج عن بعض الأسرى تحت هذا الضغط الشعبي. إضافة إلى العديد من المواقع التي تعنى بشـــؤون اللاجئين، مثل شبكة المخيمات الفلسطينية (مخيمات. نت)، وصفحات الفيســـبوك التي أنشـــأها اللاجئون الفلســـطينيون في الشـــتات؛ فكانت الشـــرارة لمســـيرات العودة في ١٥ أيـــار ٢٠١١. وموقع أجراس العودة الذي يضم عدداً من النشـــطاء الفلســـطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وأوروبا، وغير ذلك الكثير من الصفحات والمواقع والحملات الإلكترونية التي تدعم التواصل لخدمة قضايا فلسطينية أساسية تتعلق بحقوق الإنسان والمواطنين والجماعات المهمشـــة وحق العودة...

وتأتي مثل هذه الحملات والتحركات ضمن قائمة طويلة مـــن المبادرات التي تبنت فكرة معينة من أشخاص أو جماعات، مســـتفيدين مما أتاحته العولمـــة من أدوات لتفعيل هكذا نوع من الحراك والتواصل على الأصعدة جميعها، ممثلة انطلاقة جديدة وفاعلة للمجتمع المدني في ظل تقدم وسائل التكنولوجيا والاتصالات.

وفي ما يتعلق بأشكال التشبيك في سبيل تقوية الروابط بين الجاليات الفلســـطينية في أوروبا، يعقد اتحاد الجاليات والمؤسســـات والفعاليات الفلســـطينية في أوروبا مؤتمرات دورية متنوعة الأهـــداف، فكان مؤتمره الثانـــي في العاصمة الهنغارية بودابست ١٦–١٧ تشرين الأول ٢٠١٣ انطلاقاً من مبدأ التشاركية والتوافقية وضرورة مشاركة جميع مكونات المجتمع الفلسطيني في المساهمة بصياغة القرارات الفلسطينية كل من موقعه وأماكن وجوده.[٣٤] وبصورة مماثلة تسعى «شبكة الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة» لتمثيل الفلسطينيين القاطنين في أميركا الشمالية والتأثير في حقهم في تقرير المصير ومســـتقبل فلســـطين.[٣٥] ليس هذا فحســـب، فالتشبيك بين الجاليات الفلســـطينية في الغرب تعدى المحيط الإقليمـــي لتعزيز التفاعل مع الفلســـطينيين في الدول العربية وفلسطين؛ فنجد على سبيل المثال لا الحصر أن اتحاد الأطباء والصيادلة الفلسطينيين في ألمانيا يحرص من وقت إلى آخر على تسيير حملات طبيـــة لخدمة المجتمع الفلســـطيني في الوطن والشتات، كما يتم عقد محاضرات ولقاءات

علمية أكاديمية عبر تقنية التعليم عن بعد.[٣٦]

وعلى مستوى النضال الوطني، تتجلى أنواع جديدة للمقاومة الشعبية واستراتيجيات جديدة لأسلوب عمل مشترك بجهود من الداخل على المستوى الشعبي وتنسيق مع الخارج (وبالتحديد الجاليات الفلسطينية في أوروبا وأميركا)، تثير الانتباه وتستقطب الاهتمام الدولي وتستنهض منظمات ومؤسسات واتحادات أوروبية ومتضامنين دوليين مع القضية الفلسطينية للتعبير عن هذا التضامن بشكل عملي؛ سواء بالوجود على الأرض وفي قلب الحدث أو دعم القضية الفلسطينية إعلامياً أو حتى قد تصل إلى حد الضغط لمقاطعة مؤسسات أوروبية وأميركية ودولية لنظيراتها الإسرائيلية كخطوات ملموسة لرفض سياسات إسرائيل وتجاوزاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان آخرها حملة لـ٣٥٠ ألف عامل نرويجي لمقاطعة إسرائيل. ومن الأمثلة على هذه الأشكال الجديدة للمقاومة ما أقدمت عليه مجموعة أطلقت على نفسها اسم (أنونيموس)، وهي شبكة إلكترونية لامركزية أعضاؤها مجهولون يتصرفون بشكل منسق نحو هدف قد اتفقوا عليه، عملت على قرصنة آلاف الحسابات الشخصية والعشرات من حسابات البريد الإلكتروني لأشخاص إسرائيليين على مواقع التواصل الاجتماعي وعدة مواقع حكومية وعسكرية إسرائيلية. وضمت هذه المجموعة قراصنة من عدة جنسيات كان من ضمنها فلسطينيون. ومن الأشكال الأخرى للمقاومة المعاصرة عمليات هدم مقاطع من الجدار أربع عشرة مرة كان آخرها في بلدة بير نبالا قرب مدينة رام الله، وإنشاء قرى فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ كخطوة للتصدي لعملية الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية كقرية باب الشمس وكنعان وغيرها، وهي مبادرات نالت نصيباً معقولاً من الاهتمام على الساحة الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي. ولعل من المفيد جداً في هذا السياق التوثيق بالصوت والصورة لكل حدث مقاومة فلسطينية أو انتهاكات وجرائم إسرائيلية، وعولمتها من خلال التواصل مع الجاليات الفلسطينية في العالم، خاصة أن الأخبار والمعلومات والمواد الإعلامية – مسموعة أو مرئية أو مكتوبة – لم تعد حكراً على جهة ما في ظل انتشار التكنولوجيا الحديثة وانعدام القدرة على السيطرة على الفضاء. لا بل إن زخم المشاركة والتفاعل حول قضايا معينة على شبكات التواصل الاجتماعي بات يجبر وسائل الإعلام التقليدية على التعامل مع الحدث وتسليط الضوء عليه وإن كانت لا ترغب في ذلك. ولكن مهما كان حجم هذه الحملات الشعبية للمقاومة والتحرر، فإنها بحاجة إلى أن تلقى رعاية على المستوى السياسي الرسمي لتعطي أُكُلها، بحيث تترافق وتتناسق مع حملات ضغط في الأمم المتحدة وحملات مقاطعة إسرائيل في المحافل الدولية مستغلة بذلك العولمة لتبيان القضية الفلسطينية على حقيقتها من منظور فلسطيني

وليس كما تريد لها إسرائيل أن تبدو، وهذا هو السبيل الأفضل لتغيير ميزان القوى.

وأخيراً من الناحية الاقتصادية، نلاحظ دعماً شحيحاً من رجال الأعمال والمهاجرين الفلسطينيين للتواصل والتشبيك والاستثمار في تمويل نشاطات علمية وعملية ومهنية، اجتماعية أو سياسية أو ثقافية لفلسطينيي الشتات والداخل. ليتبادر إلى الذهن، في ظل غياب تنظيم يجمع هذه الفئة النخبوية، ما هي إمكانية أن يكون لرجال الأعمال دور في تشكيل شبكات اقتصادية واستثمارية لتأمين الأمن الاقتصادي والدعم المادي وحتى الارتقاء الاجتماعي لمن هم في حاجة إلى ذلك، كاللاجئين مثلاً، بدلاً من إبقاء حياتهم بائسةً ومعاناتهم قائمةً في انتظار عودةٍ لا يبدو أنها تلوح في الأفق، واستمرار ربط كينونة اللجوء بالسكن في المخيم والفقر، على اعتبار أن ذلك مطلب لتحقيق حلم العودة بصرف النظر عن البعد الإنساني لهذا الكائن الاجتماعي. بل وتجاوز ذلك لاتخاذ قرارات من هذه النخبة لها ضغط مؤثر على بعض السياسات الإقليمية والدولية تجاه الفلسطينيين.

مما لا شك فيه أن للحيز العام الذي يفتحه عالم التواصل الاجتماعي والعولمة عموماً إيجابياته التي يمكن استغلالها كأداة تشبيك إقليمية وعبر قومية جديدة حيوية تساهم في نقل التجارب ودعم التوجه نحو اللامركزية في اتخاذ القرارات المصيرية وتجعل من التواصل وسيلة للم الشمل الفلسطيني والعمل المشترك عبر الحدود والقارات وسيلة لتحقيق نتائج ملموسة. فعلى حد قول هيلينا ليندهوم شولز فـ«إن الأنشطة العابرة للقومية أو المتجاوزة لحدود إقليم معين، كما تبين الحالة الفلسطينية، لا تؤدي بالضرورة إلى هويات مهجنة. بل إن شبكات الاتصال غير القائمة على التعلق بالحدود ربما تعمل على التمسك بالهوية الوطنية وتبني أنواع جديدة من الإحساس بها والالتحام بالوطن الأم بين مجموعات الشتات».[٣٧] بيد أن ذلك لا يعني أن كل أشكال التواصل والتشبيك الحديثة بمنظماتها ومبادراتها وحملاتها فعالة، بل تتسم بالتفاوت في أدوارها وعملها ولا يمكن وضع جميعها في سلة واحدة. فكما أن للعولمة إيجابياتها كما أن لها سلبياتها؛ ولا بد هنا أن ننوه ونلتفت إلى المبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي على الصعيدين المحلي والدولي والذي يعود أسبابه إلى ضعف دور الأحزاب السياسية الفلسطينية. وينبغي الاعتراف أيضاً بأن بعض التفاعلات في العالم الافتراضي بأشكاله المتعددة قد أضعف مسار المشاركة الجماهيرية الفعلية نسبياً على أرض الواقع، وهذا ما قد يلمسه المرء عند إحياء ذكرى يوم الأرض حيث احتشدت الجماهير على الإنترنت دعماً وتضامناً مع الحدث من خلال الصور والشعارات والنثر والشعر والنقاشات في ذات الوقت الذي خلت فيه الشوارع من الجماهير إلا من قليل، وغير ذلك من الأمثلة كثير، ليطرح السؤال نفسه عن درجة نضوج ومدى مصداقية وجدية وقدرة

الناشطين «الفيسبوكيين» أو الإلكترونيين عموماً على ترجمة الافتراض إلى واقع؟ ما يدلل على خطورة التعامل مع الإنترنت كبديل للحراك الفعلي؛ فهو في البداية والنهاية أداة للتشبيك وليس غاية بذاتها، وأن وسائل العولمة ليست هي السبب في تأجيج علاقات التواصل والعمل المشترك، ولكنها سهلت عملها إلى حدّ كبير لتبقى العولمة سيفاً ذا حدين قد تضر كما قد تنفع إذا ما أسيء فهمها.

الخلاصة

ما زال الشعب الفلسطيني قادراً على تأكيد هويته على الرغم من عوامل «الحت والتعرية» واستمرار المأساة.

وانتماؤه وولاؤه إلى القضية يشكلان قوة دافعة للتواصل على الرغم من البعثرة الجغرافية والعقبات على مدار قرن من الزمن. لا بل نجد أن الهوية الفلسطينية عند الشتات – بمن فيهم أبناء الأجيال الجديدة التي ولدت ونشأت بعيدة عن أرضها – راديكالية متأججة ومرتبطة بأرض فلسطين كما المقيمين عليها، ورغبة الأجيال الجديدة بالعودة جامحة، لتصير فلسطين على غير ما عداها، كما وصفها درويش، الفردوس المفقود إلى حين. وهذا ما تدلل عليه الجهود المبذولة بصيغها الجديدة لتوسيع أطر التواصل وتفعيلها. ما يشكل أرضية خصبة لابد من استثمارها في إعادة تجميع أجزاء المجتمع الفلسطيني وتأكيد حقوقه الوطنية.

ولعل التغيرات في الأوضاع الإقليمية والاضطرابات السياسية بعيد ثورات الربيع العربي، بما تحمله من إيحاءات، قد تؤدي إلى انبعاث الحياة في أشكال التواصل الفلسطيني والعمل المشترك لتكوين نخبة قادرة على تنظيم ومأسسة هيكلية جديدة للمجتمع الفلسطيني ليفرض نفسه بقوة وبالطريقة التي يرتضيها.

يعتقد هلال أن هناك ما يشجع على الاعتقاد أن ما يشهده العالم العربي – من انتفاضات شعبية وتحولات بمضمونها القيمي – سيشد من عزم الوطنية الفلسطينية في مواقع التجمعات الفلسطينية ويؤجج الإحساس بوحدة قضية الشعب الفلسطيني، ويساهم في تجديد روافد مؤسساتها الجامعة على الرغم مما تعانيه الحركة السياسية الفلسطينية من عجز وإعاقات وانسداد الطريق.[٣٨] ولعل هذا ما دفع الولايات المتحدة وأوروبا إلى التحرك في اتجاه إحياء عملية المفاوضات والسلام في مسعى إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية مدركتين خطورة احتمال اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة تستلهم الروح الثورية للربيع العربي مع ما يمكن أن تحققه من صدى وحشد شعبي وتآزر ليس على المستوى المحلي الفلسطيني فحسب وإنما استقطاب ومساندة ودعم الفلسطينيين وغير الفلسطينيين إقليمياً ودولياً خاصةً أن الأرضية خصبة لذلك في ظل أشكال التشبيك والتكتيك والتواصل الحديثة.

عملت أشكال التواصل الجديدة على تفعيل مستوى عال من العلاقات الاجتماعية الفلسطينية بين الخارج والداخل وداخل الداخل، ومزجتها خارج الأطر الحزبية والسياسية؛ فاستقطبت الأجيال الشابة أطراً مدنية شبابية ثقافية فنية اجتماعية اقتصادية نسوية أكاديمية وإعلامية... وبتنا نشهد بوادر نوعية جديدة في صناعة القرار. والعمل لا بد أن يكون في سبيل التشبيك بينها وتأطيرها ليشكل مجموع هذه المبادرات والحملات والشبكات قوّة دافعة باتجاه تحسين واقع التمثيل الفلسطيني وتوحيد طموحات الشعب الفلسطيني حيثما وجد. والأهم من ذلك ضمان استمراريتها حتى تبلغ غاياتها ويكتب لها النجاح لكيلا تكون بمثابة هبات تخفت حدتها تدريجياً مع الوقت، فما زال هناك الكثير مما يجب عمله في هذا السياق. وهذا لا يتحقق إلا من خلال قيادة تتبنى المسؤولية باستراتيجية تنظيمية شاملة متكاملة لحشد القوى المادية والمعنوية وترجمة التواصل والتضامن إلى واقع عملي ملموس قادر على التأثير الفعلي في تحقيق أمن وسلامة وتعبئة وتنمية الشعب الفلسطيني في كل مكان وإعادة توجيه البوصلة كلما انحرفت عن المسار المرسوم كخطوة أساسية في المشروع الوطني.

المراجع

- براند، لوري أ. ١٩٩١. *الفلسطينيون في العالم العربي بناء المؤسسات والبحث عن الدولة*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الجيوسي، مي، محرر. ١٩٩٨. *التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث*. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن.
- حنفي، ساري. ٢٠٠١. *هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز*. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).
- سعيد، إدوارد. ٢٠٠٤. *تأملات حول المنفى*. ثائر ديب، مترجم. بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع.
- شبلاق، عباس، محرر. نيسان، ٢٠٠٥. *الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيّف*. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) ومؤسسة الدراسات المقدسية.
- هلال، جميل، محرر. ٢٠١٣. *فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل*. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- جميل عزم، أحمد. *بين متطلبات التحرير والأعباء اليومية – قوى جديدة تنافس «الفصائل» الفلسطينية*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد٧ (أيلول/ تشرين الأول ٢٠١٠).
- عثمان، زياد. ٢٠١٣. دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي. مجلة تسامح (رام الله: مركز

رام الله لدراسات حقوق الإنسان)، عدد١.

- *صحيفة القدس، الاحتلال يعتقل نحو ٣٠ من نشطاء «فيسبوك»*، ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣، العدد ١٥٨٨٩.
- مجلة شؤون الجاليات الفلسطينية (رام الله: دائرة شؤون المغتربين)، عدد ٣٥ (تشرين الثاني، ٢٠١٣).
- إبراهيم، نصار. محمود درويش: *المنفى وحركة المعنى في المحدد*. موقع مؤسسة محمود درويش للإبداع، (٢ شباط، ٢٠١٣)، http://www.mahmoddarwish.com/?page=details&newsID=1120&cat=41 (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ٢٤، ٢٠١٣).
- «المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني» بيت أطفال الصمود، http://mogtamaa.telecentre.org/profilesblogs/2487793:BlogPost:69709?xg_source=activit (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ١٨، ٢٠١٣).
- حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين: الحملة الشعبية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين – الضفة والقطاع وداخل الخط الأخضر. الموقع الإلكتروني تجمع العودة الفلسطيني واجب، http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=445 (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ١٥، ٢٠١٣).
- الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية «مسارات»، http://www.masarat.ps/ (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ١٨، ٢٠١٣).
- ندوة في بيروت حول أهمية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير. الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، (٦ تشرين الثاني، ٢٠١٣)، http://www.masarat.ps/ (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ١٨، ٢٠١٣).
- مجموعة «عائدون» في الشتات تطلق مخيمها الشبابي السنوي العاشر. موقع وكالة معا الإخبارية الإلكتروني، (٣١ تشرين الثاني ٢٠١٣)، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=625648 (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ١٨، ٢٠١٣).
- انطلاق أعمال المؤتمر الثاني لاتحاد الجاليات الفلسطينية في أوروبا. موقع وكالة معا الإخبارية الإلكتروني، (١٦ تشرين الثاني ٢٠١٣)، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=647877 (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ١٨، ٢٠١٣).
- لكي يسمع صوتك: تمثيل الشباب الفلسطيني في انتخابات المجلس الوطني. الموقع الإلكتروني لحملة كامل الصوت الفلسطيني، http://kamel-al-sawt.ourproject.org/?p=514 (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ١٠، ٢٠١٣).
- الموقع الإلكتروني لشبكة الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، http://uspcn.org/about/af;m (تاريخ الدخول: تشرين الثاني ١٨، ٢٠١٣).

الهوامش

١ عباس شبلاق، محرر، *الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيف* (رام الله: مؤسسة اللاجئين والشتات الفلسطيني – شمل ومؤسسة الدراسات المقدسية، ٢٠٠٥)، ٣٣.

٢ زياد عثمان، «*دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي*»، مجلة تسامح (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٣)، عدد ١.

٣ مي الجيوسي، محرر، التحرر، *التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث* (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، ١٩٩٨)، ٢٨.

٤ عثمان، «*دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي*».

٥ ساري حنفي، *هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز* (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، ٢٠٠١)، ٧٣.

٦ لوري أ. *براند، الفلسطينيون في العالم العربي بناء المؤسسات والبحث عن الدولة* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ١٦.

٧ «المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني» بيت أطفال الصمود»، http://mogtamaa.telecentre.org/profiles/blogs/2487793:BlogPost:69709?xg_source=activit

٨ *الجيوسي، التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث*، ٦٩.

٩ تجمع العودة الفلسطيني واجب، «*حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين*»، http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=445

١٠ نصار إبراهيم، «*محمود درويش: المنفى وحركة المعنى في المحدد*»، ٢٠١٣/٠٢/٢ موقع مؤسسة محمود درويش للإبداع، http://www.mahmoddarwish.com/?page=details&newsID=1120&cat=41

١١ *شبلاق، الفلسطينيون في أوروبا*.

١٢ الجيوسي، *التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث*، ٢٨– ٢٩.

١٣ جميل هلال، محرر، *فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل* (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣).

١٤ حنفي، *هنا وهناك*، ٧٨.

١٥ إدوارد سعيد، *تأملات حول المنفى*، *ثائر ديب*، مترجم (بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).

١٦ حنفي، *هنا وهناك*، ٢٠٢.

١٧ الجيوسي، *التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث*، ٧٤.

١٨ تجمع العودة الفلسطيني واجب، «*حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين*».

١٩ المرجع السابق.

٢٠ أحمد جميل عزم، «*بين متطلبات التحرير والأعباء اليومية – قوى جديدة تنافس «الفصائل» الفلسطينية*»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد٧ (أيلول/ تشرين الأول ٢٠١٠).

٢١ *شبلاق، الفلسطينيون في أوروبا*، ٣١.

٢٢ هلال، فلسطين: *دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل*.

٢٣ *شبلاق، الفلسطينيون في أوروبا*، ٤١.

٢٤ هلال، فلسطين: *دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل*.

٢٥ حنفي، *هنا وهناك*، ١٧٦–٢٣١.

٢٦ المرجع السابق، ٨٨.

٢٧ المرجع السابق، ٢١٤–٢٢٢.

٢٨ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، http://www.masarat.ps/

٢٩ مجموعة شبابية غير حزبية تأسست عام ٢٠٠٠ تعمل من أجل الدفاع عن حق العودة والتشبيك البناء مع المؤسسات الشبابية والمخيمات في الداخل والشتات الفلسطيني، وتتركز نشاطاتها في المخيمات الفلسطينية وخاصة مع عائدون سورية ولبنان والأردن، والنشطاء في مجال حق العودة. ومن أبرز نشاطاتها مؤخراً ما تقوم به المجموعة من خطوات عملية لمساندة وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي السورية.

٣٠ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – *مسارات، «ندوة في بيروت حول أهمية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير»*، (٦ تشرين الثاني ٢٠١٣)، http://www.masarat.ps/

٣١ وكالة معا الإخبارية، «*مجموعة «عائدون» في الشتات تطلق مخيمها الشبابي السنوي العاشر*»، (٣١ تشرين الثاني ٢٠١٣)، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=625648

٣٢ كامل الصوت الفلسطيني، «*لكي يسمع صوتك: تمثيل الشباب الفلسطيني في انتخابات المجلس الوطني*»، http://kamel-al-sawt.ourproject.org/?p=514

٣٣ مجلة شؤون الجاليات الفلسطينية، «*عين على الجالية الفلسطينية في إسبانيا*» (رام الله: دائرة شؤون المغتربين)، عدد٣٥ (تشرين الثاني، ٢٠١٣)، ١٩.

٣٤ وكالة معا الإخبارية، «*انطلاق أعمال المؤتمر الثاني لاتحاد الجاليات الفلسطينية في أوروبا*»، (١٦ تشرين الثاني ٢٠١٣)، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=647877

٣٥ شبكة الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، http://uspcn.org/about/af;m

٣٦ مجلة شؤون الجاليات الفلسطينية، ألمانيا: *اتحاد الأطباء والصيادلة الفلسطينيين يُسيّر شحنة معدات طبية لمخيمات لبنان*» (رام الله: دائرة شؤون المغتربين)، عدد٣٥ (تشرين الثاني ٢٠١٣)، ٢٠.

٣٧ شبلاق، الفلسطينيون في أوروبا، ٣٨.

٣٨ هلال، محرر، فلسطين: *دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل*.

حركة «فتح» والإسلام، والعلمانية!

بكر أبو بكر*

نحـــاول في هذه الورقة أن نتصدى بعلمية وعقلانية للهجمة الشرسة التي يشنها البعض من التيارات الفلسطينية المناوئة تحديداً كلما اختلـــف مع حركة فتح، ملقياً باللوم عليها أو على قيادتها أو مشنعاً وطاعناً فيها، ليس في موقفها السياسي فقط، والذي يحتمل الصواب والخطأ ويتقبل الخلاف، وإنما يتعدى ذلك إلى اتهامهـــا وأبناءها في وطنيتهم، كما يشـــار في الخطاب المســـرف نفسه إلى اتهام حركة فتـــح بأنها حركة بعيدة عن حضارة الأمة أو دينها، أو دين الشـــعب الرئيس ضمن عقلية «المفاصلة» بين الحركة والدين، والاســـتعلاء عليها، أو اتهامها بالكثير من الاتهامات ومن بينها الطعن في قيم الأشخاص والحركة عامة وأخلاقها.

لذا سنتعرض منذ البداية إلى مفهوم الإسلام الرحب والتعددي، ونلحقه بالتعرض لفكر حركة فتح والإســـلام، ثم نعرج على مفاهيم العلمانية، وسياسات حركة فتح ومواقفها.

أولاً - حركة «فتح» والإسلام

حركة فتح والكون، حركة فتح والســـماء، حركة فتح والمحيط، حركة فتح والشـــمس، كلام كبير[1] ... ولكنه لا يســـتقيم كثيراً، إذ لا مقارنة عادلةً هنـــا إطلاقاً، فالجزء لا يقارن بالـــكل، فهو فيه أو منه شـــاء أم أبى، وعى ذلك أم لم يعِ.

* عضو المجلس الثوري لحركة فتح.

الرسالة والوعاء

الرسالة الإسلامية رسالة عالمية، وليست رسالة إلى البشر فقط، أو رسالة للمسلمين اليوم فقط، هي رسالة موجهة إلى الإنس والجن منذ الخليقة، بل هي رسالة للكون كلّه،[٢] فالكائنات كلها بمن فيها من إنس وجن تسبح بحمده، وإن من شيء إلا يسبح بحمده {تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا} (الإسراء ٤٤)، ونحن كبشر جزء من هذا الناموس وهذا الكون، ونعيش تحت هذه السماء في هذا الكون الشاسع، ومهما بلغنا من المعرفة والعلم فلن نحيط بعلم الله، ولا باتساع الإسلام ورحابته {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} (الإسراء ١٠٩)

لماذا لن نحيط بذلك كله؟ لأننا نمتلك عقولاً ونمتلك أفهاماً وآراء هي بطبيعة الخلق مختلفة ومتعددة، ولن تكون متطابقة، ومنها فهم كُنه الإسلام.

لذا لا يستطيع أي وعاء مهما كان حجمه أو سعته أن يستوعب ما هو أكبر منه وأضخم، أو أن ينهل منه بحيث يطوقه كلّه، فنحن لا نستطيع وضع المحيط في وعاء ولا نستطيع وضع الشمس في إناء، فما بالك في أن نضع الأرض أو الكون في إناء صنعناه نحن بعقولنا وأفهامنا.

العلاقة هنا هي علاقة قطرة ضمن سحابة، أو قطرة ضمن محيط، كما هو الحال إن عقدنا المقارنة – التي لا تصح – بين الإسلام وأي مؤسسة أو تنظيم، فكيف بنا نقول «الإخوان المسلمون» والإسلام، أو الجبهة الشعبية والإسلام أو حركة فتح والإسلام؟ فأين هذا الوعاء الصغير – مهما ادعى الإحاطة – من ذاك الفضاء الشاسع؟ وكيف نعقد مثل هذه المقارنات لنحكم على جماعات بشرية أو أفراد من خلال وعائنا «الحزبي» بأنها تساوي أو تمثل الإسلام، وننفيه عن غيرها؟ وما الناس إلا دعاة إلى الله لا قضاة يفتشون في قلوب وعقول الآخرين (كما قال حسن الهضيبي).

الوعاء لا يقدر على الاستيعاب أو التعبير وحده عن مضمونٍ ما هو أكبر بشكل كلي ومكتمل ومطلق من تعدد الأفهام وتنوع العقول، وهذا يجعل من فكرة «الحصرية» في الإسلام أو أن فهم الإسلام مرتبط بأي وعاء كلاماً بلا معنى، وإن كان له معنى فإنه يعبر عن معنى واحد وفهم واحد، هو فهم معنى وفكر هذا الوعاء الذي ليس بالضرورة فهم المسلمين أو مجتهدي المسلمين على رحمة اختلافهم.

كيف نفهم الإسلام؟

يفهم المسلمون الإسلام من خلال ما حث عليه القرآن الكريم بأدوات التفكير الواردة نصاً في آيات عديدة في القرآن الكريم من «التفكر» و«التدبر» و«النظر» و«العقل» وبأساليب «البينة» و «البرهان». يقول د. محمد عمارة عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر: «إن الإسلام هو الذي

حفز علـــى النظر والتعقل والتفكـــر والتدبر في كل أنحاء الخلق والملكـــوت، بما في ذلك الواقع والتجريب فيه».

لا يسقط العلم من عند الله كما تقول المتصوفة بالعلـــم اللدنّي، وإنمـــا يأتي بالتعلـــم والتفكير والتأمـــل، وإن كان الإيمان «مـــا وقر في القلب وصدّقه العمل» فإنه استناداً للرسالة «الإسلامية» يصبح استخدام أداوت العقل مهماً ومطلوباً، فلا تتشبع الأذهان بفاسد المنقول على افتراض أنه الصحيـــح دون تمحيص علمي، وأن يتم «تلقيه» كما جـــاء دون اعتبار لمتغيرات الحال واختلاف مدارس الاجتهاد والأفهام.

فهم المســـلمون الإسلام بطرق متعددة وأساليب مختلفة بعد مسار فكري طويل وصعب، وأصبحوا متفقين علـــى أصول وعقائـــد وأركان تميزهم عن غيرهـــم من الأديـــان، كما اختلفوا فـــي الاجتهاد والفروع حتى يومنـــا هذا، وفي هذا رحمة لا تتيح لأحد – سواء أكان مجتهداً أم تنظيماً إسلامويا أم مؤسســـة ما – ادعـــاء المعرفة المطلقة التي لا نظير لها، ما يستتبع أن مخالفتها هي مخالفة للإسلام.

المغزى هنا أن اتساع الإسلام بحجم الكون أو المحيط أو النهر يمكّن الكل من أن يغرف غرفةً واحدة منه فلا يظمأ أبداً ويســـمح للآخرين بأن يغرفوا فيتذوقوا طعماً آخر.

الإسلام بين «المضمون» و «الفهم»

كلنا نقول إن الإسلام واحد، وعندما نعبّر عنه نختلف في الكثير، مما يظهر في أوعية الطوائف والمذاهب، كما يظهر اليوم في أوعية التنظيمات الإسلاموية أو غير الإسلاموية سواء التي تدعي أنها الإســـلامية دوناً عن الأمـــة أو المجتمع أو الناس أو لا تدعي، وفي أوعية الدول الإسلامية، ومفكري المسلمين.

يقول د.عادل عامر[٣] كنموذج للتفكير المستنير: «معنى الإسلام في السلوك هو السلام في الأرض وهو في العقيدة الاستســـلام والانقياد لله تعالى وحده. المسلم في العقيدة هو من يسلم لله تعالى وجهه وقلبه وجوارحه، وذلك هو معنى الإســـلام العقيدي القلبي الذى يرجع الحكم فيه لله تعالى وحده يوم القيامـــة، وليس لمخلوق أن يحكم فيه وإلا كان مدعياً للألوهية متقمصاً دور الله تعالى رب العزة ومالك يوم الدين. المســـلم في السلوك هو كل إنســـان مســـالم لا يعتدي على أحد ولا يســـفك دماء النـــاس ظلماً وعدوانـــاً. وهذا هو المجال الذي نستطيع أن نحكم عليه، فكل إنسان مسالم مأمون الجانب هو مسلم بصرف النظر عن عقيدته واتجاهه ومذهبه وفكره ودينه الرسمي. تشـــريعات الجهاد في الإسلام هي لرد العدوان فقط، والاستعداد للقتال هو لإرهاب العدو المعتدي وتخويفه وردعـــه مقدماً حتى لا يقوم بالاعتداء، أي لحقن دماء العدو والدولة المسالمة أيضاً».[٤]

مـــن هنا لا يســـتطيع أحـــد أن يدعي قدرته على سبر غور الإســـلام كله، أو التعبير الكامل والشامل عن الإسلام «مضمون الإسلام الشامل، أو حقيقته المطلقة»[٥] بما يتوقف عنده المســـلمون ولا ينظـــرون للتطور والتغييـــر «العقل الماضوي النصـــي القطعـــي»، أو أنه هـــو حصرياً ممثل

الحقيقة وممثل الإســـلام «كما توهم التنظيمات الإسلاموية أعضاءها والناس»، فالبناء الإنساني المســـتند للرسالة هو بناء عقلي، ولأنه كذلك فهو «فهم» آدمي ضمن أخلاط أفهام أخرى ببساطة لا يســـتطيع أي حزب اليوم أو طائفة أو جماعة دينية أو سياسية أن تدعي «الكمال» أو الشمولية لفكرتهـــا على اعتبار أنها هي الممثلة للإســـلام ما يناقض كونية الإســـلام واتســـاعه من جهة ومحدودية العقل والفهم الإنساني من جهة أخرى.

جواز تعدد أفهام الفاهمين

يتعدد الفهم بين الذي نقصده بفهم المســـلمين، أو بفهم المرجعية الدينية، أو فهم أصحاب الدعوة «الجماعة الدينية الخالصة الأهداف، أو التي تركب الحزب سياسياً بمركب قداسة الفكرة الدينية».

تعـــدد الأفهـــام والرأي والفكـــر[٦] في الدين الإســـلامي متاح لذلك، قال التابعون: «اختلاف أمتي رحمة»، ما شـــرّع تعدد الاجتهاد في الفقه والفكر الإسلامي، وما قول الله تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين، ولذلك خلقهـــم) (هود-١١٨- ١١٩) إلا في هذا السياق.

ففي أحد تفســـيرات هذه الآية أنهم لا يزالون مختلفين في الهدى أي ليس فقط في الملل والأديان بمعنى إباحة التعددية داخل الفكر الإسلامي، وما يؤكدها «ولذلك خلقهم» إذ تقول بها التفاسير أي خلقناهم « للرحمة والاختلاف» معاً.

أوجب تعدد الأفهام كســـنّة إسلامية التفكير والعقل، وهذا لا يبيح ادعاء الحصرية أو الشمولية أو القداســـة للفكرة،[٧] أي فكـــرة لأي وعاء كان «تنظيماً أو شـــخصاً»، ولا يبيح إطلاق الأحكام على الآخرين وفق فهم حزبي تنظيمي مغلق، وعلى النقيض من ذلك اشـــترط حسن البنا الانضمام للإخوان المسلمين «في الأصول العشرين» بالفهم كما يفهمون فـــي هذه الأصول فقط، بمعنى أنه أغلق التفكير خارجها واعتبر أن المعرفة هي ما يقوله فقط، ويتم الحكم من منطلقها.

التغطي بصفة «الإسلامي» وصفة كهنوتية لا توجد في الإســـلام، وكما يقول الشيخ أحمد أبو غالي، يصبح انتقادك «للإسلامي» كأنك انتقدت الإسلام نفسه رغم أنه فكر إنساني.

إن قصر أو حصر صفة «الإسلامي» بفئة دون غيرها طعن في أمة المسلمين وطعن في أمة دين الإسلام الذين سماهم الله المسلمين ولم يسمّهم «الإسلاميين» في نص القرآن الكريم. وإن رغبنا ولا بد في استخدام مصطلح «الإسلامي» حديثاً مخالفـــين في ذلك رأي الشـــيخ أحمد أبو غالي[٨] فإن المعنى لن نقبله من أفواه المحتكرين، ليكون الإســـلامي هو كل مسلم مهما كان حجم تدينه، ورأيـــه، أما «الإســـلاموي» فهو احتـــكار الدين والـــرأي في الحزب وشـــخوصه وهو ما ينطبق على أكثرية الأحزاب الدينية اليوم.

كونية الإسلام ضد الحصرية

الإسلام دعوة التوحيد ســـماء تظلّلنا، وكون يحيط بنا، ومساحة رحبة لنا كبشرية وليس فقط كمســـلمين، بل وككون، وليس فقط كمسلمين بل

كبشرية، فكيف يأتيك بمن يحصره في بوتقة أو وعاء أو كوب الحزب الدعيّ!

لشمولية الإسلام ورحابته واتساعه لا يصح ادعاء الاستيعاب أو الإحاطة الكاملة بكل ما فيه من أي وعاء أو تنظيم أو طرف، ومن هنا «ولا يزالون مختلفين» كما يقول الله تعالى في محكم التنزيل، الذي شرع سُنة الاختلاف سواء في الديانات والمِلَل والقوميات أو في الهدى ذاته.

عدم قدرة الوعاء تجعل من فكرة «الحصرية» أو «الشمولية» في الوعاء أو «القداسة» «أو الاكتفاء بالذات» غير ذات محل، وغير ذات صلة بالفهم المستقيم، ما يتيح المجال لتعدد الأفهام بأدوات التفكير التي أشار إليها القرآن الكريم، وبالبينة والبرهان التي تجعل طلب العلم واجباً واختلاف أطعمة الشراب من منهل العلم جائزاً.

ونقرر أن كل من يعبر عن الإسلام، فإنما يعبر عن فهمه هو، أو الفهم المُسقَط عليه من تنظيمه، أو استناداً لشيوخ المذهب أو الطائفة، وهذا الفهم «محدود» كيف ما جاء، ولأنه كذلك، كانت التعددية أصلاً في الاجتهاد والفقه والفكر عامة وفي الفكر الإسلامي أيضاً.

في ظل هذا الوعي، لا يحق لأحد أن يفترض كماله أو قداسته أو تعبيره الأوحد عن الإسلام، فينصّب نفسه قاضياً يحكم بالحياة أو الموت على مخالفيه بالنظر في عقولهم أو في سلوكهم الخاص أو مواقفهم السياسية.

من الممكن أن نلخص ما سبق أيضاً على شكل نقاط محددة على النحو الآتي: إن كونية وسِعة الرسالة الإسلامية لا تقبل جدل المجادلين، فهي تتمتع بخصائص محددة وهي:

١. أنها رسالة إنسانية ورسالة كونية كانت ودامت، لذا لا تقبل الضيق، فلا وعاء يحتويها سواء أكان شخصاً أم مذهباً أم حزباً.
٢. أن «الرسالة» هي الحقيقة المقدسة لا الفكرة اللاحقة، وليست «الفهم» الناشئ عنها، والفهم المغلوط هو ما يؤدي بالتسلسل إلى تقديس الفكرة ثم قائلها ثم الحزب ثم شخوص أحزاب معينة فتقدَّس آراؤهم وسلوكياتهم، وما هي بالحقيقة إلا «فهم» محدد ومرتبط بحالات أو ظرف أو زمان ومكان وطريقة تفكير، إن المقدس هو الرسالة والنص وليس طبائع الفهم أو الأفكار الناشئة عن النص الأصلي.
٣. الدين من حيث هو «رسالة» بعقائد على رأسها التوحيد مطلق، ومنزَه عند المسلمين، وأصحاب الأديان، أما ما ينشأ عن الدين من تفسير أو فكرة أو فهم أو اجتهاد فهو نسبي، ولأنه نسبي فالصواب فيه ليس أحادياً أو مكتفياً بذاته، ما يضع قاعدة تقرر تعدد الصواب في مواجهة أصحاب مدرسة حصرية الفهم التي تؤدي للانغلاق ضمن عقلية المعسكرين والفسطاطين.

رأي الفقيه في الاجتهادات الدينية قابل للأخذ والرد، فكيف بالشأن السياسي المتغير وعناق السلطة والمصلحة والمتغيّر والنزق

والصـــراع مرتبط بالضرورة بالسياســـة والحكم والكرسي.[٩]

٤. شمولية الإسلام وكماله لا يقبلان أن يدعي أي حزب أو شخص أنه الممثل الحقيقي أو الأوحد للإسلام، فيصبح التنظيم = الإسلام والناطق باسمه كما فعلت محاكم التفتيش فـــي أوروبا لقرون فهـــذا فهم قاصر، وكما يفعل ســـيل التنظيمات الإســـلاموية اليوم «قصة أبو يزيد البسطامي والرسول «ص» وجلال الدين الرومي».

٥. لأن الفكرة الناشـــئة عن النص – وهو في الحالة الإسلامية القرآن الكريم – متعددة، واحتمالية صواب الفكرة متعددة، وتحتمل الخطأ أيضاً، فلا يحق لشـــخص أو لحزب أن ينصّب نفسه حاكماً أو قاضياً على دين النـــاس وعقولهم، ما يجعلـــه يصنّفهم كما يريـــد، فالإيمان بطبيعتـــه وحجمه «المؤمن الضعيـــف والمؤمن القوي» علاقة فردية مع الله، والحرية أصل من الأصول.

٦. سِعة الدين ورحابة الإسلام: تضع العقائد والعبادات والمعاملات في مسارها الصحيح، والعلاقة الأصل في الإيمان «التصديق» هي بين العبد وربه وضميره، وجهاده في ذاته،[١٠] ما لا يبرر لأحد أياً كان سلطة الرقابة على القلوب أو العقيدة أو العبادة أو سلوك الناس وتصرفاتهم، إلا وفق القانون والدستور، لا وفق فهم الحزب أو شخوصه.

٧. التخصص وعدم الخلط:[١١] فحيث اعتبر راوي الحديث مجتهداً أو العكس يقع الخطأ، وحين يعتبر مفسر القرآن فقيهاً يقع الخلط المتعمد بـــين «التخصصات» و«المجـــالات»، هذا في مجـــال الدراســـات الإســـلامية، فكيف في المجالات الأخرى؟ حيث يجب فصل الشـــأن الدينـــي الدعوي عن الفكري عن السياســـي وفصل «مجال/نطاق» عمل الجماعة الدينية عـــن مجـــال عمل الحـــزب السياســـي كما يجـــب عدم «فكرنة=أدلجـــة» الدين ما يؤدي «لاستعلائه» وحتماً «لاستغلاله» ولنشوء أفكار مغلقة قد تُخرج التنظيم من التعددية المباحة إلى دائرة «الفرقة» أو الطائفة الجديدة.

نحن في حركة التحرير الوطني الفلســـطيني «فتح» خرجنا من إشـــكالية النقاش النظري إلى فضاء الدين الواســـع الفهـــم وإلى مجال العمل المتقـــن، وحيـــث أدركنـــا وحددنا الهـــدف وقع التخصص والتكرس والأولوية لفلســـطين ضمن وعـــاء «التنظيم = المنظمة» وضمن فكر الوطنية الـــذي لا يقتصر وإنما يبتدئ عند الجميع بحب الوطـــن، والذي يتم في ظله تعدد الانتماءات في الذات، ما دام التخصص والمجال مختلفاً كلياً.

نرفض الصورة التي يرسمها الإسلاموي أو غيره من الفكراني «المؤدلـــج»[١٢] للدين أو النظرة لعلاقات الإنسان والمجتمع والكون، فنحن نتفق ونختلف معهم، فهم ليســـوا حراس الدين أبداً كما يوهمون الناس، وحزبهم أو أحزابهم ليست الإسلام قطعاً، وأي منهم ليس قاضياً يتســـيّد فوق عرشه فيُسقط القداسة أو الحق أو الإيمان على هذا ويسحبها من ذاك.

ما هو الفهم الصحيح؟

بمـــا أنه لا أحد يســـتطيع أن يدعي شـــرف تمثيـــل «الإســـلام» حصرياً، لأنه إنســـان يفكر ويخطـــئ ويصيب «وليس نبياً معصوماً أو نصاً مقدســـاً»، ولا يستطيع أن يدعي شرف امتلاكه «للفهم» الكامل والشـــامل والحصري والمكتفي بذاته للإســـلام، ما يعطي نفســـه الحق ليقضي بشـــأن الآخرين، ويتدرج بالحق ليصبح متاحاً لكل عضو في التنظيم.

اســـتناداً إلى ذلك نقول في المقابل: إن تعدد الأفهام، ما هو نعمة «في ظل ثبات فكرة التوحيد والنص والأصول» مجلبة للإجماع في حال حُسن المقاصد وصحة مناهج البحث وفي إطار التطور الزمني للعقل الإنساني.

لذا يكون الفهم الصحيح هو إطلاق حرية التفكير والتعبيـــر – لأننـــي لا أمتلك الحصانة والقداســـة والمطلقيـــة لفكرتي مهمـــا كان منبعها و «هناك من يدعي أن «فكرته» «إسلامية» مُسقطاً على الآخرين أنها «الإسلام» ذاته لا غير، في أي شأن على حساب الفكرة الأخرى – بمقدار استخدام معدات التفكير والتأمل والنظر والبينة والحجة، وفي جميع الأحوال لا تعطينـــي الحق بالاتهام وتصنيف المســـلمين بين معسكرين أو فســـطاطين أو زمرتين، أنا قطعاً في معســـكر الإيمان والحق والجنة مقابل الآخر ممثلاً بالكفر أو درجاته والباطل والنار!

الصراع الفكري والإسلاموية

تبرز في إطـــار الصراع الفكري في واقعنا الحالي نظرات نحو الإسلام مختلفة من حيث هو «عقائد» أو من حيث هو ممثل بمرجعيته الدينية كتقليـــد واتّباع، أو من حيث هو حزب دعوي، أو من حيث إن الإســـلام هو «قيم وأخلاق» أو من حيث هو «معاملة» وسلوك وحسن فعل.

تحاول الأحزاب الإسلاموية إضافة لحصريتها للفكرة أن تربط العقائد والقيم بمرجعيتها الفكرية فقـــط، والتي تدعي أنها الإســـلام بشـــموليته، لذا تُضفي شـــيئاً من القداســـة على تصرفاتها الاجتماعية والسياسية، وهي تقصد ذلك لتحصّن سعيها للسلطة سواء سلطان فكرتها أو سلطانها الدنيوي، ومن المفترض أن مثل هذا الأســـلوب الضيـــق لا يُلزم أحداً فـــي الجماعة، لأن وجهة المؤمن الأصل هي الإسلام لا الجماعة التي بأي شـــكل من الأشكال لا تساوي كلية الإسلام فما بالك بأحد من خارج الجماعة أو الحزب!

إن «الفهـــم» القاصر المختل بهذا المعنى فهمٌ متوقـــفٌ، وفهـــم ماضوي غير قابـــل للتطور أو التجدد ما يعني الجمود، والتفكير بأدوات عصر مضى، في ظـــل تطور النـــاس والواقع والعقل الذي أصبح يمتلك أدوات تفكير جديدة ومناهج متغيـــرة، وهو الخلـــل الذي لم تســـتطع معظم التنظيمات الإســـلاموية إدراكه، فارتدت لتبني القوالب الجامـــدة أو القوالب المصبوبة المريحة نفســـياً وحصّنتها بالآيات وفق الفهم الســـابق المرتبط بزمنه، ورفضت سماحة المفسرين الذين لم يقصُروا تفســـيراتهم فقط على ما يعتقدون، وإنما أوردوا التفسيرات المختلفة بل والمتناقضة أحياناً.

إضافة لما سبق، لا يعني أن هذا الفهم القاصر بنظرنا هو فهم الجماعات الإسلاموية، على تنوعها، هو الفهم السائد في المجتمعات الإسلامية، فهناك «أولويات» لدى الفرد أو الجماعة أو الناس لها دور في اعتبار هل العقائد وتأدية الفرائض أولى، أم الالتزام بالخلق والسلوك الحسن أم كلاهما، ومع أو دون الارتباط بالحزب.

التطور الزمني واختلاف النظر

إن عامل «التطور» في الفكر والفهم، ومناهج النظر يصبح دلالة المرحلة، وشهادة أشخاصها عليها، بمعنى أن دراسة أو مراجعة أو تقييم مرحلة زمنية وشخوصها بأدوات زمن مختلف تأتي بنتيجة مختلفة، لذلك وجب استخدام أي مفهوم أو تعريف أو قضية في نطاق عصرها أولاً، ثم تشريحها في ظل العصر الراهن بأدواته والنظر في أسباب ومقدار التغيير الحاصل، ومن هنا يحدث التطور والفهم المختلف قياساً بالتاريخ وأدوات التفكير.

إن الفكر شأن إنساني، والفكر جهد وفعل إنساني يقوم على الإدراك والتأمل والاستنتاج والقدرة على الاختيار في المسائل والمشكلات بعد الملاحظة والقياس أو مجرد التأمل، والتطور في المجتمع والفكر بالضرورة يعني التفاعل المستمر بين الناس والأفكار المتنوعة والواقع المتحرك، وللتطور ملمح سلبي أو إيجابي، وغالباً ما يكون التطور مستجيباً إيجابياً لحاجات الإنسان وتجددها، ومواكبة التطور لدى الآخر تحتاج منا إلى الانفتاح الذهني وبيئة حافزة لا يتم شدها للخلف خوفاً وهلعاً.

يقول فيكتور هوغو: «إنه لثناء باطل أن يقال عن رجل إن اعتقاده السياسي لم يتغير منذ ٤٠ عاماً، فهذا يعني أن حياته خالية من التجارب اليومية والتفكير والتعمق الفكري في الأحداث».

إن التطور الفكري هو عصارة أو خلاصة الأفكار المستجدة والمستوعبة من الآخر، ما ينتج عنها التقدم والتغيير في ظل ثوابتنا العقدية وعلى رأسها رسالة التوحيد، وألا نكون قد اخترنا الظلامية والجهالة والتراجع بأيدينا وإغلاق عقولنا.

الخلط بين السياسي «الحزبي» والدعوي

كان لا بد لمثل هذه المقدمة التي ابتدأت بعنوان كبير لم أستسغه وهو «الإسلام» وآخر عنوان صغير مقترن بالكبير هو التنظيم أو الجماعة أياً كانت، ومنها حركة فتح، من أن نوضح أن هناك عوامل عدة لا تسمح لأحد أن يقرن نفسه حصرياً وبشكل كلي ومطلق ومكتف بذاته ومسلكه السياسي المتغير والنسبي له بقداسة المعتقد، وأن يجمعهما في إناء واحد يتيح لصاحبه الإمساك بسلطان الحكم على الآخرين، فيبدأ بتصنيف الناس واتهامهم أو إعطائهم صكوك البراءة والإيمان فيُعلّق في أعناقهم مفاتيح الجنة أو لا يفعل، فالكل مسلم، وكل مسلم إسلامي مهما كان رأيه السياسي أو حجم اقترابه مع الدين ما هو

شأنه للشخص مع خالقه، (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) (ق ١٦) أما الإسلاموي فهو الذي يحتكـر ويحصر الفكرة في حزبه دوناً عن غيره ويبرئ ويستعلي على الآخر ويطرده من الجنة.

حركة فتح خرجت منذ زمن طويل من معادلة صراع السياسي والديني، أو الدعوي والحزبي الـذي تعاني منـه كثيراً الأحزاب الإسـلاموية اليوم، إلى الدرجة التي طالب كثير من متنوريها بإحداث الفصل الكلي، لا سيما أن هذه الأحزاب كانـت تعاني من هذا الخلط عند انطلاقة الثورة في سياق شعارات كبيرة رفعتها سعياً للسلطة «سواء أكانت تحت مسمى الشريعة أو الدولة أو الخلافة أو التمكين» مقابل فعل ضامر.

خلط الدعـوي الثابت بالسياسـي المتغير، وحصر الفكرة المقدسـة ضمن الحزب هو الذي يفجـر المنطقة العربية والإسـلامية كلها، حيث يتم ركوب خيل الدين باسـم إقامـة الدولة، أو عبر الحزب والعمل السياسـي المرتبط بالسلطة والكرسـي، مـا حـول الأمة إلى ركام وشـيع وأحزاب.

نحن في حركة فتح لسنا جماعة دينية دعوية ولـم نكن أبداً، فالمجال الدعوي مجال آخر ليس مجال «تخصـص» التنظيم السياسـي، فنحن ضمن فهمنا لمعنى التنظيم السياسي أو الثوري نـرى أنه تنظيم أهداف وبرامج لا تنظيم قضاة وحاكمـين علـى دين النـاس أو فكرهم، ولأننا كذلـك نرفض رفضاً قاطعاً الاسـتغلال الديني «أو الفكراني=الأيديولوجي» من أي كان للدولة، ونرفض استغلال الدين داخل الحزب السياسي، أو مـن الدولة، فكلاهما مختلف كما اقتنع عديد المفكرين الإسلاميين الذين أدركوا أهمية التطور وفصل التخصصات وإعطاء الحرية للعقل.

ولا نرى في الدولة أي وسيلة للحرية والعدالة والمسـاواة بين المواطنين جميعـاً إلا تحت راية التعددية والتوحيد والإنسانية والكونية.

تبنت حركة فتح فكراً نشطاً مرحاباً متطوراً مزج بـين: الوطنية[١٣] «كمحبـة وتخصيص[١٤] وتكـرس وتركيز وأولوية وإبـداع «والكيانية» في كيـان نضالي ثوري يمثل الوحدة الوطنية الجامعة ويبرز الشخصية العربية الفلسطينية والاسـتقلالية[١٥] «للإرادة الحرة» والتشاركية «بالديمقراطية والمدنيـة والتواصل والتداول» والعقلانيـة «والمدنيـة والاعتدال والوسـطية واحترام الآخر» في إطـار حضارتنا العربية الإسـلامية الرحبة، والإنسانية التقدمية، فهي بذلك قد اختطت لنفسها طريقاً عملياً تستطيع به أن تجمع الكل الفلسـطيني والكل المناضل العربي والإسـلامي والمسيحي والحر العالمي نحـو قضيته بعيـداً عن التنظيـرات الفارغة ومفاهيم الاستعلاء وإقصاء الآخر.

«فئة من هذا الشـعب تحاول من خلال حركة فتح أن تنتقم لسـنوات الضياع التي عاشـها هذا الشـباب في حيرة وألم، يبحث عن الطريق ويتلمسها أحياناً من خلال الأحزاب وأحياناً من خلال النظريات، ويتلمسها أحياناً من خلال هذه الدولة أو تلك... وكان الرفض المطلق للتلمّسات

السابقة هو منطق «فتح»، فرفضت النظرية دون عمـــل، ورفضت الوصاية مـــن أي جهة.. وبدأت ترفع شـــعارات جديدة فـــي المنطقة.. قوتها في بساطتها وأصالتها»[١٦] ويضيف ممثل حركة فتح في مقابلة له في العام ١٩٦٨ إلى ما سبق قائلاً: «إيمان «فتح» بالوحدة الوطنية قائم على أســـس علمية نابعة من كون المرحلة التي يعيشها شعبنا هـــي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير الأرض...»، وبعد اســـتعراض تناقضات الوضع والنظريات والأحـــزاب يضيف قائـــلاً: «لا يمكن أن تجمع هـــذه التناقضات إلا «فتح»، التـــي قالت بإذابة التناقضات الثانوية من أجل التناقض الرئيس بين الشعب الفلسطيني والوجود الصهيوني المحتل لأرضنا» وذلـــك «بنظريتها العلميـــة الواقعية»، مؤكـــداً أن «مفاهيم «فتح» في الثورة الشـــعبية وحـــرب الجماهير هي المنطلق لأي معركة قادمة مع العدو الصهيوني...» مســـتفيدة من تجارب العالـــم ورافضة أن «نكـــون قرديين نقلد ونرفع الشـــعارات البراقة» ليختم المتحدث باسم حركة «فتح» مداخلته هذه في العام ١٩٦٨ التي مازالت صالحة لليوم (العام ٢٠١٥) بالقول «إن أهم قيمة للإنسان أن يفهم ما يقرأ، وأن يطبق على واقعه ما يســـتمده من نظريات، وأخيـــراً فإن تجارب الثورة الفلســـطينية ستخلق نظريتها الذاتية من خلال المعاناة وحتماً ســـتكون تجارب الشعوب إحدى مواد هذه النظرية الجديدة».[١٧]

يقـــول القائد الفتحاوي عثمـــان أبو غربية:[١٨] تتمحور الفكرة الاستقطابية لدى حركة فتح منذ البدايات حول أركان أساسية جوهرها يتمثل في:

أ. الوطنية الفلسطينية كضرورة وطليعة قومية ونقيض للكينونة الاحتلالية.[١٩]

ب. أولوية خط التحـــرر الوطني وأهدافه زوال الاحتلال وتحقيق الاستقلال.

ج. اعتماد الوســـائل المجدية لتحقيق الأهداف حيـــث تطور الحركة رؤيتهـــا وفقاً للظروف الموضوعية للمراحل والوســـائل والأساليب على قاعدة اعتماد أساليب النضال المجدية والمناسبة كافة لكل مرحلة وظروفها ومجمل العوامل المؤثرة.

د. تســـتند الحركة في كل ذلـــك إلى برامجها ونظامهـــا الداخلي الذي يجري تطبيقه في إطار النظام الأساسي والنص الخاص بذلك في مطلع النظام الداخلي ومقدمته.

هـ العدو ليس ديناً أو قوميةً أو جنســـاً، وإنما هو الاحتلال.

و. وفي إطار هذا الجوهر، أعلنت فتح هويتها على النحو الآتي: فلســـطينية الوجه، عربية القلب والأعماق، إنســـانية الآفاق. وقررت اســـتخدام الحوافـــز الإنســـانية والقومية والوطنيـــة والدينيـــة كافة التـــي تؤدي إلى تحقيق الأهداف.

حركة فتح والتعددية

في حركة فتح مساحة رحبة للتعددية والاختلاق ترفض بموجبها قداسة الفكرة الإنسانية وترفض الحصرية والمطلـــق، وترفض الجمـــود وإغلاق

الفكـر ولا تقر بتصنيف الناس بين مؤمن وكافر أو تقدمي ورجعي، فتح التي هي بنت فلسـطين وهي أم فلسطين وهي شبه فلسطين كما قال عنها العلامة هاني فحص، هي محطة التقاء وسـبيل ووعاء الجهود كافة ضمن أهداف وبرنامج محدد لتحرير فلسطين.

في حركة فتح حوار فكري دائم صاخب، وقد يكون صامتاً وهادئاً لا يظهر على السطح، وهي في تطور مسـتمر لذلك تسمع داخلها، وإن كان لدى قلة من يدعون لهذا الفكر أو ذاك ما يتوافق مـع الخطوط العامة لفكر فتح أو يختلف، ومنهم مـن يدعون للعلمانية عقدة الإسـلامويين الذين يشـيطنون ما لا يفهمونـه أو ما اقتصر فهمهم على مدلول بسيط منه دون رغبة بالتفكير.

قلنا إن في حركة فتح «وغيرها من التنظيمات السياسـية اليـوم وللمفاجـأة منهـم مفكرون إسـلاميون معتبرون» من يدعون للعلمانية وفق تعريفات متناقضة وعديدة من تعريف العلمانية كما عرفها الفيلسـوف المتديـن «جان لوك» في القـرن الـ١٧ أو وفـق تطبيق محـدد في هذه الدولـة أو تلـك أو وفق مفاهيم عـدة ما يطلق عليهـا العلمانية الشـاملة أو المؤمنة أو الجزئية أو تلطيفاً للمصطلح الذي شـوهه الإسلامويون عبر الزمن كما شـوهه غلاة العلمانية أيضاً بما يسـمى اليوم المدنية، أو الابتعـاد عن كل ذلك والدعوة للديمقراطية.

وفـي جميع الأحـوال لا نجـد تعارضاً بين «حق» التفكير هذا في حركة فتح، وبين التنظيم السياسـي، بينما قد يجد الآخـرون ذلك لأنهم يخلطون متعمدين بين الدعوي والسياسـي في ذات الحزب وحصرية فكرته وشـموليتها، على نسق خلط ملوك أوروبا في القرون الوسطى بين تصرفاتهم السياسية واسـتخدام الكنيسة في تبرير هذه التصرفات دينياً.

مجالات وانتماءات

أنا كمسـلم أعتـز بانتمائي لديني السـمح والحنيف، كما الحال مع المسيحي واعتزازه بما يؤمـن به، وأعرف كيـف أعبر عن كل تخصص في مجالـه، فعقيدتي الدينيـة وطريقة تفكيري ومنهجي الحضاري الإسلامي العربي المنفتح[٢٠] لها فضاء رحب داخل حركة فتح أعبر من خلاله عما أريد كما هو ذات الفضاء الرحب لمن يخالفني وينتقدني أو يتفق معي جزئياً أو كلياً.

وأعلم معنى القطع مع الاسـتخدام المسـيء للدين في الخلافات السياسـية، فالتنظيم وعاء للحـوار والتخطيـط والعمل لتحقيـق الهدف، والهـدف هـو فلسـطين وليس منابـر التكفير والتشاتم والاتهام بالعقيدة أو الدين، إذ يتحول أصغر خلاف شـخصي أو سياسـي أو دنيوي لطعن في العقيدة أو المسلك أو الدين «فما أقوله أنا كرأي هو من الدين وأنت لست كذلك».

إن كل مسلم هو إسـلامي[٢١] مهما كان رأيه السياسـي وحجم اقترابه مـن الدين، لا يحق للإسـلاموي أن يسـميه بغير مـا أتاحه الله له مع صلة مباشـرة به، لذا فإن حصريته لفكرته

وتخصيصها لحزبه واستعلاءه على الآخر هو شأن لا يعنيني في حركة فتح، ولذلك فانتمائي لديني لا يتعارض مع – بل ويتدعّم مع – انتمائي لوطني فلسطين، ثم لأي أبعاد أخرى، ثم لأي تنظيمات ثقافية أو مجتمعية أو رياضية أو غير حكومية أو سياسية أنتمي لها وما يختلف فيها عندي عن غيري هو ترتيب الأولوية، ومن يفهم غير ذلك فهو جاهل.

ثانياً: حركة فتح والإسلاموية والعلمانية

عندما تشتم «تتهم» الإسرائيلي بأنه صهيوني، فهل هذه حقاً شتيمة عند الإسرائيلي؟ أبداً، لأنه يعتبر الصهيونية فخراً له، وهي كما يراها حركة تحرر وطني، وبالمعنى نفسه عندما تقول لنائب في البرلمان أنت ديمقراطي! فهل هذه شتيمة؟ هذه ليست شتيمة.

عندما تضغط على نفسك لتطالب «حماس» بالخروج من أفقها العالمي ضمن «الإخوان المسلمين» لتكتفي بالعباءة الوطنية، أتظن أنك تجد استجابة وأنت تطلب ذلك؟ أم تظن أن حماس ستركض طائعة لرد «تهمة» الانتماء للإخوان المسلمين؟

هي ترى في انتمائها للإخوان المسلمين فخراً وولاءً وبراءً وطاعةً عمياء، ولا ترى فيها تهمة أو شتيمة أبداً، بل على العكس تماماً، فمن يعارضها هو المتهم، وهو الذي يتعرض للشتيمة.

«التخويف والترهيب» من أي فكرة أو شخص أو شيء حيل دفاعية تستخدمها التنظيمات عامة، واستخدمها «الإخوان المسلمون – التيار القطبي» ضد مناوئيهم، فأسقطوا على الناس حالة من «التهيب» والرعب من نقاش أي مسألة جدلية أياً كانت خوف الاتهام «من الشيوخ؟!» لهم – أي الناس الذين يجرؤون على النقاش– بأنهم ضد الإسلام أو ضد الدين، لذلك أغلقت عقولهم وامتنعوا عن التفكير.

تعمد «الإخوان المسلمون» لتحصين أفكارهم اتباع سياسة «تقديس» فكرتهم مقابل سياسة «التشنيع» والاتهام للأفكار الأخرى و«التخويف» حتى من نقاشها، وبالتالي إدخالها في باب «التحريم»، رغم أن حسن البنا بفكره الواقعي حاول أن يجد صيغاً جامعةً لكثير من المتناقضات في عصره مثل «الإسلامية والقومية والوطنية، والديمقراطية، والدستور، والأحزاب...» ما لم يستوعبه اللاحقون، فشنوا حربهم الشعواء على الوطنية والقومية والديمقراطية والاشتراكية والعلمانية باعتبارها جميعاً كفراً أو جهالةً أو ردةً، فأصبح حتى التفكير بها أو نقاشها محرماً، وإن حدث تطور كبير في الأفكار وطرق الفهم.

بعد مرور ٨٠ عاماً على فكر «الإخوان المسلمين» يخرج منهم – وعليهم – من يؤمن بما شنّعوه واتهموه وحرموا نقاشه، وفي ذلك فتح عقلي وقدرة على التطور ورغبة في التعلم.

ومن ذلك ما حصل في تطور لفكر شخصيات إسلامية معتبرة، ومنهم في الإخوان المسلمين ممن تقبّل مفاهيم الوطنية والديمقراطية ثم العلمانية أو

في أحد تفسيراتها أو بتطوير للمفهوم، ما يعني نقضهم للقوالب الجامدة «بل وللاشتراكية بصيغة الوعي بالعدالة الاجتماعية وليس الأخذ بالمادية الديالكتيكية التي تنظر للإلحاد».

لذلك عندما «تتهم» حركة فتح بأنها علمانية! كأنك تقول «تتهم» الحركة بأنها متطورة ومنفتحة وتفهم مسبقاً وتناقش وتتحاور في ما لم تفهمه التنظيمات الأخرى أو بعضهم إلا المتأخرين كثيراً.

الدعوة لدولة ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في فلسطين دون تحيز هذا هو حقيقة الفكر السياسي الأصل منذ العام ١٩٦٨ الذي طرحته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» سواء أسماه الغرب أو أسماه المخالفون ديمقراطية أو علمانية أو فتحاوية.

هذا لا يهم فهو ليس «تهمة» لترد وليس نقصاً بالفهم يحتاج لتعديل بمقدار ما هو وعي بحقائق الأرض حينها، والمستقبل – الذي أصبح اليوم لمن كان أعمى – واضحاً كالشمس، إذ لا عيش في فلسطين «كلها» إلا وفق الصيغة الفتحاوية للدولة الواحدة منذ العام ١٩٦٨.

ومع ذلك، فإننا من الممكن أن نرجع قليلاً لنناقش بشكل علمي دون أحكام مسبقة أو اتهامات أو تشنيع أو تحريم أو إطلاق صفات «سيئة السمعة» على مفهوم «العلمانية» لنفهم معاً عن ماذا يتم الحديث؟

في تاريخية المفهوم ودلالاته كتب الكثيرون ممن يمكن الرجوع إليهم، فمنهم من جعل المفهوم فلسفة حكم، أو طريقة إدارة، أو قاعدة للمساواة والعدالة، أو مرادفاً للإنسانية، أو نمط تفكير علمي أو فكرة جامعة عالمية، ومنهم من تطرف ليعتبرها «ديناً» يرفض الأديان الأخرى ويهزأ بها «العلمانيوية»، فتعددت السياقات التاريخية وتعددت التعريفات ثم تعددت التنقيحات والرؤى، وكذلك الأمر مع التجارب في المجتمعات الأوروبية والآسيوية والأميركية تحديداً.

ما يهمنا في سياقنا الإسلامي أن الإسلامويين ما زالوا ينبذون ما لا يفهمون، أو يتوجسون ريبة أو تشككاً في الحد الأدنى مما هو وارد من الغرب، ويأنفون أو يرفضون أو يتحرجون من استخدامه، ومن شق عصا الطاعة في هذه، وفكر وقدر وتدبر وفهم في غالبه، إما شق طريقاً له مختلفة وإما خرج من جماعة «الإخوان المسلمين» كمثال أو بقي يكتم فكره، أو بقي ضمن الفكر السلفي الماضوي يكفّر علناً حتى اليوم مفهوم «العلمانية» على تعدد تعريفاته.

سنعرض للمفهوم بتعريفاته العديدة وإن باقتضاب، وكيف نظر إليه علماء ومفكرو المسلمين ومنهم من في حركة فتح.

العلمانية ولعنة الفراعنة

ليست العلمانية لعنة الفراعنة كما أنها ليست نظرية مصمتة، ولا هي نظير الكفر أو الشيطان أو ضد الأديان في الفهم الحديث المتطور للمفهوم لا سيما أن نشأتها جاءت بصيغة، وتمت المغالاة لتصبح عند البعض ديناً مناهضاً للأديان، وعند آخرين على مسافة متساوية من المواطنين بأديانهم فتعددت ألوان فهمها وأشكالها.

مـــا بين «العلمانية الشـــاملة» التي تلغي دور الدين في المجالات كلها ســـواء في السياسة أو المجتمع أو القيم والأخلاق الدينية المنشأ، وتعلي من شأن الإنسان فقط دون مرجعية كما عرّفها د. عبد الوهاب المسيري إلى «العلمانية الجزئية» أيضـــاً كما يعرفها التـــي تبعد إقحام الدين في الدولة والسياسة، فتتحول تلك «الشاملة» للملكية الإقطاعية في أوروبا التي سادت باستخدام الدين لتبرير حكمها وتســـلطها وجبروتها على الناس، وفـــي آلية تناوب مع الكنيســـة ما هي مرفوضة عند د. عبد الوهاب المســـيري – ومفكري التنور الإســـلامي – الذي اعتبر «العلمانية الجزئية»[٢٢] مـــن حيث فصـــل الدين (اســـتغلال الدين) عن الدولة «اســـتغلال الحكام بالدولـــة للمذهب في الحكـــم» اعتبر هذا الفصل مقبولاً، بل وزاد على ذلك د.راشـــد الغنوشي إذ أصّل لهذه العلمانية الجزئية وقرر أن لها قبولاً في الفكر الإســـلامي وأسماها العلمانية الجزئية المؤمنة.

نعيـــش اليوم في زمـــن مختلف كلياً عن ذاك الزمـــن الـــذي انطلقت فيـــه الثورة الفرنســـية، ومنـــذ ذلك الوقت بل قبيله وحتى اليوم جرى في النهر ماء كثير وتطورت وتعددت الأفهام. وكان الفيلســـوف جان لوك قد وضع في القرن الـ١٧ أسس العلمانية بالنقاط الآتية:

- عدم انحياز الدولة لدين أو مذهب معين، لأن في ذلك تشجيعاً للناس على النفاق.
- وحـــدة الدولـــة، والتعايـــش الســـلمي بين المواطنين وحرية العبادة.
- لا معاداة للدين وإنما منع اســـتغلال الدولة له لتبرير سياساتها.
- إنقاذ الدين من تلاعب السلطة لأغراضها.

وبذلك تكون العلمانية كما عرّفها «لوك» فلسفة أو أداة حكم، وتكون الدولة وســـيلة، وليس كما جرى من تطبيقات أو عشرات التعريفات اللاحقة التـــي وصل الأمر بكثير منها للقول بموت الإله، والتشجيع على الإلحاد، ومعاداة الدين تحت راية العلمانيـــة كاليعاقبة في فرنســـا، وخاصة فيمن يســـمونهم اليوم «العلمانويـــين» أو أولئك الذين غالوا وتطرفوا فاتخذوا العلمانية ديناً دون سائر الأديان فعكسوها في سائر تفاصيل المجتمع.

المفكرون الإســـلاميون وراشـــد الغنوشـــي والعلمانية

يقـــول د. محمـــد عمارة: «إســـلامنا علماني بامتياز، ومصطلح العلمانية، لا يمثل عدواناً على ديننا، ولا انتقاصاً من إسلامنا، بل على العكس يمثل العودة بديننا الحنيف إلى موقعه الأصيل، وموقعه المتميز في هذا الميدان»[٢٣]

ويرى جمال البنا في «رسائل الإسلام والحرية والعلمانية»: «أن ثمة علمانية إســـلامية تتأسس على حرية الفكـــر والعقيدة، وانتفاء وجود نظام سياسي ديني في الإسلام».

يعرف الأستاذ أحمد خلف الله[٢٤] العلمانية على أنّها «حركة فصل السلطة السياسية والتنفيذية عن الســـلطة الدينية، وليست فصل الدين عن الدولة»، وهو من التعريفات التي تلقى قبولاً عاماً.

لكن دعنا نعرج على طرح راشد الغنوشي، فعندما أراد الشيخ راشد الغنوشي[٢٥] أن يعرض للعلمانية استخدم أسلوباً ذكياً، لعلمه بمقدار الرفض وعدم التقبل من المستمع المسلم «وخاصة الإخواني» للمفهوم، الذي خضع تحت وطأة «أخونة» فكره بالنقائض، التي لا حل لها بين المصطلحات، حيث عمد الغنوشي للتدريج بالعرض خطوة خطوة لتقديم العلمانية بأقوال الآخرين مميزاً على درب د. عبد الوهاب المسيري بين «العلمانية الشاملة» و«العلمانية الجزئية» ليطلق على الأخيرة «العلمانية الجزئية المؤمنة» وإن خالفه في ذلك د. مصدق الجليدي[٢٦] فإن أسلوبه يعد مثالاً يحتذى به لنقض الغث الموروث من جامد الفكر، وفي الدعوة لإعمال العقل، وفي فهم لسنة الكون والأفكار في التطور، ولننظر كيف فعلها الغنوشي بالتدريج:

ابتدأ العرض المتسلسل لفكر المتلقي بعرض مساوئ العلمانية ورفضه لها كنقيض للدين أو كفلسفة إلحاد، كما يفهم القارئ، حيث يقول مستطرداً «هذه العلمانية الشاملة تتجه قدماً إلى نزع القداسة عن كل شيء وطرد المقدس من العالم ومن كل نشاط اجتماعي أو خلقي، وتحويل كل ما في هذا العالم إلى مجرد أدوات استعمالية ليس أكثر». ثم يرفضها كشمولية متصادمة مع الدين ويرفضها «فلسفة حلولية مادية لا تستبقي من الإنسان غير جملة من الغرائز والاندفاعات» يتبعها بأمثلة ثم يرى عرضها اللاحق لتقديم واستجلاب التقبل لما سيقول إنه «ما يضعنا إزاء معضلات شائكة».

هو في الحقيقة يتدرج ليكسر منطق تحريم النقاش في العلمانية من حيث حكم «الإخوان المسلمين» وغيرهم ذو الطابع القطعي ليخلص إلى القول «أولاً: يمكن اعتبار التمييز بين منظور علماني جزئي وآخر شمولي كالذي كشف عنه الدكتور عبد الوهاب المسيري تمييزاً إجرائياً نافعاً في هذا الصدد، لأنه يتيح لنا تجنب إطلاق حكم عام على مفهوم يبدو لأول وهلة واحداً». ثم يعلن القبول بهذا الفهم للعلمانية «الجديدة» بوضوح، لا سيما أنه جاء «من مصادر الإسلام» كما يرجع ذلك، إذ يذكر نصاً: «ثانياً: العلمانية بصفتها بحثاً حراً عن الحقيقة لا قيود فيه على العقل ولا على التجربة والاستقصاء غير ما يفرضه العقل على نفسه من قيود منهجية، ومن احترام لإنسانية الإنسان، العلمانية هذه بصفتها حرية مطلقة للعقل في البحث والنظر والتجربة لا يعترضها من مصادر الإسلام معترض». إذن لا يوجد لهذا المفهوم العلماني من مصادر الإسلام أي معترض![٢٧]

لماذا نقتبس بتوسع من د. راشد الغنوشي؟ لأسباب ثلاثة، أولاً لأنه من «الإخوان المسلمين» وما زال زعيم حزب إسلامي «إخواني» وصل إلى الحكم فترة، وهو إلى ذلك مفكر إسلامي مستنير كلمته مسموعة، فلم يُكفّر أو يُفسّق أو يُتهم عندما قال ذلك بل أصبح كلامه لأنه من «الإخوان المسلمين» جزءاً من الموسوعة الإخوانية على شبكة الإنترنت.[٢٨]

نلاحظ أن فهم الغنوشي المتطور للعلمانية

«الجزئية المؤمنة» أو «المعتدلة» يرتكز إلى قواعد هـــي أن لا وصاية على العقل، وضرورة الالتزام بالقيم، ولا للاســـتغلال السياسي للدين، مشيراً لاتســـاع الدولة للمؤمنـــين وغيرهم، ومن النص «المقـــدس» يؤخذ روحه ومقاصده، والهدف دولة القانون والمؤسسات والتعددية.

وغني عن القول تصريح رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي آنذاك عندما حط رحالة في القاهرة التي يحكمها محمد مرسي في حينه عام ٢٠١١ وقابلته جماهير «الإخوان» بلافتات إعادة الخلافة، فقال: «أنا مســـلم أحكم دولة علمانية»، موضحاً أن العلمانية تقف على مسافة واحدة من الأديان وكل المواطنين الدينيين واللادينيين. وأكد أن «الدولة العلمانية لا تعني دولة اللادين، متمنياً وجود دولة مدنية تقوم على احترام جميع الأديان والشرائح في المجتمع في مصر». وموضحاً أن «العلمانية الحديثة لا تتعارض مع الدين بل يجب عليهـــا أن تتعايش معه». مؤكّداً أنه «لا تعارض بين الإسلام والعلمانية بمفهومها الحديث».[٢٩]

إذن فالمفهوم ســـواء اُعتبر «مذهباً فكرياً» أو أســـلوباً في إدارة الدولة أو فهمـــاً محدداً فهو كما هي الأفـــكار المجتمعية كافة يتغير ويتطور ويفهـــم من جهات عديدة، ويتغير بتغير الظروف والأزمـــان، فمـــا هـــي برياضيـــات – كما قال أردوغان – وإنما علم متجدد، لذلك قبله الكثير من الإسلاميين ليس رياءً وليس تبعيةً وليس مجاراة للمجتمعات وإنما بفهم علمي صحيح باعتقادي.

ومن هنا يتضح الفهم العلمي للمفكر العربي من قيادة حركة فتح خالد الحسن «أبو السعيد» الـــذي قال دون وجـــل وبقوة، وقبـــل غيره «إن الإســـلام دين علماني»[٣٠] بمعنـــى إعمال الفكر وحرية الرأي واستخدام العقل، ما نظّر له لاحقاً عمارة والغنوشـــي وأبو الفتوح وما قاله بعبارة خالد الحســـن نفســـها نصاً المفكر الإســـلامي جمال البنا.

«إن أســـس الدولة العلمانيـــة[٣١] تقوم على أن حق المواطنة هو الأســـاس في الانتماء، بمعنى أن البشر جميعاً يجب أن يتساووا أمام القانون، بصـــرف النظر عن أي فوارق، ودون وصاية من أحد، إلا حكم القانون الذي لا بد أن يساوي بين جميع المواطنين، ويكفل حرياتهم في العقيدة دون محاذيـــر أو قيود، وأن المصلحة العامة وبالتالي الخاصة، هما أساس التشريع، وأن نظام الحكم المدني يستمد مقوماته من دستور يحقق العدل، ويلتـــزم بميثاق حقوق الإنســـان وكرامة الفرد، من غير تمييز في العرق، أو اللغة أو العقيدة أو التفريق بين الرجل والمرأة. وكل هذه المطالب التي يدعو إليها العلمانيون، ليس فيها ما يخالف في أن يكون الإنسان مسلماً ملتزماً بعقيدته، وينهج نهجاً علمانياً»[٣٢]

العلمانية في فكر حركة فتح وأدبياتها

فـــي داخل حركة فتح ومنذ العام ١٩٦٨ حتى اليـــوم لم ترد اللفظـــة بأي معنى من المعاني في أدبيات الحركة الرســـمية، وتحديداً في نظامها الداخلي الذي تطور كثيراً أو في تعبئتها الداخلية

عبر ما تسميه الحركة «الأدبيات» أو في برامجها السياسية الستة «للمؤتمرات الستة حتى ٢٠٠٩» إلا إن كان فهم «الدولة الديمقراطية على كل فلسطين لكل من فيها من مسلمين ومسيحيين ويهود» يعني العلمانية الكافرة عند أتباع هذه الأفكار القطعية.

ولكن من المفيد البدء بالإشارة هنا إلى «ديمقراطية» الحركة – رغم تبنيها المركزية الديمقراطية– ورحابتها حيث إن النظام الداخلي لحركة فتح يقبل بانتماء أي كان من أي ديانة أو حتى جنسية للحركة بشرط الإيمان بمبادئ الحركة وأهدافها في تحرير فلسطين، فلا تمييز ولا تعصب، لذا ينتمي للحركة من المسلمين والمسيحيين واليهود اليوم الكثير حتى في المجلس الثوري لحركة فتح.

كما أن خلع رداء الحزبية والانتماءات الأيديولوجية السابقة لأي منتم للحركة وبشكل فردي، كان ومازال شرطاً، فالحزبية من حيث هي تعصب تنظيمي أعمى سواء للفكرة أو الحزب أو للقائد شيء مقيت استبدلته الحركة بالتعبير عن الولاء لفلسطين لا للتنظيم، كما أتاحت مساحة رحبة للحوار والتلاقح والتصارع بين التيارات التي عجت بها الحركة في مرحلة زخمة من المراحل حيث تصارع الماركسي والماوي والتروتسكي والإسلامي والقومي دون إرهاب أو تخويف أو حدود للتفكير أو حواجز، ما ميز الحركة، ولا ننكر أنه نشأ على هامش هذه التيارات العديد من النباتات المتسلقة والعفن وثلة من الانتهازيين.

تتم الإشارة دوماً لما ذكر أكثر من مرة في كتاب القائد الفتحاوي صلاح خلف «أبو إياد» حول العلمانية والتي أظهرها الكاتب الفرنسي «إريك رولو» مؤلف الكتاب عن حياة «أبو إياد» ضمن سلسلة مقابلات أجراها معه في العام ١٩٧٨ تحت عنوان «فلسطيني بلا هوية»، وعلى الرغم من أن صلاح خلف لم ينظّر داخل الحركة ولا خارجها للمفهوم لأنه في تلك الفترة كان مفهوماً إشكالياً وحمّال أوجه،[٣٣] فإنه مما ورد في الكتاب: «نحن بصفتنا قادة الحركة الفلسطينية، لسنا معارضين من حيث المبدأ للحدود المفتوحة. فنحن لا نزال أوفياء لمثلنا ـ أو لحلمنا وفقاً لتعبير ياسر عرفات ـ الذي ينص على توحيد فلسطين في دولة علمانية ديمقراطية تضم اليهود والمسيحيين والمسلمين الذي يضربون بجذورهم في هذه الأرض المشتركة».

يضيف «والحال هو أن الحدود المفتوحة تقود حتماً إلى الحوار ثم إلى التفاهم بهدف قيام مثل هذا التوحيد بحيث يحل بدلاً من المواجهة القومية الصراع الطبقي الذي سيواجه بين الجماهير العربية واليهودية من جهة وبين المستغلين والإمبرياليين من جهة أخرى: أي بين هذه الجماهير وبين أولئك الذي ولدوا الحقد بين شعبينا قبل أن يقودوهما إلى الحرب. إن العائق الذي يحول دون مثل هذا التطور لا يقف في معسكرنا. لأن من لا يريد السلام الشامل والنهائي هو حكومة إسرائيل. كما أن من يخشى الحدود المفتوحة هم قادتها المتطرفون

الذي ينظرون إلى هذه الحدود كتهديد لتماسك الدولة الصهيونية وسياستها التوسعية. وعلى العكس من ذلك، فإنهم بتعميقهم الهوة بين شعبينا وبتعهدهم للتوترات، يؤمنون طواعية الإسرائيليين ويغذون خوفهم ويواصلون في الحين نفسه استيطان واستعمار ما يطلق عليه بيغن اسم «يهودا والسامرة»».[٣٤]

ويشار في مواضع أخرى من الكتاب لقوله «أولاً عن نفسه ويقينا أن دار العلوم – في القاهرة – لم تكن لتستجيب للمثال العلماني الذي ارتضيته لنفسي لأنها كانت وثيقة الصلة بالأزهر». ويقول أيضاً: «صحيح أنني كنت حفيد شيخ، وأن أبي مسلم لا يقطع فريضة إلا أن ميولي الطبيعية كانت تحملني على أن أنضم إلى ركب القومية العلمانية».

ورغم ذلك يمكننا القول بوضوح: إن فهم صلاح خلف هذا – على فرضية أن «أريك رولو» كان يتعامل مع النقل بعبارات صلاح خلف نفسها – لم يخرج عن الفهم العام لحركة فتح المتعلق بالدولة في فلسطين سواء أسميتها دولة مدنية أم علمانية أم ديمقراطية أم فتحاوية، وهي التي طرحتها الحركة ممثلة بـ فاروق القدومي «أبو اللطف» ومحمد راتب غنيم «أبو ماهر» قبل أن يصبح ياسر عرفات الناطق الإعلامي للحركة، وطرحتها منذ العام ١٩٦٨ بصيغة «دولة ديمقراطية تتعايش فيها الأديان الثلاثة (المسلمون والمسيحيون واليهود) متساوية في الحقوق والواجبات»، وهذه الدولة العلمانية «بالصيغة الجزئية أو الإيمانية أو المعتدلة بمفاهيم اليوم» بعد أكثر من أربعين عاماً من طرحها، فهمها الكثير من المفكرين ومنهم المفكرون الإسلاميون، بل وفهمها بعض «الإخوان المسلمين» ومنهم د.عبد المنعم أبو الفتوح[٣٥] عام ٢٠٠٩ عندما كان عضواً في قيادة «الإخوان المسلمين» حينما قال: لا حل للمشكلة الفلسطينية إلا بدولة علمانية في فلسطين.[٣٦]

ياسر عرفات عندما سئل عن ذلك في العام ١٩٦٩ أتدعون لدولة علمانية؟ قال أنا لا أقول ذلك وإنما ندعوا لدولة ديمقراطية.[٣٧] وأبو عمار إذ تحرج من استخدام المصطلح، ففي اعتقادي أنه كان متوافقاً مع فكر حركة فتح الوطني الديمقراطي الاستقلالي الذي ينهل من نبع الحضارة العربية الإسلامية، ولا يريد أن يخوض في جدال نظري لا سيما أن «الإخوان المسلمين» كانوا ومازالوا – وفي عديد منهم اليوم – يرفعون سوط الترهيب والتخويف والتشكيك والاتهام لكل من يجرؤ على أن يتحدث بالعلمانية إلى أن كسر المحرم هذا «الإخوان المسلمون» أنفسهم، بالمتنورين منهم وكثير من خارجهم.

قامت حركة فتح منذ البداية بطرح مفهوم الدولة الديمقراطية في أكثر من مؤتمر، ومنها مؤتمر القاهرة لنصرة الشعوب العربية عام ١٩٦٩، حيث قال ممثل حركة فتح «نحن نقاتل اليوم في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم مسلمين ومسيحيين ويهودا في مجتمع ديمقراطي

تقدمي ويمارسون عباداتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية». مضيفاً: «إن ثورتنا الفلسطينية تفتح قلبها وفكرها لكل بني الإنسان الذين يريدون أن يعيشوا في المجتمع الفلسطيني الحر الديمقراطي، وأن يناضلوا في سبيله بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق»[٣٨]

تصدى القائد والمفكر العربي الفتحاوي عثمان أبو غربية في أحد لقاءاته عام ٢٠١٣ للمتحاورين من الكوادر داخل الحركة بين تبني أو عدم تبني مفهوم «العلمانية» بالأفهام المتعددة، ليحسم النقاش والجدل، بالقول: إن حركة فتح لم تكن يوماً علمانيةً، وإنما هي تنظيم سياسي ثوري تحرري ديمقراطي تقدمي يسعى لقيام دولة مدنية ديمقراطية.

وكتب أبو غربية قبل ذلك دون أدنى إشارة للمصطلح ليقول: «بالمعنى الداخلي لا بد من المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين في إطار الدولة الواحدة، في كل شيء، وبصرف النظر عن الانتماء إلى أغلبية إثنية أو مذهبية أو دينية، أو إلى أقلية، لأن المواطنة يجب أن تتجاوز تقسيمات الانتماء الداخلي».[٣٩]

كما يشار لورود مصطلح العلمانية في محاضرات القائد العروبي الفتحاوي أيضاً هاني الحسن في لندن وهو يخاطب الغرب بمفهومهم عن العلمانية التي تعني المساواة والديمقراطية مع عدم إهمال دور الدين في الأمة والمجتمع والقيم والناس، وإنما عزل تأثير السلطة الدينية أو السياسية في الحكم عن استغلال الدين في فرض الرأي أو تبرير السياسات واحترام الأديان والتعددية الفكرية.

ويشار أيضاً للدكتور نبيل شعث من قيادة حركة فتح، الذي كتب مقالة في مجلة «شؤون فلسطينية» في عدد أيار من العام ١٩٧١ تحت عنوان «فلسطين الغد» قام بالتنظير فيها للدولة الديمقراطية – تعود الفكرة اليوم مع تعديلات تحت عنوان الدولة الديمقراطية الواحدة – باعتبارها فكرة حركة فتح واعتبرها من زاوية شكل النظام السياسي تشمل كل سكان فلسطين آنذاك عرباً ويهوداً، وكل المنفيين الفلسطينيين، موضحاً: «ولن تكون دولة ثنائية القومية أو طائفية[٤٠] بل دولة موحدة علمانية... ولن تسمح بالتمييز طبقاً للعرق أو الدين أو اللون... والجميع فلسطينيون في حقوق متساوية دون أي حقوق خاصة أو امتيازات»، ويرفض الانغلاق لهذه الدولة أو قيام دولة يهودية، بمعنى أنه جعل من دعوته المبكرة هذه حائطاً صلباً ضد العنصرية أو التمييز اليهودي الذي يظهر اليوم في العام ٢٠١٥ تحت دعاوى «الدولة القومية اليهودية»، وقال في مقاله أيضاً إن الدولة لن تكون مبنية على أساس الأديان الثلاثة وإنما «ستسمح للناس بممارسة معتقداتهم الشخصية بكل حرية».

ومهما يكن، فهذه الآراء الجريئة التي ورد فيها مصطلح «العلمانية»، أو ما يعد عند المفكرين فكراً علمانياً «جزئياً» ليست عيباً ولا حراماً، بل تُعدّ وعياً مسبقاً من أصحاب هذه الأفكار المتطورة، كما أوضحنا سابقاً ضمن تطور المفهوم حتى

لدى تنظيمات أو شـخصيات أنِفت من التعامل مـع العلمانية في البداية، وفي ذلك نقرر أن من ذكرناهم من قيادة الحركة فكروا واجتهدوا ولم يلزموا أحداً باجتهادهم، ومنهم هاني الحسـن الذي كان مؤمناً ومتديناً ويؤمن فعلاً بما آمن به كل من الغنوشـي والمسيري ود. عبد المنعم أبو الفتوح أي ما يسمى «العلمانية المؤمنة» وهو ما نادى به هاني الحسن كرأي من داخل الحركة.

الزمـن الذي كانت فيـه العلمانية ضد الكفر أو ضد الدين،[٤١] كمـا فُهمت كلها، كانت الدنيا غيـر الدنيـا، فالحرج و«التابو» قد تم كسـره، وحصل هذا الكسـر في سياق كسر القيود على التفكر والتأمل والعقل في مختلف الأفكار التي جعلها الإخوان المسـلمين الذين قدسوا فكرهم وأسقطوا «الأخونة» بمحرماتها وقداستها على لا وعي الناس، ما دعا – إلى ما سبق– مفكراً إسلامياً سـودانياً كبيراً هو «بابكر كرار» إلى تبني إنشاء «الحزب الاشتراكي الإسلامي» رغم قطعية التعارض عند «الإخوان» بين الإسـلامي والاشـتراكي، والمرتبط بقطعيـات «الإخوان» المناهضـة للمفاهيم الخمسـة وهـي: الوطنية والقومية والاشتراكية والديمقراطية والعلمانية، والتي حينما تحـرر منها، أي من هذه الطريقة المغلقة في التفكير – أصبح العقل المسلم والمؤمن المفكر قادراً على مناقشـة أو نقض أو تعديل أو تأصيل الأفكار، ليأخذ منها ما يستقيم مع فهمه للدين في السياق السياسي، ومتغيرات العصر ومقتضيات مقاصد الدين.

في ثنائية فتح والإسلام

لـم يتحدث أحد عن حركة فتح والمسـيحية أو المسـيحيين، لأنهـم يعلمون أن التربيـة الوطنية السياسـية الفتحاوية تعتمـد المواطنة والانتماء الوطني لا الطائفة أو الدين، وإنما كلّ الحديث الذي يواجـه كوادر فتح خاصـة من الطلاب يدور على فتح والدين الإسلامي وكأنما مطلوب من كل مسلم يومياً أن يقدم فاتورة دينيـة أمام مدعي النيابة عـن الله في الأرض، في خلـط عجيب بين البناء الروحي والتربية السياسية، أو كأنما مطلوب من كل مسلم فتحاوي أن يقدم كشف حساب لأصحاب الفتـوى من الجهلة المعممين وغير المعممين الذين يطلقون الأحكام والاتهامات جزافاً، فهذا مسـلم وهذا مرتد وذلك كافر لتشـتعل آلة الحقد المجنون رصاصاً وإلقاء من أعالي البنايات وأرجلاً مثقوبة ورؤوسـاً مهشـمة وصلت لأكثر من ٤٥٠ جريمة ضد الإنسـانية في قطاع غزة، والقائمون عليها من مدعي الإسـلام الذين لا يفقهون للحظة مدى حرمة الدم عند الله سبحانه وتعالى.

حركة فتح والعقل

لا تحتاج «فتح» للدفاع عن نفسـها أبداً أمام الذين يخلطون الزيت بالخل، فيجعلون من الدين وقود السياسـة، ويجعلون من الحرام والحلال طعام السياسيين ولا يميزون بين العقل والإيمان ولا يسـتطيعون أن يروا الدين هادياً ومرشـداً للفكـرة لا متحكماً ومتسـلطاً على العقل، فالله سـبحانه وتعالـى خلق الخلق وتـرك لهم حرية الخيار يفعلون ما يشـاؤون بمنحة العقل، وأنزل

لهم القرآن هادياً ومرشداً – لمن شاء– ولم يوكل عنه أحداً ليكون هادياً ومرشداً نيابة عنه فينزع المنحة من الناس، وهذا ما تدركه «فتح» وتعمل به.

أو كما يقول الكاتب المغربي قاسم شعيب: «إن الحقيقة التـي يغفلها النصيّون هي أن القرآن لم يأت بديلاً عن العقل بقدر ما جاء هادياً له ومرشداً، فمثـل العقل والقرآن[٤٢] كمثل البصر والضياء فلا العين يمكنها أن تبصـر دون ضياء، ولا الضياء قادر على أن يجعـل الأعمى بصيراً، وهذا يعنى أن العقل والنص يتكاملان من أجل خدمة الإنسان والتخلي عن أحدهما هو تخل عنهما معا».[٤٣]

رجال ونساء حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» هم فرسـان العقل في الحضـارة العربية الإسـلامية وأصحاب التربية السياسية التعددية الديمقراطية، لا يقيمون وزنـاً لاتهامات الرجعية والزندقـة والردة والعلمانية «مـن حيث هي كفر برأيهـم «لأن الأفـواه ذاتها التي تكيل الشـتائم والاتهامات هي ذاتها التي كانت تشتم «الوطنية» و«القومية» و«الديمقراطية» و«الاشتراكية» ثم عندما لمع في رأسـها – أو رأس بعضهـا – نور الفهم تبنتهـا وقبلتها وربما ليس كليـاً، وربما تكتيكياً –وقبلها المستنيرون جميعاً – ريثما تنقلب على هذه المفاهيم– فلم تعد حركة فتح كافرة بعد ذلك. [٤٤]

حركة فتح في الاشتراكية الدولية

في ظل الفهم السليم لدى حركة فتح للمجتمع المدني والتعدديـة الديمقراطية تعاونت الحركة مع منظمات عدة منها منظمة العالم الإسلامي، ومنظمات إفريقية وآسـيوية وعالمية، وانضمت عضواً في الاجتماعية الديمقراطية «الاشتراكية الدوليـة»[٤٥] من حيث تحض هـذه المنظمة على العدالـة وحقوق الإنسـان والحريـة والمواطنة والمجتمع المدني، نأخذ منها مساحة الرحابة التي نستمدها من عمق حضارتنا العربية الإسلامية ونتوافق على قاعدة الإنسانية والكونية.

فتح وعلمانية الإسلام

إن كانت حركة فتح حركة علمانية، وهو ما لم تسجله في أدبياتها الرسمية أبداً، وهي علمانية الدين الإسلامي كما قال المفكر العربي الفتحاوي الكبيـر خالد الحسـن، بمعنى تلـك الأمة التي احترمت الفكر والعقل وفضاء الحرية والتعددية في ظل الإيمـان، ورفضـت الظلامية وتقديس الأشخاص والتكفير.

لـم تقل حركـة فتح يوماً إنهـا ذات فكرانية «أيديولوجية» مطلقاً، لا إسـلاموية ولا شيوعية ولا قومية ولا غيرها، ولم تقل إنها تشـكل حزباً سلطوياً، يعشق الكراسي ويتغنى بالألقاب، كما لم تتبن طرحـاً مجتمعياً بعيـداً عن حضارتنا وثقافتنـا رغـم الكثير مما يقال بهذا الشـأن، وإنما قالـت بالثورية كما قالت بالديمقراطية – وكفى– الديمقراطية التي خشيها الإسلامويون «المتحزبون» وكفروها ثم تبنوها، وقالت بالمجتمع المدني الذي خشية الإسلامويون وكفروه ثم تبنوه، وقالت بحقوق الإنسان وحقوق المرأة التي رفضها الإسـلامويون باعتبارها نتاج الغرب الكافر ثم

تبناهـــا بعضهم إلى الدرجة التـــي طالبوا فيها بقيام دولة علمانية في فلسطين.

بإمكاننا القول في ذيل هذا البند: إن المفهوم، مفهـــوم «العلمانية» له من التعريفات الســـلبية الكثيـــر، وفيه من البذور الإيجابيـــة الكثير، ما دعا المفكرين المســـلمين المتنورين إلى تبنيه كما يفهمونه أو كما تطور أو كما طوروه، فســـقطت محرمات «الإخوان المسلمين» وإرهابهم الفكري أولاً،[٤٦] مـــا دلل على قدرة وحيوية قديمة متجددة داخـــل حركة فتح للنقـــاش والجدل في المفاهيم الســـابقة إلى الدرجة التي قال فيها البعض من قيـــادة الحركة بعلاقة الاقتـــران بين الإيمان مع الفكرة العقلية، ما لحقهم به مفكرون إسلاميون آخرون ممن ذكرنا.

المادة ٥ من مشـــروع الدســـتور الفلسطيني بالتعديـــل للعام ٢٠٠٣ تقول: «اللغة العربية هي اللغة الرســـمية والإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين. وللمسيحية ولسائر الرسالات السماوية قدسيتها واحترامها. ويكفل الدستور للمواطنين أياً كانت عقيدتهم الدينية، المساواة في الحقوق والواجبات». وتقول المادة ٧: «مبادئ الشـــريعة الإســـلامية مصدر رئيسي للتشـــريع. ولأتباع الرسالات السماوية، تنظيم أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية وفقاً لشرائعهم ومللهم الدينية في إطـــار القانون، وبما يحفظ وحدة الشـــعب الفلسطيني واستقلاله».

خلاصـــة القـــول حركة فتح التـــي احتضنت الحوارات الفكرية بشـــتى أصنافها من اليسار إلى اليمين، تدعو بوضوح اليوم ليس عام ١٩٦٨ وليـــس عام ١٩٧٣ وإنما عام ٢٠١٥، ومن خلال دستور دولة فلسطين إلى دولة ديمقراطية مدنية، الإســـلام دينها واحترام كل الأديان والشريعة من التشـــريع فيها، ولنســـترجع المـــادة ٦ في اســـتراتيجية الحركة الـــواردة ضمن برنامجها السياسي عام ٢٠٠٩ (ص١٦) والتي تقول:

فلســـطين هـــي الأرض المقدســـة للأديـــان السماوية، والإســـلام هو دين الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني، وهو الدين الرسمي للسلطة والدولة، وللمسيحية نفس القدسية والاحترام، ولا تســـمح حركة فتح بأي تمييز بين الفلســـطينيين على أساس دينهم وعقيدتهم أو مقدار إيمانهم، ونحترم حرية العبادة للجميع، بمن فيهم اليهود، وقـــد انطلقت حركتنا تدعـــو لدولة ديمقراطية لا طائفية للمسلمين والمسيحيين واليهود.

تســـتلهم الحركة القيـــم الروحية والدينية من الإســـلام والأديان السماوية، وتنتمي فكرياً إلى الثقافة العربية الإســـلامية لأنها حركة شـــعب يحافظ على القيم الأخلاقيـــة والروحية، ويؤمن باللـــه ورســـله وكتبه، ولكن فتـــح حركة لا تقبل الطائفية، وترفض التعصب والتطرف وترى أن الأديان الســـماوية تحض على الإخاء والتسامح والتعايش بين الشعوب».

عندما يكتب عثمان أبو غربية عن فكرة البناء الوطني بما هـــو المقصود داخل الدولة القادمة، حديثاً «أي عام ٢٠١٣»، لا يبتســـر المصطلحات ولا يتوه بينها، ولا يستخدم المصطلح الإشكالي

«العلمانيــة» لعلمه بتعدد الأفهام، ولأنه يريد أن تستمر حركة فتح تنظيم العقل والعمل والإبداع لا التنظير الفارغ، فيتوجه مباشرة لعرض المبادئ وليســمها كلّ شخص ما يريد أن يسميها، فإنه يراها – أي الدولة والبناء الوطني– تنطلق: «من فكرة العدالــة والحرية معاً،[٤٧] واســتناداً لهذا البرنامج تصنع فتح رؤيتها وبرامجها التفصيلية في مجالات ومحاور الحياة المجتمعية والسياسية والاقتصاديــة وغيرها. وعليه: من الأساســي استمرار العمل على ضبط انبثاق برنامج البناء الوطنــي من منطلقــات حركة فتح الأساســية والتي تقوم على الأهداف والمبادئ الكبرى وهي: العدالة، والحرية، والتقدم، والســلام القائم على العــدل في إطار الترابــط والموضوعية والذاتية في نظام سياسي اجتماعي اقتصادي». مضيفاً «وكذلك تحقيق القيم المعاصرة في المواطنة حرية التعبير والديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة والعدالة الاجتماعية وتحقيق التكافل الاجتماعي والإلزامي والطوعي، وبناء الإنســان.»[٤٨] وماذا نريد أكثر من ذلك كمواطنين؟

مؤمنون لا ملحدون

اتهمــت حركة فتح في البدايات[٤٩] ولســنوات طويلة باليمينية والتدين؟! والآن تتعرض الحركة بأبنائها المؤمنين الموحدين – على مختلف أديانهم أو مذاهبهم– لاتهامات باطلة بل وسخيفة بالكفر أو الإلحاد أو الردة؟! أو الضلال، وكأن الإيمان وصفة ســحرية معلبة يمتلكها فقط مجموعة من السحرة أتباع هذا التنظيم أو ذاك، أو هذا القائد أو ذاك، ممن جعلوا الإســلام العظيم الذي نزل على البشرية جمعاء حكراً عليهم كفئة قليلة مهما تضخمت دون غيرها.

إن وصــم الآخرين بالإيمان أو الإســلام أو الردة أو الكفر أصبح علكة يلوكها الخوارج عن الأمة والشــعب ويمطون بها شــفاههم منزهين أنفســهم عن الخطــأ، رامين الآخرين بأشــنع النعوت والصفات ممهورة بتوقيعهم على صكوك للتهمة أو الغفران، ألحقوها بمجموعة من جرائم الحرب الشنيعة.

إن حجم الإيمان ومســاحته فــي القلب من اختصــاص الله جل جلاله لأن أكرمكم عند الله –وليس عنــد الناس– أتقاكم، فمــا بين الناس المعاملة والقانون والدستور واحترام الحقوق لا البحث في العقول والصدور.

وفي المجتمــع الديمقراطــي المدني من حق الجميع أن يعيش ويعبر بصرف النظر عن فكره أو دينه أو مذهبه بشكل تام.

وطنيون ديمقراطيون

عندما سئل ياسر عرفات وهو الناطق الرسمي باســم حركــة فتح أجــاب بأننــا ديمقراطيون وثوريون، ورفــض أي صفة غير ذلك عن حركة فتح، وهي كذلك ولا تزال.

إن حركــة فتــح التي ضمت أطيــاف الفكر الإنساني كافة اشــترطت وما زالت «نزع رداء الحزبية» من عتبة بيت «فتح»، واشترطت تركيز

وتكريس وتخصيص وأولوية كل الجهد من أجل تحرير فلسطين، كل فلسطين.

فتح وأثواب النضال

من الكفاح المسلح كطريق حتمي ووحيد إلى أشكال النضال كافة، استطاعت حركة فتح أن تغير من فكرها السياسي استناداً إلى فهم واع لتقاطعات المصالح الإقليمية والدولية وقراءة واعية لمتغيرات العالم.

من المطالبة بفلسطين كاملة إلى المطالبة «المرحلية» بأي جزء من الوطن وصولاً «للثوابت» التي استقرت كدولة فلسطينية بعاصمتها القدس على حدود ١٩٦٧ وذلك منذ إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨ استطاعت «فتح» أن تلبس ثوب العسكر والثوب السياسي وثوب المناضل بالإعلام والمناضل المجتمعي، فبنت وعمرت وأنجزت مع الدخول للوطن عام ١٩٩٤.

أطلقت حركة فتح القدرة على اكتشاف المخارج ضمن معادلة الثورة، فكانت العاصفة ثوب العنف الثوري لحركة فتح منذ الانطلاقة، ثم أطلقت أثواباً أخرى مثلت اجتهادات ومبادرات تحكم عليها إنجازاتها مثل «صقور الفتح» و«الفهد الأسود» ثم «كتائب شهداء الأقصى»، لتمثل في حركة فتح أثواباً تلبسها جماعات في الحركة وتقدم خطوات إلى الأمام ثم لا تلبث أن تعود إلى حضن الحركة الأم التي تضم «المبادرات» وتطلق الأحداث وترسم الحقيقة واقعاً حياً يسعى.

البندقية وغصن الزيتون

البندقية وغصن الزيتون شعار أطلق كتائب شهداء الأقصى يداً ثوريةً مصاحبةً لانتفاضة الشعب الفلسطيني المجيدة منذ وطئت قدما شارون أرض المسجد الأقصى عام ٢٠٠٠، وفي رد ثوري على العرض غير المقبول الذي قدم للزعيم ياسر عرفات في كامب ديفيد الثانية ورفضه بكل إباء وكبرياء وضياء، لأنه لا تفريط بالثوابت الوطنية في حركة فتح، تلك الثوابت التي أقرتها «م.ت.ف»، هكذا علمنا عرفات صاحب هذه المقولة مقولة البندقية والغصن منذ العام ١٩٧٤، حياً وشهيداً.

في الانخراط في البحث عن حل عادل وشامل للقضية، لا تستجدي «فتح» الحل، ولا تلقي البندقية، فهي تساند حملة المشاعل والبنادق لأنها من علّم العالم معنى الشعلة والبندقية المسيّسة، فكانت الرؤية الفتحاوية الثابتة تؤكد المرة تلو الأخرى أن النصر هو بوابتها وأن الثبات هو عنوانها لأنها إرادة الناس وإرادة الشعب حيث العناق يمثل أشكال الكفاح كافة، كل حسب مرحلته وعوامله التي تقدرها الحركة.

إن فتح التي جعلت القرار الفلسطيني المستقل شعاراً خالداً، فتحت للوحدة الوطنية باباً عريضاً ضمن إطار المنظمة، وأشركت الأمة في واجبها- وإن بالحد الأدنى - لدعم الشعب الفلسطيني والمقاومة، ولم تنس العامل

الخارجـــي وضرورة الدعم العالمي، خاصةً بعد تراجع المعادلة تراجعـــاً حاداً أولاً منذ خروج مصر من المعادلة العسكرية، وثانياً منذ خروج الاتحاد السوفييتي من معادلة القوى العظمى، لتصبح الســـاحة مفتوحة لقوة العولمة الوحيدة: الولايات المتحدة الأميركية.

المجتمع الفلسطيني والتنظيم المتوازن

الشعب الفلسطيني شعب بسيط مرح غير معقد رغم المآســـي التـــي تلاحقه ولا تمل من التســـلط عليه، وهو شـــعب يحب الفرح رغم الوديان السحيقة التي تفصله عنه ورغم تكاثر الجراح، وشـــعب يفهم اللمسة الحانية المحبة ويميزها بسهولة، ويعي أهمية البسمة والوجه الطلق ولحظات الســـعادة لافتقاده الكثير من الأحبة شـــهداء وجرحى وأســـرى، لذلك فهو شعب وســـطي لا إفراط ولا تفريط، لا تشدد ولا تهاون لديه.

وكذلك كانت حركة فتح وســـطية المجتمع أو واقعية الفكر والأداة، وســـطية أو واقعية الفهم والوعـــي الجمعي الشـــعبي، جمعـــت الأطياف الشـــعبية والمختلفين في نطاق السعي المشترك للنضال بأشـــكال متعددة ضمن هدف التحرير والعودة.

إن حركة فتـــح هي فكر الوطنيـــة والواقعية في الحضارة العربية الإسلامية، المتصالحة مع الحضارات والأفكار الإنسانية، ولأنها كذلك فهي لا تقبل التزمت والتشـــدد ولا تقبل خلط الديني بالسياســـي والحزبـــي، ولا التنظيمـــي الثوري بالدعوي.

ولا تقبل حركتنا تقســـيم الشـــعب إلى مؤمن وغير مؤمن، إلى وطني وغير وطني، إلى أحباب ألله وأعداء الله، إلى أناس مســـتقيمين وآخرين معوجين، فالكل فلســـطيني والـــكل وطني وذاك هو الأصل، والكل يسعى لتحقيق صيغة معادلة الحق والنضال فلا تشـــدد ولا تطرف ولا تهاون ولا إسفاف.

إن فتح المجتمع الوسطي المعتدل العقلاني في ظل تنظيمات الفكرانية «الأيديولوجية المتعصبة» صعب عليها كثيراً أن تنافس المنظرين المؤدلجين كلامياً، ولكنها كانت دوماً تنافسهم في الشارع والعمـــل في خدمة الشـــعب كل الشـــعب وفي اســـتلهام متطلبـــات الجماهير وقـــراءة وعيهم وطموحاتهم الكبيرة والصغيرة، فلم تهمل السعي للوصول لفئات الشعب كافة من نجارين وحدادين وعمال وأطباء ومعلمـــين ومرأة وطلاب وأطفال وعلمـــاء وإعلاميين وفنانـــين، دون تمييز لمن هو منتـــم لحركة فتح أو غيـــر المنتمي لها في تلمس الحاجات وبلوغ المراد.

إن فتح الواقعية السياسية مشيئة الجماهير، فمـــن انبثق من المحيط الزاخر محيط حضارتنا العربية الناهضـــة والمتقاطعة مع أفكار التحرر والتقدم والاجتماعية الديمقراطية في العالم، ومن نشـــأ في محيط الجماهير لا يمكن إلا أن يكون ســـمة من سمات الجماهير، وصفة من صفاتها وتجلياً من تجلياتها.

خاتمة

إن حركــة فتح حركة حيوية متفاعلة لا تجمد عنــد فكرة أو رأي أو موقــف، ولا تتحيز لقديم أو تنفصــل عــن جديد، ولا تغالــي أو تتطرف في النظــرة، كما لا تتهاون أو تتســاهل فيها، مــا يجعلها قادرة على تحقيق التطور في الفهم والتطبيق والتواصل والمشاركة مع فئات الشعب كلها، لأنها حركة ثورية وطنية إنسانية فلسطينية آمنت بالله تعالى ومنطق استخلافه للناس، فكان الشــعب بالنســبة لها وما زال المحــرك والمولد والمعــين الــذي لا ينضب، منه تســتمد الأفكار المتجددة والمتعددة والابتكارية، ومنه تطور ذاتها، ومنه تغتسل وتلبس أثواباً حديثة، فتنتصر لإرادة الشــعب، وتعبر عن احتياجات الجماهير والأمة وتطلعاتها.

إن أبنــاء حركة فتح هم فرســان العقل في حضارتنــا وثقافتنا العربية الإســلامية الرحبة والمنفتحة وبالإثراءات المســيحية الشــرقية من أهلنا، وبالانفتاح على تجارب الشعوب.

كما أن فكرنــا وثقافتنا ذات البعد الأصيل والمتجــذّر مــن جهــة مــع مكونــات الأمة من ديــن ولغة وتاريخ مشــترك وتفاعــل مكاني / زماني، وتطلعات... لا يعني الانغلاق أو إقصاء الآخر، وإنما التمــازج والتبادل الحضاري في ســياق الانفتاح والاستفادة لا الصراع بمنطق الفســطاطين والإقصــاء، حيــث إن المحتل هو التناقض الرئيس فكرياً وحضارياً ونضالياً.

الهوامش

١ يقول خالد الحسن في كتابه (يوميات حمار وطني) الصادر عام ١٩٨٤ بالكويت ص ١١٤ (الكلام الكبير بما لا يتفق مع القدرة الذاتية وإمكانية التنفيذ أشبه بمن يقبض على الريح، أو من يتعاطى الحشيش فيخدر نفسه وينام وهو يتصور أنه يفعل الأعاجيب)

٢ عندما يضع الشيخ عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٥-١٩٠٢) قوانين الترقي كما يراها يذكر فيها أن الإنسانية تمثل منتهى الترقي، ويضيف مشدداً على نوع آخر من الترقي هو الترقي بالروح والكمال. (طبائع الاستبداد ص ١٤٢)

٣ د.عادل عامر أنهى دبلوم شريعة إسلامية ثم دكتوراه في القانون وهو صاحب نظرية الحب في الإسلام ومن المفكرين الإسلاميين المتنورين في مصر.

٤ من بحث لعامر تحت عنوان المرأة في الفكر السلفي والإخواني في موقع www.civicegypt.org وتجد تعريفات عدة للإسلام بالفهم المستنير عند فتح الله كولن، وراشد الغنوشي ود. شحرور وحسن الترابي وغيرهم الكثير.

٥ فيلسوف التنوير من القرن الثامن عشر «ليسنغ» تكلم في «البحث عن الحقيقة» فقال ما معناه: «لو خيّرتُ بين الحقيقة المطلقة والشوق الخالد للبحث عن هذه الحقيقة.. لجثوت ذليلاً بكل تواضع، وقلت يا رب: أعطني الرغبة في البحث، لأن الحقيقة المطلقة لك وحدك».

٦ يقول الإمام محمد الغزالي:» من إمارات العظمة أن تخالف أحداً في تفكيره أو تعارضه في أحكامه ومع ذلك تطوي فؤادك علي محبته وتأبى كل الإباء أن تجرحه» ويقول أيضاً: الإكراه سلاح كل فقير في براهينه، وكل فاشل في إقناعه؛ كلاهما أعوزه المنطق وأسعفته العصا».

٧ «أشار المراقب العام السابق لحركة الإخوان المسلمين في الأردن سالم الفلاحات إلى أن عمر الإسلام حوالى ١٤٥٠ عاماً، وهو ليس ملكاً لأحد للتحدث عنه، والمتحكم منذ عقود هو العقلية الليبرالية التي أنتجت المتطرفين والمتعصبين الذين يتحدثون باسم الإسلام أو المسيحية، داعياً جميع الديانات السماوية إلى إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره. ولا شك في أن الدين كمفهوم هو مجموعة من القيم والمبادئ التي يتم تطبيقها من جانبين؛ الأول الاجتهاد البشري المعرض للنقد والتغيير والاستدراك حسب القدرة على تطبيق المبدأ. والآخر تاريخي، والمقصود هنا أن تغير العصور يجب أن تتغير معها الأساليب والطرق، وما يحدث واقعياً على الساحة العربية مخالف تماماً لما يدعو إليه الإسلام الذي هو براء منه». تقرير حول «مؤتمر المرأة وربيع العرب» عام ٢٠١٤ المنعقد في عمان بمشاركة ١٠٠ قيادية نسوية.

٨ في كتاب ثروت الخرباوي (الإخواني السابق)، سر المعبد، يتحدث عن شيخه أحمد أبو غالي من قيادات الإخوان المسلمين.

٩ يقول الشيخ عبد الرحمن الكواكبي «لا يوجد في الإسلامية نفوذ ديني مطلقاً في غير مسألة إقامة شعائر الدين، ومنها القواعد العامة التشريعية التي لا تبلغ ١٠٠ قاعدة وحكم ...»، وكتابه طبائع الاستبداد يمكن لأي كان تحميله من (الإنترنت)

١٠ يقول المفكر الإسلامي فتح الله كولن: «إن الجهاد في سبيل الله يجري في جبهتين: الأولى، موجهة إلى الداخل. والأخرى موجهة إلى الخارج. ويمكننا أن نعرّف كلاً من الجهادين بالآتي: إن بذل الجهد إلى الداخل عبارة عن عملية إيصال الإنسان إلى ذاته وإلى ربه. أما الجهاد الآخر الموجه إلى الخارج فهو عملية إيصال الآخرين إلى ذواتهم وإلى ربهم. ويطلق على الأول «الجهاد الأكبر» وعلى الثاني «الجهاد الأصغر». حيث إن الإنسان بالأول يبلغ معرفة نفسه بعد اجتيازه العقبات بينه وبين نفسه حتى يبلغ معرفة الله ومحبة الله والذوق الروحاني. أما الثاني فيتحقق بإزالة الموانع بين الإنسان والإيمان بالله سواء بالنضال أو القتال، لإيصاله إلى الله تعالى ومن ثم التعرف عليه والعروج في معرفته». من كتابه (الجهاد وحقيقته بالإسلام)، ويطلق المفكر الإسلامي علي شريعتي اسم «الحرث في حقل الذات» على هذا الجهاد استناداً للآية (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ) (الشورى ٢٠)

١١ انظر كتاب الشيخ محمد الغزالي (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث)

١٢ تتصف الفكرة الأيديولوجية بخمس مواصفات هي: أنها قطعية تؤمن بذاتها فقط وتستعلي على غيرها لذا فهي حصرية، وثانياً أنها ضيقة أحادية تكتفي بذاتها، منغلقة لا تتلاقح مع تجارب الغير إلا بصعوبة أي أنها غير منفتحة، وثالثاً أنها فكرة شمولية تحتكر العقيدة والفهم الشامل للكون والحياة والإنسان، ورابعاً تتغذى بالنقائض والعداء عبر نظرية المعسكرين والفسطاطين (تقدمي مقابل رجعي ووحدوي مقابل إقليمي وحق مقابل باطل)، وخامساً هي فكرة عالمية تحتقر الوطنية (أو القومية...إلا مع التطور الحديث) وكل ذلك نتيجته البارزة الانغلاق والجمود والاحتقار لرأي الآخر ما يؤدي لعزلة حقيقية لأعضاء هذه المنظمات التي تتبنى مثل هذه الأفكار.

١٣ (الفكرة الوطنية في مدرسة صخر حبش – من قيادة الحركة الراحلين – تتعانق مع مفهوم الوحدة، ولا تنفصل عنها، ممثلة بوحدة الخط الفكري ووحدة النظرية ووحدة التنظيم بمكوناته كافة بعيداً عن الشللية والزعرنة والتكتلات سواء داخل حركة فتح، أو الوحدة الوطنية في إطار (م.ت.ف) وفصائلها والشعب الفلسطيني. من دراسة قدمها بكر أبوبكر لمؤتمر عن فكر صخر حبش في جامعة القدس العام ٢٠١٤.

١٤ تتميز القضية الفلسطينية بأنها «ذات خصوصية عربية ودولية بالإضافة إلى الخصوصية الفلسطينية»، وخصوصيتها القومية تعني «أن يدخل العرب ميدان الصراع ضد الصهيونية والسياسة الأميركية الى جانب شعب فلسطين وقضيته». خالد الحسن

١٥ يقول خالد الحسن عن الاستقلالية «إن هذا يعني ألا يكون القرار الفلسطيني تابعاً لدولة عربية بشكل ميكانيكي».

١٦ الكتاب السنوي للعام ١٩٦٨، الإعلام المركزي لحركة فتح، في مقابلة مع ممثل حركة فتح تحت عنوان (الثورة الفلسطينية أمام القضايا التي تواجهها) ص٥٦ وص ٥٧

١٧ المرجع السابق ص٥٧

١٨ ورقة عثمان أبوغربية تحت عنوان (محددات عامة لبرنامج استقطابي تعبوي في إطار ثوابت الحركة وبرامجها ومفاهيمها الأساسية) عام ٢٠١٣

١٩ اعتبر د.نبيل شعث (عضو اللجنة المركزية في حركة فتح الآن، وليس حينها) في دراسته في شؤون فلسطينية عدد أيار ١٩٧١ أن الدولة الديمقراطية العلمانية (الواحدة) هي رفض كامل للدولة اليهودية.

٢٠ (تظهر التأثيرات الحضارية العربية الإسلامية الواضحة في كتابات مفكري الحركة، ومنهم صخر حبش، سواء من خلال الاستشهادات أو الاقتباسات أو الأمثال أو القصص، والإشارات المستقاة من تاريخنا الحضاري العربي الإسلامي، فهو المؤمن بالثورة وحتمية النصر الذي كان يتزود من معين حضارتنا وبالأفق الرحب المتماهي معه بالإسهامات المسيحية والعالمية.)–من دراسة بكر أبو بكر المشار إليها في فكر صخر حبش التنظيمي.

٢١ انظر ما يقول الشيخ عبد الرحمن الكواكبي في الإسلامي أو الإسلاموية في كتابه الثمين طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد (الإسلامية: مؤسسة على أصول الحرية برفعها كل سيطرة وتحكم بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء ويحضها على الإحسان والتحابب وقد جعلت أصول حكومتها الشورى الأرستقراطية أي شورى أهل الحل و العقد في الأمة بعقولهم لا بسيوفهم وجعل أصول إدارة الأمة: التشريع الديمقراطي أي الاشتراكي ...وقد مضى عهد النبي عليه السلام وعهد الخلفاء الراشدين على هذه الأصول بأتم و أكمل صورها) .

٢٢ العلمانية الجزئية عند المسيري: هي رؤية جزئية للواقع لا تتعامل مع الأبعاد الكلية والمعرفية، ومن ثم لا تتسم بالشمول، وتذهب هذه الرؤية إلى وجوب فصل الدين عن عالم السياسة، وربما الاقتصاد وهو ما يُعبر عنه بعبارة «فصل الدين عن الدولة»، ومثل هذه الرؤية الجزئية تلزم الصمت حيال المجالات الأخرى من الحياة، ولا تنكر وجود مطلقات أو كليات أخلاقية أو وجود ميتافيزيقا وما ورائيات، ويمكن تسميتها «العلمانية الأخلاقية» أو «العلمانية الإنسانية».

٢٣ كتاب (الإسلام والسلطة الدينية) صفحة ٩٣، ٩٤.ويعد د. عمارة من أشد من كتبوا ضد العلمانية بمعناها المناقض لله، وبمعناها الوجودي، أما من ناحية التعامل مع العقل والعلم والحرية فهو يراها في عمق الإسلام كما يراها المتنورون عامة.

٢٤ محمد أحمد خلف الله، أديب وعالم لغوي مصري، كان عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ومن مؤلفاته القرآن ومشكلاتنا المعاصرة، ودراسات في النظم والتشريعات.

٢٥ للاستزادة في فكره من الممكن مراجعة كتابه «الحريات العامة في الإسلام».

٢٦ استناداً لتعريف الغنوشي للعلمانية الجزئية، ينتقد الدكتور مصدق الجليدي فكر راشد الغنوشي ولا يقبله باعتباره يمثل الفكر الإسلامي الإخواني التوفيقي، ما ليس فيه إبداع، ويمثل روح البراغماتية السياسية، حسب رأيه، ويقول عن تعريف الغنوشي «وهو ما يذكرنا بالحيل الفقهية التي كان يمارسها

القدامى لتجاوز بعض عقبات التشريع في الحالات المستعصية». ويقول الجليدي ضمن تعريفه «للعلمانية المؤمنة» إنها تعبر عن روح ثقافة الإسلام في الاجتهاد والحكمة والتعددية والكرامة، وتسعى «المؤمنة» لدولة مدنية تتشكل من القانون والمؤسسات والديمقراطية والمواطنة والاختلاف، ويطالب بفصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية، مضيفاً يجب «رفع السلطة الدينية عن رأس الدولة، فلا يتحكم أحد بخيارات الدولة والمجتمع باسم الله، أو حتى باسم السّهر على إنفاذ أوامر الله، إذ إن هذه الأوامر يختلف فهمها من عالم إلى آخر ومن سياق إلى آخر ومن زمن إلى آخر».

مصدق الجليدي كاتب ومفكر تونسي، يشغل خطة أستاذ العلوم الثقافية والتربوية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، ومن كتبه المهمة ذات الصلة «الإسلام والحداثة السياسية».

٢٧ في المقال نفسه يميز الغنوشي بين مهمة الرسول (ص) التبليغية الرسالية، وتلك السلطانية (أي السياسية) ليقرر بوضوح الفصل بينهما كما فعل قبله د.محمد عمارة وآخرون، وأن السنة ليست كلها ملزمة تأسيساً على القاعدة السابقة، ويشير لمؤسستين مختلفتين هما السياسية وتلك الدينية في التاريخ الإسلامي، ويظهر حياد الدولة بحيث لا تفرض عقيدة معينة، ما أدى لتعدد المذاهب وتعايشها في الدولة الإسلامية مؤكداً على دولة القانون.

٢٨ انظر نص هذا الخطاب لراشد الغنوشي الذي اقتبسنا منه ما ورد بين قوسين، على ويكيبيديا الإخوان المسلمين على الرابط http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A84%D8%A7%D%84%D8%A5%D8%B3%D9%7%D98%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%D9%_85%98A%D8%A9%86%D9%85%D8%A7%D9%4%D9

٢٩ يمكن العودة لمقابلته على قناة العربية صوت وصورة على موقع العربية.

٣٠ « العلمانية الإسلامية، تعني طريقة في التفكير في أمور العالم والأشياء، بإعمال العقل والبحث والتأمل بأقصى ما تتسع له هذه المصطلحات / دون خرق أو تحريف أو تغيير أو حذف أو إضافة لثابت من ثوابت الدين الإسلامي»– د.أحمد موسى بدوي

٣١ بالمفهوم الجزئي (العلمانية الجزئية) كما نعتقد أن المقصود هنا.

٣٢ من مقال للكاتب نجم عبد الكريم في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية

٣٣ لم يخرج الفهم العام حركة فتح للدولة في فلسطين (كلها) أسميتها دولة مدنية أم علمانية أم ديمقراطية عن طرحها منذ العام ١٩٦٨ والقائل «دولة ديمقراطية تتعايش فيها الأديان الثلاثة (المسلمون والمسيحيون واليهود) متساوية في الحقوق والواجبات»، وهكذا كان فهم القائد الرحل صلاح خلف (أبو إياد).

٣٤ مازال الإسرائيليون، والمتطرفون خاصة في إطار تزوير التاريخ يطلقون مصطلح «يهودا والسامرة» على الضفة الغربية في فلسطين، للإيهام بارتباطه بمرويات التوراة غير المثبتة علمياً ولا تاريخياً، ورغم أن اتفاق أوسلو عام ١٩٩٤ يعرف المنطقة بأراضي السلطة الفلسطينية أو «المناطق»، إلا أن من نواقض الاتفاق الكثيرة إثارة البُعد التاريخي والعقدي بإعطائه جرعة سياسية وقانونية من اليمين الإسرائيلي بإعادة ترويج المصطلح والدعوة للدولة اليهودية القومية العنصرية كما يصر عليها (نتنياهو) بشدة منذ العام ٢٠١٣

٣٥ في ندوة له في مؤتمر: جسور السابق «مستقبل مصر علماني أم ديني» بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٣ يقول: «كل القيم الإيجابية للعلمانية توجد بالفعل في الإسلام فإذا ما أضفنا ذلك إلى ما سبق قوله إن خصوصية الحياة الأوربية في العصور الوسيطة هي التي أدت إلى نشأة العلمانية فإن النتيجة التلقائية هي أننا لا نحتاج إلى العلمانية الأوربية إطلاقاً في مجتمعاتنا العربية الإسلامية».

٣٦ نقلت «القدس العربي» عن د. أبو الفتوح والذي يشغل منصب عضو مكتب الإرشاد، أعلى سلطة تنفيذية داخل الجماعة، قوله إن موقف الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية هو أننا لسنا ضد اليهود وهدفنا ليس القضاء على اليهود لا في داخل فلسطين ولا في خارج فلسطين .وأضاف إن المجتمع الدولي يجب أن يعمل على تكوين دولتين فلسطينية وإسرائيلية كحل مؤقت، ثم يمكن بعد ذلك تأسيس دولة علمانية ثنائية القومية يتداول اليهود والمسلمون والمسيحيون قيادتها كحل نهائي.

٣٧ في لقاء مع ياسر عرفات مع صحيفة (باري ماتش) الفرنسية في ١٩٦٩/١/١١

٣٨ كتاب حركة فتح السنوي عام ١٩٦٩ ص١١، وكان المؤتمر المذكور قد عقد بالقاهرة في الفترة ما بين ٢٥–١٩٦٩/١/٢٨. وورد مثل ذلك (أي إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية دون تمييز...) في الميثاق الصادر عن المؤتمر الأول للمنظمات الفدائية المنعقد في القاهرة ما بين١٧–١٩٦٨/١/٢٠

٣٩ مقال منشور لعثمان أبو غربية عام ٢٠١١ تحت عنوان «نحو ملامح جديدة لواقع إقليمي جديد».

٤٠ يوضح د.نبيل شعث في دراسته رفض الاقتسام الطائفي للدولة كما هو حاصل في لبنان.

٤١ من المهم الإشارة إلى أن عديد التنظيمات الإسلاموية ترى حتى اليوم أن من واجب (الدولة) عدم الحياد أو تحقيق المساواة أبداً، إذ من واجبها نشر الإسلام على المذهب الذي يتم اختياره، فمثلاً إيران تعتبر في دستورها دولة على المذهب (الشيعي الإمامي الجعفري الاثني عشري) وقائدها حسب نص الدستور هو حامي المذهب وليس الدين ونصير المظلومين) وكذلك الأمر ما كان من دولة أفغانستان (السنية) فترة حكم طالبان، لذا قد يرى الكثيرون أن فكرة المدنية والديمقراطية، والمساواة مع المسيحي أو صاحب أي ديانة أخرى فكرة ليست إسلامية أصلا، كما يرون في المواطنة للجميع نقضاً للذمة، رغم أن هذا المفهوم باللامساواة المستند للذمة قد انتهى عهده، وأسقط مؤخراً عام ٢٠١١ حتى الإخوان المسلمون يستبدلونه بالمواطنة والضريبة كتطور للجزية، الا أنه بقي في فكر السلفيين والكثير من الإخوان المسلمين.

٤٢ يقول د.محمد عمارة إن «الحركات الإسلامية» تعاني «قصوراً في التربية السياسية لفقرها فكرياً وقلة بضاعتها من صناعته وصنّاعه، مضيفاً «وإنما لانغلاق هذه الحركات عن الفكر السياسي ونظرياته» ويشير إلى «تزايد جمود النصوصيين، وتدني جرعة العقلانية لدى العقلانيين» عندهم. يمكن العودة لموقع بكر أبو بكر في الموضوع www.bakerabubaker.info

٤٣ قاسم شعيب، تحرير العقل الإسلامي، المركز الثقافي العربي، المغرب ٢٠٠٧، ص٨

٤٤ يراجع: د.محمد عابد الجابري، وجهة نظر نحو إعادة بناء الفكر العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٨٨

٤٥ وكما هي العادة يتم الخلط في وعي الناس بين الشيوعية أو ما تسمي نفسها (الاشتراكية العلمية) وبين (الاجتماعية الديمقراطية) رغم الفارق الكبير بينهما، إذ جنحت الاجتماعية (الاشتراكية) الديمقراطية للحفاظ على حقوق الإنسان والتعددية والتقدمية والديمقراطية والمجتمع المدني، في ما رفضت تلك أي (الاشتراكية العلمية=الشيوعية) هذه المفاهيم وكرست الحزب الواحد والاستبداد، ورفضت التعددية وفي سياق تأصيلها الفكري لما يسمى المادية الديالكتيكية خرجت من المربع الروحاني إلى مربع الإنكار (الإلحاد) باعتبار أن المادة أسبق على العقل، والتاريخ شاهد على انهيار هذه النظرية ودولها منذ العام ١٩٩٠ حيث انتهى المعسكر الشرقي الذي كان يسمى الاتحاد السوفيتي الشيوعي مهيمنا عليه..

٤٦ التيارات السلفية «النجدية الوهابية» في غالبها تكفر العلمانية، كما تكفر الديمقراطية على اعتبار أنها فكر وضعي ضد الشريعة، والله فقط هو المشرع، وكذلك الأمر مع التيارات المتطرفة التي تجتاح عالمنا الإسلامي والعربي حيث إن التكفير هذا يجر إلى القتل عندها.

٤٧ يقول الشيخ عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٥-١٩٠٢م) «دعونا ندبر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الأخرى فقط، دعونا نجتمع على كلمات سواء ألا وهي فلتحيا الأمة... فليحيا الوطن... فلنحيا طلقاء أعزاء».

٤٨ ورقة لعثمان أبو غربية عام ٢٠١٣ تحت عنوان (محددات عامة لبرنامج استقطابي تعبوي في إطار ثوابت الحركة وبرامجها ومفاهيمها الأساسية).

٤٩ نشأت الفكرة التحررية الاستقلالية الوطنية للحركة بعد النكبة وتبلورت عام ١٩٥٧ ثم انطلقت عام ١٩٦٥، وهي منذ ذلك التاريخ ما زالت تصد اتهامات وسهام المخرصين.

«فتح» والمؤتمر العام السابع

د.عاطف أبو سيف*

مرت ســت ســنوات على عقد المؤتمر العام الســادس لحركة فتح، وبــات الحديث عن عقد المؤتمر العام السابع – بعد تجاوز المدة القانونية بين المؤتمرين وفق نصوص النظام – أمراً أقرب إلى الواقع منه إلى المطالب.

تواجه «فتح» تحديات كبيرة عقب عقد المؤتمر وبعده، فالحركة التي تجاوز عمرها الفعلي نصف قرن وعمرها التأسيسي اقترب من العقود الستة تعيش في محيط يشــهد الكثير مــن التغيرات والعواصف التــي تتطلب منها أن تجد إجابات واستجابات تتلاءم مع طبيعة التحديات المحيقة بها والمحيطة بها.

جرت مياه كثيرة تحت الجسر.. على «فتح» أن تضعها نصب عينيها وهي تنظر إلى المســتقبل؛ حتى تســتطيع أن تمســك زمام الأمور وتنطلق مواصلــةً قيادتها الحركة الوطنية الفلســطينية ومشروع التحرر الوطني.

أحــداث كبرى عصفت بالمنطقة بشــكل عام كما بحركة فتح بشكل خاص، وهي لن تنجو من تأثيراتها، وتقع عليها مسؤولية أن تبتدع تحولات داخلية تسهم في هضمها ما يجري واستيعابها له وتطويرها خطاباً مناسباً لذلك.

سأشــير في هذا المقال إلى جملة من النقاط التي يجب أن تؤخذ بالحسبان حين تفكر «فتح» في المســتقبل، لأن المستقبل ليس عالماً وهمياً لا صلة له بالواقع، وإلا لكان أحلاماً ورديةً، بل هو فهم جيد للواقع.

* رئيس تحرير «سياسات».

- **أولاً** وقبل كل شيء من المهم فهم المرحلة بين المؤتمرين، وما طرأ عليها من تحولات وربما أيضاً فهم ما أنجزته «فتح» من أهداف وضعتها لنفسها في المؤتمر السادس. في البداية، لابد من التأكيد أن الحال الفلسطيني ليس بأفضل مما كان عليه بعد المؤتمر العام السادس، لا على سياق العلاقة مع الاحتلال، ولا على سبيل الوضع الفلسطيني الداخلي، ولا البناء التنظيمي، ولا الساحات الخارجية، خاصةً مع ما يجري في مخيمات لبنان من أحداث مقلقة تعكس عدم مقدرة التنظيم على الاستجابة للتحديات وربما عدم تطويره وسائل دفاع تحمي أبناء الشعب الفلسطيني هناك من موجات التطرف وسرقة المخيمات ضمن أجندات خارج فلسطينية.

انغلاق أفق التسوية وانسداد العملية السلمية، إذ بات واضحاً أكثر من أي وقت مضى أن لا مستقبل لعملية التسوية ضمن السياقات الراهنة. فالانتخابات الإسرائيلية الأخيرة كشفت بشكل واضح عن إمعان المجتمع الإسرائيلي في الذهاب نحو التطرف واليمين. ولا يبدو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لديه ما يقدمه في المفاوضات، بل هو يتصرف بمنطق أن هذه المفاوضات انتهت ولا أمل يرجى من ورائها. وعليه فإن «فتح» بحاجة إلى مقاربة جريئة تعيد وفقها تعريف برنامجها السياسي الذي استند بشكل كبير إلى مفهوم حل الدولتين وآفاق تطبيقه. الأمر الذي لا يبدو ممكناً في الأفق المنظور.

أيضاً استمرار الانقسام وما ترتب على ذلك من تهتك أكثر خطورةً في نسيج العلاقات الوطنية. من الواضح أن المصالحة الفلسطينية دخلت في غيبوبة جديدة لا أحد يستطيع أن يتوقع متى ستفيق منها. ثمة قضايا كثيرة على «فتح» أن تلتفت إليها في ظل استمرار الانقسام وإعماله مبضعه في جسد الوحدة الفلسطينية.

«فتح» مثل المفاوضات مع الاحتلال، قالت إن الحوار الوطني هو الحل الوحيد لإنهاء الانقسام. أيضاً على «فتح» أن تفكر في معالجات أخرى للانقسام تنطلق أيضاً من الحفاظ على الوحدة الوطنية وتطوير بناء النظام السياسي وحمايته.

الإجراءات الإسرائيلية في القدس ومحاولة عزل المدينة المقدسة وفصلها عن مجمل الحكاية الفلسطينية. حالة الاحتقان في القدس والمواجهات اليومية التي يمكن لـ«فتح» أن تفخر بأنها من يقودها في حارات القدس وطرقاتها، يجب أن تتبلور وفق فهم أعمق لعلاقة الاشتباك مع الاحتلال. من هنا «فتح» بحاجة إلى المزيد من العمل في القدس لتعزيز وجود قياداتها في المدينة المقدسة وتطوير برنامج كفاحي يومي يثبت هوية القدس العربية ويدافع عنها ويجعل من

القدس بؤرة الاشتباك مع العدو. هذا يجب ألا يقتصر على البلاغات والبيانات بل يمتد إلى الممارسة الفعلية.

الإنجاز السياسي المهم الذي تمثل بالحصول على عضو غير مراقب والاعتراف بفلسطين كدولة حتى لو لم يكن الاعتراف كاملاً، وما فتحه هذا من آفاق للدخول في اتفاقيات ومعاهدات دولية تكسب فلسطين المزيد من الإنجازات على الأرض. المؤكد أن هذا كان إحدى غايات المؤتمر السادس وتوصياته، ونجحت «فتح» في تأجيج الجبهة الدبلوماسية على إسرائيل والتي اعتبرته نوعاً من الإرهاب الدبلوماسي وصبت جام غضبها على الرئيس أبو مازن. ولكن أيضاً هذا يشكل تحدياً أمام «فتح» حيث إن مهمة استكمال النضال في المؤسسات الدولية باتت مطلباً جماهيرياً، خاصةً في ملف محكمة الجنايات وجرائم إسرائيل المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، وعلى «فتح» ألا تتوقف هنا بل عليها مواصلة الطريق.

تصاعد المقاومة الشعبية وحالة الاشتباك اليومي مع الاحتلال في الضفة الغربية حيث ارتقى عشرات الشهداء جراء هذه الاشتباكات أو جراء جرائم المستوطنين وقوات الاحتلال. وتطوير أشكال للمقاطعة أكثر فعالية من ذي قبل. على الرغم من ذلك لم تنتقل المقاومة الشعبية إلى قطاع غزة ولم يتم التفكير في سبل تفعيلها هناك. كما أن مقاطعة البضائع الإسرائيلية لم تصل إلى القطاع الذي شهدت هذه البضائع في أسواقه انتعاشاً كبيراً في ظل مقاطعتها في الضفة الغربية.

التحولات في المنطقة العربية وسقوط أنظمة وصعود أخرى وما عناه ذلك من تبدل في خارطة الأصدقاء وربما تأثرها وتراجع بعضها. ودون الخوض في ملابسات الربيع العربي ومآلاته، فإن المؤكد أن «فتح» لم تعد تتمتع بعلاقات عربية متينة مثل ذي قبل. على «فتح» أن تلتفت إلى علاقاتها العربية بشكل جيد وعليها نسج علاقات مع الأحزاب والتشكيلات السياسية الناشئة. إن الخطر المحيق بعلاقة «فتح» العربية أن علاقاتها تكاد تقتصر على الأنظمة. وعلى أهمية مثل تلك العلاقة فإن «فتح» بحاجة لاستعادة علاقاتها مع الجماهير العربية والأحزاب والمجتمع المدني وفئات المجتمع العربي كله.

- **ثانياً**، يمكن سريعاً مراجعة ما تحقق وما لم يتحقق من مقررات المؤتمر العام السادس من أجل الوقوف عن كثب على الحالة الفتحاوية. على «فتح» أن تفكر جدياً في ما لم يتم إنجازه وتسأل نفسها أين كان قصورها الذاتي فيه، لا أن ترمي الحمل على السياق الخارجي.

رغم أن المؤتمر العام السادس حدد إنجاز الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة كإحدى

غايـــات الحركة في المرحلة المقبلة، فإنه في مـــا لا يمكن القول إننا أبعد من تحقيق ذلك من ذي قبل، فإننا لســـنا أكثر قرباً. وعلى الرغـــم من كل الاتفاقـــات التي أبرمت مع حركة حمـــاس، فإن المصالحـــة لم تتحقق إلا شـــكلياً، حيث إن تشكيل حكومة الوفاق الوطني لم يدفع المصالحة سنتمتراً واحداً إلى الأمام، إذ بقيت «حماس» تحكم قطا ع غزة وليســـت الحكومة إلا ديكـــوراً، بل إن الحديث عن حكومة موازية أو حكومة سرية فـــي غزة تديرها قيادة حماس بات محققاً. فالوزراء في الضفة لا علاقة لهم بوزاراتهم في غزة.

أيضاً، لم يحاول نظام «فتح» الأساسي أن يتطلع إلى تطوير نفسه بما يتلاءم وتطورات العصـــر. فـــأدوات الاســـتقطاب والتأطير المعاصـــرة يجـــب أن تأخذ بعـــين الاعتبار التحـــولات التي طرأت على وعي الشـــباب وتعاطيه مع الإعلام. ولم تســـعَ «فتح» إلى تكثيف استخدام وسائط الإعلام الاجتماعي في تثوير عملية الاســـتقطاب والتحشـــيد. هذا يتطلب ربمـــا البحث عن صيغ جديدة تطور البناء التنظيمي المؤســـس على فكرة الخلية والشعبة والمنطقة والإقليم. مثلاً أقر المؤتمر العام الســـادس فكـــرة المحافظات داخـــل الوطن، لكن يبـــدو أن الأمر لم يتم ولم تنجح الحركة في توحيد بعض الأقاليم الصغيرة التي تم تشـــكيلها من رحم إقليم أو ســـابقاً كان على شكل محافظة، خاصة في محافظتي خان يونس والخليل وغيرهما. هذا يعني البحث في سبل تطوير أطر الحركة وهياكلها والبحث عن تطويرات خلاقة لمفهوم البنـــاء التنظيمي بما يتوافق مع التكوينات الجغرافية التي نشأت داخل الوطن. الأمر ذاته ينسحب على الواقع خارج الوطن. ربما فكرة البناء الصارم بحاجة إلى إعادة نظر في سبيل البحث عن إطار يمكن تكييفه وفق الساحات المختلفة.

على الرغم من تبنـــي «فتح» خيار المقاومة الشعبية ونجاحها في جعله خطاباً تثويرياً، فإن المحقق على الأرض ليس مقنعاً. لم تغب المقاومة الشـــعبية عن أجندة العمل اليومي الفلسطيني المقاوم لسياسات الاحتلال منذ العقـــود الثلاثة الأولى مـــن القرن الماضي حين وقف الشعب الفلسطيني صفاً واحداً في وجه قوات الانتداب البريطاني الساعية إلى وهب فلسطين للمهاجرين اليهود الذين ســـرقوا الأرض وطردوا سكانها بعد ذلك. واستمر حضور المقاومة الشعبية في الوعي الشـــعبي الفلسطيني طوال فترات النضال التحرري بأشكال مختلفة.

جسدت نشـــاطات المقاومة الشعبية خلال الســـنوات الماضية المناهضة للجدار علامة فارقـــة في تطويـــر أدوات النضال اليومي الفلســـطيني، خاصةً أنها صارت جزءاً من روتين العلاقة بين المحتل بســـلاحه وجنوده

وبين الشعب الأعزل والقرويين المهددة أراضيهم بالمصادرة والابتلاع وبيوتهم بالتدمير من بلدوزرات الجيش. ولمعت حالات جذبت إليها الأنظار وتجارب صارت جزءاً من التراث الكفاحي الفلسطيني مثل بلعين ونعلين وبقية قرى الجدار التي استطاعت أن تقلق مشاريع إسرائيل في ابتلاع الأرض. قدمت مثل هذه النماذج الخطوة الأولى في طريق طويل يجب العمل على تطويره وتثويره حتى يرتقي إلى حالة كفاح واشتباك مع الاحتلال في مفاصل الحياة وتفاصيلها كلها.

نجحت «فتح» وفشلت أيضاً. نجحت «فتح» في قيادة بعض النماذج الناجحة مثل قرية باب الشمس والكرامة وأخيراً عين حجلة. لكن المطلوب هو جعل المقاومة الشعبية فعل اشتباك يومياً مع الاحتلال وليست مجرد نماذج متفرقة. لكن لننتبه، فالمقاومة الشعبية لم تتحول إلى حالة اشتباك يومي مع الاحتلال كما لم تنتقل إلى قطاع غزة، كما أنها اقتصرت على ردة الفعل والاحتجاج والتظاهر دون الاستفادة من وسائل المقاومة الشعبية المختلفة التي يزخر بها إرث الظاهرة خارج فلسطين.

- **ثالثاً**، أمام «فتح» الكثير الذي يجب أن تقوم به وهي تخطو نحو مؤتمرها السابع حتى تستثمر عقد المؤتمر في تطوير نفسها ولا يكون عقده شكلياً.

على الصعيد الوطني، لا يكفي إدانة الأحاديث التي بدأت بالإشارة إلى دردشات بين «حماس» وإسرائيل وانتهت إلى تصريحات علنية بوجود مفاوضات غير مباشرة عبر وسطاء لإنجاز اتفاق تاريخي يضمن فصل القطاع عن باقي فلسطين من خلال ممر مائي إلى العالم الخارجي عبر قبرص، وفتح المعبر وفك الحصار وتبادل أسرى وتهدئة لخمس عشرة سنة. لا يكفي «فتح» أن تشجب. عليها أن تفكر جدياً ماذا ستفعل لو تم هذا فعلاً. حتى لو تعثر خلال عام أو اثنين، عليها أن تسأل نفسها ماذا لو حدث بعد ذلك؟

على الرغم من كل شيء، يجب على «فتح» ألا تتخلى عن تمسكها بالوحدة الوطنية بوصفها بوصلة الانطلاق نحو المستقبل. لكن عليها أن تسعى إلى إنهاء الانقسام لأن استمراره يعني قتل أي تقدم في المشروع الوطني. وهذا يتطلب أيضاً على الرغم من استمرار الانقسام الالتفات إلى حاجات الجماهير في قطاع غزة.

في علاقتها مع الجماهير، قد يكون مفيداً لـ«فتح» أن تلتفت إلى ما الذي يجعل الناس إلى الآن تتمسك بـ«فتح». فعلى الرغم من الصعاب والعقبات كلها، فإن الغالبية العظمى مازالت ترى في «فتح» التنظيم الأقدر على صياغة الهم الوطني والدفاع عنه. من المهم أن تلتفت «فتح» إلى ذلك وتطور من برامجها، بما يجعلها فعلاً قادرةً على تقديم الحلول للناس وصياغة همومهم والدفاع عنها. هذا سر قوة «فتح». هذا الذي يجعل «فتح» «أم الجماهير» كما يحب الفتحاويون

أن ينادوها. «فتح» التنظيم الأقرب لعقول الناس وقلوبهم وروحهم. عليها ألا تفقد هذه الميزة. ولكن هذا لا يجيب عن السؤال الأساس: ما الذي يجعل الجماهير تلتف حول «فتح»؟ ربما لو تم إجراء استفتاء لاكتشفنا أن الكثير يتعلق بماضي «فتح» وبطولاتها، وهو ما يعني أن على الحركة أن تحافظ على حالة الاشتباك مع الاحتلال ووضع موضوعة التحرر الوطني قبل عملية البناء، إذ إن البناء لا يمكن أن يتحقق دون أن نتمكن من تحرير الأرض. وبذلك فـ«فتح» مطالبة بفهم حاجة الجماهير إليها وتطلعهم إلى دورها.

ربما من المفيد لـ«فتح» أن تغير الصورة النمطية عنها بوصفها حزب السلطة، وربما عليها على الرغم من أنها تحكم، أن تفصل بين التنظيم والسلطة، فلا يجوز أن يكون قادة «فتح» قادة في السلطة. هم حراس السلطة بوصفها جزءاً من المشروع الوطني، لكن لا يمكن للموقع التنظيمي في «فتح» أن يكون له رديف سلطوي. فعضو اللجنة المركزية لـ«فتح» لا يمكن له أن يكون موظفاً عند رئيس الوزراء أو وزير ما. على «فتح» أن تكون حارسة الحلم، وحارس الحلم هو سيد القرار. كما أن على «فتح» أن تسعى إلى تغيير تلك الصورة التي تجعلها تتحمل أوزار السلطة كلها في ما أبناء «فتح» يعانون من أنهم يشعرون بأنهم يدفعون ضرائب السلطة فقط. ليس مطلوباً من السلطة أن تكون سلطة «فتح». المطلوب أن تنأى «فتح» بنفسها عن السلطة، فلا تصبح السلطة تعني «فتح» و«فتح» تعني السلطة.

على برامج «فتح» الجديدة أن تستجيب لحاجات الناس وتطلعاتها. مثلاً في ما يتعلق بقطاع غزة، على «فتح» أن تكون أكثر مقدرةً على وضع خطط واضحة للتعامل مع الوضع في القطاع تتعلق بمستقبل القطاع في ظل الأحاديث عن ذهاب «حماس» إلى اتفاق منفصل مع إسرائيل، إلى جانب ملامسة هموم أبناء القطاع، خاصة عملية إعادة الإعمار. لا يكفي أن نلوم «حماس» على تعطيل عملية إعادة الإعمار بل يجب أن يكون لدى «فتح» خطة لتحقيق ذلك. لأن الجماهير لن ترحم «فتح» كما لن ترحم «حماس». أساس التنظيم الجماهيري هو تلمس احتياجات الناس والاستجابة لها. على «فتح» ألا تفقد هذه المقدرة إذا أرادت أن تظل تنظيم الجماهير الأول. الشيء نفسه ينسحب على حضور «فتح» في مخيمات الشتات.

الشتات ثم الشتات ثم الشتات. على «فتح» أن تلتفت أكثر إلى حضورها في الشتات والمخيمات وسبل ترتيب أوضاعها. ما لم تكن «فتح» قوية في المخيمات فإن المخيمات ستظل تعيش حالة التمزق والاستلاب من قوى الظلام.

على صعيد البرنامج الكفاحي والسياسي، قد يكون من الحكمة تعزيز مفهوم الدولة الواحدة الموجود في أدبيات حركة فتح والتي يوجد إشارة إليه في برنامج المؤتمر السادس. تكتسب هذه الفكرة أهميتها من تنامي القبول الذي تحظى به الدولة الواحدة في الأوساط الدولية، خاصة

مع انسداد أفق عملية السلام. قد لا يعني هذا أن تشطب «فتح» فكرة حل الدولتين، ولكن لابد من تنويع أدوات النضال ووسائل الضغط من أجل إنجازه، والأهم تطوير غاياته، بما يجعله أكثر استجابةً للواقع. ألم يكن الذهاب إلى حل الدولتين جزءاً من آلية التعامل مع السياق الدولي والحاجة إلى أن تحظى الثورة بقبول العالم، إلى جانب حقيقة الحاجة لحلول معقولة يمكن تحقيقها إلى حين إنجاز الحلم الكبير؟

الآن وبعد أن أصبح حل الدولتين من موروث الماضي، على إسرائيل أن تدرك أن لدى الفلسطينيين المزيد من الخيارات على المستوى السياسي. وربما يجب الانتقال بالفكرة من كونها ردة فعل على فشل حل الدولتين إلى استراتيجية مدروسة ومعلومة العواقب ويتم تطوير أدوات نضالية ميدانية من أجل تحقيقها ولا يكتفى بأن تكون مجرد شعارات سياسية.

العلاقة مع سلطات الاحتلال يجب أن تتأسس على فكرة الاشتباك الذي يأخذ أشكالاً محددة. على «فتح» أن تتذكر دائماً أنها حركة تحرر وطني وأن الوطن مازال محتلاً وأن غاية النضال بمستوياته المختلفة هي إنجاز عملية التحرر والشروع بعملية البناء. وعليه فإن الاشتباك مع سلطات الاحتلال سواء على الأرض أو في المؤسسات الدولية يجب أن يظل جوهر موقف «فتح» ورؤيتها لطبيعة إدارة العلاقة مع الاحتلال.

فبشاعة جرائم المستوطنين التي باتت أكثر تنظيماً من ذي قبل – وبات هناك حديث حتى إسرائيلي عن وجود تنظيمات رسمية للمستوطنين تستهدف قتل الفلسطينيين وحرقهم – تتطلب موقفاً ميدانياً من «فتح». وربما شواهد مثل حرق الطفل أبو خضير في القدس والطفل علي دوابشة في نابلس أمثلة حية على انتقال عصابات المستوطنين إلى العمل المنظم والمحمي من دولة الاحتلال. وما ترتب على ذلك من تشكيل لجان حراسة ليلية. لا يكفي «فتح» أن تتعامل بردات الفعل مع الواقع الراهن بل عليها تطوير استراتيجيات تستوعب الحاضر وتخلق آليات للتعامل معه.

أيضاً، «فتح» مطالبة بالعمل على تطوير أدوات المقاومة الشعبية وتوسيعها بما يكفل قدرة النضال اليومي الفلسطيني على الوقوف بحزم أمام سياسات الجيش الإسرائيلي سواء كان ذلك من خلال الاشتباك معه أو من خلال فضحه وتعريته. وهذا التطوير بحاجة إلى تفعيل الكثير من أوجه المقاومة الشعبية والسلمية التي لم يتم استخدامها من قبل.

لصيق بذلك، أن تراث المقاومة الشعبية وإرثها الفكري والعملي يزخر بعشرات الأدوات التي من شأن استخدامها أن يقض مضاجع المشروع الاستيطاني ويقلقه ويجعل رحيله محتماً. وعليه يجب عدم قصر هذه الأدوات على الاحتجاج الأسبوعي والوقفات القصيرة بل يجب الانتقال وفق نماذج مرسومة إلى حالات يصير فيها الاشتباك مع الجنود على الحواجز

والدوريات التي تنفذ مهمات مصادرة بحق الأراضي محتوماً حتى يتم وقف هذه الحملات. وربما محاصرة المستوطنات والبؤر الاستيطانية بجمهور غفير من المواطنين المدنيين وفق ما يعرف بعمليات الجلوس، آخذين بعين الاعتبار أن المقاومة الشعبية لا تعني عدم وجود عنف من الاحتلال، فالاحتلال الذي يستشعر أن مثل هذه الأفعال تهدد وجوده أكثر من استخدام بعض السلاح سيعمل على مهاجمتها واستخدام درجات عالية من العنف لفضها. وعليه فإن ما هو سلمي سيتحول بفعل وحشية الاحتلال إلى فعل خشن يصحبه الكثير من الدماء.

إن حالة الاشتباك هذه يجب أن تقوم إلى ذلك على مبدأ المبادأة، بمعنى ألا تكون مجرد ردات فعل فقط، بل يجب أن تنطلق من مفهوم واسع كجزء من استراتيجية مقاومة شعبية فلسطينية شاملة، ترتكز إلى الهجوم والاشتباك الشعبي مع قوات الاحتلال ومجموعات المستوطنين. إن هذا الاشتباك وحده يعطل الخطط قبل أن تولد، أما الاكتفاء بانتظار ماذا سيفعل الاحتلال فسيقيد النتائج المرجوة من حالات الاشتباك مع الفعل الاستيطاني. وتشمل مثل هذه الاستراتيجية وضع تصورات وأولويات لتصعيد النضال اليومي ووضع خطاب إعلامي محلي وخارجي لتسليط الضوء عليها.

تنظيمياً، يجب العمل على تصليب التنظيم وتقويته عوده، خاصةً بعد عمليات الفصل التي تمت بحق المتجنحين وأصحاب الولاءات الخارجية. التنظيم بحاجة للكثير من الانتباه سواء داخل أقاليم الوطن أو خارجه، وإعادة تصليبه وفق الولاء لـ«فتح» وقيادة «فتح» وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب، وحاجة «فتح» إلى أن تكون موحدة وقوية تحت راية شرعيتها. كما لا يكفي أيضاً التعامل بصرامة مع أصحاب الأجندات الخارجية بل أيضاً يجب الالتفات للتنظيم وتقويته وإيلاء كادرات التنظيم الكثير من العناية وجعل الموقع التنظيمي مسؤولية وألا يتم ترك الناس وحدهم في ساحة العمل التنظيمي دون متابعة وحوافز وموارد مالية تساعدهم على النهوض بالتنظيم.

يتعلق بهذا، أيضاً، توحيد إعلام «فتح». فالمواقع التي يظن الناس أنها فتحاوية لا تتبع للحركة بشكل مباشر. والكثير منها يستخدم ضد «فتح» وضد التنظيم لصالح ولاءات خارجية وولاءات لأشخاص محددين. بالطبع لو كان هناك موقع إعلامي فتحاوي قادر على استقطاب أبناء الحركة وقادر على أن يكون الموقع الحقيقي الذي يلفت انتباههم لتهاوت المواقع الأخرى كلها التي تنتحل اسم «فتح» وتزعم تمثيلها. المشكلة ليست في تلك المواقع وعدم وحدتها وولائها الحقيقي للحركة بل في غياب استراتيجية إعلامية حركية فعلية، وما لم تتوافر هذه الاستراتيجية، فإن «فتح» ستظل تعاني من حالة الفوضى الإعلامية.

ليس بعيداً عن هذا تفعيل الكثير من وسائل التواصل والتعبئة بين أطر الحركة المختلفة، فلا يجوز أن يسمع أعضاء قيادة الأقاليم وربما

المجلس الثوري بأخبار اللجنة المركزية من مواقع الأخبـــار و«الفيس بوك». يجـــب إعمال الضبط وإعطاء الأولوية المعلوماتية لأطر الحركة، فكثيراً مـــا يقف أبناء الحركة عاجزين غير قادرين على إعطاء موقف سياسي من قضية ما لعدم اطّلاعهم على موقف اللجنة المركزية الموحدة لأنه لا يصلهم بالواسطة التنظيمية.

أيضاً إلى اليوم لا يوجد في «فتح» تعبئة فكرية حقيقية. فمدرسة الكادر غير موجودة والدورات المســـتمرة غائبة. فقد يتم انتخاب أخ ما لقيادة المنطقـــة بعد أن يكون تم تكليفه الشـــعبة، ويتم انتخابـــه في لجنة الإقليـــم دون أن يخضع لأي دورة تثقيفية أو دورة كادر محددة تساعده على تأدية مهامه. مدرســـة الكادر الفعلية أو جامعة فتح التنظيمية الداخلية الحلم الغائب المنتظر.

مراجعة عمل المفوضيات في اللجنة المركزية، علـــى أعضـــاء المؤتمر مســـاءلة كل عضو لجنة مركزيـــة عن لجنته وما الـــذي فعله فيها. بعض اللجان لم تعمل بالمطلق. وربما باســـتثناء القليل القليل، فـــإن مفوضيات اللجنـــة المركزية كانت معطلة ولم تعمل.

في الختام، فإنه ما لم تستشـــعر «فتح» حجم التحديات التي تواجهها على الصعيد التنظيمي والوطني والسياسي، فإنها ستواجه صعوبة في القفز نحو المستقبل بثقتها المعتادة. من هنا فإن مـــا يهم هو أن تخرج «فتح» بعـــد المؤتمر أكثر قـــوة وببرامج أكثر مقـــدرة على ترجمة تطلعات الشـــعب إلى الحرية والاستقلال. عندها يصبح المؤتمر الســـابع انطلاقة جديـــدة لـ«فتح» وليس مجـــرد تراكم آخر لمؤتمرات الحركة، خاصة أن المؤتمر الســـادس رغم أهميته في تثبيت وحدة حال الحركة بعد استشهاد الرمز أبو عمار، فإن المؤتمر الســـابع هو الذي سيقرر كيف ستنظر «فتح» إلى المستقبل، وإن كانت قادرة على النظر إلى المستقبل بتفهم أم أنها ستعيد إنتاج الأخطاء ولكن بعبارات جديدة.

من المؤكد أن اســـتقامة الحالة الوطنية لا تتم دون اســـتقامة «فتح» ليس كشرط، ولكن كحالة موضوعية، وكجزء من المزاج الشـــعبي الوطني الذي نجحت «فتح» في التعبير عنه طوال خمسة عقود ونيـــف، كما أن المشـــروع الوطني يكون أكثر صلابـــة حين تكون «فتـــح» صلبة، ويكون أكثر وضوحاً حين تكون «فتح» واضحة، ويكون أكثـــر اندفاعاً وقوة وتحققاً حـــين تندفع «فتح» بثبـــات وثقة في قيادة دفتـــه. إن قدر «فتح» أن تكون حركة الجماهير الفلسطينية وحركة تحرره الوطني، وعليها أن تكون على قدر المسؤولية كما كانت قبل ذلك.

محور
حال القدس: استراتيجيات الاقتلاع وتقنيات البقاء

فيصل الحسيني: تجربة مقدسية مختلفة عنوانها «بيت الشرق»

المحامي أحمد الرويضي *

«اشـــترِ زمناً في القدس»... عنوان عمل لأمير القدس وشهيدها فيصل الحسيني، مقولة تحمل معاني كثيرةً جاءت في وقت مبكّر للمحافظة على صمود مدينة محاصرة تُستهدف مركبات حياتها كلها بدءاً بالإنســان والأرض وانتهــاءً بتراثها وتاريخها ومقدســاتها الإســلامية والمسيحية، القدس وفيصل الحسيني قصة واحدة تكشف عن قيمــة للمكان وقائد علم كيف يتعامل مع الواقع، وأدرك أن القــدس تحــت الاحتــلال، ولكنه كان مقتنعاً بأنها عاصمة الدولة الفلسطينية، وأن علينا المحافظة على صمود أهلها ومؤسســاتها والنمو الديموغرافي فيها وحماية أرضها وعقارها.

هذه المقدمة عــن القدس وفيصل، تلخّص عنوان عمله وإيمانه بشعبه وقدراته، وإبداعه فــي اختيار وســائل النضال التي تناســب المرحلة وأهل القدس بشــكل خاص، والذي انتهــت حياتــه وهــو يحــاول أن يوفر لهم احتياجــات صمودهــم عندمــا حمل خطته القطاعيــة للمحافظة على التنمية في القدس وطــار بها إلــى الكويت طالبــاً دعم القدس ومناصرتها، ولكن رحمة الله اختارته ليفارق القدس بعيداً، ويعود إليها محمولاً على أكتاف أهلها، محرراً إياها – بعد أن غابت بساطير جنــود الاحتلال ومســتوطنيه عنهــا – يوم تشييعه بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣١.

فيصل الذي ينتمي إلى عائلة عريقة هي عائلة

* مستشار ديوان الرئاسة الفلسطينية لشؤون القدس، ورئيس وحدة القدس في ديوان الرئاسة سابقاً.

الحسيني، ابن حامل لواء «الجهاد المقدس» في فلسطين الشهيد عبد القادر الحسيني الذي استشهد في معركة القسطل يوم ١٩٤٨/٤/٨، وعمه مفتي القدس الشيخ أمين الحسيني والذي تنقل وعمل مبعداً وغائباً ناقلاً قضية القدس في المحافل المختلفة حتى وفاته في العام ١٩٧٤، من رحم هذه العائلة الذي ينتمي إليها أيضاً آخرون رافق اسمهم تاريخ القدس، ولد فيصل يوم ١٩٤٠/٧/١٧ في بغداد، ومنها انتقل للدراسة في القاهرة، إلى أن عاد للقدس بعد احتلالها في العام ١٩٦٧، وبدأ نضاله حاملاً لواء الدفاع عن القدس استمراراً لرسالة والده حامل لواء «الجهاد المقدس»، فاعتقل عدة مرات، لكن ذلك لم يزده إلا إصراراً على العطاء الوطني، إلى أن أسس جمعية الدراسات العربية، والتي انبثق منها «بيت الشرق» الذي شكّل عنواناً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ومناراً للعطاء الوطني في القدس.

فيصل بقيمته العائلية والوطنية شكّل نموذجاً إيجابياً في العمل النضالي الفلسطيني، فمن النضال الشعبي على الأرض، فتح آفاق اللقاء السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية عندما ترأس أول وفد فلسطيني يلتقي وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في القدس، ومن رحم هذا اللقاء، ولدت فكرة مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١.

بالإيمان بأن أبسط الوسائل يمكن أن تدافع عن الحق مع الاقتناع بالقدرات، التفّ المقدسيون حول فيصل الحسيني مقتنعين به قائداً وطنياً وعنواناً لهم، وجزءاً من عنوان أوسع لهم هو عنوانهم السياسي منظمة التحرير الفلسطينية التي ينتمي إليها المقدسيون باعتبارهم جزءاً من الشعب الفلسطيني ومشاركين في نضاله وتضحياته.

ولذلك عندما نتحدث عن تجربة فيصل و «بيت الشرق» باعتبارها التجربة الأنجح حتى الآن دفاعاً عن القدس وأهلها وعقاراتها ومقدساتها، لا بد من أخذ الجوانب المختلفة التي عمل عليها «بيت الشرق» على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والشبابي والثقافي والإعلامي والديني وغيرها من المستويات.

ففي الجانب السياسي، شكّل «بيت الشرق» عنواناً سياسياً، حيث فتح فيصل وفريق فلسطيني من المختصين والخبراء الذين أصبحوا فيما بعد قادة ووزراء ومسؤولين في مواقع متقدمة، نقاشاً سياسياً مع الولايات المتحدة الأميركية، عندما ترأس فيصل وفداً للقاء وزير خارجيتها جميس بيكر، ومنه تشكل الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد، ثم أصبح «بيت الشرق» عنواناً لكل زائر سياسي ووزير خارجية يزور فلسطين ليلتقي فيصل ورفاقه، وعلى الرغم من أن المقال لا يناقش المحتوى السياسي لهذه اللقاءات فإنه لا شك في أن تلك اللقاءات شكلت قاعدةً لاعتبار القدس هي العنوان السياسي الفلسطيني، باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية.

على الجانب الآخر في «بيت الشرق»، العنوان السياسي، كان للمحافظة على الأمن الاجتماعي والاقتصادي مكان مهم، إدراكاً من فيصل أنه لا

يمكــن أن نصمد أمام احتلال يرصد ما يرصد لتهويد الأرض والإنســان في القدس إلا بتمتين الجبهــة الداخلية؛ لذا عمل على حل إشــكالات الناس الاجتماعية والاقتصادية وتابعها بنفسه، حيث أصبــح صديقاً لكل مقدســي وقريباً من الناس، وجمعته مع الناس حالة جعلته شــريكاً فــي أفراحهم وأتراحهم، ومــا زالت الناس في القدس تحمل العديد من القصص والحكايا التي استمعوا إليها من فيصل، حيث كان دمث الخلق وصاحب النكتة والابتسامة وباعث الأمل فيهم.

على صعيــد العمل الشــعبي، قــاد فيصل المواجهــة الشــعبية مــع المحتل، فــكان يتقدم الصفوف ويجمع النشــطاء والعامة.. المسيس والمتعلــم والأمــي، ويحملهــم علــى أن يكونوا شــركاء في الدفاع عن مدينتهم ومقدســاتهم، وفتح معارك مع الاحتلال في زوايا القدس كلها، وتشــهد البلدة القديمة وسلوان وجبل أبو غنيم على سبيل المثال لا الحصر صمود فيصل ونومه فــي العقارات المهددة بالهدم أو المصادرة ونقل مكتبه وعمله إلى أرض راس العامود دفاعاً عن الأرض فيهــا، وكذا في جبل أبو غنيم، وتعرضه للاعتداء والضرب والإصابة، ومع ذلك بقي يشكل نموذجاً في العمل الشــعبي لا يمكن أن يتكرر، وكاد يفقد حياته في عدة محاولات لاغتياله أثناء عمله الشعبي والنضالي على الأرض مع الناس.

النمــوذج القانوني الذي اختاره فيصل للدفاع عن حقوق المقدسيين كان يسير باتجاهين، اتجاه يتعامل به مضطراً مع القضاء الإسرائيلي دفاعاً عن اعتقال مقدسي، أو مصادرة عقار، أو مواجهة هــدم منزل، أو حجز على أرض أو عقار أو محل تجاري لمبلــغ ضريبي، أو حماية لحق مقدســي بالإقامة في القدس، أو غيرها من عشرات أنواع القضايا التي يعاني منها المقدسيون بفعل فرض القوانين الإســرائيلية عليهم. واتجــاه آخر كان مع المؤسســات الحقوقية المحلية والدولية لإثارة القضايا والانتهاكات على المســتوى الدولي وفتح الآفاق لمحاكمة دولية لإسرائيل على جرائمها في القدس، فعلى سبيل المثال كان جمعه للمؤسسات القانونية والمتضررين من سياسة سحب الهويات وإلغاء الإقامة في «مخيم الصمود» بحي الصوانة بالقدس نموذجاً متقدماً في إثارة القضايا المقدسية في جوانبها السياسية والقانونية والإنسانية.

احتضن «بيت الشــرق» المقدســيين، فاستقبل فيصل آلاف المقدسيين المحتاجين لدعمه، وقدم ما يستطيع من المســاعدة المادية والعينية والمعنوية، وفتح باباً مع كل متضرر من سياســة الاحتلال، وشــكل دوائر مختصــةً تتعامل مع كل قضية من القضايــا المختلفــة، فدائرة ترصد الاســتيطان، وأخرى ترعى احتياجات الشباب والرياضة، وثالثة تتابع حال الأسرى والمعتقلين، ورابعة تحل المشاكل الاجتماعية، وخامسة تتعامل مع المحامين دفاعاً عن العقار والأرض والإنسان، وسادسة ببعد سياسي دبلوماســي تتعامل مع قناصل الدول والمؤسسات الدولية والزائرين الدوليين، وســابعة إعلامية تنقل رســالة القــدس الإعلامية، وثامنــة توثيقية توثق الانتهــاكات والجرائم الإســرائيلية وتتعامل مع

القضايا من زاوية حقوق الإنسان، وتاسعة وطنية تجمع القوى والفصائل السياسية، وعاشرة ...، وغيرها، وكلها كانت بهدف توحيد الجهود ورفد الخطط والبرامج وتحقيق الحماية للمؤسسات المقدسية في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والشباب والمؤسسات الاجتماعية وغيرها.

النموذج الإيجابي المتمثل في توحيد الجهود، استكمل بعقد اجتماع موسع، دعا إليه فيصل في منتصف التسعينيات، تفرعت عنه لجان قطاعية، أثمرت عن تكليف فريق إعدادَ خطة قطاعية تنموية للقدس، تشكّل تشخيصاً لواقع القدس وبعدها القطاعي، وتحدد احتياجات المدينة التنموية للمحافظة على بقاء مؤسساتها خادمة للمجتمع المحلي المقدسي، ومشاريع قابلة للتنفيذ في ظل الاحتلال والقوانين المطبقة، وأصبحت هذه الخطة قاعدةً أساسيةً لكل الخطط اللاحقة، وبشكل خاص «الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية» التي أعدها ديوان الرئاسة الفلسطينية من خلال وحدة القدس بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والتي اعتبرت استكمالاً للخطة القطاعية التي بدأ فيها فيصل وصدرت في العام ٢٠١١.

وخلال هذا العمل، نجح فيصل في خلق أطر تنظيمية قطاعية للمؤسسات المقدسية في المجال الصحي والثقافي والتعليمي والاجتماعي والرياضي والشبابي والاقتصادي، ومن جهده انبثقت المجالس والهيئات القطاعية الموحدة للعمل التنموي في كل قطاع على حدة.

ربْط النموذج التنموي مع المتابعة السياسية والجهد الشعبي على الأرض دفاعاً عن الأرض والإنسان والمقدسات، جعله يبدأ البحث عن مصادر مالية تدعم الخطط والصمود والبقاء في القدس، ففتح آفاق التمويل مع الجهات المانحة والدول العربية والإسلامية وجند المال العربي والإسلامي والأوروبي دعماً لمؤسسات ومشاريع تنموية واقتصادية وشراء العقارات وافتتاح مدارس ودعم مستشفيات وتوفير احتياج مواطن.

بهذه التركيبة، استطاع فيصل أن يجمع الكل الفلسطيني حول القدس، وبعضويته في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعلاقته المميزة مع القائد الشهيد ياسر عرفات، قاد فيصل النضال الوطني إلى جانب كل ذلك، وشكل أطراً وطنيةً في صور لجان وغيرها، هدفها تفعيل العمل الوطني وإعطاء الفرصة للكادر ولأصحاب الاختصاص والكفاءة، فجمع بين العنوان والمضمون لتحقيق الهدف، وهو ما جعل التجربة الأقوى والأفعل دفاعاً عن القدس، لذلك لا توجد مراجعة لآليات عمل متابعة ملف القدس إلا وتجربة فيصل و«بيت الشرق» النموذج الأفضل للعمل والعطاء على مستوى الأرض والميدان والسياسة في القدس.

ولأن الحديث عن فيصل و«بيت الشرق» العنوان السياسي الرسمي في القدس مقترنان أغلب الأحيان، فقد سعى الاحتلال، كما اعتقل فيصل في أكثر من مناسبة، إلى إغلاق «بيت الشرق»، ونجح في ذلك بعد وفاة فيصل بأشهر، وتحديداً في ٢٠٠١/٨/١٠ بإغلاقه بقرار عسكري ومؤسسات تنموية واقتصادية واجتماعية أخرى.

يعتبر إغلاق بيت الشرق ومؤسسات أخرى في المدينة التي حاولت إسرائيل أن تدعي أن الإغلاق كان لأسباب أمنية، انتهاكاً مباشراً للقوانين الدولية والاتفاقيات الموقّعة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إذ لا يمكن اعتبار إسرائيل إلا قوة احتلال في القدس بالنظر إلى احتلالها بالقوة العسكرية واستناداً إلى القرارات الدولية والمرجعيات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني.

ولا شك في أن إغلاق بيت الشرق ومنع تجربة فيصل من التكرار بالقدس، إنما جاء لتسهيل مهمة الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ ما تبناه البرلمان الإسرائيلي في آب ١٩٨٠ «القانون الأساسي» الذي يُعلن أن «القدس الواحدة والموحّدة هي عاصمة إسرائيل». وبالتالي، تحقيق ذلك من خلال تقليص الوجود الفلسطيني بالقدس، وتحقيق نمو استيطاني يقلب الحقائق في القدس، ويحولها من مدينة عربية ببعد مسيحي إسلامي إلى مدينة يهودية مصطنعة.

وفيما يتعلق بالاتهام الذي وجه إلى «بيت الشرق» بأنه مرتبط بعمل منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، فإن الرأي السياسي والقانوني الفلسطيني، مستنداً إلى قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، لُخص في بيان دائرة شؤون المفاوضات الذي صدر في ٢٠١١/٨/١٦ وما احتواه:

«لمنظمة التحرير الفلسطينية حق العمل في القدس:

تُجادل حكومة إسرائيل بأن «المكاتب الفلسطينية الرسمية» في «بيت الشرق» تنتهك المادة ١,٧ من الاتفاق الانتقالي [٣] التي توضح أن «مكاتب المجلس [الفلسطيني] ومكاتب [رئيسه] وسلطته التنفيذية واللجان الأخرى ستقام في مناطق تقع تحت الصلاحية الإقليمية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة».

لم تُقدّم إسرائيل إلى اليوم أي دليل لدعم ادعائها أن المجلس الفلسطيني أو المكاتب التي لها علاقة به أقيمت في بيت الشرق. وفقاً للاتفاق الانتقالي، لا يُحظر قانونياً على مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية، وليس مسؤولي السلطة الفلسطينية، استخدام «بيت الشرق». في التزام بالحظر الذي ينص عليه الاتفاق الانتقالي بعدم السماح بممارسة مكاتب السلطة الفلسطينية أعمالها في القدس، لم يعقد المرحوم فيصل الحسيني أبداً أي اجتماع للسلطة الفلسطينية في بيت الشرق طوال فترة عمله كمدير لذلك المقر. لقد كان السيد فيصل الحسيني عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مسؤولاً عن ملف القدس. لذلك التزم السيد الحسيني في النشاطات الدبلوماسية التي كان يُمارسها في بيت الشرق التزاماً كاملاً بالواجبات المفروضة على منظمة التحرير الفلسطينية في الاتفاق الانتقالي.

تنتهك الأعمال الإسرائيلية رسالة التطمينات السرية الإسرائيلية (١١ تشرين الأول ١٩٩٣)

كان بيت الشرق منذ تأسيسه مقراً لجمعية الدراسات العربية. وهو بذلك يستفيد من الحماية التي وعدت بها إسرائيل لتشجيع نشاط كافة المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية.

وفقاً لرسالة التطمينات السرية المتعلقة بالقدس الشرقية (١١ تشرين الأول ١٩٩٣) التي أرسلها وزير الخارجية الإسـرائيلي شمعون بيرس إلى وزير خارجية النروج يوهان هولست بتاريخ ١١ تشرين الأول ١٩٩٣، التزمت إسرائيل بتشجيع «كافة المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، بما فيها المؤسسـات الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والثقافية، وعدم إعاقة نشاطها.

الأعمال الإسرائيلية تتّسم بالإفراط: حتى لو كانـت الحجج الإسـرائيلية صحيحة، فإن الاسـتيلاء على بيت الشـرق وإغلاقـه إجراء يتسـم بالإفـراط والعقاب. لا يحق لسـلطات الاحتلال الإسرائيلي في أسوأ الحالات إلاّ حظر النشـاطات التي تزعم أنها تنتهك الاتفاقيات، والسماح لبيت الشرق بمواصلة نشاطاته التي يحق له ممارستها.»

ويبقى شـعار «اشـتر زمنا في القدس» نموذجاً يحاكي قصة صمود مدينة عاش فيها فيصل الحسـيني وأنهى حياته فيها في بيت الشـرق عنواناً لكل مناحي الحياة المقدسية، لنخلص من هذه التجربة إلى ما يلي:

١. أفضل آلية لمتابعة قضايا احتياجات القدس لا تكـون إلا من داخل المدينة، وهذا يتطلب الإصرار على فتح بيت الشـرق كمؤسسة مقدسـية تشـكّل عنواناً للمقدسـيين في قضاياهم المختلفة كافة.
٢. ضرورة المحافظة على إرث فيصل كنموذج في العمل حفاظاً علـى القدس، وأن توثق التجربة وتقيّم لتشـكل مـن لبناتها أدوات عمل حقيقية لأجل القدس. ولا شـك في أن الخطة الاسـتراتيجية القطاعية هي الأهم والتي تشكل برنامج عمل وقاعدة لدعم الدول المانحة العربية والإسلامية والدولية.
٣. إعادة الاعتبار للأجسام والهيئات والمجالس التي شكلها فيصل في القدس وكانت عنواناً للمحافظة على قطاعات مهمة في المدينة.
٤. تفعيل الدور الوطني في القدس مسـؤولية منظمـة التحريـر الفلسـطينية وفصائلها السياسـية، وهذا يتطلب أن تكون القدس عنوان عمل وطنياً عاماً يحافظ على ما بدأه فيصل بالقدس.
٥. إعـادة تنظيـم العمل السياسـي لصالح قضية القدس، وهذا يتطلب عودة اللقاءات السياسية للمسؤولين الدوليين مع شخصيات اعتبارية فلسطينية تعقد في القدس باعتبارها العاصمة المستقبلية لدولة فلسطين.
٦. الحفـاظ على تجربة فيصـل بإعطاء الدور للقيادة الشابة للمشاركة والاستفادة والتعلم وإعطاء الكفاءات الدور في القيادة المحلية.
٧. بيت الشـرق وطاقم العمـل مع فيصل ما زال يحمل «بيت الشرق» بمعناه السياسي والرمزي الوطني؛ لـذا لا بد من المحافظة على المبنى والطاقم.

محور

حال القدس: استراتيجيات الاقتلاع وتقنيات البقاء

الصراع المفتوح على القدس

مهند عبد الحميد *

بدأ الصراع على مدينة القدس منذ احتلالها في العام ١٩٦٧، صراع من النوع المفتوح والشامل والمتصاعد. ثمة تقارير وبيانات ووثائق وخطابات تغطي ما جرى ويجري، غير أن القراءة والسمع والمشاهدة عبر وسائل الإعلام تختلف كثيراً عن المعاينة الميدانية الحسية، فإذا أراد المرء حقاً أن يتعرف إلى واقع المدينة السياسي والديمغرافي والثقافي والعمراني، فعليه الذهاب إلى القدس والتجول في مناطقها وشوارعها وأزقتها بعض الوقت؛ كي يعرف حقيقة وضعها الراهن والمستقبلي، ويعاين الاشتباك اليومي المتواصل بين المقدسيين والمستوطنين في رقعة المدينة الموسعة والمتحركة.

يجوز القول إن ما يجري في هذه المدينة الحزينة يلخص المواقف الدولية والعربية والإسرائيلية والفلسطينية من مجمل الصراع. «السلام يبدأ من القدس والحرب تبدأ من القدس» تلك المقولة لم تعد سارية المفعول في غياب السلام والحرب معاً، باستثناء مقاومة لها طابع الحفاظ على وجود السكان الأصليين.

الصراع على القدس مفتوح على القضايا الكبيرة والصغيرة كلها بما فيها الرموز، مفتوح على الجغرافيا والتاريخ والتراث والمكتشفات، الأرض من فوق ومن تحت، الوجود البشري، المقدسات ومعالمها، الثقافة والتعليم والسكن والصحة، الأسماء والمصطلحات، وصولاً إلى الوقت، لا استثناء لشيء، ولا وجود لخطوط حمراء في هذا النوع من الصراع المفتوح.

* باحث، وكاتب رأي.

صراع مفتوح غير متكافئ قطبه الأول، دولة إقليمية عظمى ذات إمكانيات هائلة، بدءاً من القوة الأمنية أداة فرض الوقائع وأداة السيطرة والتحكم في المكان، بما في ذلك «منظومة الكاميرات الأمنية المتطورة التي نشرت في البلدة القديمة والمسجد الأقصى، والتي تراقب حياة السكان في كل ثانية»، كما يقول عامي ستاف مسؤول سابق في «الشاباك»، مروراً بجهاز التخطيط الذي تعود بداياته إلى ما قبل العام ٤٨ عندما أقام بن غوريون طاقماً مؤلفاً من ١٢٨ خبيراً في مختلف المجالات الجغرافية والمعمارية والاقتصادية والديمغرافية والاقتصادية المتعلقة بمدينة القدس، وبعد حرب ٦٧ واحتلال المدينة بأكملها، قدم جهاز التخطيط الجديد سلسلة من المخططات توزعت على مراحل تصل نهايتها إلى العام ٢٠٣٠. ويتولى جهاز إداري تنفيذي تشارك فيه البلدية ووزارات الحكومة ومنظمات الاستيطان مهمة ترجمة المخططات على الأرض وتطبيقها. بدورها الأيديولوجيا والدراسات التوراتية التي تنطلق من «وعد إلهي» و «حق تاريخي» لتبرير وتمويه الأطماع الكولونيالية في امتلاك المكان كاملاً غير منقوص. وتستخدم منظومة القوانين والتشريعات التي تصدر عن الكنيست والحكومة والبلدية في حسم الصراع. كما تستخدم الأموال الطائلة التي توفرها الحكومة ورأس المال الخاص في الخارج في ترجمة المخططات على الأرض، فضلاً عن توظيف الحماية السياسية التي تؤمنها الولايات المتحدة بـ «الفيتو»، ويؤمنها النظام الدولي بالصمت لدعم السياسات الإسرائيلية.

القطب الثاني في الصراع... ٣٠٠ ألف مقدسي فلسطيني، تم عزلهم عن شعبهم في الضفة والقطاع والشتات، وعن معظم القرى التابعة لمحافظة القدس. هؤلاء محاصرون بـ ١٢ مستوطنة في محيط المدينة وضواحيها. يتعرضون لتضييق منهجي «بوليساید» كما أسماه المفكر الإسرائيلي باروخ كمرلينغ، وهو شكل من أشكال التطهير العرقي الصامت.

ولا يملك المقدسيون إلا الحد الأدنى من مقومات البقاء والصمود، فصندوق القدس لا يأتيه غير القليل، وموازنة حقيبة القدس التشغيلية في الحكومة الفلسطينية لا تزيد على موازنات الوزارات الأخرى، ودعم المشاريع من بعض الدول العربية والمؤسسات لا يتناسب البتة مع الحاجة الضاغطة للسكن والصحة والتعليم والترميم والبطالة، ولا توجد خطط ومشروعات فلسطينية في مواجهة المخططات الإسرائيلية. الجهاز التنفيذي الفلسطيني شبه معطل ومحظور عمله داخل المدينة «محافظ القدس وبلدية القدس العربية» يعملان من «الرام» خارج المدينة بمستوى رمزي وإمكانيات متواضعة. أما «بيت الشرق» والمؤسسات المقدسية التي كان لها دور مميز وفاعل، فقد أغلقت وصار الإغلاق أمراً واقعاً غير قابل للتراجع، لاسيما أن المطالبة الفلسطينية بإعادة فتحها خمدت ولم تعد متداولة كقضية سياسية أو قضية رأي عام. ومؤسسة

الأوقــاف موزعة الولاء، أما الســلطة، فمحظور عليها العمل في المدينة. ولا تتوافر الحماية الدولية للمقدســيين في مواجهة سياســات الاستيطان والتطهيــر العرقي وعمليات الأســرلة والتهويد المتصاعدة، خلافاً لذلك فقد جرت معاقبة فلسطين بجريرة نيلها عضوية «اليونســكو»، عقاب طال مؤسسة «اليونسكو» نفسها، وشاركت فيه الإدارة الأميركية إلى جانب إسرائيل الدولة المتمردة على القانون والشرعية الدوليين، كما أن «لجنة القدس» التي تشكلت على أعلى مستوى عربي وإسلامي لا تحرك ســاكناً إزاء الاســتباحة الإسرائيلية الشاملة للمدينة العربية. الموقف نفسه ينطبق على منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، اللتان ظلت قراراتهما حبراً على ورق وأقوالاً بلا أفعال، كما ينطبق الموقف السلبي عينه على إيران صاحبة الخطاب الأكثر راديكالية حول القدس، والتي أسست جيشــاً للقدس، وخصصت يوماً للقدس، وخطاباً إعلاميــاً عن القدس، لكنها لم تفعل شــيئاً لدعم صمود القدس، فكيف تنعكس المواجهة غير المتكافئة على موضوعات الصراع؟

الصراع الديني

التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى، على غرار التقسيم الذي حدث للحرم الإبراهيمي في الخليل.. هدف وضعته الحكومة الإسرائيلية والأصوليــة اليهوديــة موضع التنفيــذ، بعد أن مهــدت إليــه بدخوله مــن المجموعــات الدينية وأعضاء حكومة وكنيســت بحراســة مشددة. المحاولة الأخيرة أواخر شــهر آب الماضي كانت الأكثر خطورة. فقد فرضت ســلطات الاحتلال حصارها الكامل على المسجد، ومنعت المسلمين مــن دخوله في الفتــرة الصباحية، وســمحت للأصوليين المســتوطنين اليهود بدخوله والتجول في ســاحاته لليوم الرابع على التوالي. غير أن ردود الفعل الشعبية المقدسية والتحرك السياسي الفلســطيني أوقف النقلة الإســرائيلية النوعية، واضطــر الحكومة إلى تبريد الصــراع مؤقتاً، كمــا فعلت العام الماضي حــين وعدت بالحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدســة وعدم المساس به (اتفاق نتنياهو وكيري مع الملك عبد الله، تشرين الثاني ٢٠١٤)، لكنها نكثت بالاتفاق بعد أقل من عام.

تنطلق الحكومة الإســرائيلية من نص ديني توراتي حول «جبل الهيكل» و «الحوض المقدس»، وتعتمد سياسة توسيع الوجود اليهودي وتكثيفه فــي المكان الذي تحاول إعــادة تصميمه وخلقه كمــا صورته النصوص في ســابقة لا مثيل لها في عالمنا الحديث.

تتضمن الإجراءات الإسرائيلية نقل اليهود إلى تلك المنطقة، وتحديداً في بلدة ســلوان التي تم اختراقها عبر الســيطرة على عشرات العقارات وطرد سكانها الفلسطينيين. المصادر الإسرائيلية تشير إلى انتقال ٢٥٣٧ إسرائيلياً يهودياً داخل أحياء فلســطينية في مســعى محموم لاختراق الكثافة الفلســطينية في البلــدة القديمة – فقد صودرت مئات العقــارات من الملكيات الخاصة

والوقف – آخرها السيطرة على بناية سكنية ومنزل آخر في حي بطن الهوى/ سلوان. عملية الاستيلاء على العقارات تشمل سلوان والبستان والشيخ جراح وراس العامود والطور وأبو ديس. المستوطنون المتطرفون الذين يسيطرون على العقارات ويقيمون فيها يحظون بحماية أمنية مشددة، وإغراءات مالية كبيرة، بما في ذلك التأمين على الحياة الذي يصل إلى ٦ آلاف شيكل في الشهر للشخص الذي ينتقل للعيش في قلب الأحياء الفلسطينية، بحسب الناشطة الاجتماعية «مي العمري».

يقابل ذلك انتقال ٣٣٧٨ فلسطينياً للسكن في مستوطنات داخل القدس تحت ضغط الحاجة إلى السكن. هؤلاء يعيشون دون حماية ولا تأمين على الحياة، وقد انتقلوا للسكن بالشراء والاستئجار، وفقاً للنظام والقانون المعمول به.

«مدينة داود» التي جرت إقامتها فوق موقع أثري في وادي حلوة – سلوان، وهي في الأساس حصن يبوسي يعود إلى ٣ آلاف سنة ق.م، ويقال إن الملك داود اتخذ هذا الحصن مقراً لمملكته. احتلت مدينة داود الجديدة التل الجنوبي الشرقي لقبة الصخرة كله (بحسب مجلة آفاق البيئة والتنمية). وتضمن المشروع الإسرائيلي تحويل عين سلوان من وقف إسلامي إلى جزء من تاريخ يهودي جرى تثبيته وفصله عن التاريخ الذي سبقه والذي أتى بعده.

حي البستان الذي وضع في المخطط الإسرائيلي كمنطقة مفتوحة يمنع البناء فيها على الرغم من وجود عدد من الأبنية والسكان فيه، ولكن مع ارتفاع الزيادة السكانية في سلوان وبفعل حرمان المواطنين من البناء المرخص، بادر المواطنون إلى البناء فيه وتحول إلى حي سكني، ولم تعترف بلدية الاحتلال به وحرمته من الخدمات، ليس هذا فحسب بل قدمت البلدية مشروع إقامة حديقة الملك داود على أنقاض المباني القائمة غربي الحي، والتي ستتم إعادة بنائها فوق المباني القائمة في الحي الشرقي، وسط استغراب المواطنين ودهشتهم من الكيفية التي سيتم فيها دمج الحيين على المساحة ذاتها.

تعود الخلفية التي انطلقت منها البلدية إلى الرواية الدينية التي تقول إن الملك داود «كان يطيب له التنزه في المكان المقام عليه الحي». ويتندر مقدسيون في الأحياء المطلة على البستان بالقول، ماذا سيكون مصيرنا لو امتلك الملك هواية التسلق في الأماكن التي نقيم فيها؟ ويجيبون: سيكون مصيرنا مصير سكان حي البستان، ستدمر منازلنا ونشرد أو نعيش بانتظار ذلك!! تلك هي الرؤية الحصرية الأصولية اليهودية لتعاقب الحضارات في هذا المكان، رؤية تأخذ بجزء من تاريخ الحضارة وتتولى عملية تثبيته بعد أن تقوم بعمليات التزوير اعتماداً على الأساطير، وتشطب الأجزاء الأخرى من مبنى الحضارات المتعاقبة.

تلجأ مؤسسات الاستيطان الإسرائيلية إلى توظيف الدين في احتلال الحيز الفلسطيني،

كإقامة حدائق توراتية ومواقع سياحية، وشبكة أنفاق، وبناء كنس، واعتماد مئات المواقع الأثرية المنتشـرة في مئات الدونمـات التي تقام فوقها مؤسسات دينية وسـياحية وثقافية، والحفريات التي تقوم بها مؤسسـة «إيـلاد» اليمينية التي يترأس مجلسها «إيلي فيزل» حامل جائزة نوبل للسـلام، والتي تحاول العثور على آثار ترسـخ مرويات العهد القديم.

الأخطر فـي الصراع على المكان هو اعتماد مرجعيـة دينية من طرف واحد، ما أدى ويؤدي إلـى تحويل الصراع إلى صـراع ديني يغطي على الأطماع الكولونيالية الإسرائيلية من جهة، ويقطع الطريق على كل إمكانية للحل السياسي الذي يسـتند إلى القانون والشرعية الدولية في الجهة الأخرى.

يصـب جعل الصـراع مفتوحـاً دون حلول سياسـية إلى ما لا نهاية فـي مصلحة الهيمنة الإسرائيلية. ومن اللافت أن دولة الاحتلال تنظر إلى بعد واحد في علاقة الشـعب الفلسـطيني بمدينة القدس، وهـو البعد الديني فقط لا غير، وتحاول صرف الأنظـار عن مضمون الصراع بسـماحها بدخول المواطنين الفلسـطينيين إلى القـدس لأداء الصلاة وزيارة الأماكن المقدسـة وعودتهم الفورية من حيث أتوا، شاطبة الروابط الوطنيـة والثقافية والاجتماعيـة والاقتصادية والسـيكولوجية بهذه المدينة التاريخية. للأسف يتقاطع الإسلام السياسي مع الفهم الإسرائيلي، حين يقصر خطابه الديني والإعلامي ونشـاطه السياسـي على المجال الديني. وعندما يخوض معركـة الأقصى بمعزل عـن معركة التحرر من الاحتلال.

الصراع الديمغرافي

التفوق الديمغرافي الإسرائيلي اليهودي عنوان المعركة المحتدمة التي تشنها دولة الاحتلال ضد المقدسيين. يستدعي التفوق تمييزاً دينياً وعرقياً لكبح الوجود الفلسطيني، ومنع تطوره وممارسة شكل جديد من التطهير العرقي، في هذه المعركة يصمد المقدسيون ويحرزون تقدماً ملموساً.

كانت الخطط الإسرائيلية تضع نسبة محددة للوجود الفلسطيني لا تتجاوز ٢٥٪ مقابل ٧٥٪ من الإسـرائيليين في شـطري القدس. نسـبة الوجود الفلسطيني صعدت إلى ٣٠٪ وتصل الآن إلى ٣٨٪، حوالى ٣٠٠ ألف فلسـطيني. مقابل ٦٢٪ من الإسرائيليين.

قال لي أحد المختصين بالشأن الفلسطيني في المدينة: إن نسبة الوجود الفلسطيني في القدس تقفـز إلى ٤٠٪، ولا يتناقض هذا التقدير مع ما تقدمه التقارير الإسرائيلية من معلومات ووقائع.

يقول نداف شـرغاي في صحيفة «إسرائيل اليوم»: يغادر القدس سنوياً ١٨ ألف إسرائيلي. ويأتي إليها نحو ١٠ آلاف إسـرائيلي سـنوياً. وفي السنوات الـ ٢٢ الأخيرة غادر المدينة ٣٧٠ ألـف إسـرائيلي. وهذا يعنـي أن كفة المغادرة الإسـرائيلية تَرْجَح على كفة القدوم. مقابل ذلك وعلـى الرغم مـن الضغوط والخنق وهشاشـة

الخدمـــات والجدار، فإن المقدســـيين عادوا إلى مدينتهم وتزايد عددهم.

ويتوقـــف «شـــرغاي» عند حي بيـــت حنينا المقدســـي الذي بلغت الزيادة السكانية فيه بعد إقامة جدار الفصل العنصري نسبة ٣٩,٥٪.

يتضـــح صراع الوجود في حيين ســـكنيين هما العيســـوية والطور، كمـــا ترصده منظمة «بيتســـيلم» الإسرائيلية، يقطن حي العيسوية ١٥,٥٠٠ نسمة حســـب إحصائيات ٢٠١٢. هـــذا الحي تضخـــم بعد بناء جـــدار الفصل العنصـــري. نســـبة الاكتظاظ الســـكاني هي الأعلى (٢٠ نســـمة للدونم الواحد مقابل ٦,٥ شـــخص في مجمل مدينة القـــدس). من بين ٤,٢٠٠ ولد وبنت يعيشون في الحي يدرس نحو ٢٥٠٠ في ٤ مدارس بلدية و٥٠٠ في مدارس خاصة. لا توجد مدارس ثانوية في البلدة، لذا يتوجه الطلبـــة الذكور إلى مدارس تقع خارج الحي والقليل من الفتيات يدرسن في الخارج، الغالبية الساحقة من الفتيات يتسربن ويحرمن من إكمال دراستهن بسبب عدم وجود مدارس أساساً، وبسبب المفاهيم المحافظة التي تحول دون خـــروج البنات بعيداً. وفي المحصلة فإنه نتيجة تقييدات منع البناء يضطر أهل العيسوية للبنـــاء غير المرخص الذي يكون عرضة للهدم. وعندما وضع الســـكان مخططـــاً للخروج من الضائقة بالتوســـع جنوباً، اصطدموا بحديقة المشـــارف التي ابتلعت المناطـــق المخصصة للتوسع في البلدة كلها. الحي المحاصر والذي يفتقـــد لبنية تحتية بحدهـــا الأدنى، تحول إلى بـــؤرة صدام مـــع المحتلين. والحـــي المحافظ اجتماعياً يتغير سلوكه أثناء صدامه المتواصل مع المحتلين، وذلك حين تفتح الأبواب والنوافذ للشـــبان المحتجين المطاردين بغية حمايتهم، وحين تبادر النســـاء إلى تحضير الإسعافات لإنقاذ الشبان.

الضائقة ذاتها يعيشها حي الطور الذي يسكنه ٢٣ ألف نســـمة، ويعاني الســـكان فيه اكتظاظاً بشـــرياً ويضطرون للبناء دون ترخيص. يوجد في الطور ٤ روضات تســـتوعب ٥٪ من أطفال الحي فقـــط، ويوجد فيه ٧ مدارس تعاني نقصاً في الغرف الصفية، ولا يوجد أي مدرسة ثانوية للبنات. ويتســـرب عدد كبير من الطالبات عندما ينتقلن للدراســـة خارج الحي. مشـــكلات البنية التحتيـــة تتفاقم. وعلى الرغم من ذلك تزايد عدد السكان الفلسطينيين بعد بناء الجدار.

تصرف بلدية الاحتلال النظر عن حاجة الناس، وتهتم بالحدائق والمناظر المريحة للمستوطنين «ولا تأخذ بالاعتبار حاجة ســـكان الطور والعيسوية وحي البســـتان ومعظم الأحياء العربية إلى بنية تحتية تتناســـب مع احتياجاتهـــم. لا غرابة في الموقف الإســـرائيلي العدمي، لطالما كان الهدف هو التخلص من السكان الأصليين.

مســـتوى آخر من الصراع يأخذ شكل لفظ تجمعات مقدســـية وإخراجها من مســـؤولية بلديـــة الاحتلال، وإلحاقها بـــوزارة «الدفاع» التـــي أنيطت بها مســـؤولية الأمـــور المدنية،

وعملياً تتولى القمع والعقاب فقط في صيغة حكم عسكري جديد، هذه التجمعات تضم أكثر من ٥٥ ألف مواطن مقدسي، علماً أن المخطط الإسرائيلي يتضمن إخراج ٩٠ ألف مواطن وهي: مخيم شعفاط، كفر عقب، أبو ديس، ضاحية البريد، الرام، والعيزرية، وقسم من عناتا. وكل هذه المناطق استبعدت بجدار الفصل العنصري في محاولة للحفاظ على تفوق ديمغرافي إسرائيلي، وتركت تواجه مصيرها دون مقومات مادية ولوجستية وإنسانية، ودون احترام لأبسط الحقوق المدنية والإنسانية. مخيم شعفاط أهم تلك التجمعات وأكثرها بؤساً، فهو يعيش حالة من الاكتظاظ، ويفتقد لبنية تحتية، مياه الصرف الصحي تتدفق داخله، والنفايات تتراكم؛ ما يضطر السكان إلى حرقها لتعلو سحب الدخان، ويضطر التلاميذ للمرور على الحاجز العسكري أثناء ذهابهم وإيابهم إلى المدارس، الاحتقان الشديد الناجم عن الحصار والعقوبات والقمع، يؤدي إلى أزمات داخلية وظواهر سلبية كالتسرب من المدارس وانتشار المخدرات والعنف الداخلي، ويؤدي في الوقت نفسه إلى انفجارات ضد الاحتلال.

المفارقة العجيبة التي يعيشها المقدسيون في التجمعات الملفوظة والمنضوية في إطار خدمات البلدية، هي أنهم يدفعون جميعاً الضريبة بكل أنواعها تماماً كما يدفعها الإسرائيليون، ويشكل إسهامهم الضريبي ٢٨-٣٠٪ من مجموع الضرائب التي تجبيها البلدية، لكنهم لا يتلقون إلا نسبة ٦٪ من الخدمات، وهنا ينتصب الدليل المادي على التمييز العنصري بين المجموعتين السكانيتين.

اخترق المقدسيون في الصراع الديمغرافي المعادلة الإسرائيلية، عندما حولوا الإزاحة السكانية إلى داخل المدينة، وعادوا إلى داخل حدود الجدار العنصري متحملين أعباء جديدة، ومعاناة شديدة. إنه الإنجاز الذي أحرزه المقدسيون ودفعوا ثمنه باهظاً، ولم يرتبط بموازنات وخطة دعم واستيعاب واحتضان من المؤسسة الرسمية إلا بحدود قليلة جداً.

لا يتناسب الدور الذي تقوم به مؤسسات السلطة وتنظيمات الحركة الوطنية في مدينة القدس إطلاقاً مع التحديات الإسرائيلية، ومع الاستنفار والجهد الشعبي المقدسي. والخطاب السياسي والإعلامي الفلسطيني يتخلف عن الواقع عندما يتحدث أكثر عن الإجراءات الإسرائيلية، ويتحدث أقل، عن عناصر القوة والإنجاز الفلسطيني! والمستوى السياسي يكتفي برد الفعل ولا يفتح معارك سياسية كبيرة، ولا يعيد بناء عناصر الدعم العربي الرسمي والشعبي والقانوني والمادي لصمود المقدسيين ومقاومتهم الباسلة.

ثمة ضرورة لتصويب الاختلال، بتجاوز البنية البيروقراطية الشائخة المسؤولة عن القدس العاصمة، وإزالة الغموض عن المؤسسات والهيئات واللجان العربية والإسلامية التي تشكلت باسم القدس ولا تعمل شيئاً من أجلها.

محور
حال القدس: استراتيجيات الاقتلاع وتقنيات البقاء

القدس: وقائع التهويد وممكنات المواجهة

أدار الندوة:
عبد الرؤوف ارناؤوط *

تخصص سياسات ندوة هذا العدد للحديث عن واقع الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة من جوانب متعددة، بما يشمل التطورات الخطيرة في المسجد الأقصى المبارك والاستيطان الإسرائيلي في أحياء المدينة الفلسطينية وحولها، وتأثير ذلك على فرص قيام عاصمة للدولة الفلسطينية فيها، واستهداف إسرائيل للمقدسيين، سواء أكان ذلك من خلال دفعهم إلى الهجرة إلى الأحياء خارج جدار الفصل العنصري أم من خلال سحب الهويات ومنع معاملات لم الشمل، إضافة إلى وضع الإسكان في المدينة، وما إذا كانت السلطة الفلسطينية والدول العربية والإسلامية تقوم بواجبها تجاه المدينة.

الصراع في القدس على كل شيء: على الهوية، على الرواية، على كل مليمتر، على الديمغرافيا والحيز، على الأسماء كما على علامات الطريق.

يجلس حول طاولة سياسات الشيخ عكرمة صبري، رئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى المبارك، والأستاذ خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية والخبير في شؤون الاستيطان، والمحامي رفول روفا، مدير المركز الكاثوليكي لحقوق الإنسان «مؤسسة سانت إيف».

سياسات: شيخ عكرمة صبري، المسجد الأقصى المبارك هو الموضوع الأكثر تفجّراً في هذه الأوقات في مدينة القدس، وخاصةً بعد قرار وزير الدفاع الإسرائيلي اعتبار المرابطين والمرابطات وطلاب مصاطب العلم في المسجد

* مراسل صحفي.

«تنظيمات غير شـرعية»، والسؤال الذي يتردد الآن هل يعني هذا أن تقسـيم المسجد الأقصى زمانياً قد بدأ؟

صبري: بسـم الله الرحمـن الرحيم، في كل يوم تطالعنا إجراءات إسـرائيلية عدوانية بحق المسـجد الأقصى والمقدسـات، والذي يبدو أن الأمـور مبرمجة، يقوم الاحتلال بتنفيذها خطوةً خطوةً، ويتحين ويستغل الوضع العام في العالم العربـي لتنفيذ هذه الخطـوات العدوانية بحق المسـجد الأقصى خاصة، وبحق مدينة القدس عامة، ومن المؤسف أن نقول إن الأحداث الدموية في العالم العربي تخدم الاحتلال بطريقة مباشرة وغير مباشرة وبقصد ودون قصد.

إن مـا صدر عن وزير الدفـاع الاحتلالي (موشيه يعالون) باعتبار المرابطين والمرابطات تنظيمـاً غير شـرعي نـرد عليـه بالقول إن المرابطـين والمرابطات يقومـون بأداء واجب دينـي؛ لأن الربـاط ورد في القـرآن الكريم والسـنة النبوية المطهرة، فالرباط من أحكام ديننا الإسلامي، ولا يحق لأي إنسان أن يعتبر الرباط غير شرعي، فهذا القرار يتعارض مع حرية العبادة، ويمس حرمة المسـجد الأقصى المبارك، لأنه يهدف إلى إخلاء المسجد الأقصى من المسلمين والمسلمات.

ونقول إن التنظيم غير الشرعي هو الجماعات اليهودية المتطرفة التي تعتدي وتوتر الأوضاع في المسـجد الأقصى ومحيطه، ونعلن رفضنا قرار وزير دفاع الاحتلال ولن نتعامل معه ونؤكد حقنا جميعـاً في الرباط. ونعتبر هذا القرار مقدمةً لما يسمى التقسيم الزماني المرفوض جملةً وتفصيلاً.

نعم، هناك نية مبيتة مسبقاً لتقسيم المسجد، والتنفيذ يتم على مراحل.

التفكجي: لا إمكانية لعاصمة في القدس الشرقية الآن

سياسـات: خليل التفكجـي، ليس ببعيد عن المسـجد الأقصى تقع بلدة سلوان، وقد وضعت جماعات اسـتيطانية يدها على عشرات المنازل العربيـة فيها، والحديث يدور عـن عمليات بيع لتسـريب هذه المنازل، في وقـت تعلن فيه هذه الجماعات أنها تهدف في نهاية المطاف إلى منع إقامـة عاصمة للدولة الفلسـطينية في القدس، هـل ما زال من الممكن أن تكون القدس عاصمة لفلسطين؟

التفكجـي: حتى العام ٢٠٠١ كان من الممكن أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، في العام ١٩٩٩ كان يطلق على سلوان اسم «غزة»، فلم تكن فيها أي بؤرة استيطانية.

بعد فشل قمة «كامب ديفيد» عام ٢٠٠٠ وإقامة **كنيس** في المصلى المرواني، طرحت إسرائيل ما تسـميه «الحوض المقدس» الذي يرتبط بقضية سياسـية/دينية إسـرائيلية، بمعنى استخدام الديـن لأهداف سياسـية، فتكلمـوا عن أهمية المقبـرة اليهودية (في جبـل الزيتون) وعلاقتها بالمسـيح المنتظر، وعلاقة قبور الأنبياء الموجودة في وادي قدرون بما يقولون إنها قضية تاريخية

كانــت قائمة قبل ٣٠٠٠ عام، وهي مدينة داود، على حد زعمهم.

بالتالي، عندما وضعت إسرائيل هذا البرنامج لاحتــلال هــذه المنطقة، ســلوان، وفّرت أدوات تنفيذية له تمثلت في منظمتي «العاد» و «عطيرات كوهانيــم»، اللتين تنشــطان في الاســتيطان والاســتيلاء على المنازل، ووضعــت الدولة في تصرف هذه المنظمات مجموعة من القوانين بما فيهــا قانون أملاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠ وقانون التنظيم والبناء وقانون أملاك يهودية قبل العام ١٩٤٨.

وإذا ما نظرنا إلى كيفية الاستيلاء على المنازل، فــإن جزءاً كبيراً منها كان أملاك غائبين، بمعنى أمــلاك أشــخاص موجودين فــي دول تعتبرها إســرائيل عدوة، بموجب هذا القانون هي أملاك غائبين، ويتم وضع اليد عليها، وهناك أملاك أخرى قيل إنها كانــت مملوكة ليهود قبل العام ١٩٤٨، وفي هذا الصدد، فإن هناك ما يسمى حي اليمن الــذي بقي حتى العام ١٩٢٩ حينما اندلعت ثورة البراق، وبالتالي ترك **اليهود** البيوت فيه وهاجروا إلى إسرائيل، وقامت الحكومة الأردنية بتأجير هذه العقارات من خلال حارس أملاك العدو.

نحــن لا ننكر أنه كانــت هناك أملاك لليهود، لأن اليهود كانوا يعيشــون مع الســكان وكنا، كمســلمين، متســامحين جداً مع اليهود، لأننا كمسلمين نتقبّل الآخر.

أما عمليات البيع، فيجب النظر إليها بخطورة كبيرة، فالحديث هو عن بيع خلو، وقد خرج علينا الإسرائيليون بما يسمونه «الجيل **الثالث**»، بمعنى أنك محمي من جيل الجد إلى الأب فالابن، ومن بعدها يتم رفع الحمايــة وأخذ العقارات، وهذا ما يتم الآن.

أما بشــأن العاصمة، فأعتقد أنه من غير الممكن أن تكون القدس الشــرقية عاصمةً في ظل الوضع القائم، أنا حقيقة متشــائم في هذا الشــأن، فبعد إحاطة القدس بالمستوطنات بدأت عمليات إقامة البؤر الاستيطانية داخل الأحياء الفلسطينية ومن بينها حي الشيخ جراح (البؤرة الاستيطانية التي أقيمت مكان فندق شبرد) وحي الطور (البؤرة الاستيطانية «بيت أوروط») وحي رأس العامود وجبل **المكبر**.

يركز اليهود في هذا الشــأن على ما يسمونه «الحوض المقدس»، وهو ما نسميه نحن القدس الأردنية بمساحة ٦,٥ كيلومتر مربع، أما ما عدا ذلك، فإنهم لا يأبهون به، إذ يسمحون لك أن تبني ١٠ طبقــات في بيت حنينا مثلاً، ولكن ليس في المناطق القريبة من القدس القديمة.

اليهودي يقول إن تاريخه ليس في بيت حنينا أو صور باهر وإنما في منطقة الحوض المقدس الذي يشــمل البلــدة القديمة وســلوان وأجزاء من رأس العامــود وجبل الزيتون ووادي الجوز والشيخ جراح.

أود التعقيب على مسألة ما يجري في المسجد الأقصى: أعتقد أن التقســيم الزماني والمكاني للمســجد الأقصى ليس وليد اللحظة وإنما بدأ بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ واستمر حتى اللحظة، ففــي اليوم الأول للاحتلال الإســرائيلي للمدينة

رُفع العلم الإسـرائيلي على المسـجد، وحينها تدخل السـفير التركي آنـذاك قائلاً: «انتصرتم على العرب ولكن لم تنتصروا على المسـلمين». فتم إنزال العلم، ومنذ ذلك الحين بدأت إسرائيل مخططاتهـا خطوةً خطوةً إلـى أن وصلت إلى المرحلة الحالية.

بالتالي، فإن الجانب الإسـرائيلي سعى إلى إيجاد موطئ قدم له في الأقصى، فأقام له مركزاً للشرطة داخل الساحات، وفي مرحلة لاحقة قرر أحادياً السـماح للمستوطنين باقتحام المسجد، ومـن ثم أقدم للمرة الأولى على إغلاق المسـجد بشكل كلي أمام المصلين وليوم كامل، وتم اعتبار أن ساحات المسجد هي ساحات عامة، حتى أن بلدية القدس الغربية نشرت مخططاً لإقامة كنيس في باب الرحمة .

ينبغي أن نعرف أنه في البرنامج الإسرائيلي، فإن القدس دون الهيكل لا شـيء، وهذه قضية دينية بالنسبة لهم، وبالتالي نحن كعرب ومسلمين ضد هذا الموضوع، ولكن الطرف الإسـرائيلي يسـتغل الظروف الدولية والمحلية للوصول إلى أهدافه الاسـتراتيجية وأهمها تقسـيم المسجد زمانياً ومكانياً وصولاً إلى إقامة الهيكل.

لهذه الأسباب يحصل مقدسيون على الجنسية الإسرائيلية

سياسـات: رفول روفا، مؤخراً نشر استطلاع غربي للرأي العام، أشار إلى أن ٥٢٪ من سكان القدس الشـرقية يفضلون الجنسية الإسرائيلية، وذلـك بعد معطيات حصل عليها الائتلاف الأهلي للدفاع عن سكان القدس، وأشارت إلى أن ٢٤ ألفاً من سكان المدينة حصلوا على الجنسية الإسرائيلية بالفعل في السنوات الماضية، فما الذي يدفع سكان القدس للحصول على هذه الجنسية؟

روفا: برأيي ومن خـلال خبرتنا في التعامل مع المشـاكل القانونية التي يواجهها السـكان الفلسـطينيون في القدس، فإن أمن الأسـباب الرئيسة التي تجعل المقدسي يفكر في الحصول على الجنسـية الإسرائيلية المشـاكل القانونية الكثيرة التي يواجهها في المؤسسات الإسرائيلية، ومن أهمها مشـكلة سـحب الهويات وتسجيل الأطفال، أما ما يتعلق بمن يعانون من مشـاكل عدم لم الشمل فإن الجنسية الإسرائيلية لا تفيد، لأن من لديهم ومن ليست لديهم الجنسية يعانون المشكلة نفسها.

إذا كان الحديـث يـدور عن أخذ الجنسـية لتفادي سحب الهوية، فإن الجنسية قد يكون لها دور كبير في منع سحبها، بالنسبة لنا كمؤسسة فإن التعليمـات التي وصلتنا مـن البطريركية واضحة، وهـي أنه ممنوع منعاً باتـاً التعامل بهـذا الموضوع (بمعنى السـعي للحصول على الجنسية الإسرائيلية)، ولكن الناس يأتون إلينا في المؤسسـة ويقولون: نريـد التقدم للحصول على الجنسـية الإسرائيلية لأننا نقيم في الضفة الغربية ونخشى في حال اكتشاف أمر إقامتنا في رام الله أو بيت لحم أو بيت سـاحور أن يسحب الإسرائيليون هوياتنا.

أما الأمر الثاني، فأعتقد أنه كان لجدار الفصل العنصـــري الذي أقيم حول القدس دور في هذا الموضـــوع، إذ إن الكثيـــر من الشـــبان، ونظراً لصعوبة الوصول إلى الضفة الغربية والعمل فيها بسبب الجدران والحواجز، التحقوا بسوق العمل في إسرائيل، وهذا أثر عليهم باتجاه الرغبة في الحصول على الجنسية الإسرائيلية.

كما أن المواطن الفلسطيني في القدس، عملياً، من الناحية القانونية بلا جنسية أي «بدون»، فهو لا يحمل جواز السفر الفلسطيني، في ما جواز سفره الأردني مؤقت، وإسرائيل تصدر له وثيقة سفر باعتباره مقيماً وليس مواطناً.

ومن خـــلال تجربة شـــخصية، فإنني عندما وصلت إلى بريطانيا للدراسة ذهبت للتسجيل لدى الشـــرطة، فكتب الشرطي «إسرائيلي». فقال له شرطي آخر: هذا ليس صحيحاً. فقال له حسناً، سأضع أردني. فرد عليه: أيضاً لا، ضع في خانة الجنسية عبارة «غير واضح». بمعنى بدون.

سحب ١٥ ألف هوية

سياســـات: هـــذا يعني أن ســـحب الهويات مستمر ولم يتوقف كما يعتقد البعض؟

روفا: سحب الهويات مستمر، ووفق المعطيات التي حصلنا عليها من وزارة الداخلية الإسرائيلية فإنه حتى نهاية العام ٢٠١٤ تم ســـحب نحو ١٥ ألف هوية من المقدسيين منذ العام ١٩٦٧.

أما طلبات لم الشمل، ففي الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٣ تم تقديم ١٢٢٨٤ طلباً بموجب إحصائيات وزارة الداخلية الإسرائيلية، ورفض نحو ٤٥٪ من هذه الطلبات، والبقية تمت الموافقة عليها، ولكن بإعطاء تصاريح إقامة سنوية وليس هويات، حيث إنه منذ العام ٢٠٠٢ تم وقف إصدار الهويات في طلبات لم الشمل.

بموجب القوانين الجديدة، فإن المتزوج الذي لديه طلب لم شمل مستمر منذ ٨ سنوات فما فوق يحصل علـــى تصريح لمدة عامين، وفي حال وجود أي مانع أمنـــي أو جنائي بموجب تعريفهم (الإســـرائيليين) للقانون، يتم سحب الإقامة المؤقتة منهم.

صندوق خاص بالقدس من أجل حماية العقارات

سياســـات: شـــيخ عكرمة صبري، في خطب الجمعـــة في المســـجد الأقصى أنـــت تركز على موضوع تســـريب البيوت، وموضوع الجنســـية الإسرائيلية، فإلى أي مدى تجد تجاوباً من سكان القدس مع هذه الفتاوى، خاصة أن عمليات بيع البيوت في ســـلوان تزيد، كما أن الحصول على الجنسيات الإسرائيلية يزيد أيضاً؟

صبري: هذا صحيح، بالنسبة للتحذير بشأن تسريب البيوت، فإن له تأثيراً مؤقتاً وليس دائماً، والســـبب هو عدم وجود آلية لمعالجة الموضوع، وأرى أن المعالجـــة تكون بإقامة صندوق خاص بالقـــدس من أجل حماية العقارات، وســـبق أن طالبنا بذلك عدة مرات، وفي عدة مناسبات، ولم نجد، مع الأســـف، آذناً صاغيةً، في حين تتدفق المليارات على ســـلطات الاحتلال من أجل إقامة

المستوطنات وشراء البيوت، وهذا أمر نعاني منه حالياً .

مع الأسف، فإن إصحاب النفوس المريضة يستغلون عدم وجود صندوق للقدس ويقومون بتسريبه إلى سلطات الاحتلال، وإن كان العدد قليلاً، ولكن نخشى من استفحاله مع إطالة الوقت واستمرار الاحتلال.

أما موضوع الجنسيات، فهو مرفوض ما دام اختيارياً.

التفكجي (معلقاً): أنا أتابع خطب الجمعة، ولكن يظهر أن فتاوى أهل السنة ليست ذات قوة، فتاوى الدروز أو الشيعة، بمعنى أنه عندما فرض الدروز الحرمان، فإنه طبق، وعندما يصدر الشيعة فتوى يتم الالتزام بها، أما نحن في القدس فإننا نواجه مشكلة وهي أن الفتوى لا تصل إلى مرحلة الحسم، فعندما أقاطع من يبيع منزله فإن ذلك قد يردع الآخرين عن البيع.

صبري (معلقاً): كان يحصل ردع وعدم الصلاة على الجاسوس، ولكن مع مرور الزمن وعدم وجود سلطة تحمي .. إن مجيء السلطة الفلسطينية أضعف موقفنا بطريقة غير مباشرة، وهذه مشكلة.

عن أي قدس نتحدث؟

سياسات: خليل التفكجي، بالحديث عن استيلاء المستوطنين على منازل يدّعون امتلاكها قبل العام ١٩٤٨، هل تعتقد أن السلطة الفلسطينية أخطأت بالحديث عن القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، في الوقت الذي يمنع فيه الإسرائيليون الفلسطينيين من استرجاع أملاكهم في القدس الغربية، ويطالبون بما يقولون إنها أملاك لهم في القدس الشرقية؟

التفكجي: في إسرائيل لا يعترفون بقدس شرقية وقدس غربية، الإسرائيلي يحاول فرض أمر واقع على الأرض، أما السلطة الفلسطينية فإنها لم تعرّف القدس الشرقية، وهذا أمر مهم، فماذا تعني بمدينة القدس الشرقية؟ هل تتحدث عن القدس حسب قرار الأمم المتحدة ١٨١ أم القدس الانتدابية أم الأردنية أم ما هي عليه اليوم أم تتحدث عن القدس الكبرى؟ بالتالي فإن السلطة الفلسطينية عندما دخلت المفاوضات لم تعرّف مدينة القدس، وحتى هذه اللحظة لا توجد خارطة أو رؤية لمدينة القدس لدى السلطة الفلسطينية بمفهوم مدينة القدس.

هل أتحدث عن القدس الشريف أم القدس الأردنية بمساحة ٦,٥ كيلومتر مربع أم القدس اليوم بمساحة ٧٢ كيلومتراً مربعاً، أما الإسرائيلي فلديه رؤية وخارطة، وهو يتحدث عن القدس الشرقية والغربية والقدس الكبرى، أما الجانب الفلسطيني فلا رؤية ولا استراتيجية لديه في هذه المدينة، وبالتالي فإن الجانب الإسرائيلي سرّع في قضية التهويد والقوانين.

عندما احتل الإسرائيليون المدينة في العام ١٩٦٧ قالوا إن لهم أملاكاً في القدس الشرقية،

فطبقوا قانون أملاك الغائبين، لأن القانون الذي صدر في العام ١٩٥٠ نص على الدول التي قامت بالاعتداء على إسرائيل وأراضي إسرائيل الواقعة تحت سلطة دولة أخرى، بمعنى الضفة الغربية، بمعنى أن القانون سابق الزمن واعتبر أن أملاك المقيمين في هذه الدول هي أملاك غائبين.

وعليه، فإن القانون الإسرائيلي يعتبر أن أملاك الفلسطيني في القدس المقيم في الضفة الغربية أملاك غائبين، وفي المقابل أغلق الباب أمام حصولك على أملاكك في القدس الغربية.

كما أن الإسرائيلي يستطيع أن يبيع أملاكه في القدس الغربية، وأنت تستطيع أن تشتري، ولكن هل لدينا قرار بالشراء؟ أنا أستطيع أن أشتري عقارات في القدس الغربية، وقد تم طرح العديد من العقارات للبيع هناك، ولكن لم يكن هناك قرار بالشراء.

المشكلة أن لدى الجانب الإسرائيلي أموالاً ضخمةً لشراء البيوت، في حين أننا لا نملك شيئاً، وكل ما نقوم به هو عمليات رد فعل مؤقتة، والعالم العربي والإسلامي يتباكى علينا، ولكنه لا يفعل أي شيء على أرض الواقع .

صبري (معلقاً): بالإضافة إلى أن مدينة القدس، بموجب اتفاق أوسلو، قضية مؤجلة، وهذه ضربة قاسية للقدس، إذ أفسحت المجال أمام اليهود لتهويد المدينة وإقامة المستوطنات على الرغم من المفاوضات، فالاستيطان استمر على الرغم من المفاوضات وهذه مشكلة.

قانون أملاك الغائبين

سياسات: رفول روفا، عندما يتم الحديث عن قانون أملاك الغائبين تتم الإشارة إليه وكأنه سيطبق، ولكن واضح من خلال الحديث ،على الأقل هنا، أنه مطبق فعلاً على الأرض، ما هو قانون أملاك الغائبين؟

روفا: سنت سلطات الاحتلال قانون أملاك الغائبين في العام ١٩٥٠ بهدف منع اللاجئين الفلسطينيين من المطالبة بأملاكهم داخل فلسطين التاريخية، وصادرت بموجبه أراضي وبيوت كل من عرّفتهم على أنهم غائبون، ونقلت هذه الأملاك إلى من تسميه حارس أملاك الغائبين، والذي قام بدوره بتأجير هذه الأملاك إلى جهات إسرائيلية مختلفة، وما لك سوى أن تنظر إلى القرى الفلسطينية ومصير الأملاك الفلسطينية فيها الآن لترى الواقع المزري.

التفكجي (معلقاً): الفرق بين حارس أملاك العدو وحارس أملاك الغائبين، أن حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي قام بالتصرف بالأملاك، بينما حارس أملاك العدو الأردني لم يتصرف بالأملاك، وإنما كان يؤجر هذه الأملاك ولا يتصرف بها بيعاً أو شراءً، بعكس الجانب **الإسرائيلي** الذي حول الأملاك إلى سلطة التطوير الإسرائيلية والتي قامت ببيع الأملاك.

روفا (معلقاً): كما أن هناك قضية حاضر غائب، فالعديد من سكان قرى الجليل الذين هربوا إلى قرى مجاورة تم اعتبارهم غائبين وهم غير قادرين على استرجاع أملاكهم في قراهم.

سياسات: شيخ عكرمة صبري، أبرز المشاكل التي يواجهها المقدسيون هي الإسكان، وقد صدرت العديد من الدعوات لمساعدة السكان في المدينة، ولكن حتى الآن لا توجد استجابة، هل تعتقد أن هناك تقصيراً فلسطينياً، عربياً إسلامياً في هذا المجال؟

صبري: لا شك في أن التقصير قائم سابقاً ولاحقاً، ولم ينفذ من مشاريع الإسكان سوى ٣ مشاريع فقط منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، وقد طالبنا مراراً بإقامة مشاريع إسكان وتمويلها من البنك الإسلامي للتنمية لأننا نعتبر أن هذا البنك من أقوى البنوك مالياً في الشرق الأوسط، ولكن مع الأسف فإنه يخضع للسياسة الدولية ولا يتعامل مع أهالي القدس بشكل مباشر.

وبالتالي حصلت أزمة السكن لدى أهل القدس؛ ما اضطر عدداً كبيراً من الشباب إلى السكن خارج حدود القدس، وأرى أن القدس تتآكل نتيجة خروج العائلات الشابة إلى خارج حدود المدينة، وفي الوقت نفسه فإن مصادرة سلطات الاحتلال للأراضي مستمرة.

روفا (معلقاً): أحد الأسباب المباشرة لعدم بناء مشاريع إسكان للشباب المقدسيين هو أن الكثير من الشباب يقيمون منازل خارج إطار قانون البناء الإسرائيلي أو أنهم يقعون ضحية أشخاص يقيمون أبنية غير مرخصة ويواجهون لاحقاً قضايا جنائية، فبموجب القانون الإسرائيلي، فإن أي شخص يقيم بناء غير قانوني هو مجرم، وإذا ما تم رفع دعوى جنائية ضده، فهذا يعني أن لديه ملفاً جنائياً، إضافة إلى الغرامات الباهظة التي تفرض عليه، وإذا لم يتمكن من الحصول على ترخيص فإنه يسجن، وإذا ما كانت لديه معاملة لم شمل فمن الممكن أن يتم إيقافها.

سياسات: ما هو مصير أكثر من ١٠٠ ألف مقدسي يقيمون خلف الجدار؟

روفا: موقف وزارة الداخلية الإسرائيلية ومؤسسة التأمين الوطني بموجب القانون الحالي هو أن المقدسيين طالما يقيمون في أحياء تعد داخل حدود بلدية القدس كما عرفتها إسرائيل فإن حقوقهم لن تتأثر، على الرغم من أنهم يسكنون خلف الجدار، ولكن المشكلة تبرز في حال انتقالهم للعيش مثلاً في رام الله أو بيت لحم أو بيت ساحور وغيرها من المناطق في الضفة الغربية، فعندها تبرز مشكلة؛ لأن قانون الجنسية والدخول لسنة ١٩٥٢ يقول إن أي شخص يخرج إلى خارج حدود دولة إسرائيل لمدة ٧ سنوات متواصلة، فإنه يحق لوزير الداخلية سحب إقامته، والإسرائيليون يعرّفون السكن في الضفة الغربية على أنه خروج من حدود دولة إسرائيل على الرغم من أنهم لا يطبقون هذا الأمر على المستوطنين.

القدس بحاجة إلى ٢٠ ألف وحدة سكنية سنوياً

التفكجي (معلقاً): مشكلة الإسكان هي نحن وهم، فبالنسبة لهم فمن المعروف أن الجانب الإسرائيلي قرر في العام ١٩٧٢ تحديد نسبة الوجود العربي في القدس، وهو ما عكس نفسه

فـــي قانون التنظيم والبناء الـــذي يحد من وجود العـــرب في المدينة، أما بالنســـبة لنا فمن المعلوم أنـــه نتيجة للإرث المتتالي، فقد أصبحت كل قطعة أرض مملوكة لأعداد كبيرة من السكان، وهذا أدى إلى تجميد جزء كبير من الأراضي نتيجة الإرث.

أما الأمر الثاني، فهو أن الأراضي في القدس تقســـم إلى مناطق لها تسوية ومناطق أخرى لا تسوية لها، وبالتالي فإنك بحاجة إلى جهود كبيرة من أجل تجميع الأرض لتصبح قطعة كبيرة يمكن البناء عليها أو أن يكون هناك شـــركاء في قطعة الأرض نفسها، وقد يكون جزء من أصحابها في الخارج وبالتالي يكون جزء منها أملاك غائبين.

لدينا أراضي أوقاف إســـلامية أقيمت عليها مشاريع إســـكان، والأوقاف مشكورة على هذا الجهد، وهناك أوقاف مســـيحية، وســـتتم إقامة ١٠ عمارات ضخمة تضم ٤٠٠ شقة على أرض للكنيسة الأرثوذكسية.

ولكن نحن بحاجة إلى ٢٠ ألف وحدة سكنية ســـنوياً، ونحـــن بحاجة إلى الانتقـــال من فكر الإســـكان الفردي إلى الســـكن الجماعي بحيث تقام عمارة بدلاً من بيت.

روفا (معلقاً): معروف أن السلطات الإسرائيلية تتقاعـــس عن إقامة البنـــى التحتية للعرب، وكي أتحدث من واقع خبرة عملية، فإنه كما هو معروف فإن البطريركية اللاتينية بنت مشروع إسكان في شرفات وهو قائم ومأهول منذ ٣ سنوات ولكن لا توجد بنية تحتية له، فلا توجد شوارع ولا غيرها ولذلك قررنا التوجه إلى المحاكم لمقاضاتهم.

العاصمة في بيت حنينا

سياسات: خليل التفكجي، عندما تحدثت عن موضوع المواقع المســـموح وغير المسموح البناء فيهـــا من الإســـرائيليين، قلت إن بيت حنينا من المواقع المسموح البناء فيها، ونحن نشاهد نمواً عمرانياً واســـعاً فيها، فهل تحولت إسرائيل من العاصمـــة في أبو ديس إلـــى العاصمة في بيت حنينا؟

التفكجـــي: صحيـــح، لأن وزيـــر الخارجيـــة الأميركي جون كيري اقترح أن تكون العاصمة في بيت حنينا، وتتوجب الإشارة هنا أيضاً إلى موضوع منطقة كفـــر عقب، حيث تحدث رئيس بلديـــة القـــدس الغربية نير بـــركات عن تحويل المســـؤولية فيها إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية أو السلطة الفلســـطينية بحجة أنه ليس بحاجة إلـــى ٩٠ ألف فلســـطيني فـــي هـــذه المنطقة، وبالتالي بدأ البناء العشـــوائي دون بنية تحتية، وأخشى من كارثة هناك على المستويات الصحية والاجتماعية... .

اليوم يمنح الجانب الإســـرائيلي رخص بناء فـــي بيت حنينا، وهناك حديـــث عن ٤٠٠ وحدة سكنية على أرض للكنيسة الأرثوذكسية، وهناك أيضاً ١٥٢ وحدة ســـكنية أخرى، وبالتالي فإن هناك نســـب بناء عالية جـــداً ولكن لا توجد بنية تحتية في المنطقة، وعلى الرغم من وجود صرف صحي فإنه لا يستوعب الحجم السكاني الموجود في المنطقة، أما المياه فهي شـــحيحة وتصل من رام الله، وعليه يقول الجانب الإسرائيلي إنه ليس

بحاجة إلى هذه الكتلة البشرية لأن الصراع في القدس ديمغرافي بامتياز، وما يحدث الآن في بيت حنينا وما سيحدث مستقبلاً في شعفاط استراتيجية واضحة تماماً وهي الاستفادة قدر الإمكان، عبر الضرائب وأثمان رخص البناء الباهظة، قبل التسليم.

الاحتلال فشل في أسرلة الشعب

سياسات: الشيخ عكرمة صبري، عادة ما يتهم المقدسيون بأن سلطات الاحتلال أسرلتهم، ومع ذلك تقع أحداث تشير إلى أن الشباب واعون ويتمسكون بهويتهم الفلسطينية، كما حدث في العام الماضي في القدس، حيث شاهدنا كيف أن الشبان الذين كانوا يستمعون إلى الأغاني العبرية أصبحوا في ليلة وضحاها يستمعون إلى الأغاني الوطنية ويشتبكون ليل نهار مع القوات الإسرائيلية إلى حد أنه في أشهر قليلة تم اعتقال أكثر من ٢٠٠٠ منهم، إلى أي مدى تعتقد أن إسرائيل فشلت في أسرلة الشعب الفلسطيني في القدس؟

صبري: نعم، هناك أسرلة للمكان وأسرلة للبشر، أما أسرلة المكان فقد استطاعت إسرائيل فرض وقائع على أرض الواقع في مدينة القدس من خلال المصادرات وإقامة البؤر الاستيطانية، أما بالنسبة للشعب فأرى أن الشعب ما زال متمسكاً نسبياً بوعيه وثقافته ومواقفه الوطنية .

ولكن مع طول فترة الاحتلال لا بد أن تكون هناك سلبيات من الشباب، وأنا أعذرهم ولا ألومهم، لأن المسؤولية تقع على السلطة الفلسطينية والسياسيين ورجال الدين في استمرارية التوعية والشحن الوطني للناشئين، وأنا أثمن جهود الهيئات التدريسية التي تعمل جاهدة على توعية الأجيال الصاعدة، فلست متشائماً وأرى أن الاحتلال قد فشل في أسرلة الشعب.

تقلص أعداد المسيحيين في القدس

سياسات: رفول، عند النظر في المعطيات عن السكان في القدس، يلاحظ في السنوات الأخيرة أن أعداد المسيحيين في القدس في انخفاض كبير، تحدثت عن مشاريع إسكان قامت بها البطريركية لتشجيع الشباب على البقاء في المدينة ولكن هناك اتهامات للقنصليات الأجنبية بتشجيع هجرة المسيحيين أكثر من المسلمين، هل تتفق مع هذا الكلام؟

روفا: جزئياً نعم، هناك قنصليات تشجع هجرة المسيحيين، ولكن هناك قنصليات تشجع هجرة الفلسطينيين لأنهم لا يريدون فلسطينيين في البلد.

بطبيعة الحال، فإن تقلص أعداد المسيحيين مشكلة لا تقتصر على القدس، وإنما هي قائمة في المناطق الأخرى مثل رام الله وبيت جالا وبيت لحم وغيرها... إنها مشكلة عامة، والكنائس بشكل عام واعية لها وخصوصاً الكنيسة الكاثوليكية، وعلى هذا الأساس تسعى الكنيسة الكاثوليكية إلى تشجيع الشباب على البقاء من خلال بناء

مشاريع إسكان وخلق فرص عمل ودعم العائلات الصغيـرة التي لديها أولاد خاصة في المدارس وإعطاء منح للطلاب للالتحاق بالجامعات وخاصة في الجامعات الفلسطينية.

الكنيسـة تسـعى إلى إقناع الشباب بالبقاء مـن خلال هذه المبـادرات، وبطبيعة الحال فإن الأمر ليس سـهلاً، فهناك الكثير من الصعوبات والعوائق، ولكن أسـتطيع القـول إن الكنائس مسـتمرة في محاولاتها لإيجاد التمويل لتنفيذ هذه المشـاريع من أجل إقناع الشـباب بالبقاء في فلسطين وخاصة في القدس.

سياسـات: خليـل التفكجـي، أنـت خبير بالأراضـي، فإذا ما كانت الكنيسـة تشـجع المسيحيين على البقاء عبر البناء على أراضيها، فماذا بالنسبة إلى أراضي الأوقاف الإسلامية؟

التفكجي: للأوقاف أراض، جزء منها استغل والجـزء الآخر خارج نطاق صلاحياتها، بمعنى أنها خارج حدود القدس، فمثلاً هناك مشـروع إسكان الأوقاف الموجود في وادي الجوز وغيرها، والمشكلة التي تعاني منها الأوقاف هي أن جزءاً من أراضيها تم وضع اليد عليها من أشخاص.

كمـا أن الأوقاف مقصـرة، فخلافاً للإخوة المسـيحيين الذين لديهم كنائسهم ومشاريعهم، فإن الأوقاف لديها دخل ولكنها لا تنفذ مشاريع، فنحن نتكلم عن الآلاف من الأزواج الشابة الذين ليس لديهم مصدر للمساعدة .

إن للأوقـاف الإسـلامية أراضي، جزء منها معروف وجزء آخر تم الاعتداء عليه.

تتوجب الإشارة هنا إلى أنه مع مرور الزمن، فـإن جزءاً كبيـراً من الأوقاف الإسـلامية تم تحويلها لملكية خاصة، وهذه إحدى الإشكاليات التي تواجهها الأوقاف.

سياسات: لو طلب منكم جميعاً وضع قائمة من ٣ أولويات تعتقدون أن المسؤولين عن القدس أو في القيادة الفلسطينية يتوجب أن يركزوا عليها لإنقاذ القدس، فما هي هذه القضايا؟

صبـري: أولاً، رصد ميزانيـة خاصة لمدينة القدس لتغطية احتياجاتها المتعددة، وقد حصرت في ١٦ مجالاً، وإذا كانت السـلطة الفلسطينية غير قادرة مالياً، فإن عليها أن تسعى إلى تأمين المبلغ المطلوب.

ثانيـاً، أن تربـط وسـائل الإعـلام بخطـة اسـتراتيجية لتوعية العالـم بموضوع القدس والمقدسات.

ثالثـاً، دعم وتسـيير وتيسـير المؤسسـات المقدسية دون إبطاء وعرقلة.

التفكجي: أولاً، الإسكان؛ فالصراع الجاري في القدس هو على المليمتر بعد أن تمت مصادرة هذه الأراضي، فلم يتبقى لنا إلا ١٣٪ من مساحة القدس الشرقية، والذي يتمكن من استغلال هذه المساحة يسـتطيع أن **ينتظر**؛ لأن الصراع في القدس اليوم ديمغرافي بامتياز، بالتالي يتوجب دعم الإسـكان بشـكل كبير جداً ودعم الترميم وخاصة في البلدة القديمة كي يتمكن السـكان من الصمود حتى يأتي الفارس من الشـمال أو الجنوب، لا ندري.

ثانياً، لدينا إشكالية ذاتية تتعلق بالأراضي، ينبغي أن تكون هناك مؤسسات وطنية تقوم بفرز هذه الأراضي والبناء عليها؛ لأنه دون هذه الأراضي لن نستطيع أن نفعل أي شيء، والجانب الإسرائيلي من الممكن أن يغير تصنيف هذه الأراضي من صفراء إلى خضراء ويمنع البناء عليها أو يشق شوارع فيها أو يبني مستعمرات عليها، هناك تجارب مريرة على هذا الصعيد في بيت حنينا وشعفاط.

ثالثاً، يتوجب الانتباه إلى عبرنة الأسماء، فكثيراً ما نستخدم الأسماء العبرية بدلاً من العربية، وهو ما يتوجب لفت انتباه الإعلام إليه، فقبة الصخرة هي قبة الصخرة، وليست جبل الهيكل، وباب العامود هو باب العامود وليس باب شخيم، وغيرها من الأسماء، لأن التكرار يفرض هذه الأسماء ويجعلها الأصل.

روفا: أؤكد بداية على ما تحدث عنه الشيخ عكرمة والسيد خليل، وهي الميزانيات، يجب رصد الميزانيات الكافية لمدينة القدس من أجل ضمان صمود المقدسيين وثباتهم في مدينتهم، بما في ذلك دعم مشاريع الإسكان، وهي مهمة جداً؛ لأنها إحدى الطرق الرئيسة لدعم صمود المقدسيين في مدينتهم.

إضافة إلى ذلك، أعتقد أنه مطلوب من السلطة الفلسطينية أن تشجع المقدسيين على البقاء من خلال الميزانيات، ولكن أيضاً من خلال توفير الخدمات للمقدسيين، إذ إن المقدسيين يواجهون الكثير من المشاكل القانونية التي تكلفهم مبالغ طائلة، وأنا أعلم أن السلطة الفلسطينية تحاول أن تساعد في هذا المجال، ولكن أعتقد أن ما توفره السلطة من مساعدات في هذا المجال غير كاف، فينبغي العمل على هذا الموضوع بشكل جدي أكثر.

شكراً لكم جميعاً.

تأثير المكون الحزبي في تحديد منطلقات السياسات العامة وتوجهاتها

- قراءة في واقع التجربة الفرنسية -

نعيم شلغوم *

مقدمة

تعتبر السياسات العامة مجالاً خصباً لتنافس الأحزاب؛ بالنظر إلى ما توفره الأخيرة من تنافس وحرية في مناقشة مضمون السياسات العامة، وبالتالي نجد أن النظام الحزبي غالباً ما يلعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعتها وتوجهاتها، وفي هذا الصدد نجد المشهد السياسي الفرنسي مليئاً بالديناميكية والتنافسية السياسية؛ مما يجعل السياسات العامة معرضةً للنقاش الحزبي والتجاذب السياسي داخل البرلمان الذي تعرف جلساته نقاشات حادة بين مختلف التشكيلات الحزبية المتناقضة أيديولوجياً، ولهذا نجد أن التوازنات السياسية تتأرجح فيه بين اليمين واليسار.

وفي هذا السياق، نجد العديد من قضايا السياسة العامة التي تثيرها الأحزاب السياسية الفرنسية ضمن النقاش البرلماني وتمتد تأثيراتها إلى القطاعات المختلفة للسياسة العامة فيصبح مجالها مفتوحاً للتجاذب والتنافس الحزبي داخل غرفتي البرلمان ويضفي عليها نقاشات سياسية ساخنة، ومن خلالها يظهر حجم تأثير التمثيل الحزبي في محتوى السياسات العامة.

وعلى الرغم من أن النقاش البرلماني لمحتويات السياسات العامة يتم وفق أطر قانونية وسياسية محددة، فإن الواقع العملي يشير إلى أن هذا النقاش يتأثر بالتوجهات الحزبية، خاصةً إذا كانت هناك أغلبية برلمانية

* أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية وباحث لنيل درجة الدكتوراه في إصلاح السياسات العامة– جامعة قسنطينة٣ في الجزائر.

مهيمنـــة، وهذا يعني أن هـــذه العملية تتم في إطار الديمقراطيـــة النيابية التي تتطلب وجود وســـائط تمثيلية تفاوض عـــن مصالح مختلف فئات المجتمع الفرنسي وتدافع عنها.

وبمـــا أن البرلمان الفرنســـي يعـــد من أبرز الوســـائط المجســـدة للديمقراطية النيابية، فإن مخرجات السياسات العامة تمس فئات المجتمع الفرنســـي كافة، من منطلق أن التمثيل الحزبي داخل البرلمان يضفي على نقاشـــات السياسات العامة بعداً تمثيلياً، نظراً لتشبع الفكر السياسي الفرنســـي بالقيم الديمقراطية، لهذا نجد نشاط الأحزاب السياســـية الفرنســـية متمحوراً حول النقـــاش الديمقراطي وإثراء هذه السياســـات. وفي هذا السياق يستدعي المنطق المنهجي طرح الإشكال الآتي: إلى أي مدى يؤثر المكون الحزبي في تحديد توجهات السياسات العامة؟

المحور الأول:

المحـــددات الضامنة لتفعيـــل دور الأحزاب السياســـية فـــي رســـم السياســـات العامة في فرنسا.

تحظى الأحزاب السياسية في فرنسا باعتراف دســـتوري بموجب المادة ٠٤ من الدستور، الذي يقر بأن الأحزاب تساهم في التعبير عن الاقترا ع وتمارس نشـــاطها بصفة حرة. ومن منطلق أن الدستور الفرنسي أضفى الصفة المؤسسية على الأحزاب السياســـية فإنه من الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع إلى التأثير على السياســـات العامة وتوجهاتها.

١. محدد التمثيل

يتطلب تحليل ظاهرة الأحزاب السياسية في فرنســـا التركيز على دراســـة العلاقة الموجودة بين الأحزاب وعملية رســـم السياسات العامة، باعتبـــار أن تمثيل الأحزاب السياســـية داخل البرلمان يســـمح بمناقشة السياسات العامة من جميع القوى السياسية المشاركة في صياغتها، باعتبارها تعبر عن مصالح مختلف فئات المجتمع الفرنســـي، وما دام التمثيل الحزبي ينطلق من قاعدة تمثيـــل المصالح والمطالب المجتمعية، فإن وظيفة هـــذه الأحزاب وبرامجها هي التي تحدد توجهات السياسات العامة، من منطلق أن عملية التمثيل تضفي الصفـــة العمومية على الأحزاب السياســـية؛ ما يجعل من عمليـــة تدخلها تأخذ طابعـــاً عمومياً. وبالتالي يأتـــي تأثير الأحزاب الفرنســـية في مجال السياسات العامة تجسيداً لمبـــادئ الديمقراطية النيابيـــة، التي من خلالها تتحـــدد درجة القوة التأثيريـــة لمختلف المكونات الحزبية في مضمون السياسات العامة، وبما أن التمثيل الحزبي في فرنســـا يخضع لمجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية فإن السياسات العامة في فرنسا تأتي استجابةً لهذه المتغيرات، وفي هذا الصدد جاء نظام الجمهورية الخامسة من أجل ترشيد النشاط الحزبي من خلال عقلنة نشـــاط البرلمان الفرنســـي، باعتباره المؤسسة

التي تسمح بتمثيل مختلف الأحزاب المتناقضة أيديولوجياً، لهذا نجد أن دور البرلمان في رسم السياسات العامة يعكس توجهات الأغلبية الحزبية المهيمنة داخله.

يظهر من هذا المنطلق تأثير التمثيل الحزبي داخل البرلمان الفرنسي من خلال التوجهات الحزبية التي تستند إلى منطلقات وقناعات أيديولوجية متناقضة، هذا ما يجعل من الطبقة السياسية الفرنسية متميزةً بالتعدد، مشكلةً بذلك أقطاباً وتيارات تنقسم إلى يمينية محافظة معتدلة واشتراكية تقدمية. وعلى هذا الأساس نجد أن النظام الحزبي في فرنسا تعددي ضعيف يغذي الأسلوب الأيديولوجي والتجريدي للسياسة الفرنسية، ومن أجل تجنب اتهام هذه الأحزاب بأنها لا تمثل سوى مصالح ضيقة أو شخصية، نجد أنها تعبر عن القضايا السياسية بخطاب أيديولوجي جذاب،[1] وبما أن البرلمان الفرنسي مركز الديمقراطية التمثيلية فإن مهامه تتمثل في خلق توافق بين مختلف الأحزاب حول محتويات السياسات العامة، لجعل مخرجاتها تعبر عن مختلف مطالب شرائح الشعب الفرنسي، ومن أجل تحقيق ذلك تعمل مختلف الأحزاب الممثلة داخل البرلمان على التأثير في محتويات السياسات العامة من خلال اعتمادها على الأطر القانونية التي تحكم النشاط البرلماني. وفي هذا الصدد نجد أن البرلمان الفرنسي حسب تصنيف **ماكس فيبر** يندرج ضمن برلمانات التعايش التي تعتمد الحوار والنقاش الموسع، والذي تظهر فيه أهمية النائب.[2]

نجد، أيضاً، أن التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة، ضمن الحالة الفرنسية، يتأثر بتوجهات مختلف الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، مما يعطيها صلاحية التدخل في تحديد توجهات السياسات العامة وفق عقيدتها السياسية، ومن هذا المنطلق نجد أن تمثيل أحزاب اليمين واليسار يؤثر في تحديد توجهات السياسات العامة، بالنظر إلى أن الأغلبية البرلمانية في فرنسا تتداول بين أحزاب اليمين واليسار، وهذا ما يجعل من هذه السياسات معبرةً عن المنطلقات الأيديولوجية للأحزاب.

١. محدد العملية الانتخابية:

يعتمد نظام الانتخابات في فرنسا على النظام النسبي في دورتين، ولهذا نجد أن العملية الانتخابية تؤدي إلى إفراز أغلبية برلمانية أو رئيس جمهورية ذي توجه يميني أو يساري بالنظر إلى أن الأحزاب السياسية تنقسم إلى تيار اليمين واليسار والوسط، وهذا ما يجعل السياسات العامة تعبر عن هذه الاتجاهات الأيديولوجية، ومن خلالها نجد أن الحملات الانتخابية يحتدم فيها الصراع والتنافس السياسي، والذي يبلغ أوجه مع الأحزاب التي تؤمن بأطروحات سياسية تطرفية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ولهذا نجد أن الانتخابات في فرنسا تبقى الآلية التي تسمح بتقييم السياسات العامة من طرف الشعب، ومن خلالها يختار التوجه

الحزبي الذي يستجيب لتطلعاته، ما ينعكس على طبيعة السياسات المرسومة، ولهذا فكسب الأحزاب تأييد الناخبين الفرنسيين يتطلب منها وضع برامج تعبر عن مصالحهم، وعلى هذا الأساس نجد أن الانتخابات في فرنسا تشهد تنافساً حاداً بين مختلف التيارات الحزبية، مما يجعل من الهيئة الناخبة في فرنسا تنقسم بين عدة تيارات حزبية متنافسة، ونظراً لتبنيها برامج معبرة عن توجهات أيديولوجية متناقضة، فإنها تحاول إقناع الناخبين بها، وبالتالي يأتي التصويت لصالحها محدداً بذلك التوجه المراد انتهاجه في رسم السياسات العامة، وفي هذا السياق غالباً ما تؤدي الانتخابات إلى فوز أحزاب اليمين أو اليسار. [٣]

ونظراً لاعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات والذي يساعد على فوز أحزاب معتدلة سواء كانت توجهاتها يمينية أو يسارية، يرى العديد من المراقبين أن الناخب الفرنسي يعطي خياراته لتياري اليمين واليسار المعتدلين، ما يشجع على المواجهة بينهما، وذلك بالانتقال إلى إجراء الدور الثاني، بخلاف تياري الوسط واليمين المتطرف اللذين يحظيان بدعم محدود من الناخبين.٤ وفي هذا السياق نجد أن الأحزاب اليمينية حظيت بتأييد الناخبين فترة طويلة، ما جعلها تحتل مكانة كبيرة في البرلمان الفرنسي، فمعظم الانتخابات البرلمانية التي تم إجراؤها منذ قيام الجمهورية الخامسة فاز بها اليمين، ومن مجموع ١٢ عهدة برلمانية فاز تيار اليمين بالأغلبية لمدة ٩ عهدات بين (١٩٥٨-١٩٨١) ونجد أن تمثيل أحزاب اليمين كان كبيراً نظراً لحصولها على الأغلبية البرلمانية في هذه المدة، مقابل [٤] عهدات لصالح أحزاب اليسار.

يمكن قياس نجاح الأحزاب الفرنسية في تحديد توجهات السياسات العامة، بإخضاعها للمسطرة الانتخابية التي يترجمها مستوى الرضا العام على السياسات المنتهجة، والذي يمكن قياس أثره بمدى استجابتها لمطالب المجتمع الفرنسي، وفي هذا الصدد يمكن إجراء قراءة لبعض المحطات الانتخابية، فمثلاً في سنة ١٩٦٨ زاد الديغوليون من حظهم في كسب الأصوات في الانتخابات البرلمانية بتحقيق انتصار ساحق بفوزهم بأكثر من ٣٧٪ من مجموع الأصوات، ما مكنهم من الحصول على الأغلبية داخل الجمعية الوطنية.[٥]

مكن التأييد الواسع الذي كان يتلقاه اليمين آنذاك، جراء اكتسابه قاعدة جماهيرية واسعة، من الفوز بأغلبية برلمانية طوال العقد الذي تلا قيام الجمهورية الخامسة. كانت اتجاهات الناخبين تنحو نحو الالتفاف حول الأحزاب اليمينية نظراً لتبنيها سياسات عامة توافقت والتحولات التي شهدها المجتمع الفرنسي آنذاك، والتي استغلها اليمين في التسويق لسياساته من أجل تعبئة الناخبين. وفي هذا الصدد نجد أن النظام الانتخابي يؤثر في تحديد الحجم الحقيقي لتمثيل مختلف القوى السياسية في البرلمان ويساعد على فوز الأحزاب المعتدلة،

إذ إن نظـام الدورتين يؤدي إلـى إفراز أغلبية متجانسـة، ما يعني أن الانتخابات التشـريعية تحـدد معالم التوجه الحزبي المؤثر في مضمون السياسات العامة.[٦]

تـؤدي الانتخابـات البرلمانيـة إلـى فرز قوى سياسـية تحظـى بأغلبيـة برلمانية تحدد توجهات السياسات العامة وتتوافق ومنطلقاتها الأيديولوجية، وفي هذا الصدد قام الاشتراكيون سـنة ١٩٨٦ بزعامة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بتعديل قانـون الانتخابات الذي يعتمد علـى التمثيـل النسـبي، إلا أن ذلـك أدى إلى خسـارتهم وفـوز اليمينيين، وخلـق ذلك حالة سياسـية متميزة تمثلت في التعايش بين رئيس ذي توجه اشـتراكي وأغلبية برلمانية ذات توجه يميني، ما استدعى ضرورة تحقيق التوافق حول السياسات العامة، بالنظر إلى قدرة الرئيس على حل البرلمان. ويظهر تأثير النظام الانتخابي في ضبط ممارسة الديمقراطية النيابية في فرنسا، والذي نجده يحول دون حصول الأحزاب المتطرفة على الأغلبية البرلمانية.

تزايـد نفوذ اليمين المتطرف منذ الثمانينيات وحصل زعيم حزب الجبهة الوطنية «جون ماري لوبـان» على نسـبة ٩,٩٪ مـن الأصوات و٣٥ مقعداً مـن مجموع مقاعد الجمعيـة الوطنية[٧]. وتظهر توجهاته في إقرار سياسـات اجتماعية واقتصادية تمس حقوق الإنسان وتخلق فوضى داخل المجتمع الفرنسـي، ولهذا نجد أن النظام الانتخابي الفرنسـي يعمل علـى تحجيم تمثيل هذا الحزب، نظـراً لنزعته المتطرفة والعنصرية خاصة تجاه الأقليات المسلمة في فرنسا، ما يعني المساس بقيم الديمقراطية الحديثة وقواعدها.

ولهذا نجد أن التمثيل الحزبي داخل البرلمان الفرنسـي يأتي منسجماً مع فكرة الديمقراطية النيابية، أي يعمل النظام الانتخابي على تحديد مستوى المشاركة السياسية ويعكس أيضاً حجم التمثيل الحزبي، فقدرة أي حزب سياسـي على الفوز بالأغلبية لن تتحقق إلا بإجراء الانتخابات البرلمانية عبر دورتين، ما يعني أن قوة أي حزب وحجـم تأثيره داخل البرلمان تقاس بمدى قدرته علـى توجيه السياسـات العامة وفـق العقيدة السياسية التي يتبناها وحجم القاعدة الشعبية التي يستند إليها.

٢. محدد التداول البرلماني

بمـا أن الديمقراطيـة النيابية تسـمح بفتح النقاش حـول القضايا المتعلقة بالشـأن العام كافةً، فقد أصبحت سياسات الرفاه الاجتماعي موضوعـاً مثيراً للنقاش الحزبي داخل البرلمان، إذ يتم اسـتغلال ذلك من خلال طرح الأسـئلة حول الآثار الاجتماعية للسياسـات الاقتصادية الليبرالية المتبعة، ولعل الديمقراطية في شـقها الاجتماعي تأثرت بفلسفة دولة الرفاه الاجتماعي، باعتبار الدولة في فرنسـا ذات توجه اجتماعي، لهـذا نجدها تهتم بتحقيق مسـتويات عالية من الرفاه، ما يجعل من برامج الرعاية محل تنافس حاد بين أحزاب اليمين واليسار، وغالباً ما ينتج عن ذلـك جدل وصراع سياسـي خلال انعقاد

المناقشـــات البرلمانية، وهذا ما يحصل مثلاً في قانون الضمان الاجتماعي الذي يستخدم كوسيلة لكسب الناخبين الفرنســيين، انطلاقاً من قدرة التيارين على اســتقطاب مختلف فئات المجتمع الفرنسي.

التنافس الحاصل بين أحزاب اليمين واليسار خلال جلســات التداول البرلماني، يجعل البرلمان الفرنسي يلعب دوراً توافقياً في إقرار السياسات العامــة، والتي تأخذ توجهات حزبية منســجمة مع العملية التمثيلية، بمــا يترجم قوة الأحزاب السياســية داخــل البرلمان، وفي هــذا الصدد نجد أن أحزاب اليمين تســعى جاهدةً إلى تعبئة الطبقة العاملة خــلال الانتخابات، نظراً لميولها نحو الاشــتراكيين، وهــذا ما يظهر في معدلات التصويت للأحزاب اليمينية في معظم الانتخابات التي أجريت خلال الفتــرة الممتدة بين ١٩٥٨– ١٩٨٦ التــي نجدها تتراوح بــين ٣٥٪ و٢٨٪. وفي هذا الســياق نجد فرنســا تعد من الدول التي قامت بتطوير سياسات الإنفاق العام دون تأثير واضح من أحزاب اليسار الذي يؤمن بهذه الأطروحات، وعلى الرغم من أن فرنسا تعتبر من الديمقراطيات العريقة والغنية فإن هيمنة اليسار ليست شرطاً لتفســير ارتفاع مستوى الإنفاق الاجتماعــي، في المقابل تســاعد هيمنة أحزاب اليمين على تفسير معدلات الإنفاق المتدنية.

تتحكــم في دور المكــون الحزبي في مجال السياســات العامة قواعــد قانونية واضحة ومعطيات سياســية متغيرة، لكن الحسابات الحزبية تكون دائماً مؤثرة، فظهور التحالفات الحزبية يؤدي إلــى تحديد طبيعة الدور الذي يلعبه البرلمان في عملية رسم السياسات العامة من خلال أن النائب البرلماني يبحث دائماً عن تحسين وضعه الانتخابي والتمثيلي، لهذا نجد أن رجل السياســة في هذا البلد أصبح يعمل أكثر خلال الفترات الانتخابية، ما جعل وضعه كممثل لطبقة شــعبية لا يؤهله لمتابعة الأمور اليومية للمواطن بشــكل دقيق؛ نظــراً لغلبة الطابع الإداري والتقني على هذه السياسات، على الرغــم من توافر القواعــد الديمقراطية والآليات البرلمانية التي تســمح لنائب الحزب في البرلمان بتأدية دوره.[٨]

وبالتالــي نجــد أن التــداول البرلماني حول السياسات العامة يتأثر بحركية العملية السياسية التــي تتحكــم فيها عمليــة التمثيــل البرلماني، والتــي تحدد طبيعة التدخــل الحزبي في مجال السياســات العامة، فالأحزاب السياسية الممثلة تتباين فلســفتها ورؤيتها حول هذه السياسات، مما يجعلها تحتكم إلى منطق التشاور والتفاوض حــول محتوياتها؛ للخروج بسياســات توافقية تعكس التنوع الحزبــي الموجود داخل البرلمان، إلا أن هــذا التنوع تحكمه القاعدة الديمقراطية المعروفة (أغلبية/ أقلية) محددةً بذلك التوجه الذي تنتهجه السياسات العامة.

وفــي هذا الســياق، نجــد أن قــدم تجربة الديمقراطيــة النيابية في فرنســا، التي تنطلق من فلســفة تمثيــل الإرادة العامة لـ«جون جاك

روسو» جعل من البرلمان يلعب دوراً محورياً في رسم السياسات العامة، من خلال أن الأغلبية الحزبية المفوضة من طرف الشعب الفرنسي تحدد توجهات السياسات العامة لتكون منسجمة مع عقيدتها السياسية.

أدت التجربة الطويلة للعمل البرلماني في فرنسا إلى إفراز برلمانيين مؤهلين لأداء مهامهم النيابية بفعالية، من خلال قدرتهم على التداول البرلماني بين مختلف التشكيلات السياسية، مما أهلهم لامتلاك احترافية سياسية كافية للتحرك بفعالية في تحديد توجهات السياسات العامة والتي انعكست آثارها إيجاباً على المجتمع، من منطلق أن فلسفة الديمقراطية الفرنسية تسمح بالتعبير عن مختلف التوجهات الاجتماعية والسياسية المتناقضة، ما يؤدى إلى تشكيل برلمان فسيفسائي تغلب عليه الصفة التمثيلية، نظراً لتأثير التمثيل الحزبي في نشاطه من خلال إضفاء الصفة الرسمية على السياسات العامة التي تقرها الأغلبية. ومن خلال الفعل الانتخابي، نجد أن الديمقراطية النيابية في فرنسا تتأثر بالعامل الديمغرافي، الذي يساهم في تحديد طبيعة الدور الذي يلعبه البرلمان في رسم السياسات العامة، فالتمثيل الحزبي داخل البرلمان يترجم مكونات المجتمع الفرنسي، والذي من خلاله يتم الدفا ع عن مصالح مختلف الفئات، فإذا كانت القضايا المطروحة تدخل ضمن اهتمامات أحزاب اليمين مثل السياسات التعليمية، فإننا تراها تدافع عن تشجيع التعليم الخاص، من خلال إعادة النظر في سياسات الدعم الذي توفره الدولة له.[٩]

بما أن التمثيل البرلماني يمثل جوهر الديمقراطية النيابية من خلال التمثيل الحقيقي للأحزاب السياسية الفرنسية، فإن نظام الكتل البرلمانية المعمول به داخل البرلمان الفرنسي كرس ذلك بصورة فعلية، إذ نجده يتشكل من ستة كتل برلمانية، فأحزاب اليمين واليسار تتكتل ضمن كتل برلمانية متقابلة تسعى لتقوية تدخلها في المراحل التي تمر عليها السياسات العامة، سواء كانت ضمن أغلبية حاكمة أو في صفوف المعارضة، ويمتد تأثير هذه الكتل من خلال التسويات التي تتم في ما بينها بإقرارها سياسات توافقية ترضي الأغلبية والمعارضة.

المحور الثاني:

تأثير التوجهات الحزبية في مضمون السياسات العامة في فرنسا

تتطلب معالجة عملية رسم السياسات العامة من المنظور الحزبي في فرنسا إجراء تحليل للمعطيات التي تفرزها العملية السياسية، باعتبار أن المشهد السياسي في فرنسا يسوده التجاذب بين مختلف التوجهات الأيديولوجية، ومن هذا المنطلق نجد أن مجال السياسات العامة في فرنسا مفتوح أمام التنافس بين مختلف التيارات الحزبية، ما يجعلها معبرة عن توجهات الأغلبية الحاكمة، أي تبرز تأثيراتها من خلال وظيفة البرمجة السياسية.

١. تأثير الأحزاب اليمينية:

تنتهج الأحزاب اليمينيــة توجهات محافظة، ما يجعل برامجهــا تعبّر عن الميول إلى الحفاظ على الهوية الأوروبية لفرنسا، إذ إن أصول هذا التوجه السياســي في أوروبا تعــود منطلقاته إلى فلسفة آدم ســميث القائمة على عدم تدخل الدولــة وتبجيلها، أما في فرنســا فنجد أن هذا التوجه الحزبــي زاد من أهميته الجنرال ديغول الذي أضفى عليه خصوصية فلسفته المتمثلة في اســتعادة مجد فرنسا وهيبتها الدولية. ويتكون تيــار اليمين من تجمع يتكــون من عدة أحزاب متحالفــة في صورة تكتــلات: تكتل الديغوليين، وتكتل الجمهوريين المستقلون، ومن أهم تياراته: «الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية» الذي ترأسه ديغول.[١٠]

ظهرت بعد وفــاة ديغول العديد من الأحزاب اليمينية، وهي عبارة عن امتداد للتوجه الديغولي، ومن أهمها «حزب التجمع من أجل الجمهورية» الذي أسســه الرئيس جاك شيراك عام ١٩٧٦، ثم ظهــر حديثاً حزب «الاتحاد من أجل الحركة الشعبية» الذي تزعمه الرئيس نيكولا ساركوزي. وقد ســيطر هذا القطــب على الحكم مدة طويلة امتــدت مــن ١٩٥٨-١٩٨١. ونظــراً للاحترام الذي يحظى به ديغول وســط الفرنســيين تبنت أحــزاب اليمين الفلســفة الديغولية ذات التوجه المحافظ واعتمدتها مرجعيةً في صياغة برامجها وسياساتها.

مــن هــذا المنطلق، نجد أن أحــزاب اليمين، استفادت من هذا الوضع، نظراً لتنظيمها الجيد مقارنــة بالأحــزاب الأخرى، ما ســاعدها على تحقيق انتصارات سياســية كبيرة نتيجة الدعم الذي تتلقاه من الفرنســيين، إذ تزايدت نســب مؤيدي هذا التيار نتيجة تبنيه برامج سياســية معبرة عن انشــغالات المواطن الفرنسي وتفهم أوضاعه، ما ســاهم في ازدياد نسب التصويت لصالحــه، وجعله يتبوأ الصــدارة في المحطات الانتخابية كلها، مما أكسب تيار اليمين قوةً في تمرير مختلف تشريعات السياسة العامة، انطلاقاً من الأغلبية البرلمانية التي مكنته من التأثير في محتوياتها وفق توجهاته وأيديولوجيته المحافظة.

ما يميز توجهات الأحزاب اليمينية خلال حكم شــارل ديغول أنها كانت منصهرة مع ما يقرره الأخير، والتطابق بين سياسة الحكومة والأغلبية البرلمانية، فقد كانت السياسات العامة تتوافق مع الشعارات الديغولية التقليدية، لكن بعد وفاته عام ١٩٦٩، بــدأ تأييد الناخبين لهذا التيار يتراجع، خاصــةً مع نهايــة عقد الســبعينيات، حين بدأ الديغوليون في التراجع نظراً للتحولات الحاصلة داخل المجتمع الفرنسي، ولم يعد التوجه اليميني يجــذب الناخبــين، خاصة مع انخفاض نســبة تصويــت الطبقة العاملــة لصالحه، ما أدى إلى فقدانه وعاء انتخابياً مهماً.

مما ســبق، نجد أن أحزاب اليمين الفرنسية تتبنى سياسات تهدف إلى الحفاظ على مكاسب نظــام الجمهورية الخامســة، وتقويــة النظام الجمهوري الذي أسســه ديغول، والحفاظ على

مبادئهـا، وضمان اسـتقلالها الداخلي بحماية فرنسا من أي هيمنة أميركية، وتعزيز التعاون مع أوروبا، أما في الجانب الاقتصادي فتعتمد مقاربة التخطيط وتدخل الدولة في تسيير الاقتصاد.[١١] ومن هذا المنطلـق نجد أن أحزاب اليمين تطلق شـعارات سياسية غالباً ما تكون متشددةً تجاه العديد من القضايا، خاصةً تلك المتعلقة بقضايا الهويـة والوحـدة الأوروبية؛ مـا جعلها تتبنى سياسات مثيرة للجدل.

وفي سـياق التحولات التي يشهدها المجتمع الفرنسي وقدرة هذا التيار على التكيف معها على الرغم من توجهاته المحافظة، فإنه لا يزال يحتل مكانةً بارزةً في السـاحة السياسية الفرنسية، ما يمكنه من كسـب ثقة غالبية الشعب، وهذا ما يترجمه تمثيله الواسـع لمختلف الشرائح داخل المجالس المنتخبة، إلى جانب قدرته على استقطاب الناخبين، نظراً لتبنيه لغة خطابيةً قويةً ومؤثرةً.

إن القـوة التأثيرية التي تتمتـع بها أحزاب اليمين نظراً لتبنيها أطروحات محافظة أثرت على توجهات السياسات العامة، انطلاقاً من قدرتها على التأثير الفعلي في هذه السياسات من خلال إحداث تحولات في مضمونها، وتستمد هذه القوة التأثيرية انطلاقاً من القاعدة الشعبية إلى جانب الخبرة التي اكتسبتها خلال هيمنتها على الحكم منذ قيام الجمهورية الخامسة سنة ١٩٥٨.

عُرفت هذه الأحزاب بتبني توجهات سياسات تهـدف إلى قيام دولة فرنسـية حديثة تقوم على أسـس تحقيق السلم الاجتماعي وضمان أمنها الداخلي والخارجي وتشجيع انفتاح فرنسا أكثر على أوروبا لدمجها في الاتحاد الأوروبي وقبولها العملة الأوروبية الموحدة.[١٢]

ساهم الوضع الديموغرافي السائد في فرنسا والذي يتمثل في انتشـار الشـيخوخة، وهو ما تعاني منه معظم المجتمعات الغربية، في اتساع هذه الشـريحة في المجتمع الفرنسي، وهذا ما يمكن تفسيره بهيمنته على الأغلبية البرلمانية فترة طويلة، حيث نجد أن أحزاب اليمين تعد المستفيد الأول من هذا الوضع مقارنة باليسار، باعتبار أن فئة الشـيوخ تتجه نحو التصويت لصالح اليمين المحافظ بالنظر إلى أن هذه الفئة تميل إلى تبني توجهـات محافظة، بعكس فئة الشـباب المؤيدة لليسار نظراً للطابع الثوري الذي يتميزون به.[١٣]

إلـى جانب ذلك، نجـد أن أحزاب هذا التيار حاليـاً تعيش أزمـات داخليـة زادت من حدة تقهقرها، فعلـى الرغم من سـيطرتها الطويلة على الأغلبية في البرلمان وتولي زعمائها رئاسـة الجمهوريـة، فإن قـوى اليمين عرفـت تزعزعاً من خلال تحولها للمعارضة، نتيجة فشـلها في توسيع قاعدتها الانتخابية اجتماعياً، والتي ظلت متخلفة عن مسايرة التحولات التي عرفها المجتمع الفرنسي، وهذا ما يجسده ضعف تمثيلها للفئات الشبابية والعمالية.[١٤]

٢. تأثير الأحزاب اليسارية

يتكون تيار اليسار من مجموعة من الأحزاب ذات التوجهات الاشتراكية والشيوعية، من أهم الأحزاب التي لها امتداد داخل المجتمع الفرنسي،

الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي، إلى جانب مجموعة من الأحزاب البيئية مثل حزب الخضر وعدد آخر من الأحزاب المنضوية تحت هذا التيار، وتظهر قوته في قدرته على تعبئة الناخبين، حيث تزايدت أهميته السياسية مع مطلع الثمانينيات حين استطاع أن يصل إلى الحكم.

أثرت الصبغة السياسية لأحزاب اليسار كثيراً على توجهات السياسات العامة في فرنسا، فعلى الرغم من انحسار الفكر الاشتراكي مع انهيار المعسكر الشيوعي، فإن هذا التيار استطاع التأقلم في دولة رأسمالية كبيرة مثل فرنسا، من خلال وصوله إلى الحكم بداية الثمانينيات نتيجة فشل اليمين في معالجة آثار الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها خلال السبعينيات، وفي هذا السياق نجد أن اليسار يتبنى في برامجه إيجاد حلول لمختلف المشاكل والأزمات التي يعيشها المجتمع الفرنسي خاصةً مع توجهاته التضامنية مع الفئات العمالية ومناصرة قضاياها، مما ساعده على استقطاب عدد كبير من الناخبين خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ١٩٨١، نظراً لامتلاكه آنذاك رؤية واضحة لمعالجة جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها فرنسا، مما أهله للوصول إلى الحكم.

منذ ذلك الوقت، أصبح تيار اليسار قوة سياسية تحتل مكانة مهمة في الساحة السياسية الفرنسية، نتيجة إطلاقه خطاباً يتضمن توجهاً إصلاحياً، ما أدى إلى اكتسابه تأييداً واسعاً من الناخبين الفرنسيين أهله للحصول على مراتب متقدمة في مختلف المجالس المنتخبة، ومما زاد من قوة أحزاب هذا التيار تولي زعيم الحزب الاشتراكي فرنسوا ميتران الرئاسة عام ١٩٨١، ما أدى إلى ظهور تطابق في الرؤى بين برنامج الأغلبية البرلمانية وبرنامج رئيس الجمهورية، مما سهل عملية تمرير البرامج التي قدمها الحزب الاشتراكي كوعود للناخبين، ومكنه من اتباع سياسة الإصلاحات الشاملة، بداية بإصلاح النظام السياسي بتعديله لنظام الانتخابات، إلى جانب إقراره سياسات اقتصادية واجتماعية ذات بعد اشتراكي، تتمثل في تأميم كبرى الشركات، كما اتبع سياسات مالية صارمة من خلال فرض رقابة على البنك المركزي الفرنسي والبنوك الأجنبية خوفاً من تأثيرها على الخطة الاقتصادية.[١٥]

أما في الشق الاجتماعي، نجد أن هذا التيار، انطلاقاً من توجهاته الأيديولوجية، تبنى الدفاع عن الطبقة العاملة ومعالجة المسائل الاجتماعية المعقدة التي أفرزتها الرأسمالية في فرنسا، وفي هذا الشأن قامت الأغلبية البرلمانية اليسارية بإقرار سياسات عامة تتناول تخفيض نسب البطالة المرتفعة وعدد ساعات العمل، وزيادة الدخل، وفرض الضرائب على كبار الأثرياء، وتخفيض مدة الخدمة الوطنية. كما يظهر أيضاً تأثير التوجه اليساري في توجيه البرلمان نحو رسم سياسات عامة من خلال سياسات الدعم

الحكومي وسياسات الحماية الاجتماعية، حيث كانت معظم السياسات الاقتصادية المعتمدة خلال فترة حكم اليسار مبنية على تدخل الدولة الذي اتسع بانتهاجه سياسات التأميم والدعم. لقد ازداد تأثير هوية اليسار داخل البرلمان في مضمون السياسات العامة وتم السماح للحكومة بالتدخل في توجيه السياسات النقدية والمالية القصيرة الأجل، وفي هذا الشأن تظهر تأثيرات اليسار من خلال جعل عملية إقرار هذه السياسات تتمتع بحصانة تكون بمنأى عن الضغوط السياسية، كون مفهوم الدولة لدى اليسار يشمل تدخلها بشكل واسع في إدارة الاقتصاد.[١٦] كما يظهر تأثير أحزاب اليسار على دور البرلمان الفرنسي في توجيه السياسات العامة، بجعلها معبرة عن حالة من الالتقاء بين الليبرالية الجديدة والاشتراكية، فتأثيرها في مرحلة الإعداد يمتد إلى فرض القيم الاشتراكية في سياسات الدولة الليبرالية من خلال تبني قيم وأسس دولة الرفاه الاجتماعي، عبر إقرار قانون الضمان الاجتماعي، ونظراً للتمثيل الذي يحظى به اليسار، فقد فرض على الدولة في فرنسا ضرورة تنظيم الاقتصاد من أجل تحقيق السير الحسن للرأسمالية وتصحيحها لتجنب الوقوع في أزمات.[١٧]

انطلاقاً من التمثيل الحزبي الذي تتيحه الديمقراطية في فرنسا، نجد أن تمثيل أحزاب اليسار أهله لأن يجعل فرنسا تقدم حالة اختبار مثيرة لتطور دولة الرفاه، حيث إن توالي الحكومات الاشتراكية، أدى إلى تنامي الإنفاق العمومي على السياسات الاجتماعية، وهو ما يظهر في توسع تمويل العديد من الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الدولة الفرنسية، وظهر هذا في تنوع برامج الرعاية الاجتماعية مثل: مخصصات الأطفال، الإسكان، التقاعد، الحد من البطالة...، وتأتي هذه السياسات منسجمة مع الأطروحات والتوجهات الأيديولوجية لأحزاب اليسار.[١٨]

ومن خلال التحليل السوسيولوجي والديمغرافي لنسب تمثيل أحزاب اليسار، نجد أن تأثير تمثيل هذا التيار السياسي داخل البرلمان الفرنسي يمتد إلى الواقع الاجتماعي الذي يعكس التوجهات العامة المؤثرة في المجتمع الفرنسي إزاء السياسات العامة المراد انتهاجها، وبما أن البرلمان الفرنسي جاء ليخلق التعايش بين مختلف التيارات اليمينية واليسارية، فإن هذه السياسات التي يقرها البرلمان تكون محل توافق بين مختلف القوى الحزبية، لكن هذا الأمر لا يتحقق دائماً نتيجة لظهور نوع من الصراع الاجتماعي بين فئتي الشباب والشيوخ. وفي هذا السياق نجد أن فرنسا تعيش خلال الانتخابات تنافساً بين جيل الشباب المؤيد لليسار وجيل الشيوخ الذي يؤيد اليمين المحافظ، فالواقع الديمغرافي يشير إلى أن الشباب لا يستطيعون إيصال اليسار إلى الحكم لأنهم لا يمثلون غالبية الناخبين الفرنسيين، في حين أن فئة الشيوخ

الفرنسيين والمشكلة لغالبية الناخبين، وإدراكاً منهم لحقيقة توجه الشباب نحو تأييد اليسار، فإنهـا تبدي اهتمامـاً كبيراً بالمشـاركة في الانتخابات، لضمان استمرار انتهاج سياسات يمينيـة تحافظ علـى مكاسـبهم الاقتصادية والاجتماعيـة.[١٩] أدى هـذا الوضع إلى بلورة سياسات توافقية، وهو ما يظهر مثلاً في إعادة صياغة نظام جديد للضمان الاجتماعي من أجل تجاوز العجز الذي عرف مع نهاية الثمانينيات، والذي مـن خلاله نجـد أن مختلف الأحزاب السياسـية المتناحرة توافقت على أمل نجاح لجان الخبراء والمفوضيات التي تمثل الاتجاهين الحزبيين بإعداد الرأي العام لتقبل نظام تأمين اجتماعي ذي تكلفة يمكن توفيرها.[٢٠]

وبصفة عامة يظهر تأثير أحزاب اليسـار في رسـم السياسـات العامة من خـلال تدخلاتها داخل البرلمان في مواجهة اليمين أثناء المداولات، وتبنـي خطابات تقدمية لها خلفيـة أيديولوجية خلال مناقشة السياسـات العامة، فعلى الرغم من تعرض مرجعية اليسـار الفرنسي لمجموعة من التحولات التي أفرزتها المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية في فرنسا المعاصرة وأثـرت على عملية التمثيل، فقد اسـتطاع تيار اليسـار تكييـف أطروحاته مع هـذه التغيرات خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها فرنسـا في الآونة الأخيـرة، ما مكن هذا التيار من النجاح في الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٢.

إن تأثيـر النقـاش الحزبي حـول مضمون السياسـات العامة في فرنسـا يؤطره البرلمان عبر المجموعات البرلمانية التي يتم تشكيلها وفق التجانس السياسي للمنتخبين والذي له تأثيرات في تنظيم الممارسـة الحزبية، ومن خلاله يظهر التأثير الفعلي للأحزاب السياسية الفرنسية في تحديـد توجهات السياسـات العامة، أو طبيعة المواقف التي تتخذها عند ممارسة وظيفتها داخل البرلـمان، والتي تتمحور حول الموافقة أو رفض السياسات التي تقدمها الحكومة، والذي يتحكم فيها متغير الأغلبية البرلمانية.[٢١]

وبالتالي يمكن القول: إن معالجة السياسات العامة في فرنسـا تتطلب وضعها في سـياقها الحزبي، الـذي يطغى عليه نقـاش أيديولوجي يحـدد توجهات هـذه السياسـات، فالتجاذب السياسي بين التوجهات المتناقضة أيديولوجيا، يجعل مجال السياسـات العامـة مفتوحاً أمام التجاذب بين مختلف المكونات الحزبية، وباعتبار فرنسا دولة القانون والمؤسسات، فإنه في النهاية سيتم الاحتكام إلى الأطر القانونية والمؤسسات الدسـتورية المخولة تحديد التوجه الذي تأخذه السياسات العامة.

خاتمة

يرجع نجاح الأحزاب السياسية الفرنسية في تحديد توجهات السياسـات العامة ومنطلقاتها إلى ترسـخ التقاليد الديمقراطية، وأن الأحزاب السياسـية في فرنسـا تعمل على تقديم تمثيل

جيد لمختلف فئات المجتمع الفرنسي، هذا ما يجعل من تدخل الآلة الحزبية قوياً في عمليات تصحيح السياسات العامة وتقييمها، وبالتالي فإن تفعيل دورها في تحديد منطلقاتها وتوجهاتها يبقى مرتبطاً بمدى توجيه هذه القوة للتأثير في مضمون السياسات العامة بما يتوافق ومنطلقاتها الأيديولوجية، لذلك اعتمد المؤسس الدستوري الفرنسي آليات دستورية وقانونية تتمثل في إعادة التأسيس للديمقراطية من خلال عقلنة النشاط البرلماني، مما أثر على نشاط الأحزاب السياسية والإبقاء على فعاليتها باعتمادها على أدوات ووسائل أضفت عنصر العقلانية في نشاطاتها، أدى ذلك إلى توفير مناخ مستقر وملائم ساعد على تنفيذ السياسات العامة المرسومة، من خلال نجاح الأحزاب الفرنسية في تحقيق التجانس والتوافق السياسي بين الأغلبية البرلمانية والأقلية خلال جلسات التداول البرلماني، في سبيل إنجاح السياسات العامة وجعلها ذات أثر يعود بالفائدة على مختلف فئات المجتمع الفرنسي.

تحليل السياسات العامة في فرنسا يستلزم التطرق إليها من منظور أن الأحزاب تتحكم فيها وفق الاعتبارات الأيديولوجية، ونظراً لخصوصية التقاليد السياسية الفرنسية المعروفة بتعدد التوجهات السياسية والحزبية، يعمل النقاش الحزبي على إثراء السياسات العامة ويضفي عليها الغطاء الأيديولوجي مغطياً بذلك عجزها الفني.

المراجع

- أرنولد ج. هايدنهايمر، وآخرون، السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أميركا وأوروبا واليابان. ترجمة: أمل الشرقي. ط١، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- ألموند غابرييل، جي، بنجهام باول، الابن: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة، هشام عبد الله، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.
- الباز محمد بشير، حق حل المجلس النيابي في الدساتير المعاصرة، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- خالد عبد العظيم، فرنسا بين عصري التحولات السياسية والمجتمعية، انظر الموقع: www.siyassa.org.eg. تاريخ التصفح يوم: ٢٠١٤/٠٨/٠٥.
- خالد فريد وعبد اللطيف الهلالي، القرار العام بين الإدارة والسياسة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ٠٦، جامعة ورقلة، ٢٠١٢.
- رابح لعروسي، الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ٠٦، جامعة ورقلة، ٢٠١٢.
- الدليمي حافظ علوان، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، دار وائل، عمان (الأردن)، ٢٠٠١.

- عمر فرحاتي، دور السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية العربية، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، ٢٠٠٣.
- طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دار نافع للطباعة والنشر، الجزائر، (ب.ت).
- مجلة الفكر البرلماني، مكانة ودور المجموعات البرلمانية في العمل البرلماني، العدد ٢٥، الجزائر، ٢٠١٠.
- المغيربي محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة، ط٢، منشورات قاريونس، بنغازي، ١٩٩٨.
- موريس دوفيرجيه، النظم السياسية والقانون الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت (لبنان)، ١٩٩٢.
- هايل نصر، عودة اليمين المتطرف إلى فرنسا في الثمانينيات، انظر الموقع: digital.ahram.org.eg. تاريخ التصفح يوم: ٢٠١٤/٠٨/٠٥.

Maurice Duverger. Le System politique français. Presses universitaires de France. 1995

الهوامش

١ ألموند غابرييل ،جي، بنجهام باول، الابن، ١٩٩٨ ص ٣٧.
٢ أرنولد ج. هايدنهايمر، وآخرون، ١٩٩٩، ص ٤٣٠-٤٣١.
٣ عمر فرحاتي، ٢٠٠٣. ص ١١.
٤ المغيربي محمد زاهي بشير، ١٩٩٨. ص٢٠٨-٢٠٩
٥ جابرييل وبويل، نفس المرجع السابق، ص٣٧١
٦ هايل نصر، ٢٠١٤.
٧ هايدنهايمر، مرجع سابق.
٨ موريس دوفيرجيه، ١٩٩٢، ص ٢٤٧.
٩ خالد فريد وعبد اللطيف الهلالي، ٢٠١٢، ص ١٥٧.
١٠ الدليمي حافظ علوان، ٢٠٠١. ص ١٢٧
11 Maurice Duverger. Le System politique français. Presses universitaires de France, 1995. p 478
١٢ الدليمي، نفس المرجع السابق، ص ١٣٩.
١٣ خالد عبد العظيم، ٢٠١٤.
١٤ الباز محمد بشير، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠١.
١٥ طارق فتح الله خضر، (ب.ت) ، ص ٢٢٧.
١٦ هايدنهايمر، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ٢٢٨.
١٧ دو فيرجيه، نفس المرجع السابق، ١٩٧.
١٨ هايدنهايمر، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ٣٨٤.
١٩ عبد العظيم، نفس المصدر السابق ذكره.
٢٠ هايدنهايمر، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ٣٨٥.
٢١ مجلة الفكر البرلماني، ٢٠١٠، ص ٢٤٧.

محور

حال القدس: استراتيجيات الاقتلاع وتقنيات البقاء

الكتاب: القدس المقطّعة: الحداثة والتحولات الكولونيالية منذ العام ١٩١٧ حتى الآن

عرض سياسات

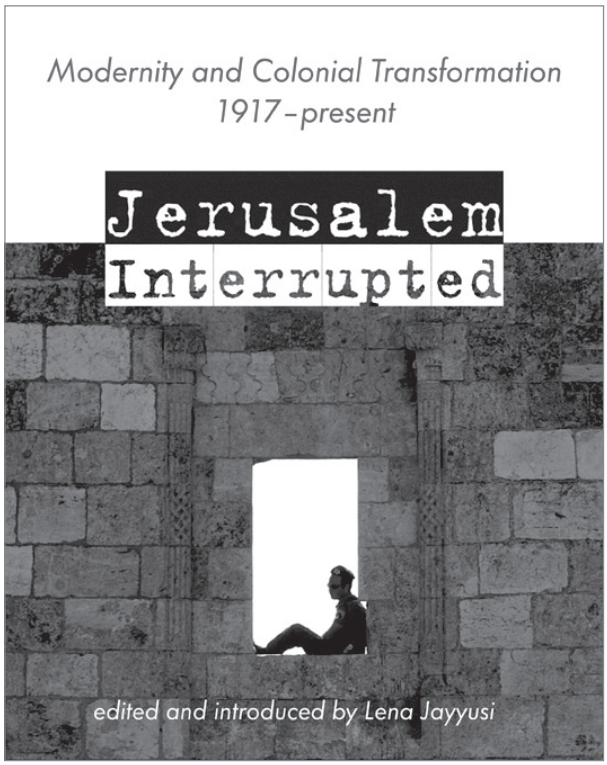

المحرر: لينا جيوسي

الناشر: Olive Branch Press

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٤٩٩

مراجعة: سياسات

لا يمكن القول إن ثمة ما يضاهي هذا الكتاب حول القدس من حيث الأهمية والشمولية والفكرة وقوتها. إنه كتاب يقول من سطره الأول إن القدس كانت مدينة عربية معاصرة تنمو باطراد وتتوسع بتنوع وإنها كانت قبل أن يصلها البريطانيون والمستوطنون الصهاينة مدينة مركز ومقراً لحياة نشطة اقتصادياً وثقافياً وتعليمياً وصحياً وفنياً وإعلامياً وصناعياً وغير ذلك.

يضم الكتاب الذي تقدم له د. لينا جيوسي وتحرره، إلى جانب مقدمتها العميقة ثمانية عشر فصلاً تتوزع على جزأين ويغطي الكتاب مجمل النشاطات المختلفة في مدينة القدس منذ مطلع القرن العشرين إلى اليوم.

تتنوع خلفيات الباحثين المشاركين فيه وجنسياتهم لتعكس حقيقة التنوع الذي هو أصل شخصية القدس العريقة. وتقوم سلمى خضراء الجيوسي بتصدير الكتاب.

من الجملة الأولى لمقدمة محررة الكتاب د. لينا جيوسي يمكن معرفة الهدف الكبير الذي يسعى الكتاب إلى تحقيقه، أو المقولة البسيطة التي تدور حولها أفكار فصول الكتاب المختلفة.

تقول جيوسي إنه مع فجر الانتداب البريطاني عام ١٩١٧ وُجد مجتمع عربي في مدينة القدس متجذر ومتواصل ومتفاعل مع مناطق حضرية أخرى في فلسطين كما مع تجمعات حضرية أخرى في حوض شرق المتوسط، وأن هذا التفاعل كان قائماً على القرابة والمهام السياسية والمشاريع والنشاطات الدينية. وتعدد القاهرة ودمشق وبيروت كأمثلة ارتبطت بها القدس بعلاقات ووشائج قوية. الذي حدث خلال الانتداب البريطاني أنه وجدت نزعة قوية لتمزيق المدينة ونزع أي صفة عربية عنها.

تضيف جيوسي: فما حدث أنه في ما ظلت – تقصد بعد الانتداب– بعض الفضاءات المشتركة قائمة مثل المدارس والعيادات والمستشفيات، فقد بدأت تتزايد بشكل واسع مؤسسات تعمل على فصل اليهود عن العرب معززة الصراع ومغذية الفرقة.

وتلاحظ المحررة أن الحداثة الصاعدة التي كانت تشهدها المدينة منذ المرحلة الأخيرة للحقبة العثمانية مروراً بالمرحلة الانتدابية كانت حداثة أصيلة ونابعة من حاجة محلية، حيث إنها عالجت قضايا تنموية محلية بحتة سواء في قطاع التجارة والاقتصاد أو التعليم والصحة أو حتى ظهور المؤسسات السياسية. كل ذلك كان يتم تنفيذه بيد تنمويين ومطورين محليين سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو الاقتصاد. ما تقصده جيوسي وتذكره في تحليلها أن ما جاء به الانتداب والحركة الصهيونية كان إعاقة ووقفاً وقطعاً لعملية التنمية والتحديث التي كانت تشهدها المدينة. إنها الخلاصة التي يمكن لكل فصول الكتاب التي تعالج مناحي الحياة في القدس كافة أن تكشف عنها. لقد ارتبطت عملية التحديث خلال ذلك كله بظهور الوطنية الفلسطينية العام في مواجهة المشروع الكولنيالي الذي قادته الحركة الصهيونية.

وتنــوه جيوســي بحقيقة أن القــدس دائماً كانــت عربية خالصة حتى مع تمظهر الشــكل الكوزمبيليتانــي للمدينــة من حضــور أقليات وطوائــف فيها خاصة في نهاية القرن التاســع عشر والفترة الانتدابية. لقد ظلت القدس عربية علــى الرغم مــن كونها مركز جــذب للآخرين بالقدر نفسه الذي ظلت فيه فيينا نمساوية تحت الإمبراطورية الهاسبارية.

وتنهي جيوســي مقدمتهــا بملاحظة ذكية ومفارقة تجســد مأساة المشروع الكولونيالي وما جلبــه للقدس. ففي مــا كان فجر القرن العشــرين يبزغ كانــت القــدس مدينة تنمو وتزدهــر وتكبر وتتنوع وتخــرج إلى ما وراء الأسوار منفتحة على العالم الخارجي متوسعة إلــى أحياء جديدة، وما أن بــزغ فجر القرن الحادي والعشــرين حتى كانت المدينة تشهد عمليــة عكســية، حيث تتم محاصــرة المدينة وتمزيــق أوصالها وحصرهــا داخل الحدود والأسوار ونزع أي تنوع عن هويتها.

يقــدم عصــام نصار في الفصــل الأول من الكتــاب قراءة حول فــن التصوير الفوتوغرافي في القدس قبل النكبــة. الفصل بعنوان «ظهور التصوير كمهنة تمارس محلياً في القدس». وكما يقول الباحث فإن دراسة ظهور فن التصوير في القدس يتطلب من الباحث أكثر من مجرد معرفة مهنة التصوير وتطورها بشكل عام بل أيضاً أن يكــون مطلعاً على الكثير من المفاصل التاريخية التي نمت خلالها المهنة في القدس وفلســطين.

لقد كان لظهور الاهتمام الكولنيالي الاستعماري بفلسطين دور واضح في ظهور فن التصوير في القدس.

ووفــق الباحث، فإن التصويــر عبر الكاميرا وصل للقدس في العام نفسه الذي تم الإعلان فيه عن اختراع التصوير في فرنسا في العام ١٨٣٩. حيث ومنذ منتصف القرن التاســع عشر باتت الصور الفوتوغرافية المأخوذة للقدس منتشــرة في أوروبا والمســتعمرات. وربما إذا اســتثنينا القاهرة، فإن صور القدس كانت الأكثر انتشاراً مقارنة مع أي مدينة أخرى في آسيا وإفريقيا في المتاحف وجاليرهات العرض. وكان من الشائع وجود صور لمدينة القدس في تلك المتاحف بجوار صور للندن وباريس والبندقية.

ويقتبس الباحث من أحد المنشورات الترويجية لإحدى صالات العرض تتحدث عن ذلك. ويذكر الباحــث أن أكثر هــذه الصور هــي تلك التي التقطها الثنائي «روبرتســون» و «بياتو» اللذان زارا فلسطين في العام ١٨٥٧. وهناك أكثر من ٢٥٠ مصوراً قام بالتجول في الشرق الأدنى في الفترة بين عامي ١٨٩٣ و١٨٨٥. الكثير منهم زار القدس وصورها.

بعض المصورين اســتقر في فلسطين ومنهم من استقر فترات طويلة، ومنهم من استقر فترات قصيرة، وكانوا خلال ذلك يأخذون الصور التي تســعي لتأكيد الرواية التوراتية عن فلســطين وقداستها. لذا كثرت أسماء الصور مثل «صياد في بحر الجليل» و«امرأة من الناصرة» و «رعاة

وماشـــيتهم قرب بيت لحم». في إشارة صارخة لواقع التوراة والإنجيل.

وعند مناقشـــة بداية ظهـــور التصوير كمهنة محليـــة يناقش الباحث أزمـــة الهوية في تحديد مفهـــوم المصـــور المحلـــي لدحـــض الادعاءات الصهيونية أن أول من أقام التصوير كمهنة كان يهودياً. حيث يعتبر الباحث أن الأساس أن يكون المصور محلياً وليس مهاجراً اســـتوطن المدينة. ويقوم بعد ذلك بتصنيف المصورين الذين وجدوا في القدس قبل النكبة وفق جنســـياتهم المتوزعة بين بريطاني وإيطالي وفرنسي وأميركي وألماني. ويصل تصنيف الباحث إلى قرابة عشرين جنسية وخلفية عرقيـــة للمصورين في القدس. ويوضح الباحـــث أن بداية التصوير المحلي كانت بظهور صور لبطريرك الأرمن في القدس في ســـتينيات القرن التاســـع عشـــر على يد المصور المقدسي «جرابديانـــي». وعلى يد الأخيـــر بدأ مصورون جدد يتعلمون المهنة ويمارسونها.

وبـــذكاء عميق يقوم الباحث بتحليل تطور فن التصويـــر في القدس وتحليل عشـــرات الصور المختلفـــة التي تعود إلـــى تواريخ مختلفة مقدماً قـــراءة فريـــدة ربما فـــي فهم عبقريـــة المصور الفلســـطيني في ذلك الزمـــن الغابر. وكما ينهي الفصل فإن التصوير في ذلك الزمن منذ منتصف القرن التاسع عشـــر حتى النكبة يوفر لنا مادةً ثريةً لمعرفة كيف كان يعيش الناس وكيف كانوا يتصرفـــون ويخبرنـــا كيف كانـــوا يفضلون أن يقدموا أنفســـهم. ليذكّرنا بـــأن علينا دائماً أن نلتفت إلـــى أهمية التصوير في صوغ ما نعرفه وكيـــف نعرفه. وبكلمة أخرى فـــإن هذا الفصل يكشـــف بمهارة عن تطور القدس في جانب مهم يعتبر سياقاً للصراع حول هوية المكان وتصويره. والصـــور التي يرفقهـــا الباحث في متن الفصل ويحلل بعضها تعزز الرواية الفلسطينية بامتياز حول هوية القدس ومكانتها بالنسبة للفلسطينيين وفي الفن الفلسطيني. بالطبع ليس مصادفة أن يبدأ الكتاب بفصل عن التصوير وتصوير القدس.

وفـــي الفصل الثاني، تقدم ســـامية حلبي ما يمكن تســـميته اســـتكمالاً للفصل السابق من خـــلال التركيز على فن الرســـم التصويري في القدس في النصف الأول من القرن العشـــرين. الفصل بعنوان «فن الرسم التصويري في القدس: ١٩٠٠-١٩٤٨».

تنطلـــق الباحثة من رحلـــة ميدانية قامت بها في كنائس القدس وبيت لحم لاكتشاف اللوحات الفلســـطينية المحلية التي زينت جدران الكنائس وكانت بريشة فنانين فلسطينيين. وتنفي أن يكون فن الرسم قد اســـتورده الفنانون الفلسطينيون مـــن الغرب، حيث تقول إن الفنان الفلســـطيني منذ نهاية القرن التاســـع عشـــر وقبل الانتداب البريطاني كان يشـــارك فـــي معارض في المدن العربية وليس الأوروبية مثل القاهرة ودمشـــق. بعد ذلـــك وبعد احتلال بريطانيا فلســـطين بدأ الفنان الفلســـطيني ينكشـــف علـــى فن عصر النهضة الإيطالي، وبعد العام ١٩٣٠ بدأ يتعرف إلـــى الفنون المعاصرة والحداثة. بالطبع شـــكّل

عام النكبة وما ترتب عليه ضربة قاسمة لتطور الفن التصويري الفلسطيني من جهة وقف عملية التطور والتراكم وضياع الكثير من التراث الفني الفلسطيني.

تحلل الباحثة تأثير الفن الغربي على الفن الفلسطيني بعد ذلك خاصةً بعد وصول عدد من الفنانين الأوروبيين إلى القدس وإحضار بعض المجلات والصور التي بدأ الفنان الفلسطيني يتأثر بها. منهم الفنان الروسي جورج أليف الذي وصل بعد الثورة البلشفية ودرّس الفن في القدس. بل إن أليف اعتبر فناناً فلسطينياً، إذ عانى مثل الفلسطينيين واضطر إلى أن يلجأ إلى لبنان ليعيش لاجئاً هناك بعد النكبة.

وتستعرض الباحثة أسماء الفنانين المقدسيين وأعمالهم خلال فترات مختلفة. في الفترة التي سبقت احتلال بريطانيا فلسطين تناقش أعمال كل من جريس جواهرية وخليل رعد ونيكولا سيج ومبارك سعد. من المذهل أن نرى تلك اللوحات ونقرأ السياقات التاريخية التي تم رسمها فيها، خاصة تلك اللوحات العبقرية التي زينت جدران الكنائس أو تلك الرسوم الشخصية التي قام الفنانون برسمها لأنفسهم أو لأفراد من عائلاتهم.

ثم تناقش الباحثة تطور الفن الفلسطيني في الفترة الأولى من الاحتلال البريطاني لفلسطين حتى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين. لقد أثرت الثورة الفلسطينية في الثلاثينيات إيجاباً على تطور الفنون في فلسطين. ومن الفنانين المقدسيين في تلك المرحلة عبد القادر الشهابي وخليل حلبي وداوود زلاطيمو وجمال بدران وصوفي حلبي وزلاف سعادة وحنا صافية. وفي المرحلة الثالثة تناقش الباحثة المرحلة ما بين الثورة الكبرى والنكبة. ومن الفنانين الذين تحلل أعمالهم في تلك المرحلة محمد صيام وجبرا إبراهيم جبرا ويوسف النجار.

بعبارة أخرى، تقدم الباحثة بجدارة صورة بانورامية عن الحياة الفنية في القدس وتطور فن الرسم فيها وموضوعاته التي كانت فلسطينية بشكل كامل وتنبع من البيئة الفلسطينية سواء كانت تصور حياة القديسين في فلسطين والموضوعات الكنسية أو بعض الرموز الدينية الإسلامية أو ترسم الأماكن الفلسطينية من المسجد الأقصى إلى كنيسة المهد والقيامة أو تلك التي ارتكزت إلى الزخرفة وتزيين الجدران ورسم الوجوه.

ويستكمل إلياس صحاب تقديم صورة أخرى من صور القدس المشرقة قبل النكبة من خلال الفصل الثالث المعنون «الموسيقى في القدس العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين».

يبدأ الباحث بقراءة التطورات التي أثرت على تطور الموسيقى في القدس ويحددها بثلاثة.

(١) ظهور الجرامفون في العالم العربي في الأعوام ١٩٠٣-١٩٠٤.

(٢) تطور السينما خاصة ظهور الأفلام الناطقة في الثلاثينيات.

(٣) ظهور الراديو في فلسطين في منتصف الثلاثينيات.

ويرتكـز الباحث إلى مذكـرات جواهرية في تحليل الفترة الأولى لظهور الموسيقى الفلسطينية في القدس في نهايـة الحقبة العثمانية، أي تلك السنوات العشـرين الأولى من القرن السابق. ويقوم بسـرد أسـماء فنانين مقدسيين كثيرين اشـتهروا في تلك الفترة سـواء كانوا مغنين أو عازفين أو مؤدين في الكنائس.

ثـم ينتقـل بعد لك لمناقشـة فتـرة الانتداب ويخصص جزءاً من الفصل لقراءة الدور الريادي لمدرسة ترسنطا في القدس في التأثير على تعليم الموسيقى وانتشارها. وهو الأمر الذي يفعله في تحليل دور جمعية الشبان المسيحية في القدس. ثم ينتقل لدراسة الموسـيقى الدينية والموسيقى الدنيوية.

وكما يخلص الباحث، فـإن التدمير والعنف اللذين ولدّهما وجود قوة اسـتعمارية ومشروع إحلالي صهيوني في المدينة المقدسـة استهدفا تدمير ديناميات حيـاة معاصرة وحيوية وفاعلة ثقافياً ومتنوعة. لقد كان للقدس وفلسـطين دور فاعل في ازدهـار الفنون في العالم العربي من بلاد الشـام حتى مصر وشـمال إفريقيا. وإن قراءة تنوع ظهور الموسيقى في فلسطين وتاريخ تطورها ومسـاهمات الفنانين الفلسطينيين في الموسـيقى العربية قبـل الاحتـلال البريطاني وسـرقة أرض فلسـطين يدلل بشكل قاطع على أن الزعم الغربي بأن فلسـطين كانت فارغة هو زعـم فارغ. بل كانت مليئـة بالحياة. وإن قراءة تاريخ الموسيقى في القدس يساعد في نفي هذه المزاعم كما يساعد – وفق ما يختتم الباحث – في الجهود الحقيقية لاستعادة هوية القدس والحفاظ عليها. وربما تكون هذه واحدة من أهم رسـائل هـذا الكتاب المهم، وهي بالطبع تقف بقوة خلف فكرته العظيمة التي تسعى من أجل الحفاظ على القدس وتقديم المدينة من جوانبها كافة.

يضع الكاتب، في نهاية الفصل، مجموعةً من الصور لفنانين وعازفين فلسـطينيين مقدسيين؛ ليعكس تنوع الحياة الموسيقية والفنية في المدينة المقدسة.

ويناقش أندريا سـتانتون في الفصل الرابع ظهور الإذاعة الفلسطينية خلال الأربعينيات في القدس. الفصل المعنـون «إذاعة حداثة وطنية: البرنامج العربي في هيئة الإذاعة الفلسـطينية تحت إشراف عجاج نويهض في الفترة ١٩٤٠–١٩٤٣. وفـي مفارقة يبدأ بها الباحث، فإنه من جهة خارجية فإن الإذاعة الفلسطينية كان يقصد بها أن تكون أداةً بيد القوة الكولونيالية من أجل الهيمنـة على الخطاب المحلي، في ما نظر إليها الفلسـطينيون بوصفها منبراً لصياغة خطابهم الوطني.

ويوضح الباحث كيف كان يتم إذاعة القضايا الوطنيـة وتحفيز الشـباب علـى النضال ضد الاسـتعمار من داخل مبنى الإذاعة الذي تموله بريطانيا وتحرسـه، فقد تميّزت برامج الإذاعة بالتطـور والرقي والحداثـة، حيث يقدم الباحث قـراءةً مثـلاً لظهور برامج إذاعية نسـوية مثل البرنامج الذي كانت تقدمه سـلوى سـعيد. بل

إن أحاديث سلوى سعيد تم تجميعها في كتاب عام ١٩٤٢ بعنوان أحاديث إذاعية. لقد احتفلت الصحافة الفلسطينية بهذه البرامج كما يوضح اهتمام جريدة فلسطينية يافوية كانت تنشر إعلانات لدفع المواطنين للاستماع إليها، فيما يقول عنه الباحث إنه دعم ووعي بقيمة دور المرأة في تطوير الخطاب الحداثي والوطني. المؤكد كما يختم الباحث أن الفضل في الكثير من الدور المهم الذي قامت به الإذاعة يعود إلى قوة شخصية مدير البرنامج العربي عجاج نويهض والحرفية العالية التي امتاز بها كصحافي وإصراره على تحويل هذا البرنامج إلى منبر وطني آخر.

وفي سياق لصيق بعالم الإذاعة، يقدم الباحث مكرم خوري مخول قراءةً في تطور الصحافة المكتوبة في القدس قبل العام ١٩٤٨ في الفصل الخامس من هذا الكتاب. ومثل معظم باحثي هذا الكتاب يبدأ الكاتب بتتبع ظهور الصحافة المكتوبة في المدينة المقدسة مع نهايات الحقبة العثمانية، أي قبل أن يبدأ القرن العشرون. فقد ظهرت مجلات مقدسية في الفترة ١٨٧٦ مثل مجلة القدس الشريف الشهرية التي كانت تصدر بالعربية والتركية وكان يشرف على نسختها العربية الشيخ علي الريماوي، كما كان الريماوي يشرف على صحيفة «الغزال» التي تطبعها السلطنة العثمانية في القدس.

وفي الفترة بين ١٩٠٨ و١٩١٢ ظهرت في فلسطين ٣١ صحيفة، ٧ منها كانت تطبع في القدس. بالطبع كانت أغلبيتها تصدر في يافا في ذلك الوقت. الكثير من هذه الصحف كانت تصدر عن الكنائس ودور العبادة حتى تمظهرت الصحافة المهنية الإخبارية في النصف الأول من القرن العشرين. الفصل يمتلئ بأسماء الصحافيين المقدسيين، والمعلومات المتوافرة عنهم، حيث يحاول الباحث أن يقدم صورةً متكاملةً لتطور الصحافة وأن يعكس غناها وتنوعها في المدينة المقدسة، مشدداً على المسار الحداثوي الذي امتازت به مواكبةً بذلك صعود المدن الكبرى في العالم والعواصم المليئة بالحياة.

وفي نهاية الفصل يضع الباحث، كشافاً باسم الصحف والمجلات التي ظهرت في مدينة القدس خلال الفترة بين عامي ١٨٧٦ و١٩٤٨، وبلغ تعدادها ١٠١ صحيفة ومجلة. لا يغفل الباحث أن يزود القارئ بتاريخ صدورها ومالكها أو رئيس تحريرها وأي ملاحظات جانبية مثل أن تكون أسبوعية أو شهرية أو ما شابه.

يخصص الفصل السادس لمناقشة الوضع الصحي في القدس خلال الفترة بين الحرب العالمية الأولية والنكبة. الفصل يأتي بعنوان «شفاء القدس: الدواء الاستعماري والصحة العربية في القدس» وهو من كتابة الباحثة ساندي سفيان. تعرض الباحثة للحالة الصحية في المدينة المقدسة وكيف تطور الوضع الصحي في النصف الأول من القرن العشرين بعد خروج المدينة من آلام الحرب العالمية الأولى. والأهم من ذلك توضح لنا كيف أدرك أطباء المدينة أهمية تطوير الوضع الصحي وبناء المشافي والعيادات

المختلفة من أجل الرقي بصحة الناس في موازاة أو ربما في تعارض مع سياسات استعمارية قاسية كانت تحاول أن تقلل من فرص نهوض المدينة، وتمكين طرف فيها هو الطرف اليهودي المستوطن على السكان الأصليين. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات والمعلومات التي توفرها الباحثة تكشف بأدلة قاطعة كيف كانت العاصمة الفلسطينية تتطور في مجال الصحة وحتى الأبحاث والصحية والمجلات الصحية.

ينتهي الفصل، مثل بقية فصول الكتاب، بمجموعة من الصور التي توضح تطور الحياة الصحية في العاصمة، مثل صور طبيب يقوم بقطب جرح لفتاة في رأسها، وصور أخرى لعيادة طبيب أسنان تبدو فيها المعدات الحديثة وأخرى لطواقم التمريض وغيرها.

ينتقل عواد حلبي في الفصل السابع لمناقشة قضية مختلفة، حيث ينظر في ما يسميه «الطقوس الإسلامية والوطنية الفلسطينية» من خلال النظر في موسم النبي صالح وتنظيم الحاج أمين الحسيني هذا الموسم. وعبر شرح مفصل للموسم الديني الذي كان يشبه يوم الحج في القدس، حيث يفد عشرات آلاف المشاركين في الموسم ليس من منطقة القدس وضواحيها بل من فلسطين كلها، يعرض الباحث إلى أهمية مثل هذه المواسم في الحفاظ على اللحمة الشعبية وتطوير الهوية الوطنية من خلال ارتباط الناس بتقاليد دينية تصبح جزءاً من موروثهم الوطني.

ما حدث أن الاحتفال بالموسم انتقل من كونه مجرد احتفال ديني في الفترة العثمانية إلى اعتباره تقليداً وطنياً يتم فيه الاحتجاج على سياسات السلطات البريطانية ومناهضتها. وكما يختتم الباحث في نهاية الفصل، فإن الحاج أمين والنخبة الوطنية أدركت أهمية مناهضة سياسات بريطانيا في تسليم البلاد لليهود، واستغلال المنابر المتوافرة لتجميع الناس، حيث كان ينظر إلى هذا الموسم ضمن هذه القراءة الواسعة لخلق أكبر التفاف شعبي وجماهيري حول الوطنية الفلسطينية. بعبارة أخرى تحولت الطقوس الدينية مع الوقت إلى رموز للنضال الوطني وخوض الاحتجاجات. مرةً أخرى لم يكن هذا عفوياً بل جاء ضمن الوعي العام بسياق تطور وتعزيز وحماية الهوية الوطنية في الذود عن المدينة وهويتها أمام الهجمة الصهيونية.

تناقش لين فلشمان، في الفصل الثامن، دور المرأة العربية في مدينة القدس. الفصل بعنوان «تسييس المرأة العربية في القدس خلال الانتداب البريطاني». لم تقتصر مساهمة المرأة في القدس في النضال الوطني على التظاهر السياسي والاشتباك مع الجنود بل أيضاً شمل إرسال برقيات ومئات التلغرافات للرؤساء العرب والسياسيين البريطانيين والنشطاء في الهند والولايات المتحدة.

لعبت المرأة في القدس دوراً مهماً في تأجيج النشاط الوطني عبر المشاركة فيه وتطوير تظاهرات نسوية خاصة. ويمكن من خلال استعراض التظاهرات التي قامت النساء

بتنظيمها اكتشـــاف جزء مـــن هذا الدور. كذلك يمكـــن من خلال المؤتمرات التـــي نظمتها المرأة الفلســـطينية في القدس تعزيز هذه القناعة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ إن المرأة الفلسطينية في القدس شاركت في مهرجانات نسوية عربية من أجل حشـــد المواقف العربية الداعمة لنضال الشـــعب الفلســـطيني. وكما تقول الباحثة فإن مساهمة المرأة التي جاءت في أغلبها من الطبقة الوسطى والعليا ساهمت في تطوير هوية جديدة للمرأة الفلسطينية اكتسبتها من خلال المشاركة بالنضال اليومي في مواجهة سياســـات التهويد وتســـليم البلاد للمستوطنين اليهود. لقد نجحت المرأة في «دفع» نفسها في أتون المعركة بإرادتها، وتركـــت بصمتهـــا الخاصة في هـــذه المعركة، وبالتالي ســـاهمت مســـاهمة فاعلـــة في تطوير الهوية النضالية والكفاحية للشعب الفلسطيني. في آخر الفصل ثمة ألبوم آخر من الصور نشاهد فيه النســـاء المقدسيات يستقبلن هدى شعراوي الناشطة المصرية الشهيرة في فندق الملك دواد.

أما الفصل التاســـع مـــن الكتاب الذي تكتبه وداد كوار، فعنوانه «خيوط حرير القدس: الملابس والحرف اليدوية خلال فترة الانتداب البريطاني». تفتتـــح الباحثة فصلها بجملة شـــاملة تقول إن الملابـــس والمجوهرات والمصنوعات اليدوية التي أنتجت في القدس خلال تلك الفترة تعطي نظرة ثاقبة للتراث الفلسطيني. تعدد الباحثة الأسواق التي تخصصت في بيع الملابس في القدس ومنها سوق شارع يافا وســـوق ماميلا وسوق الدباغ وباب العامود والحارة المسيحية وسوق صبرا.

ولا تنسى الباحثة التعريج على الدور الفاعل الذي قامت به القرى المحيطة بالقدس في صناعة الملابس والأثـــواب المختلفة والصناعات اليدوية والتحف والإكسســـوارات والمجوهرات. الفصل غني، ربما أكثر من أي فصل آخر، بالصور التي تكشف للقارئ ثراء المدينة المقدسة في جانب مهم مـــن جوانب الحياة يتعلـــق بطريقة لبس الناس وتزينهم وصناعاتهم اليدوية ونقوشهم. ما تريد أن تقولـــه الباحثة هو ما يريد أن يقوله الكتاب: لقد كانت هنا حياة راقية تم خنقها حين تم تسليم القدس جريحةً لمستوطنين غرباء جاؤوا من خارج البلاد وسرقوها.

ينتقل الفصل العاشـــر لمناقشـــة الحياة في القدس بشـــكل عام. الفصل معنون بـ «أن تنمو فلسطينياً في القدس قبل ١٩٤٨: ذكريات طفولة عن الحياة الجماعية والتعليم والوعي السياسي» كتب الفصل روشيل ديفيس. ما يقوم به ديفيس فـــي هذا الفصل هو محاولـــة التعرف إلى كيف كانت الحياة في المدينة المقدســـة بالنسبة لطفل يعيـــش فيها. مثلاً فـــي أي مدارس تعلم، وكيف كانت الاحتفالات والأندية التي يذهب إليها. من أجل هذا يناقش الباحث موضوعات مختلفة في هذا الفصل تبدأ بمناقشة الواقع الديمغرافي في المدينة وتوزيع الســـكان فيها. ثم الهجرة المدنية وهجرة الريف إلى القدس. بعد ذلك ينتقل لمناقشة التعليـــم في المدينة وبعد ذلك الاحتفالات الدينية الإسلامية والمسيحية.

الفصل عبارة عن تحليـــل للحياة في القدس من جوانب مختلفة، من خلال استذكارات فردية لبعض الشـــخصيات التي عاشـــت هناك. مثل ســـميرة عبد الهادي عن ذهابهـــا لكلية البنات. وذكريـــات أنـــور الخطيب عـــن حارتهم القديمة وبيتهـــم. وذكريات محمد زهير نميري عن بيتهم وعائلته خلال طفولته ومدرســـته العمرية. وغادة الكرمي عن الهجرة من القدس.

وفيما يشبه الاستكمال، يقوم صبحي غوشة في الفصل الحادي عشر بكتابة ما يشبه المذكرات حـــول طفولته فـــي القدس. ينتقل غوشـــة من ذكريات البيت إلى الشارع فالمدرسة. خلال تلك المذكرات القصيرة نسمع تهاليل رمضان ونرى فرح الأطفال وهم يلمّون الحلوان بقدوم الشـــهر الفضيل. كما نـــرى صراعهم وقتالهم مع أولاد حـــارة اليهود ضمن هـــذا الوعي المبكر بالخطر الذي يحيق بالمدينة بســـبب محاولات مصادرة هويتها. ونتعرف إلى ألعاب الأطفال في القدس وحياتهم داخل المدرسة. وبالطبع لا يغفل غوشة أن يتعرض إلى ثورة العام ١٩٣٦ وذكرياته عنها. حدثت النكبة حين كان غوشة يدرس في الجامعة الأميركيـــة فـــي بيروت، لذا لم يعـــش أحداثها. عموماً ستقوم السلطات الإسرائيلية بإبعاده عن القدس بعد أن تحتلها عام ١٩٦٧ حيث ستنفيه عام ١٩٧١ كما توضح ســـيرته الذاتية في آخر الكتاب. بقي أن نذكر أن حياة غوشـــة كانت في ضاحية الشيخ جراح في المدينة المقدسة.

يواصل باحث آخر من العائلة نفسها، محمد غوشة التنقيب في تاريخ ضاحية الشيخ جراح في المدينة وتطورها في الفصل الثاني عشر. الفصل معنون «ضاحية الشـــيخ جراح: مسح تاريخي طوبغرافي مختصر». الحي الذي يقع شـــمالي المدينة بدأ يأخذ شـــكله الحالي في نهاية القرن التاسع عشـــر، وهو من أحياء المدينة الجديدة. أخذ الحي اســـمه من اسم الأمير حسام الدين الحسين بن شـــرف الدين عيسى الجراح، أحد قادة جيش صلاح الدين الأيوبي، حيث دفن في زاوية شـــمالي مدينة القدس باتت تعرف باسمه بعد ذلك. ويشرح الباحث بعد ذلك نوعية أراضي الوقف فـــي الضاحية وتنوعها. ثم ينتقل لعرض المبانـــي التاريخية في الحـــي ومنها برج محطة الشـــرطة البريطانية ومدرسة الآثار البريطانية ودار الأولاد ومستشفى «سانت جون» وغيرها. والأهـــم أيضاً قصـــر رباح أفندي الحســـيني (المعـــروف الآن بالأميـــركان كولوني) وقصري العيماوي الغربي والشـــرقي وبيت الشرق الذي كان قصراً لإســـماعيل حقي الحسيني، وقصر الحـــاج أمين (فندق شـــيبرد)، وقصـــور كثيرة لشـــخصيات مقدســـية من عائلتي النشاشيبي والحسيني.

بعـــد ذلك ينتقل الكتاب إلى الجزء الثاني منه الذي يناقش التحولات التي حدثت على الفضاء والحيز في القدس بعد العام ١٩٤٨.

وينظر أول فصول هـــذا الجزء، وهو الفصل الثالث عشـــر، في الآلية التي تم خلالها تحويل الأماكن العربية إلى يهودية، والتلاعب في شكلها

في بعض المرات أو إجراء بعض التغييرات عليها من أجل أن يوهم اليهودي نفسه أن المكان لم يعد عربياً. ما يطلق عليه الباحث ثوماس عبود «الغيابات المتنوعة» وهو عملية تغيير لفضاء المكان من أجل أن يأخذ هوية جديدة. وعبود يناقش هذه الإجراءات في البيوت والقصور الفلسطينية التي استوطنها اليهود في الضواحي الفلسطينية في القدس الغربية وقاموا بمحاولات لطمس هويتها العربية وإعادة هيكلة المدينة. وكما يقول عبود فإنه يكفي أن تمشي في شوارع المدينة وتقرأ جيداً شكل المكان وهيئته حتى تعرف أي بشاعة تكون قد أضيفت للمكان في تسطير واضح للاقتباس الذي يبدأ به فصله من شاعر إيرلندا العظيم «ييتس» حين يقول «وتغير تغير كل شيء بالكامل/ وولد جمال مريع».

وفي الفصل التالي، الرابع عشر، تقوم نادية أبو الحج باستكمال التنقيب في آليات ومحاولات تغيير هوية المكان وزحزحة الفضاء والتشكيل فيه لصالح هوية جديدة تزرع وتفرض عليه. الفصل معنون بـ«ترجمة الحقائق: الوطنية ومزاولة التنقيب وإعادة صناعة الماضي والحاضر في القدس المعاصرة». توضح أبو الحج في نهاية الفصل كيف كان تقسيم المدينة بين حي مسلم ومسيحي وأرمني ويهودي أداةً من أدوات الهيمنة وإعادة تشكيل المكان، حيث كان يصعب في السابق تذكر أن مثل هذه الحدود والخطوط تقع بين الأحياء. في سياق آخر تقوم إسرائيل بزراعة شواهد في المدينة تحاول من خلالها ليّ عنق الحاضر الذي خلقته من أجل جعله استمراراً طبيعياً للماضي الافتراضي.

وينظر الدكتور مايكل دمبر في الفصل الخامس عشر في طريقة معالجة السلطات الإسرائيلية لهوية القدس المسيحية من خلال محاولة فرض السيطرة عليها وجعل السكان المقدسيين المسيحيين ينتظمون للقانون الإسرائيلي. يقول دمبر: إن ثمة مستويين استخدمتهما إسرائيل لفرض هيمنتها على المدينة. المستوى الأول المعروف بشكل واضح، والمتمثل في محاولة السيطرة على العقارات وفرض القانون الإسرائيلي المدعوم بالضوابط الأمنية والقيود التي تفرضها البلدية. وهي إجراءات لم يشهد لها النجاح كما يقول بسبب طبيعة المدينة المقدسة وأهمية الدين فيها، وبالتالي فمثلاً ظل نظام التعليم والمنهاج بعيدين عن أي هيمنة. أما الطريقة الثانية فتتمثل بمحاولة منح رؤساء الطوائف المسيحية امتيازات خاصة وعقد تفاهمات جانبية مع رئيس كل طائفة من أجل ضمان مصالح الطائفة. ويعرض الأكاديمي البريطاني إلى نموذج مستشفى سانت جون وسيطرة المستوطنين عليه عام ١٩٩٠ وما تلا ذلك من ضغوط على المسيحيين المقدسيين.

يذهب ناهض عواد إلى منطقة أخرى في اكتشاف وجه القدس الجديد بعد محاولات طمسه. يستذكر مطار القدس أو المعروف بمطار قلنديا. والمطار وفق ما يخبرنا عواد ووفق المعلومات المتوافرة لدى منظمة الطيران

الدولية مازال مرخصاً ومسجلاً كمطار، وهو وفق ما تعترف به المنظمة يقع في نطاق المناطق الفلسطينية. الفصل عبارة عن ألبوم يزخر بالصور التي تكشف النشاطات المختلفة للمطار سواء صور الطائرات وهي رابضة على أرضه أو المسافرين وهم ينزلون منها أو صور تذاكرهم أو صور مضيفات الطائرات أو موظفات المطار. ألبوم ثري وغني يقول إن القدس مثل كل مدن العالم كان لديها مطار يحمل مواطنيها إلى أي مكان شاؤوا.

أما الفصل السابع عشر، فيناقش فيه أحمد جمال عزم «إعادة التعريف الإسرائيلي للقدس» وكما يقترح عنوان الفصل فإنه يعرج على قضية في غاية الخطورة والأهمية في فهم مقاربات إسرائيل ومعالجاتها للواقع والجغرافيا والحيز في المدينة المقدسة. يبدأ عزام مراجعةً شاملةً لمواقف الحركة الصهيونية عن القدس قبل العام ١٩٤٨ مستعرضاً مواقف كبار مفكريها حول مكانة المدينة. ثم ينتقل لمناقشة إنشاء الجامعة العبرية. ثم بعد ذلك يعرج على فكرة القدس كمكان قابل للتقسيم والاعتراف بقرار التقسيم. وما حدث فعلاً من تقسيم القدس في الفترة ١٩٦٧– ١٩٤٨. إعادة توحيد القدس منذ العام ١٩٦٧ حتى الآن والذي تم بعد احتلال المدينة وفرض إجراءات قمعية وقهرية عليها وعلى سكانها. ما يقصده الكاتب من وراء ذلك هو أن القصة لا علاقة لها بالمكانة الحقيقية للقدس بقدر ما لها علاقة بواقع الحال والقوة، وكيف انتقلت القدس من مجرد مكان كأي مكان آخر حتى خارج فلسطين يمكن أن تقبل به الحركة الصهيونية والأهمية التي منحت لتل أبيب سابقاً ثم بعد ذلك القبول بتقسيمها والحديث الآن عن أنها العاصمة الأبدية.

يناقش الكاتب السياسات المختلفة التي اتبعتها إسرائيل في المدينة من فرض الحقائق على الأرض إلى الإغلاق ومصادرة الأراضي والمباني وإجراء مفاوضات سلام مع استمرار عملية تهويد المدينة. وأخيراً بناء جدار الفصل العنصري. ويختم الباحث بخاتمة طويلة يستعرض فيها مجمل التحولات التي طرأت على القدس وهدفت إلى التأثير على هويتها الوطنية الفلسطينية.

وفي الفصل الأخير من الكتاب، يناقش ناصر أبو رحمة قضية الحقوق في المدينة. الفصل بعنوان «تخيل القدس فقط: المواطنة والحق في المدينة». يستعرض الباحث سياسات الإقصاء عبر القانون ومحاولة تهميش المواطنين والسياسات الكولونيالية المتبعة من أجل نزع المواطنين وحقوقهم سواء عبر استراتيجيات الحيز السياسي أو التخطيط الحضري وتقسيم المناطق وتصاريح البناء والمستوطنات والطرق الالتفافية إلى الحواجز وجدار الفصل. سلة حقوق كثيرة تضيع في ظل هذه السياسات وكلها تهدف إلى إفراغ القدس من المقدسيين.

بقيت مجموعة من الملاحظات في نهاية هذه

القــراءة. أعتقد أن هناك فصــولاً ناقصةً كان يمكــن شــملها ومنها مثلاً الحيــاة الثقافية في القدس والنشــاطات المعرفيــة. أيضاً لا يوجد فصــل عن واقع التعليم فــي القدس على الرغم مــن أننا نقع على بعض المعلومات المتفرقة حول المــدارس وتعدادها، لكن هذا لا يعني ألا يكون هنــاك فصل محدد عن واقع التعليم في القدس وربما أيضاً كانت هناك حاجة لفصل آخر حول التعليــم تحت ظل سياســة التمييز العنصري. وقد يكون الموضوع الأخير، الفصل العنصري، قضيــة أخرى كان يمكــن أن تكون مادةً لفصل آخر. أظن أن تخصيص فصل لمعالجة أثر سور الفصل العنصري كان سيكون مفيداً في إظهار تواصل عمليات قتل المدينة.

اقتصر الكتاب على القدس، وبالتالي تم نزع القدس من سياق تطور الحالة الفلسطينية العامة. ربمــا للرغبة في تخصيص الكتاب للقدس، لكن حتى عملية التخصيص كانت تقتضي وضع نمو القدس كمدينة ضمن النسق العام لظهور المدينة والمدنية في فلســطين، فكان يمكن لفصل الربط بين ظهور القدس ومكانة يافا كمدينة ســاحلية ومراكز حضرية أخرى مثل حيفا أن تساعد في توضيح الصورة.

بالطبع من الصعب الإحاطة بكل شيء. يظل الكتــاب مرجعــاً مهماً ويفيد في الكشــف عن الحياة المضيئة في فلســطين قبل أن يسرقوها ويقدم فلســطين الجميلة التي نحب ويساهم في فضح ممارسات السلطات الانتدابية والإسرائيلية وينفي المزاعم الصهيونية بالقول كانت لدينا مدينة تشبه كل مدن الأرض وأجمل.

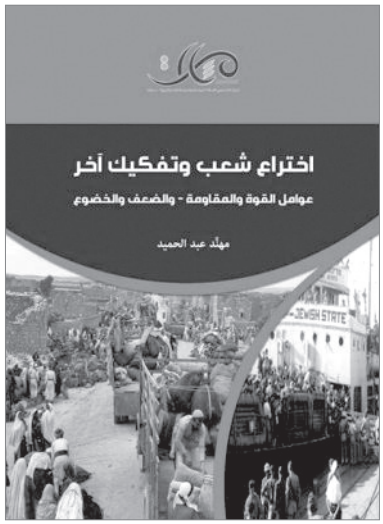

الكتاب: اختراع شعب وتفكيك آخر
عوامل القوة والمقاومة – والضعف والخضوع
الكاتب: مهند عبد الحميد
الناشـر: المركز الفلسـطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)
تاريخ النشر: آب ٢٠١٥
مكان النشر: رام الله

صـدر، حديثاً، عن المركز الفلسـطيني لأبحاث السياسات والدراسـات الاستراتيجية (مسارات) كتاب بعنوان «اختراع شعب وتفكيك آخر» للكاتب مهند عبد الحميد، الذي قام بمراجعة نقدية للمحطات الرئيسة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هدفها الاستقواء بعناصر القوة كلها في الماضي والحاضر، وتفادي الأخطاء وعناصر الضعف.

وقـد بدأ بنقد مقارن لعمليتي اختراع الشـعب اليهودي وتفكيك الشعب الفلسطيني، مستنداً إلى الإسـهامات الأكاديمية الحديثة التي كشـفت عن الإمعان الإسـرائيلي في اعتماد الأسـاطير كآلية لامتلاك الحق في الحاضر، ونفي كون إسرائيل دولة كولونيالية، واعتبار الأرض الفلسطينية غير محتلة.

توقف الكاتب، أيضاً، عند الإسهام الأكاديمي الذي يقول إن اليهود كجماعة دينية لم يتعرضوا تاريخياً إلـى إجلاء جماعي من فلسـطين ولم يعودوا إليها بإرادتهم، وإن الذاكرة الإسرائيلية المصنعة تفتقر إلى النزاهة الفكرية والأخلاقية.

نقـد الكاتب الدور الاسـتعماري فـي عمليتي الاختـراع والتفكيك، بدءاً بوعد بلفور مروراً بصك الانتداب اللذين اعتمـدا الرواية التاريخية بإقرار الحق التاريخي لليهود في فلسـطين، وما تبع ذلك من نقل الملكية وإعداد القوة العسكرية الصهيونية، وقمع الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، والتخلي الكامل عن المسـؤولية تجاه حماية شعب يتعرض لتطهير عرقي سـافر، انتهاءً بمحو جريمة التطهير العرقي من الذاكرة العالمية وعدم اعتبارها جريمة بحق الإنسـانية منذ ذلك الزمان وحتى اليوم. كما نقد الموقف السـوفياتي الذي لم ينتصر للشـعب الفلسطيني الذي تواطأ مع تغييب آلية دولية لتطبيق قرار التقسيم في شقه الفلسطيني.

ويتساءل الكاتب: لماذا لا يعاد طرح مسؤولية بريطانيا عن التطهير العرقي والكارثة التي حلت بالشعب الفلسـطيني كما حدث مع ألمانيا التي تحملت إرث الهولوكوست؟

يتوقـف الكاتب عند عناصـر القوة التي امتلكها الشعب الفلسطيني، ومن بينها التقاء التطور الطبيعي الفلسطيني والرواية التاريخية مع مكتشفات الآثار والعلوم والأركيولوجيا،

وانسجام صيرورة تبلوره الكياني مع منظومة المواثيق والقانون الدولي والضمير الإنساني للبشرية. كما يتوقف عند إشكاليات مسكوت عنهـا، كبيع أراض فلسـطينية، وانسـلاخ الطائفـة الدرزية والشـركس وبعض البدو عـن مجتمعهم، ورهان القيـادة على الوعود البريطانية، وتبني الحزب الشيوعي المواقف الصهيونيـة، وحماقة اتصال بعض القيادات مع النازيين.

يناقـش الكاتب السياسـة الفلسـطينية المعاصرة «اتفاق أوسـلو» الذي فتح التحرر الوطنـي وحق تقريـر المصير وبنـاء الدولة على إمكانية التوافـق مع الرؤية الكولونيالية للصراع، والذي تعامل مع الإمبريالية كصديق يملك مفاتيح الحل.

جـاء ذلـك خلافاً لتفكيـك سياسـات النيو كولونيالية المعادية لتحرر الشـعوب الذي قام به إدوارد سعيد في كتابيه الشهيرين «الاستشراق» و«الثقافة والإمبريالية»، وخلافاً لسياسة الانحياز الأميركي والغربي للسياسة والمواقف الإسرائيلية الرافضة عملياً للحلول السياسية كلها، باستثناء حل الأبارتهايد.

يشـير الكاتب إلى مشكلة عدم توقف القيادة السياسـية عند احتمال فشـل أوسلو في وقت مبكر، وتحديداً بعد مقتل رابين وانتصار المعسكر اليمينـي. ويرى أن الذهاب إلـى الأمم المتحدة ووقف المفاوضات لم يرق إلى مسـتوى الخروج من مسار لا يؤدي إلى إنهاء الاحتلال إلى مسار مسـتقل يزيل الغطاء عن الاحتـكار الأميركي الإسـرائيلي للعملية السياسـية، وعزا ذلك إلى عاملـين: الأول، البنية التنظيميـة البيروقراطية الشائخة للمنظمة وفصائلها. والثاني، أيديولوجيا الإسلام السياسي التي حولت النضال التحرري إلى صراع ديني.

نقـد الكاتـب، أيضاً، سياسـة الانفصال العربـي الصامت عن القضية الفلسـطينية، وعدم ربط الاتفاقات الرسمية – كامب ديفيد، والمعاهـدة الأردنيـة – من جهـة، وعلاقات التطبيـع الاقتصـادي والسياسـي العربي غيـر المعلنه من جهة أخـرى، بإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

اسم الكتاب: طريق الكفاح في فلسطين والمشرق العربي: مذكرات القائد الشيوعي محمود الأطرش المغربي (١٩٠٣-١٩٣٩)

إعداد وتحرير: ماهر الشريف

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ النشر: ٢٠١٥

مكان النشر: بيروت - رام الله

محمود الأطرش المغربي، الذي ولد في القدس في كانون الأول ١٩٠٣ من أبوين عاملين هاجرا من الجزائر إلى فلسـطين، شـخصية شيوعية بارزة في فلسـطين والمشـرق العربـي ودوائر الأممية الشـيوعية أو الكومنترن، في موسـكو، في العشـرينيات والثلاثينيـات، وفي الجزائر،

في أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن العشرين.

تشتمل مذكراته على معلومات غنية عن نشأته وظروف عمله في يافا، وأوضاع فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، وانتسابه إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني وسفره إلى موسكو للدراسة في «الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق»، ودوره في المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي عُرف باسم «مؤتمر التعريب». كذلك تحتوي المذكرات على معلومات وفيرة، ونادرة ربما، عن أوضاع السجون في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ومساهمة صاحبها في قيادة الحزب الشيوعي السوري – اللبناني، ودوره في موسكو بعد انتخابه عضواً في اللجنة التنفيذية للكومنترن، وموقفه من جوزف ستالين وحملة «التطهير» التي نظمها داخل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، وعن اعتقاله في باريس وانتقاله من فرنسا إلى الجزائر.

يتضمن هذا الكتاب مقدمة طويلة عن نشأة الحزب الشيوعي الفلسطيني وتطوره وطبيعة العلاقات التي قامت بينه وبين مركز الحركة الشيوعية العالمية في موسكو، وكذلك خاتمة عن صدقية المذكرات كمصدر لكتابة تاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين.

ماهر الشريف، مؤرخ فلسطيني، وباحث متفرغ في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

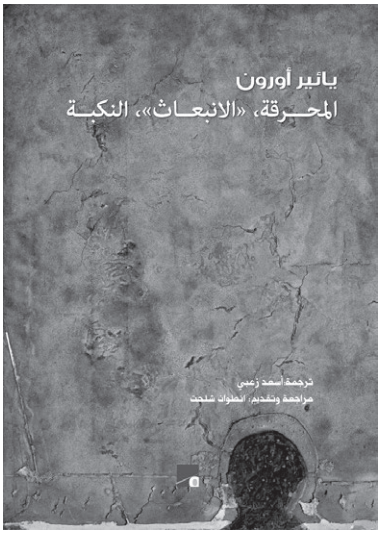

اسم الكتاب: المحرقة، «الانبعاث»، النكبة

المؤلف: يائير أورون

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

تاريخ النشر: ٢٠١٥

مكان النشر: رام الله

ترجمة: أسعد زعبي

عدد الصفحات: ٤٤٣

يقرّ أورون في طيّات كتابه أنه اكتشف خلال أبحاثه لإنجاز الكتاب أن ما شهدته البلاد من مجازر خلال النكبة أكبر بكثير مما كان يعرفه قبل بداية تأليف الكتاب، وأكثر بكثير مما يعترف به المجتمع اليهودي الإسرائيلي، مشيراً إلى أن كثيرين من أبناء هذا المجتمع لا يستطيعون خوض مواجهة مع هذا الموضوع، و«يرتّبون» لأنفسهم آليات كبت وإنكار، إلى جانب من يدلون بدلائهم في عمليات شرعنة الأفعال التي أدّتها الدولة بأثر رجعيّ.

يلفت المؤلف منذ البداية إلى أنه لا يسعى في بحثه هذا إلى كشف النقاب عن حقائق تاريخية، وإنما إلى تقديم قراءة جديدة تشمل ثالوث «المحرقة» وما يسميه «الانبعاث» (القصد قيام إسرائيل) و«النكبة»، بوصفها ثلاث نقاط هندسية مرتبطة بعضها مع بعض، ويشير إلى أن «المحرقة» و«الانبعاث» من الأحداث التأسيسية التي ستصمم على مدى أجيال عديدة مُجرّد وجود الشعب اليهودي ووعيه، كما أن «انتكاسة العالم العربي ما زالت ترافقه منذ سنوات، وتحوّلت النكبة إلى حدث مؤسِّس للفلسطينيين، وطوّر كل من اليهود والفلسطينيين هوية يشكل عامل الضحية عنصراً مهماً فيها. وبينما طوّر اليهود هوية في مركزها المحرقة، طوّر الفلسطينيون هوية في مركزها النكبة».

وبناء على ذلك يصل إلى الاستنتاج الرئيس لهذا الكتاب، وهو أنه من دون أن يعلم الإسرائيليون بالجرائم التي ارتكبها قادة الدولة في العام ١٩٤٨، ومن دون أن يعترفوا بآثار هذه الجرائم المستمرة على المجتمع الفلسطيني، وبالتوازي من دون أن يعترف الفلسطينيون بالمحرقة ومغزاها المستمر في المجتمع الإسرائيلي – اليهودي، فليس ثمة احتمال لتحقيق مصالحة حقيقية بين الشعبين.

وبكلمات المؤلف: «من دون الاعتراف بالمحرقة كتراجيديا يهودية ومن دون الاعتراف بالنكبة كتراجيديا فلسطينية، لا أمل في تحقيق تسوية وصلح بين الشعبين».

قدّم لهذا الإصدار الكاتب أنطوان شلحت، فأشار إلى أن هذا الاستنتاج لا يمكنه إلا أن يستوقف القارئ العربي، كونه استنتاجاً غير صحيح لأسباب كثيرة أهمها أن النكبة الفلسطينية بدأت خيوطها الأولى تلوح قبل أكثر من نصف قرن من وقوع المحرقة مع بداية تأسيس الحركة الصهيونية واعتمادها برنامج إقامة «وطن قومي» لليهود على أنقاض وطن الشعب الفلسطيني في فلسطين، باعتبار ذلك «حقاً تاريخياً». كما لا تزال المؤسسة السياسية الإسرائيلية تتعامل مع هذا «الحق التاريخي اليهودي» في فلسطين بصفته المبرّر الرئيس لشرعية إقامة دولة إسرائيل.

ومما جاء في تقديم الكتاب أيضاً: يتبيّن أنَّ المحرقة لم تكن في عُرف الآباء المؤسّسين لإسرائيل ومكملي دربهم الآن أكثر من أداة أو «خشبة قفز»، بكل ما يعنيه ذلك من استغلال معيب لمعاناة ضحاياها وعدم اكتراث لعذاباتهم. ومن هنا فإنَّ الطريق إلى إنكار معاناة ضحايا النكبة تغدو قصيرة جداً، إذا لم تتقاطع في المفترق نفسه. وهذا ما انعكس في «وثيقة الاستقلال» الإسرائيلية.

أكد التقديم أنه في ضوء ذلك كله، فإن ما ينقص المقولة الرئيسة لهذا الكتاب أمر جوهري شديد الأهمية والدلالة، هو رؤية أن «الانبعاث» – كما يسمي المؤلف قيام إسرائيل – نشأ بخطيئة النكبة وطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين

من وطنهم تحت وطــأة الإيمان الأعمى بـ «حق اليهود التاريخي في فلسطين» ومن خلال تجييش المحرقة، وأنه تبقى ثمة حاجة أولاً ودائماً للتكفير عن هذه الخطيئة بداية عبر الاعتراف باقترافها من دون قيد أو شــرط، ومن ثم تحمّل المسؤولية الأخلاقية عن حلّ يعيد الحقّ القومي الفلسطيني إلى أصحابه.

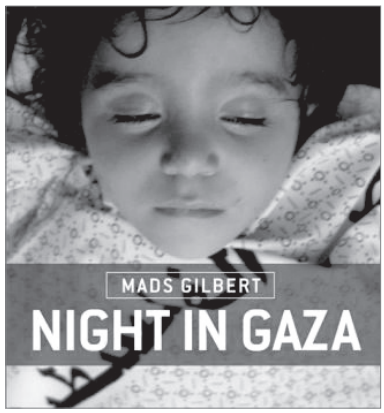

الكتاب: ليلة في غزة

الكاتب: مادس جيلبرت. ت. جاي بوزي

الناشر: انترلينك.

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ١٩٢

الكتــاب عبارة عن رواية للدكتور النرويجي جيلبرت حول العدوان الأخير على غزة، حيث كان جيلبــرت يعمل متطوعاً في مستشــفى الشــفاء في مدينة غــزة ليعالج المصابين. إنه شهادة مباشرة من موقع الموت والدمار، حين كان جيلبرت يحاول مع بقية الأطباء إســعاف الناس وإنقاذ حياتهم. واليوميات ليست مجرد ســرد للأحــداث كما رآها جيلبــرت، بل هي إضافة إلى ذلك بصريــة، حيث كان جيلبرت يحتفظ بكاميرا صغيرة في جيبه ليقوم بتوثيق كل لحظة من العدوان كما عاشه. في اليوميات نســمع الانفجارات والقصف ونرى الجرحى ينزفون، ونشــاهد فرق الإســعاف تحاول أن تعمل تحت الخطر، كما نقابل الشــهداء وهم يرتقون إلى السماء.

مكث جيلبرت في غزة طوال فترة الحرب، فلم يكن مجرد شــاهد عيان، بل كان مثله مثل بقية الفلسطينيين يعيش أهوال الحرب وآلامها.

يحمل الكاتب شهادة في الطب من المستشفى الجامعي في شمال النرويج، وحصل على شهادة الدكتوراه مــن جامعة أيــوا الأميركية. ويعمل موجهــاً في دائرة الإســعاف الطبي في جامعة تيرمسو.

حياة جيلبــرت تحفل بالكثير من الزيارات لفلســطين ضمــن فــرق عمل وكالــة الغوث والتطوع في المستشفيات الفلسطينية. وكتب قبــل ذلك مع زميله الطبيب إيرك فووس كتاباً عن العدوان على غــزة في الفترة بين كانون الأول ٢٠٠٨ وكانــون الثاني ٢٠٠٩ بعنوان «عين على غــزة» حصل على تصنيف أفضل كتاب نرويجي في العام ٢٠٠٩ وفق تقييمات الصحافة النرويجية.

يقــدم للكتــاب ماكــس بلومنثيــل وهو صحافي أميركي مهتم بالشأن الفلسطيني الإسرائيلي.

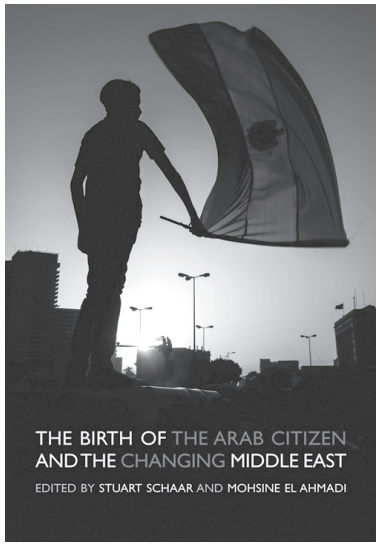

الكتاب: ميلاد المواطنة العربية والتغير في الشرق الأوسط

الكاتب: ستيوارت شاعر ومحسن الأحمدي (محرران)

الناشر: pluto

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٣٥٢

لا شك في أن الثورات التي هبت رياحها من تونس وانتشرت في الكثير من الدول العربية ستظل واحدة من أهم الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية بصرف النظر عن تقييمنا لهذه الثورات وموقفنا من تبعاتها. فلأول مرة يخرج المواطنون العرب مطالبين بالحقوق المدنية والديمقراطية وحقهم في الفصل في شؤون البلاد التي يعيشون فيها.

وكما يقول تقديم الكتاب وعلى الرغم من كل ذلك وعلى الرغم من نجاح الربيع العربي في الإطاحة بالكثير من الطغاة وعلى الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعته الجماهير العربية في بحثها عن المواطنة والحرية والكرامة فإن الربيع العربي لم ينجز غايته بعد.

الكتاب الحالي عبارة عن واحد وعشرين دراسة كتبتها كوكبة من كبار المختصين بالشأن العربي، محاولة استكشاف الظروف التي هيأت لظهور الربيع العربي من جوانب شتى: اقتصادية وسياسية وأيديولوجية واجتماعية، ويحاولون أن يفسروا كيف يعرف المواطنون العرب مصائرهم الجديدة.

يضم الكتاب دراسة لكل حالة وبلد عربي من بلدان الربيع العربي للكشف عن خصائص كل بلد. كما تتعرض بعض دراسات الكتاب إلى التحولات الثقافية والاجتماعية في الحيز الرمزي والدلالي والسينما والفن والموسيقى والإعلام والاقتصاد.

يعمل الدكتور ستيوارت شاعر أستاذاً للتاريخ في كلية بروكلين وهو مختص بالقضايا العربية. أما الدكتور محسن الأحمدي فيعمل في جامعة سيدي أياد في مراكش.

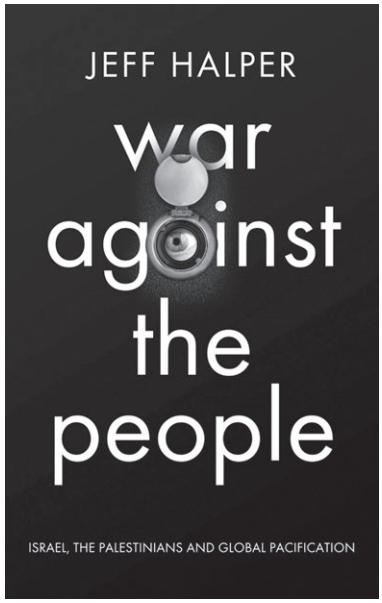

الكتاب: الحرب ضد الشعب: إسرائيل والفلسطينيون والسلم العالمي

الكاتب: جيف هالبر

الناشر: Pluto

تاريخ النشر: أيلول ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٣٥٢

الحروب ضد الشعوب تكشف عن عمق في فهم أساليب القوة التي تستخدمها دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل والصين. حروب تعتمد على القمع والهيمنة وتوليد العنف والإرهاب، يتم استخدام تكنولوجيا عالية خلالها. وكما يقول الكتاب، فإن النموذج الأوضح لهذه الحروب التي يتم فيها القمع والسيطرة واستخدام التكنولوجيا الدقيقة في القتل هي حرب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. تشمل هذه الحرب: استخدام أنظمة تصوير دقيقة، وعدسات حساسة، وقاعدة بيانات حول النشاطات المدنية، وأهدافاً يتم استهدافها بشكل تلقائي، وطائرات بلا طيار. كل هذه الوسائل تستخدم في السيطرة على الشعب وفق مخططات مسبقة.

الكتاب إلى جانب أنه يعري الكثير من النشاطات الاحتلالية التي تمارسها إسرائيل في حربها ضد الشعب الفلسطيني فإنه قراءة عميقة في شؤون الحروب المعاصرة وتطورها. وهو ينطلق من أن ما تقوم به إسرائيل في فلسطين هو في نهاية المطاف بل في أوله تجارب متقدمة في مسيرة الحروب الكونية التي تستفيد منها الدول الكبرى في حروبها اللاحقة. وبعبارة أخرى فإن ما يكشف عنه الباحث أن ما يتم في فلسطين ليس مجرد نزوة حربية بل هو شيء أكثر عمقاً وأبعد دلالة.

ويذكرنا هالبر كيف تقوم الدول المعاصرة باحتكار البيانات والمعلومات والتضييق على مواطنيها من خلال التعقب وجمع المعلومات وتصنيفها واستخدامها ضدهم. وفي مرات كثيرة يتم تجاوز أبسط قواعد حقوق الإنسان وانتهاكها.

يعتمد جيف هاربر على مقابلات كثيرة أجراها مع الكثير من الخبراء في مجال الحروب والتسليح الدولي.

يعمل هالبر مسؤولاً عن اللجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم البيوت. وله من المؤلفات «إسرائيل في فلسطين» صدر عن بلوتو عام ٢٠٠٨ و«عقبات في طريق السلام» صدر عام ٢٠١٣ بطبعته الخامسة.